



التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري
دراسة في المادة والتطور

The Linguistic Rectifying in the Sixth Hijri Century:
(a Study in the Linguistic Material and in
Improvement)

إعداد
سالم بن عبدالله بن علي البلوشي

إشراف
الدكتور عبدالحميد الأقطش

حقل التخصص - اللغة والنحو

الفصل الصيفي ٢٠٠٧-٢٠٠٨

التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري
دراسة في المادة والتطور

إعداد

سالم بن عبدالله بن علي البلوشي

بكالوريوس لغة عربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٨٨
ماجستير دراسات لغوية جامعة عدن ٢٠٠٣

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص
اللغة والنحو في جامعة اليرموك

وافق عليها:

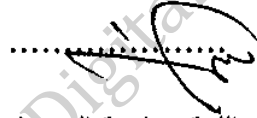
رئيساً ومشرفاً



د. عبدالحميد محمد الأقطاش.

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

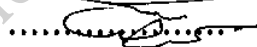
عضواً



أ.د حنا جميل حداد.

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

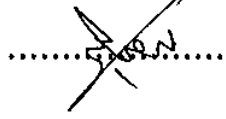
عضواً



أ.د سمير شريف إستيتية..

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

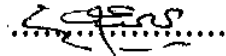
عضواً



أ.د فيصل إبراهيم صفا

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

عضواً



أ.د يحيى عطية عباينة

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة مؤتة

تاريخ تقديم الأطروحة :

٢٨/من رجب ١٤٢٩هـ الموافق: ٣١/٧/٢٠٠٨

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۗ ﴾

﴿ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

{ من سورة النساء: آية ۱۱۳ }

إهداء

إلى كُلِّ مَنْ صَدَحَ بِالكَلِمِ الْعَرَبِيِّ، فِي كُلِّ حَجَرٍ
ومدر.

إلى الْجُرْحِ الرَّاعِفِ مع أَمَلِ النَّسِيدِ وَالتَّسْنُمِ.. أُمَّتِي.
إلى وَطَنِي الَّذِي اسْتَنْشَقْتُ هَوَاءَهُ وَتَفِيأَتْ ظِلَالَهُ
وَعَبَيْتُ مَاءَهُ عُمَانَ.

إلى مَنْ هَفَّتْ قُلُوبُهُمْ وَرَنَّتْ عُيُونُهُمْ وَهُمْ
يَرُونَنِي طَالِبًا مُمْتَحِنًا، فَيَرْمُقُونَنِي بِنظراتٍ مِنْ
الإعجابِ :

- أَبْنَائِي الْأَحْبَاءِ.

- وَأَهْلِي الْأَعْزَاءِ.

- وَأَصْدِقَائِي الْكِرْمَاءِ.

إلى كُلِّ مَنْ عَشِقَ الْعَرَبِيَّةَ وَصَدَعَ بِهَا ، عَلَى الرَّغْمِ
مِنْ إِرْجَافِ الْمُرْجِفِينَ، وَأَبَاطِيلِ الْمُنْحَرِفِينَ، وَدُعَاةِ
التَّغْرِيبِ الْحَاقِدِينَ.

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الحميد محمد الأقطش،
الذي أفاض عليّ من علمه الواسع، وخلق الرفيع، وقلبه
الرّحيب، فكم أعانني على اكمال هذا العمل، دون تبرّم أو
ملل، فجزاه الله عني خيراً الجزاء، وأسأله سبحانه أن يجعل
كلّ ذلك في ميزان حسناته.

وأما لجنة المناقشة المؤلفة من :

الأستاذ الدكتور: حنا جميل حداد .

والأستاذ الدكتور: سمير شريف إستيتية.

والأستاذ الدكتور: فيصل إبراهيم صفا

و الأستاذ الدكتور: يحيى عطية عبابنة.

فإني أتقدم لهم بجزيل الشكر ووافره على تفضلهم
بالموافقة على مناقشة هذه الأطروحة، راجيا المولى عزّ
وجل أن أفيد من ملحوظاتهم، ودقائق علمهم، وأتقدم بجزيل
شكري إلى كل من أعان بالدعاء والتوجيه والنصح ، وأسأل
الله أن يكتب لهم أجراً ما قدّموا.

الباحث.

فهرس المحتوى

ع-ف	الملخص.
٥-١	المقدمة.
٢٩-٦	التمهيد.
٦	١- معنى اللحن - نشأته وأسبابه
٩	٢- بيئات الدراسة
٩	أ- صقلية.
١١	ب- الأندلس.
١٢	ج- العراق.
١٤	٣- مسيرة التصحيح اللغوي حتى القرن السادس.
١٥	٤- المصادر المعتمدة في الدراسة
١٦	٦- مفهوم العامة والخاصة.
١٨	٧- معيار التخطئة والتصويب عند علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس.
٢٠	٨- طريقة تعامل علماء التصحيح اللغوي مع المصادر العقلية والنقلية
٢٠	أ- لغات القبائل العربية.
٢٣	ب- القراءات القرآنية.
٢٣	ج- السماع والقياس.
٢٣	د- الاستشهاد.
٢٧	هـ- المذهب النحوي.
١٤١-٣١	الفصل الأول: التصحيح في مجال الأصوات اللغوية.
٣١	- رموز الكتابة الصوتية المستعملة في البحث.
٣٢	المبحث الأول: الإبدال اللغوي التاريخي.
٣٢	١- مفهوم الإبدال.
٣٢	٢- القلب المكاني والإبدال.
٣٣	٣- حقيقة الإبدال اللغوي.
٣٨	٤- خطاطة الإبدال اللغوي في مصنفات اللحن في القرن السادس.

- ٤٠ -٥ تحليل الإبدال اللغوي.
- ٤٠ أ- التبادل بين الأصوات الشفوية.
- ٤٢ ب- التبادل بين الصوت الشفوي والشفوي الأسنان.
- ٤٢ ج- التبادل بين الصوت الشفوي الأسنان والصوت الأسنان.
- ٤٣ د- التبادل بين الأصوات الأسنان.
- ٤٥ هـ- التبادل بين الأصوات الأسنان اللثوية.
- ٤٧ و- التبادل بين الأصوات الأسنان و الأسنان اللثوية.
- ٤٩ ز- التبادل بين الأصوات الذلقية.
- ٥٠ ح- التبادل بين الأصوات المائعة.
- ٥٢ ط- التبادل بين أصوات الصفير.
- ٥٥ ي- التبادل بين الجيم والقاف والكاف.
- ٥٧ ك- التبادل بين الأصوات الغارية.
- ٥٩ ل- التبادل بين الجيم والزاي.
- ٦٠ م- التبادل بين الجيم والبدال.
- ٦٠ ن- التبادل بين الأصوات الحلقية.
- ٦٣ س- الهمزة والميم (صوتان متباعداً مخرجاً وصفة).
- ٦٥ المبحث الثاني: ظاهرة المماثلة.
- ٦٥ ١- المماثلة عند علماء اللغة.
- ٦٧ ٢- غاية الناطقين من المماثلة.
- ٦٨ ٣- ميادين المماثلة.
- ٦٩ ٤- - خطاطات بأنواع المماثلة
- ٧٠ المماثلة بين الصوامت.
- ٧١ أ- المماثلة الكلية المقابلة المتصلة.
- ٧١ ب- المماثلة الكلية المقابلة المنفصلة.
- ٧٢ ج- المماثلة الجزئية المقابلة المتصلة.
- ٧٢ د- المماثلة المقابلة الجزئية المنفصلة.

- ٧٣ هـ- المماثلة الكلية المتصلة المدبرة.
- ٧٣ و- المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة.
- ٧٤ ز- المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة.
- ٧٥ ح- المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة.
- ٧٦ ٦- المماثلة بين الصوائت:
- ٧٧ ١- المماثلة الكلية المنفصلة المقبلة.
- ٧٧ أ- مماثلة الكسرة للفتحة.
- ٧٨ ب- مماثلة الفتحة للكسرة.
- ٧٨ ج- مماثلة الضمة للفتحة.
- ٧٨ ٢- المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة.
- ٧٨ أ- مماثلة الكسرة للفتحة.
- ٨٠ ب- مماثلة الفتحة للكسرة.
- ٨٠ ج- مماثلة الفتحة للضمة.
- ٨١ د- مماثلة الضمة للفتحة.
- ٨٢ هـ- مماثلة الكسرة للضمة.
- ٨٢ ٣- المماثلة بين الصوائت والحركات.
- ٨٤ المبحث الثالث: ظاهرة المخالفة الصوتية.
- ٨٤ ١- المخالفة عند علماء اللغة.
- ٨٦ ٢- المخالفة نقیض المماثلة.
- ٨٨ ٣- الأصوات الجارية في المخالفة.
- ٩٠ ٤- أنماط المخالفة.
- ٩٢ أ- إسقاط أحد المثلین والتعویض عنه بصوت آخر.
- ٩٢ ب- المخالفة عن طريق الإبدال.
- ٩٣ ج- إسقاط أحد المثلین والتعویض عنه بصوت آخر مع القلب
المكاني.
- ٩٣ د- حذف أحد الأمثال والتعویض عنه بصوت الياء.

- ٩٤ -٥- المخالفة بين الصوائت.
- ٩٦ أ- التحول من الفتح إلى الضم.
- ٩٧ ب- التحول من الفتح إلى الكسر.
- ٩٧ ج- التحول من الضم إلى الفتح.
- ١٠٠ المبحث الرابع: المقطعية في الكلم الملحون.
- ١٠١ ١- مكونات المقطع الصوتي.
- ١٠١ ٢- سمات المقاطع في اللغة العربية.
- ١٠٢ ٣- أشكال المقاطع في اللغة العربية.
- ١٠٣ ٤- تحليل لحن العامة وفق الدراسة المقطعية.
- ١٠٤ أ- إغلاق المقطع القصير.
- ١٠٧ ب- إشباع المقطع المفتوح.
- ١١٠ ج- تقصير المقطع الطويل المفتوح.
- ١١١ د- المقطع المنيد المغلق بصامت.
- ١١٥ ٥- تأثير الحركة المزدوجة في لغة العامة.
- ١١٥ ٦- مفهوم الحركة المزدوجة.
- ١١٦ ٧- التغير في الحركة المزدوجة.
- ١١٦ أ- تغير الحركة المزدوجة الهابطة الواوية.
- ١١٦ ب- تغير الحركة المزدوجة الهابطة اليائية.
- ج- تغير الحركة الناجمة عن انكماش الحركة المزدوجة إلى الفتح
- ١١٧ الخالص
- ١١٨ ٨- انتقال نواة الحركة المزدوجة.
- ١٢٠ ٩- ترك الحركة المزدوجة الواوية إلى الحركة المزدوجة اليائية.
- ١٢٠ ١٠- ترك الحركة المزدوجة اليائية إلى الحركة المزدوجة الواوية.
- ١٢١ المبحث الخامس: قضايا الهمزة.

- ١٢١ ١- حذف الهمزة مع التعويض عنها بإشباع الحركة.
- ١٢١ أ- التعويض بإشباع الضمة واوًا
- ١٢٢ ب- التعويض بإشباع الفتحة ألفًا
- ١٢٣ ج- التعويض بإشباع الكسرة ياءً.
- ١٢٣ ٢- حذف الهمزة مع استبدال النبر بالواو.
- ١٢٥ ٣- حذف الهمزة والتشديد للتعويض المقطعي.
- ١٢٥ أ- الحذف من أول الكلمة.
- ١٢٦ ب- الحذف من وسط الكلمة.
- ١٢٧ ج- الحذف من آخر الكلمة. (قصر الممدود)
- ١٢٨ ٤- ارتجال الهمزة .
- ١٢٩ أ- الهمزة المرتجلة الناشئة عن تقصير الحركات الطويلة
- ١٣٠ ب- الهمزة المرتجلة الناشئة للتخلص من الحركات المزدوجة
- ١٣١ ٥- الحركات المزدوجة
- ١٣٠ أ- الحركات المزدوجة الصاعدة.
- ١٣١ ب- الحركات المزدوجة الهابطة.
- ١٣١ ٦- الهمزة المتوهمّة
- ١٣٤ المبحث السادس: ظاهرة التحريك والتسكين.
- ١٣٦ ١- التوزيع البيئي والجغرافي للظاهرة.
- ١٣٧ ٢- الظاهرة عند العلماء المحدثين.
- ٢٣٩ ٣- تحليل الظاهرة.
- ١٣٩ ١- تسكين المتحرك (التخفيف)
- ١٣٩ أ- حذف الكسرة.
- ١٤١ ب- حذف الفتحة.
- ١٤١ ٢- تحريك الساكن (التثقيب)

- أولاً: التصحيح في البنية الصرفية. ١٤٤
- المبحث الأول: اللحن في نطق الفعل. ١٤٥
- ١- ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعَل). ١٤٦
- ٢- ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعِل). ١٤٧
- ٣- ضبط عين الفعل الثلاثي من باب (فَعَل) لما عينه حرف من حروف الحلق. ١٤٧
- ٤- أفعال تجب فيها المخالفة بين حركتي عين الماضي والمضارع. ١٤٧
- ٥- أفعال تجب فيها المماثلة بين حركتي عين الماضي والمضارع. ١٤٩
- ٦- ظاهرة (فعل وأفعل). ١٤٩
- ٧- استعمال صيغة (فعل) مكان (فَعَل). ١٥٣
- ٨- استعمال صيغة (انفعل) مكان الفعل المبني للمجهول. ١٥٥
- ٩- استعمال صيغة (افتعل) مكان صيغة (انفعل). ١٥٥
- ١٠- القلب المكاني. ١٥٦
- المبحث الثاني: اللحن في صياغة المشتقات... ١٥٨
- جدول اللحن في المشتقات. ١٥٨
- ١- المصدر. ١٦٠
- ٢- اسم الفاعل. ١٦٤
- ٣- اسم المفعول. ١٦٦
- ٤- الصفة المشبهة. ١٦٩
- ٥- اسم الآلة. ١٧٢
- ٦- اسم المكان. ١٨٠
- المبحث الثالث: التبادل بين المشتقات. ١٨١
- اسم المفعول مكان المصدر. ١٨١
- اسم الفاعل مكان اسم المفعول. ١٨١
- اسم الفاعل مكان الصفة المشبهة. ١٨١
- اسم المرة مكان اسم الهيئة. ١٨٢

- ١٨٢ صيغ المبالغة مكان اسم الفاعل
- ١٨٣ المبحث الرابع: اللحن في الجموع.
- ١٨٦ - جدول اللحن في الجموع.
- ١٨٧ ١- اللحن في جموع التكسير ويتمثل في الصيغ الآتية.
- ١٨٧ أ- أفعلّة.
- ١٨٨ ب- أفعل.
- ١٨٩ ج- أفعال.
- ١٨٩ د- فَعَلّة.
- ١٩٠ هـ- فَعِل.
- ٢- اللحن في جمع :
- ١٩٠ أ- المذكر السالم.
- ١٩١ ب- المؤنث السالم.
- ١٩١ ٣- جمع ما لا يجمع.
- ١٩٢ المبحث الخامس: اللحن في التذكير والتأنيث.
- ١٩٣ ٢- جدول اللحن في التذكير والتأنيث.
- ٣- كلمات سمعت عن العرب بدون تاء التأنيث وهي ما يستوي فيه المذكر والمؤنث.
- ١٩٤ ٤- كلمات جاءت في اللغة مؤنثة ولكن بغير علامة التأنيث.
- ١٩٥ ٥- إلحاق علامة التأنيث على ما فيه علامة.
- ١٩٥ ٦- التبادل في علامات التأنيث.
- ١٩٦ المبحث السادس: اللحن في التصغير والنسب.
- ١٩٧ ١- جدول اللحن في التصغير.
- ١٩٨ ٢- تصغير الاسم الثلاثي.
- ١٩٨ ٣- تصغير الاسم الرباعي مما ثالثه حرف لين.
- ١٩٨ ٤- تصغير الاسم الخماسي كما يصغر الرباعي.

- ١٩٨ ٥- إلحاق التاء للاسم المصغّر الذي زاد على ثلاثة أحرف.
- ١٩٩ ٦- تصغير الاسم المؤنث ثم جمعه
- ١٩٩ ٦- الإتيان بالمصغّر على الأصل دون إعلال.
- ١٩٩ ٧- تصغير الاسم الثلاثي مما ثانيه ياء بقلبها واوًا.
- ٢٠٠ ٨- تصغير الأسماء الموصولة.
- ٢٠٢ جدول ألفاظ النسب
- ٢٠٣ ١- النسب إلى المؤنث على لفظه.
- ٢٠٣ ١- النسب إلى المقصور على توهم أنه ممدود.
- ٢٠٤ ٢- النسب بزيادة الألف والنون إلى الاسم المنسوب.
- ٢٠٤ ٣- النسب إلى الجمع على لفظه.
- ٢٠٥ ٤- النسب إلى المركب على لفظه.
- ٢٠٦ ٥- النسب إلى محذوف اللام برد المحذوف مع زيادة ألف قبله.
- ٢٠٦ ٦- اللحن في النسب نتيجة للجوء إلى المماثلة والمخالفة.
- ٢٠٨ ثانيًا: التصحيح في التراكيب النحوية.
- ٢٠٩ ١- تناوب حروف الجر.
- ٢١٤ ٢- تراكيب جرى التناوب فيها.
- ٢١٤ أ- بنى بأهله.
- ٢١٤ ب- جلس على بابه.
- ٢١٥ ج- خرج عليه خراج.
- ٢١٦ د- خطب المرأة من ذويها.
- ٢١٦ هـ- رضى الله عليك.
- ٢١٦ و- رميت بالقوس.
- ٢١٨ ٣- التعدية بالحرف فيما لا يتطلبه والعكس.
- ٢١٨ أ- ادخل باللص السجن.
- ٢١٩ ب- ازمنت على المسير.
- ٢٢١ ٤- لحن متفرقة.

٢٢٢	أ- إياك الأسد إياك الحسد.
٢٢٣	ب- ما أبيض هذا الثوب.
٢٢٣	ج- حبة خلّقه.
٢٢٣	د- امتلأت بطن فلان.
٢٢٤	هـ- سمعت الناس أو الناس.
٢٢٥	و- بينا زيد قام إذ جاء عمرو.
٢٢٥	ز- ذهبت إلى عنده.
٢٢٦	ح- المال بين زيد وبين عمرو.
٢٢٨	٥- كشف بتصويبات الحريري لأخطاء الخاصة.
٢٣٠	- تحليل .
٢١-٢٣٣	الفصل الثالث: التصحيح في دلالة الألفاظ.
٢٣٨	المبحث الأول: ألفاظ الحياة الاجتماعية.
٢٣٨	أ - الروابط الأسرية والإنسانية.
٢٣٨	- جدول الروابط الأسرية والإنسانية.
٢٣٩	- التحليل.
٢٤٨	ب- الآنية والأدوات.
٢٥٠	- جدول الآنية والأدوات.
٢٥٤	- التحليل.
٢٥٤	ج- الطعوم.
٢٥٤	- جدول الطعوم.
٢٥٥	- التحليل.
٢٦١	المبحث الثاني: ألفاظ الطبيعة.
٢٦١	أ- ألفاظ الطبيعة الصامتة.
٢٦١	- جدول ألفاظ الطبيعة الصامتة.
٢٦٢	- التحليل.
١٦٩	ب- ألفاظ الطبيعة المتحركة.

٢٦٩	- جدول ألفاظ الطبيعة المتحركة.
٢٧٠	- التحليل.
٢٧٦	المبحث الثالث: ألفاظ السلوك والمعاملات.
٢٧٦	- جدول ألفاظ السلوك والمعاملات.
٢٧٧	- التحليل.
٢٨٧	المبحث الرابع: ألفاظ الحواس.
٢٨٧	- جدول ألفاظ الحواس.
٢٨٨	- التحليل.
٢٩٩	المبحث الخامس: لغة العامة في ضوء قوانين التطور الدلالي.
٢٩٩	١- التغيير نحو التعميم.
٣٠١	- خطاطة تعميم الدلالة.
٣٠٢	٢- التغيير نحو التخصيص.
٣٠٣	- خطاطة التغيير نحو التخصيص.
٣٠٤	٣- تغيير مجال الاستعمال بسبب المشابهة أو المجاز.
٣٠٦	- خطاطة النقل بطريق المشابهة.
٣٠٧	- خطاطة النقل بطريق المجاز.
٣٠٨	٤- العلاقات الدلالية .
٣٠٨	أ- الأضداد.
٣٠٨	مفهوم الأضداد.
٣٠٨	عوامل نشأة الأضداد.
٣١٠	ب - مخطط أمثلة التضاد.
٣١١	ج- المشترك اللفظي.
٣١١	- مفهوم المشترك اللفظي.
٣١٢	- الموقف من المشترك اللفظي.
٣١٣	- مخطط المشترك اللفظي.

١١٤	المبحث السادس: معاني صيغ فعل و أفعل.
٣١٧	١- جدول فعل و أفعل.
٣١٩	٢- جدول الأبنية الأخرى (أفعل ، وأفعال...).
٣٢٠	٣- ملاحظات في فعل و أفعل.
٣٢١	٤- ملاحظات في الأبنية الأخرى (أفعل ، وأفعال...).
٣٢٢	الخاتمة.
٣٢٧	المصادر والمراجع.

المُلْحَص

البلووشي: سالم بن عبد الله، التصحيح اللغوي في القرن السادس دراسة في المادة

والتطور

رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك ٢٠٠٨ (المشرف: د. عبد الحميد الأقطش)

يهدف هذا البحث إلى دراسة لغة العامة المنطوقة في القرن السادس الهجري من خلال مؤلفات اللحن التي كتبت في ذلك العصر، ممثلة ببيئات صقلية والأندلس والعراق، وقد اقتضت خطته أن تشتمل على فصول ثلاثة، يسبقها تمهيد متلوه بخاتمة، فقد رسم الباحث في التمهيد صورة واضحة عن مفهوم اللحن وأسباب نشأته، وأضاء جوانب في بيئات الدراسة، سياسياً، واجتماعياً، وفكرياً، وبيّن مفهوم العامة والخاصة، ثم أضاء الباحث إضاءة أخرى حول معيار التخطيئ والتصويب الذي اعتمده مؤلفو كتب اللحن من هذا القرن.

أما الفصل الأول: فجعله الباحث للتصحيح في مجال الأصوات اللغوية، وبيّن فيه مدى لجوء العامة إلى الإبدال اللغوي، والمماثلة والمخالفة بهدف تخفيف الجهد على جهاز النطق، وعرض لأثر المقاطع الصوتية في الكلام الملحون، وتعرض لمشكلات الهمزة، وبيان كيفية تصرف العامة للتخفيف من نقلها، وذلك بتسهيلها أو حذفها والتعويض عنها، أو بدون تعويض، وكشف عن ظاهرة التسكين والتحرك.

وانتظم الفصل الثاني، قضايا التصحيح في البنية الصرفية والتراكيب النحوية، ففي البنية الصرفية شمل اللحن في نطق الفعل في حال كونه ماضياً ومضارعاً، واللحن في المصادر والمشتقات والتبادل في استعمال تلك المشتقات مكان بعضها الآخر.

وختم هذا الفصل بدراسة الأخطاء في التراكيب النحوية.

وبيّن الباحث الصواب والخطأ فيها محتكماً في ذلك إلى مظان اللغة والنحو

أما الفصل الثالث، فقصره الباحث على قضايا التطور الدلالي فيما نطقت به العامة من ألفاظ تتصل بالحياة الاجتماعية، وبالطبيعة والحواس، والسلوك والمعاملات،

وجرى تناول هذه الألفاظ التي سعى العامة فيها إلى التوسّع في المعالي عن طريق
المشترك، والترادف، والتضاد وعلاقة المشابهة بين المدلولين، وهي الاستعارة، وعلاقة
غير المشابهة بين المدلولين وهي المجاز المرسل.

وأثر الباحث أن يكشف عن التطور الدلالي في المشتقات في ألفاظ نطقت بها

العامة.

الكلمات المفتاحية: التصحيح اللغوي، لغة عربية، أصوات، لهجات، صرف،

نحو، دلالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على النبي العربي خير من نطق بالضاد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فعندما نذكر اللغة العربية يقف العقل عاجزاً محتاراً أمام هذا الإعجاز وهذه السعة، وأمام هذا التحدي الحضاري الرائع، فهي لغة تعددت أقوال العلماء قديماً وحديثاً في فضلها وجمالها وسعتها ومكانتها بين لغات العالم، يقول الجاحظ: (ت ٢٥٥هـ) " فأما سكان الصين فهم أهل السبك والصياغة... واليونانيون يعرفون العلل... وكذلك العرب لم يكونوا تجاراً، ولا صناعاتاً، ولا أطباء، ولا حساباً، فحين وجهوا قواهم إلى قول الشعر وبلاغة المنطق، ونشقيق اللغة وتصاريف الكلام بلغوا في ذلك الغاية" (١)

وبفضل القرآن الكريم وتعاليم الإسلام بلغت اللغة العربية مستوى قال فيها الإمام الشافعي: (ت ٢٠٤هـ) " ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرهم ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه غير نبي " (٢)

واللغة نظام اتصالي من أنظمة المجتمع الإنساني، وظاهرة من ظواهره تتطور ويصيبها الجمود وترقى إلى الأفضل، ويصيب معانيها وألفاظها الانحطاط، وقد ينتهي بها الحال إلى الفناء.

ولغتنا العربية أقوى ظواهر ذلك الاجتماع تتطور وتتأثر بفعل الاختلاط والاتصال الحضاري، ولكنها تقف شامخة شموساً في وجه الصراعات، ولا تقنى إلا بفناء أهلها، واضمحلال مجتمعاتهم، وذهاب دولتهم، وخضوعهم للغزاة والمستعمرين، وقد حفظت العربية بالقرآن الكريم، فهي عاؤه ووسيلة تلاوته، فيها يحفظ القرآن ويفهم.

(1) الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، مكتبة

الخانجي، الطبعة الثالثة (د.ت) ٢٨/٣-٢٩

(2) الشافعي: محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مصر، مصطفى البابي الحلبي

الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص ٢٧

وقد أعان علم النحو في المحافظة على العربية؛ فهو علم سار على منهج متميز فريد، وتهيأت له من العوامل ما جعلته يختلف عما ضارعه من علوم اللغات الأخرى، فقد نشأ في بيئة رعته حق الرعاية، واستقى من روافد نقية صافية، ووقف له من العلماء من وهبوا أنفسهم له، ونال تخطيطاً محكماً منضبطاً، فظهر إثر ذلك كتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، وعشرات المصنفات، كلها تعلم الناشئة لغة الدين الجديد، ولكن ظهور هذه المصنفات وغيرها أمر لا يطمئن فرقة الدولة تمتد وتتسع، فعندئذ نشأت فئة من العلماء تراقب مدى النجاح الذي حققه هذا العلم في توجيه الناطقين والكتاب وظهر نتاج يسير هو وعلم النحو معاً، هو تراث التصحيح اللغوي، فجاءت ثمرته مصنفات من مثل: إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ويتوقف علم النحو عند حد؛ لأنه وصل الهدف الذي يتغيى، إلا من تجديد هنا وهناك، لايمس القواعد والأصول، أما جهود التصحيح فهي ماضية ممتدة مادام الغير من أبناء العربية حاضرين.

وبعد: فيقف هذا البحث على فترة زمنية حافلة بعطاء علماء التصحيح اللغوي هي القرن السادس الهجري ذلك الزمن الذي وصل إليه حال الأمة من التشرذم والضعف في مستويات الحياة جميعها حداً غير مسبوق، فلم يكن الحاذق اللسان بمحتسرم مسن أبناء مجتمعه، وما الأمراء بحريصين على اللغة حرص أسلافهم.

ومما يميّز هذا القرن ظهور عدد من علماء التنقية اللغوية، ورثوا هذا العلم عمّن سلف، وورثوه لمن خلف، وهي دراسة اقتضت أن تكون لبيئات ثلاث متباينة: العراق، وصقلية، والأندلس، ضاعت في هذه الأمصار رسوم العربية على السنة الخاصة قبل العامة، واشتدت فيها مقاومة الخطأ من فئة حملت لواء الدفاع عن العربية.

فسعيت جهد طاقتي في أن تخرج هذه الأطروحة التي كان الفضل فيها بعد عون الله لعلماء التصحيح اللغوي الذين هم حراس العربية وسدنتها، فقد كانوا يذكرون الكلم الملحون و صوابه، دون تحليل ظواهر ذلك اللحن.

وقد حاولت هذه الأطروحة الوقوف على دراسة وتحليل ظواهر اللحن من الجوانب الصوتية، والصرفية، والتركييبية والدلالية.

ولم تقم دراسات سابقة تركّز جهودها على ظواهر اللحن في هذا القرن، لكن تذكر في هذا الموطن دراسة الدكتور عبدالعزيز مطر، بعنوان: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، التي وقفها على تحقيق ودراسة كتب: لحن العامة لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) وبتقيف اللسان لأبي حفص عمر بن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ)، وتقويم اللسان، لأبي الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) وقد أقام عليها دراسة صوتية وصرفية ودلالية، وإني لأعترف له بفضل السبق، وقد أفدت من دراسته هذه - رحمه الله - جلّ الفائدة، إلا أن هذه الدراسة تختلف عنها لشمولها ببيئات ثلاث، ومحاولتها أن تشمل على دراسة اللحن من جوانبه الصوتية والصرفية والتركييبية والدلالية.

ويحسن أن تذكر هنا أيضاً دراسة الدكتور: محمد أحمد قدور، بعنوان: مصنفات اللحن والتقيف اللغوي حتى القرن العاشر، حيث وقفها على التطور الدلالي من خلال لحن العامة، وقد أفدت منها أيضاً.

ولما كان جهد حماة العربية أصحاب مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس مركزاً في جمع مادة اللحن دون تفسير سبب الوقوع فيه، فإن هذه الدراسة حاولت أن تفسر ظواهر اللحن وفق منهج متكامل في الدراسة والتحليل؛ فسعت إلى وصف ظواهر اللحن وتحليلها وفق وجهة النظر اللغوية الحديثة، وذلك من معطيات المنهج الوصفي، ولم تغفل في الوقت نفسه المنهج المعياري الذي يُعدّ الوجه المقابل للمنهج الوصفي، وجرى ذلك بالاستعانة بالقواعد والضوابط اللغوية التي استنها العلماء لكونها الوجه الصحيح الذي يرمي إليه أصحاب التصحيح في فرض سيادته على الواقع اللغوي.

وكان للمنهج التاريخي الذي يدرس تأريخ الظاهرة وتطورها حضور بارز في البحث. كما كان للمنهج المقارن حضور مهم في مقارنة بعض ظواهر العربية بتلك الظواهر في شقيقات العربية اللغات السامية، والمقارنة كذلك بين الظواهر في إطار

العربية نفسها و لهجاتها المتنوعة.

ولم يكن الجهد في الدراسة مركزاً في الحكم على الظاهرة بالخطأ أو الصواب، إلا أن يأتي عرضاً غير مقصود إليه، لأنه جهد علماء التصحيح، وإنما الجهد البارز في الدراسة يتركز على رصد للألفاظ التي يقع فيها اللحن ومن ثم تجري محاولة الكشف عن عللها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

فكانت المقدمة موضحة للمنهج المتبع في هذه الدراسة، ونبذة مقتضبة عن الدراسات السابقة لهذه الدراسة.

وأما التمهيد:

فجرى فيه تعريف باللحن وأسباب نشأته، ولمحات مقتضبة عن بيئات الدراسة، ومسيرة التصحيح اللغوي حتى القرن السادس، ومصنفات اللحن المعتمدة في الدراسة.

وجاءت فصول الدراسة الثلاثة على النحو الآتي:

الفصل الأول:

وقد انتظم الدراسة الصوتية ما يتعلق بالإبدال اللغوي وما يطرأ على الكلمة من تأثير بفعل الممانعة والمخالفة، والمقطع الصوتي، وقضايا الهمزة، والتخفيف والتثقيب في الكلمة

الفصل الثاني:

وقد قصرته على التغير في البنية الصرفية والتركيبية، ومن ذلك ما يطرأ على الفعل من تغير بسبب القوانين الصوتية، واللحن في المشتقات، ومن ذلك التبادل فيما بينها، وتناول البحث بتحليل جملة من التراكيب النحوية جاءت ملحونة، وجرى محاولة تحليل الخطأ في بعضها، واحتكمت في بعضها إلى المنهج المعياري.

الفصل الثالث:

وتناولت فيه التطور الدلالي في ألفاظ الحياة الاجتماعية، وما يتصل بحياة الناس، واحتكمت في ذلك إلى قوانين التطور الدلالي، بعد عرض تلك الألفاظ لمعجمات اللغة

ومطائفها المختلفة.

وأختم هذه المقدمة بقول الجاحظ في رسالة التربيع والتدوير: " فإن كنا أصبنا
فالصواب أردنا، وإن كنا أخطأنا فما ذلك عن فساد من الضمير، ولا قلة احتفال بالتقصير،
ولعل طبيعة خانت، أو لعل عادة جذبت، أو لعل سهواً اعترض، أو لعل شغلاً منع ".
أسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، هو مولانا ونعم الوكيل.

الباحث.

تمهيد: يتناول هذا التمهيد اللحن وأسبابه وتطور نشأته في بيئات ثلاث هي: صقلية، والأندلس، والعراق، ومفهوم العامة والخاصة، ويوضح معيار التخطنة والتصحيح الذي نهجه علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس.

١- معنى اللحن:

يقرر أحمد بن فارس بأن استخدام لفظ (اللحن) بمعنى (الخطأ) هو: "من الكلام المولّد، لأن اللحن محدث لم يكن في عربية الذين تكلموا بطباعهم السليمة"^(١).
ومن معاني اللحن: التورية والرمز^(٢)، والغناء وترديد الصوت^(٣)، واللغة الخاصة^(٤)، ومعنى القول وفحواه^(٥)، والخطأ في اللغة^(٦)، وهذا المعنى الأخير هو هدف هذه الدراسة.

- (1) ابن فارس، أحمد بن الحسين، مقاييس اللغة، بيروت، دار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ٢٣٩/٥.
 - (2) انظر: ابن منظور، أحمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، لبنان دار صادر ودار الفكر، ١٣/٤٦٦-٤٧٠، والآوسي: محمد شكري، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، بيروت (د.ت)، ٧٧/٢٦.
 - (3) ابن فارس: أحمد، مقاييس اللغة، ٢٣٩/٥.
 - (4) اللحن مفتوح الحاء معناه (اللغة أو اللهجة الخاصة)، لسان العرب: ١٣/٤٦٩.
 - (5) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٢٣٩/٥.
 - (6) ابن منظور: لسان العرب ١٣/٤٦٦-٣٦٣، وقد استبعد مصطلح اللكنة من الدراسة؛ لأنه خاص بالأصوات عند فئة من متعلمي اللغة القدماء والمحدثين. انظر: الأقطش: عبد الحميد، اللحن في الأصوات العربية على أسنة العرب القدامى، دراسة في أثارها عن اختلاط السكان بالبصرة، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات) م ١٦، ع ١، ١٩٩٨، ص-٥٨.
- ومما استبعد في هذه الدراسة مصطلح (الغلط)؛ لأن الغلط أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وأن ذلك يكون من غير تعمد. انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٧/٣٦٣، وقال أبو هلال العسكري: " الخطأ ما كان الصواب خلافه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه". انظر: العسكري: أبو هلال، الفروق في اللغة، بعناية محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٦٧

٢- نشأته وأسبابه:

لقد تأخر استخدام لفظ (الحن) بمعنى الخطأ في اللغة، وذلك لأنه لم يكن شائعاً ولم تكن ثمة حاجة إلى ظهور هذا المعنى، ولما شاع وفشا بأخرة من انتشار الإسلام برزت الحاجة إلى تأصيله^(١).

ولم يلتفت العرب إلى مسألة اللحن إلا حين اختلطوا بغيرهم من أهل البلاد المفتوحة، وما تبع ذلك من اتخاذ العبيد والجواري لإدارة المنازل في العصر الإسلامي المبكر^(٢). ولم تكن ثمة انحرافات لغوية واضحة قد طرأت على عربية القبائل العربية حينذاك ولكن الإنحراف والفساد إنما دبا إلى العربية جزاء تداخل السكان العرب مع العجم وللمرء أن يستنكر في هذا المقام حكاية (أم الهيثم العقيلية) مع أبي عبيدة، وجوابها له (أو للناس كلامان) والله ما كلمتكم إلا بالعربي الفصيح^(٣).

ومثل ذلك قال أبو بكر الزبيدي: "ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر إسلامها تبرع في نطقها بالسجية، وتتكلم بالسليقة، حتى فتحت المدائن ومُصرت الأمصار، ودوت الدواوين، فاختلف العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي ودخلت الدين أخلاط الأمم، وسواقط البلدان، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللحن في السنة العوام^(٤)".

- (1) انظر: أولمان: استيفن، دوز الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص ١٥٧-١٦٠.
- وعمر، أحمد مختار، علم الدلالة، القاهرة عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٩٩٨، ص ٢٣٧-٢٤٢، حيث جاء في كتاب (علم الدلالة) ص ٢٣٧: أن من أسباب تغير المعنى ظهور الحاجة، فالمجتمع اللغوي عندما يملك فكرة أو شيئاً يريد أن يتحدث عنه فإنه يمثله بمجموعة من الأصوات في مفردات أو معجم اللغة.
- (2) فك: يوهان، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة وتعليق: رمضان عبد التواب. مصر، مكتبة الخالجي، (د.ط)، ١٩٨٠، ٢٢-٢٣.
- (3) القالي: أبو علي إسماعيل، ذيل الأمالي والنوادر، القاهرة، ١٩٢٦، ص ٦٩.
- (4) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، لحن العامة، تحقيق: رمضان عبد التواب، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م، ص ٣٤.

وربما يترجّح أن دلالة اللحن على الخطأ في اللغة قد عرفت بعد عهد معاوية بقليل، وفي هذا يقول يوهان فك: "وأغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبّه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون^(١) وبالإجمال فإن اللحن لم يكن فاشياً في الجاهلية وفي صدر الإسلام إلا قليلاً منه عند فئة ضعيفة معزولة من المجتمع العربي آنذاك، يقول الدكتور حسن عون: "اللحن إذن وجد في اللغة العربية قبل الإسلام وإن لم يكن من طبيعة العرب الخالص أن يرتكبه فإنه بقي محصوراً فيما بين هذه الطبقة من المجتمع^(٢)."

وقد كان الخطأ في الإعراب أول مظهر من مظاهر اللحن، وفي ذلك يقول الزبيدي (ت ٣٧٩هـ): "ولم تزل العرب تنطق على سجيبتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليتها، والموضح لمعانيها^(٣)." وتتناقل مصادر اللغة أخباراً وقصصاً يظهر فيه استمرار موجه اللحن قوية مندفعة، وأطراد نموها بتأخر الزمن^(٤)، فالقرن الثالث أقل حظاً في الفصاحة من القرن الثاني، وإذا

- (1) انظر: فك، يوهان: العربية، ٢٥٤، وانظر: عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، ص ١٥. وفيه يذكر المؤلف قصة لم يقطن فيها معاوية - رضي الله عنه - إلى أن (اللحن) معناه الخطأ في اللغة.
- (2) عون: حسن: اللغة والنحو، مصر، دار المعارف، ص: ١٨٥.
- (3) الزبيدي، أبو بكر، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، (د.ط.)، (د.ت.)، ص ١١.
- (4) انظر هذه الأخبار في: أبو الفرج، قدامة بن جعفر، نقد النثر، بيروت المكتبة العلمية، (د.ط.)، ١٩٨٠، ص ١٤٣.

- والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، (د.ط.)، (د.ت.)، ص ١٥٤، ١٥٥.
- الفلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، مصر، المطبعة الأميرية

ما دار الزمان دورته ألفينا ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) يعرف اللحن فيقول: "واعلم أن غلط العامة يتتوَع فتارةً يضمون المكسور، وتارةً يكسرون المضموم، وتارةً يمدون المقصور، وتارةً يخففون المشدد، وتارةً يزيدون في الكلمة وتارةً ينقصون منها، وتارةً يضعونها في غير موضعها، إلى غير ذلك من الأقسام^(١)."

إذن فقد نال اللحن فيما مضى من الإعراب حسب، وأصبح مع مرور الأيام واتساع صفحة الناطقين بالعربية يشمل الإخلال في رصف الكلمات بالتركيب اللغوية، ومعاني الكلمات بوضعها في غير موضعها، والتغيير في بنية الكلمة.

ومن سمة اللحن من كلام الزبيدي مما ورد أنفاً، وسمات اللحن التي ذكرها ابن الجوزي، تطفو الفكرة القائلة بأن اللحن بلغ مرحلة صار التحدث بالفصحى عيباً بعد ما كان اللحن يستحق الزرابة والاحتقار.

وهكذا يمضي اللحن في الانتشار لا يلوي على شيء فيصبح سمة الخاصة، بله العامة، من أجل ذلك سلخت فئة من علماء العربية زمناً من أعمارها في التأليف لهذا المنحى صيانة للعربية وذباً عنها.

٣-بيانات الدراسة.

اقتضت طبيعة البحث أن يكون موزعاً على ثلاث بيانات عربية، هي: صقلية، والأندلس، والعراق. وفيما يأتي بعض إضاءات عن ثلاثة المجتمعات هذه:
أ. صقلية.

ارتبطت الثقافة العربية الإسلامية في صقلية بهجرة عرب المغرب بعد الفتح، وأدت هجرة العرب المسلمين إليها جهداً بارزاً في نشر الإسلام وثقافته، فكانت الثقافة الصقلية صورة من ثقافة القيروان في بداية الأمر حتى ظهرت المدارس الثقافية الصقلية المستقلة^(٢).

(د.ط)، (د.ت)، ١٧١/١.

(1) ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن، تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعارف،

الطبعة الثانية، القاهرة، (د.ت)، ص ٥٦.

(2) انظر: عباس: إحسان، العرب في صقلية دراسة في التاريخ والأدب، مصر، دار المعارف،

وبدأ اتصال الجزيرة بالثقافة العربية الإسلامية منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري، عند محاولة العرب فتحها، فقد نزل بالجزيرة حبيب بن أبي عبيدة حفيد عقبة بن نافع، ولكنه رجع لإخماد ثورة في أفريقيا.

ثم استمرت محاولات العرب لفتح الجزيرة حتى تمكن الفقيه المجاهد أسد بن الفرات من فتح بعض الحصون فيها وبخاصة حصن مازر، ثم كانت محاولة إبراهيم بن الأغلب الذي تمكن من الاستيلاء على معظم صقلية سنة ٢٨٩هـ^(١)، وبذلك تمّ للعرب المسلمين فتح الجزيرة ثم مكثوا بها زهاء ثلاثة قرون، حتى ضعفت سطوتهم فأغار عليهم النورمان وقضوا على سلطانهم السياسي الذي تبعه بعد حين القضاء على الثقافة العربية هناك^(٢). تلك نظرة على الجانب السياسي للجزيرة أما الجانب الثقافي فإنه حين استقر الأمر للعرب في صقلية بدأوا في نشر العلم والإكثار من عدد القائمين به^(٣).

واستقدموا العلماء من خارجها، ومن بين هؤلاء محمد بن البر التميمي شيخ ابن مكي، ونبغ في العربية من أبناء صقلية: جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام وابن مكي الذي اهتم بتتقيق لغة عصره^(٤). وقد تكوّن المجتمع الصقلي من خليط من العناصر البشرية، فهناك العناصر الإسلامية التي دخلت الجزيرة فاتحة أو مهاجرة، أو منفية أو لاجئة وكان خليطاً ضخماً من جنسيات عدة منها ما ينسب إلى أصول بلدية كالثامي والسوسي والباغاني، ومنها ما ينسب إلى أصول قبلية كالكلبي والقيسي والكتامي واللواتي^(٥).

الطبعة الأولى، ١٩٥٩، ص: ٨٥.

- (1) انظر: لوبان، غوستاف، حضارة العرب، مصر، عيسى البابي، الحلبي، ١٩٦٩، ص ٣٠٢ وابن الأثير، الكامل في التاريخ بيروت، دار صادر (د.ط.)، (د.ت)، ٣٣٥/٦، وعباس: إحسان، العرب من صقلية، ٣٢.
- (2) انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ ١٩٥/١٠-١٩٨.
- (3) انظر: الدوري، نقي الدين عارف، صقلية علاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية من الفتح العربي حتى الغزو النورماندي، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠، ص ١٧٩.
- (4) أماري: ميخائيل، المكتبة الصقلية، مطبعة المثلي، بغداد، ١٨٥٧م، ص ٩٢٤ وما بعدها.
- (5) انظر: عباس: إحسان، العرب في صقلية، ص ٦٤؛ ومارينو: ماريومورينو، المسلمون في صقلية، بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٦م، ص ٣، ١٥.

ولا شك أن اختلاطاً حصل بين الفاتحين وأهل الجزيرة وهم من الروم والسنتهم مختلفة فقد ظهر اللحن ثم امتد خطره، مما جعل ابن مكي يصور هذا التدهور فيقول: "قشا اللحن وهجم الفساد على اللسان، ودخلت لغة العرب، فلم تزل كل يوم تنهدم أركانها وتموت فرسانها، حتى استبيح قريحها وهجن صميمها، وعفت آثارها وطُفئت أنوارها، وتساوى الناس في الخطأ إلا قليلاً"^(١).

ب. الأندلس:

انتشر العرب في بلاد الأندلس انتشاراً عظيماً بعد أن عبر طارق بن زياد البحر بجنوده، واستمر لهم الأمر فيها، ونزح إليها من أهل مصر والشام والعراق وعبرت إليها جماعة من البربر، وكان من العرب الذين نزحوا إليها العدنانيون والقحطانيون، كان من العدنانيين القرشيون والهاشميون والمخزوميون، وكان من القحطانيين قبائل كهلان والأزد وغيرهم^(٢).

وضمنت الأندلس أجناساً من البشر، فيهم قبائل التيسك والسلت والجلالقة والقسوط والفنيقيون والرومانيون والعرب والبربر^(٣)، وتبع هذا الاختلاط في الأعراق اختلاط في ألسنة الناس ولاسيما في ألسنة العامة منهم، ولما أراد العرب الفاتحون السيادة للغتهم، أنشأوا مساجد ومدارس في كل مدينة أو بلدة فتحوها لتعليم الإسلام والعربية أولاً ثم العلوم الأخرى بعد ذلك.

وكان الصراع بين العربية لغة الفاتحين، وبين اللاتينية لغة سكان البلاد الأصليين قوياً حيث دام ثلاثة قرون سادت بعده اللغة العربية بين العامة والخاصة، حتى وصل

(1) ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٤، ص ٤١.

(2) انظر: ضيف: أحمد، بلاغة العرب في الأندلس، سوسه، تونس، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م، ص ١١ وما بعدها.

(3) ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، مصر، دار المعارف الطبعة التاسعة، (د.ت)، ص ٣١٦.

الأمر إلى انتشار اللغة العربية بين رجال الدين المسيحي^(١).

ووصل اهتمام العرب باللغة اللاتينية لغة البلاد المفتوحة إلى المستوى نفسه الذي

وصل إليه اهتمام الأسبان بالعربية^(٢).

وكان لهذا التأثير اللغوي آثاره السلبية حيث جرت الألفاظ والأساليب العربية على لغة

الأسبان، وجرت الألفاظ والأساليب العجمية على ألسنة العرب، وقد أصيبت العربية

ببعض الإحرفات نتيجة هذا التداخل؛ لأن خصائصها الصوتية والتصرفية والتركيبية

تختلف اختلافاً كبيراً عن اللغة الإسبانية^(٣).

ج.العراق:

يمتد اختلاط العرب بالفرس إلى زمن يصل إلى العصر الجاهلي، وقد دفعت العرب

لهذا الاختلاط أغراض سياسية وتجارية واجتماعية، وبسبب ما تتمتع به أرض الرافدين

من الخصب والعيش الرغيد والحضارة العريقة هاجر إليها كثير من العرب قبل الإسلام،

ومن الثابت أن (الكوفة) قامت في بقعة كانت تتلاقى فيها اللغات: الأرامية والفارسية

والعربية^(٤).

ولم تكن بداية الاختلاط الفتح الإسلامي الذي وجهه الخليفة عمر بن الخطاب -

رضي الله عنه- واتخذ من البصرة مركزاً لتموين فتوحات الشرق بل إن الاختلاط كان

قبل ذلك بأزمنة مضت.

وبالجملة فقد أدى هذا الاختلاط إلى امتزاج الشعبين العربي والفارسي في أمور

المعيشة والثقافة.

و"اللغة كائن حي، ليس اجتماعياً حسب، بل كونياً كذلك، وهي انعكاسات للواقع ولهذا

فهي من أهلها دائماً في علاقة متحركة لا سكونية، وهذا التغلغل الذي قام به العرب فيما

(1) انظر: ضيف: أحمد، بلاغة العرب في الأندلس، ص ١٣.

(2) انظر: المصدر السابق، ٢٤-٢٥.

(3) انظر: المصدر السابق، ٢٤-٢٥.

(4) انظر: فك: يوهان، العربية، ص ٢٧.

وراء جزيرتهم، قد أدى إلى تأثير وتأثر... فكانت النتيجة أن عمل الاختلاط عمله في الحياة اللغوية لدى العرب أنفسهم من نحو، وفي الحياة اللغوية لدى العجم من نحو آخر، وجرى تأثير، وجرى تأثر، وانفتحت على مصراعيها بوابة التقارض اللغوي بين الجميع واختلفت بعض الاختلاف عربية الإسلام عن عربية الجاهلية سواء من جهة الكيف أم من جهة الكم^(١).

ولا ريب أن التقاء الفرس بالعرب وامتزاجهم عرقياً وثقافياً على رأس دواعي الانحراف اللغوي، فقد نشاهد هذا الانحراف في العراق منذ الاختلاط الأول أي في العصر الجاهلي ولو بصورة ضيقة.

وقد حرّم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على العرب الفاتحين امتلاك الضياع في الأقاليم الجديدة، وذلك خشية أن يختلطوا فيحرفوا وتحرف ألسنتهم ويضيعوا بين الشعوب المغلوبة التي تفوقهم عدداً، ولكن الزمن أفسد ما دبر عمر ففي بضع عشرات من السنين استحالت هذه المعسكرات مديناً وامتلاّت بالفرس إلى جوار من فيها من العرب^(٢).

وتمرّ الأيام ويزداد الاختلاط في مدن العراق وبواديها وقراها، ويكثر استعمال العرب للفارسية واستعمال الفرس للعربية، ويكثر ظهور الإنحراف على ألسنة الخاصة من الحكام والوزراء والقضاة والمتقنين وعلماء اللغة، ومع توالي السنين اتسعت صفحة العامية الملحونة، ووجدت من يرضى عنها ويناصب الفصحى العداء إلا فريفاً من علماء التصحيح اللغوي ناصب هو اللحن والإنحراف عن سنن العربية العداء، وتعقب هذا اللحن من كلام الشعراء والكتاب وغيرهم.

يقول ابن الجوزي: "فإني رأيت كثيراً من المنتسبين إلى العلم يتكلمون بكلام العوام المرذول جرياً منهم على العادة، وبعداً عن علم العربية"^(٣).

- (1) الأقطش، عبد الحميد، اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العجم القدامى، ص ٥١.
- (2) انظر: سليم: عبد الفتاح، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، ص ٦٥؛ والأقطش، عبد الحميد، اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العجم، ص ٥٠.
- (3) تقويم اللسان، ص ٥٥.

٤- مسيرة التصحيح اللغوي حتى القرن السادس.

بقي العرب في جزيرتهم حيناً من الدهر ينطقون على سلبقتهم ، لا يشوب حديثهم لكنة، ولا يتسرب إلى نطقهم لحن، إلا ما قلّ وندر، وما يزالون على ذلك متفقين حتى وقع التأثير والتأثر باتصال جنسهم بغيرهم من الأجناس، فأنحرفت ألسنتهم عما كانت عليه من فصاحة وبيان وسليقة صافية، وداخلت الأصوات العربية أصواتاً غير عربية، فاضطرب حديثهم بارتضاع لكنات أعجمية، وحرقت الصيغة عن شكلها الحقيقي، وتخلخل التركيب، واستعمل الكلم في غير مواضعه.

وقد سجلت الروايات صوراً من لحن العامة والخاصة، ووقفت تلك الروايات عند العصر الإسلامي الأول، ولم يصل مداها إلى العصر الجاهلي، ووصف علماء العربية ما عدّ خروجاً عن اللغة الأولى شذوذاً ولم يصفوه بالخطأ لأن الشيء عندهم "إذا اطرّد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره"^(١).

فلا تُحمل لغة المتحدث على الخطأ، لأنها عربية سليبية آنذاك، وحملها على الخطأ مجافاة للواقع، ولذلك عقد ابن جني في كتابه الخصائص فصلاً خاصاً عن "اختلاف اللغات وكلها حجة"^(٢)، ويعني باللغات (اللهجات العربية المختلفة) وإن شاعت خصائص بعضها عن الأخرى شيوغاً مطرداً، يقول في ذلك: "إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين؛ فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه، وكذلك أن يقول على قياس من لغته كذا وكذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا؛ وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"^(٣).

(١) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية

العامة للكتاب (الطبعة الثالثة) ١٩٨٦، ٩٩/١.

(٢) المصدر السابق، ١٠/٢-١٢.

(٣) المصدر السابق، ٩٩/١.

أما المخالفات التي عدها علماء العربية لحنًا، فلا يمكن أن تحمل على وجه من وجوهها وفق ما سنّه ابن جنّي، وغيره من أئمة العربية فلا يحمل على اللهجات من أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مرّ على قوم يسيئون الرمي فقرّعهم فقالوا: "إنا قوم متعلمين"، فأعرض مغضبًا، وقال: "والله لخطوكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم" (١).

وبعد أن انتشرت العربية مع خروج الفاتحين من الجزيرة العربية، وامتدت حتى بلغت أقصى المغرب وأواسط أوروبا، وأقصى آسيا وصحاري أفريقيا فانسخت بذلك الانتشار من حتمية الزمان والمكان وفي أثناء ذلك ضعفت السليقة فبرزت حاجة الناس إلى تصحيح أخطائهم لسدّ بعض الثلم، ولكيلا يتسع الخرق على الراقع.

فهرعت فئة وقد راعها ما أصاب المتحدثين بالعربية من بعد عن السنن التي أختطت لها، ومخالفة للسلامة اللغوية، فأخذوا يجمعون أخطاء العامة والخاصة، واحتكموا فيها إلى ما صحّ من علوم العربية: أصواتها، وصرفها، وتركيبها، فكان نتاج ذلك مصنفات التصحيح اللغوي التي انقسم من ألف فيها بين معتدل في الحكم باللحن يأخذ بما حدّه ابن جنّي "الناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطئ" وبين متشدد لا يرى إلا ما نصّ على صوابه.

المصادر المعتمدة في الدراسة:

كان نتاج جهود علماء التصحيح اللغوي ظهور عشرات المصنفات في تقويم السنة العامة والخاصة، وتنقية اللغة من داء اللحن الذي ألمّ بها (٢).

(1) الحموي: ياقوت، معجم الأدياء، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ط.)، (د.ت.)، ٦٧/١.
وانظر الأنباري: محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت. (د.ط.)، ١٩٨٦، ص ٢٤٤.

(2) لعلّ أوعب دراسة علمية حصرت قوائم للتأليف في اللحن هي دراسة الدكتور محمد ضاري حمّادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في العراق، ١٩٨٠، انظر: الصفحات ١٦-١٨ من هذا المرجع.

وسوف تعتمد الدراسة على نماذج مختارة من ألفاظ وردت في مصنفات التصحيح

اللغوي المذكورة تالياً وهي:

١. تثقيف اللسان، لأبي حفص عمر بن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ).
٢. درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ).
٣. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ).
٤. تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٣٩هـ).
٥. المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، لابن هشام اللّخمي (ت ٥٧٧هـ).
٦. غلط الضعفاء من الفقهاء، لأبي محمد عبدالله بن يري (ت ٥٨٢هـ) (ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي)
- ٧- تقويم اللسان، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).
- ٥- مفهوم العامة والخاصة.

يفسر المعجم الوسيط (العامة) بأنهم: خلاف الخاصة، والخاصة خلاف العامة، والعامي من الكلام ما نطقت به العامة على غير سنن الكلام العربي.

والعامية: لغة العامة وهي خلاف الفصحى^(١).

ويظهر أن المعاجم قبل الوسيط لم تُعنَ بمفهوم العامية والعامة الذين يتحدثون بلغة بعيدة عن سنن الفصحى؛ لأن هذا المفهوم لم يكن بصورته التي عليها في العصر الحديث. وقد تحدث الجاحظ عن فئة من الناس في زمنه هم العوام فقال: "وإذا سمعتموني أذكر العوام فإنني لست أعني الفلاحين والحشوة والصناع والباعة، ولست أعني الأكراد في الجبال، وسكان الجزائر في البحار... وأما العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا، فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم، ولم يبلغوا منزلة الخاصة منا،

(1) أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، تركيا، المكتبة الإسلامية، استانبول، ٦٢٩.

على أن الخاصة تتفاضل في الطبقات أيضاً (١).

فالذين عناهم الجاحظ قوم لهم حظ من العلم، وهم في منزلة وسطى بين الدهماء من الناس والخاصة من العلماء والفقهاء الذين يترفعون عن اللحن، وهناك من العلماء والفقهاء والمحدثين، وأصحاب الوثائق والأطباء قد نقل عنهم ابن مكي، وصرح بذلك، ولم يصرح أنه نقل عن الذين دونهم من طبقات المجتمع من أصحاب الحرف والصنائع وأهل الزراعة، ومن في مستواهم من العوام بالمعنى الحقيقي (٢).

وآية ذلك أن الأخطاء التي نقلها عنهم مؤلفو كتب التصحيح اللغوي، تعد ذات صفات لغوية متميزة (٣).

فالعامية ليسوا الدهماء والسقاط، أو ليسوا (رجل الشارع) في الاصطلاح الحديث، وإنما هم المتفوقون الذين تسربت إليهم أخطاء من هؤلاء الدهماء، أو من تصحيفات النسخ، ومن بين هؤلاء شعراء وكتاب.

وأن العامة ربما استعملت أقل اللغتين وأضعفهما، وربما نطقت بما هو أقل في أصل اللغة وتركت ما هو أظهر وأكثر (٤).

أما الخاصة فهم الذين ورد فيهم قول ابن هشام اللخمي: "قأما قول بعض الخاصة من الكتاب والأدباء والشعراء: (سيما) بغير لا، فذكر الزبيدي، أنه لا يجوز حذف (لا) ألبيته" (٥).

والخاصة كذلك هم الذين نقل أخطاءهم الحريري في درة الغواص، وهي أخطاء تصدر عن علماء وأدباء، ولذا سمى الحريري تلك الأخطاء بأنها (أوهام الخواص).

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، ١/١٣٧.

(2) انظر: ابن مكي، تنقيف اللسان، ص ١٢.

(3) انظر: مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، القاهرة، دار المعارف (الطبعة الثانية) ص ٤٣.

(4) انظر: الجاحظ، البيان والتبيين، ١/١٣٦.

(5) ابن هشام: محمد بن أحمد اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٢١٧.

وهكذا فإن مصطلحي العامة والخاصة يختلفان باختلاف العصر، واهتمام الناس باللغة واستخدامهم لها، فقد يصل بعض الخاصة في زمننا مستوى العامة في زمن الحريري، ولا شك أن هناك خاصة لا تصدر عنها أخطاء أعرض عنها الحريري.

٦- معيار التخطئة والتصحيح عند علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري.

لم يستبعد القدماء فيما بقي من آثارهم وأخبارهم وأقوالهم المبنوثة في أعطاف الكتب وبطون التصانيف قبيلة من الاحتجاج بكلامها وإنما جمعوا ما استطاعوا جمعة من كلام العرب، واختاروا أفصحه وأكثره شيوعاً بينهم فبنوا عليه وسموا غيره لغات: أي لهجات قبلية، وهذا المعيار استخدمه أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) الذي سأله أحدهم: فقال: أخبرني عما وضعت مما سميت به عربية: أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات^(١).

ويعد كتاب سيبويه أقدم كتاب في النحو فخرت به المكتبة العربية، وهو المثال الأعلى للنحويين وقوتهم، ويعتون شواهد اللغوية أصح الشواهد وأوثقها، حتى سموه قرآن النحو^(٢).

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الدارس يجد في هذا الكتاب أسماء شعراء استشهد بأشعارهم وهم من قبائل قيل: إنها لم تؤخذ عنها اللغة مثل أبي مالك الأخطل، وابن الأيهم، وعمير بن شبيب القطامي من تغلب بن وائل، وعدي بن الرقاع من قضاة، وأبي دؤاد الإيادي من إياد، وهو الذي قال فيه وفي عدي بن زيد الأصمعي: "والعرب لا تروي شعر أبي دؤاد وعدي بن زيد، وذلك لأن ألفاظهما ليست بنجدية"^(٣)

- (1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٩.
- (2) أبو الطيب اللغوي: علي بن الواحد، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار نهضة مصر، (د.ط)، (د.ت) ص ٦٥.
- (3) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، بيروت، دار الثقافة، (د.ط) ١٩٦٤م، ١٦٢/١.

ويجد الدارس في كتاب سيبويه أيضا مثل قوله: (وقال رجل من خثعم) و(وقال رجل من بجيلة أو خثعم) و (مثله قول رجل من عمان) بل قد استشهد في أكثر من كتابه بأشعار عدي بن زيد العبادي وهو أوضح أنموذج لمخالطة غير العرب^(١).

وإذا كان اللغويون القدماء قد حددوا زمن الفصاحة بنهاية القرن الثاني في الحاضرة، ومنتصف القرن الرابع في البادية على خلاف في ذلك، وحددوا مكان النقاء اللغوي التي تستقى منه اللغة صافية كما أرادوها، فهم كذلك حرصوا على ترتيب الكلام في درجات حسب الكثرة والقلة والشذوذ، فالكثير المطرد هو الأفصح والقليل أو الشاذ يترك جانبا ليحفظ ولا يقاس عليه.

فاللغة التي تستعمل كلمة (أب) مثلاً بالألف في النصب والواو في الرفع والياء في الجر هي التي يعم استعمالها ويؤخذ بقاعدتها لأنها هي اللغة الفصحى أي الأكثر استعمالاً.

أما لغة بعض القبائل الأخرى التي تستعمل (أبا) بالألف مطلقاً كما ورد في الشاهد [من الرجز]:

إنَّ أباهَا وأبَا أبَاهَا قد بلغنا في المجد غايتها

فهذه اللغة ليست خطأ ، ولكنها لغة قلة من العرب، ولذلك لا تعد مما يقاس لكن يباح استعمالها، يقول ابن جني: فأما أن نقل إحداهما جدًا، وتكثر الأخرى جدًا، فإنك تأخذ بأوسعها رواية وأقواها قياساً^(٢) والإنسان الذي يستعمل اللغة القليلة لا يكون مخطئاً لكلام العرب إلا أنه مخطئ لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه^(٣).

إنن فقد وضح بأن صواب كلام العرب درجات أعلاها المطرد، فالغالب فالكثير

(1) يجعل بعض اللغويين وثيقة الفارابي دستوراً جامعاً مانعاً، ولكن الدكتور حنا حداد كتب في نقد هذه الوثيقة بحثاً بعنوان (أهل اللغة ولغة الأهل) نشره في مجلة اللسان العربي (ع ٥٢) وذهب فيه إلى أن نص الفارابي يفتقد إلى معايير النقد الموضوعية، ولا يستند إلى معايير علمية صحيحة، في الحكم على لغات العرب من حيث السلامة والضعف - حسب تعبيره - .

(2) ابن جني، الخصائص، ٢ / ١٠-١٢.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

فالقليل وما دون ذلك النادر.

ونصّ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) على معيار الصواب القائم على القلة والكثرة فقال: "أعلم أنهم يستعملون: غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرذاً فالمطرّد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل.."^(١) وبعد هذه الإضاءة حول معيار الصواب عند علمائنا المتقدمين ممن سنوا قواعد العربية، يجدر الحديث تالياً عن المعيار الذي اعتمده علماء التصحيح في القرن السادس الهجري.

وفي الصفحات الآتية إضاءات في منهج علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس لآلية تعاملهم مع مصادر اللغة النقلية والعقلية.

أ. لغات القبائل العربية:

اختلف علماء التصحيح اللغوي في قبول اللغات (اللهجات) بين متوسّع في الأخذ كابن مكّي، فقد أجاز قول العامة: شعير وسعيد ويعير، وكذلك كل ما كان وسطه حلقياً مكسوراً، فإنه يجوز أن يكسر ما قبله، واستند إلى أن هذه هي لغة بني تميم^(٢). ومن الذين توسعوا في قبول اللغات ابن هشام اللخمي، فقد كان السلاح الذي شهره في وجه مخالفيه من المضيقين اللغويين كان ينبغي له - يعني الزبيدي - ألا يدخل مثل هذا في لحن العامة، لأنه قد قال به كثير من اللغويين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحن به العامة^(٣) وهذا ديدنه في الردّ على مخالفيه، وبخاصة رده على أبي بكر الزبيدي ومن ذلك قول ابن هشام أيضاً: "وإذا كانت لغة لم تلحن بها العامة"^(٤).

- (1) السيوطي: المزهرفي علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مصر، دار التراث، الطبعة الثالثة (د.ت) ١/ ٢٣٤.
- (2) انظر: تنقيف اللسان، ٢٢٧.
- (3) المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٩.
- (4) المصدر السابق، ص ٦٢.

ويقول: "وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداها أفصح من الأخرى فكيف تلحن بها العامة، وقد نطقت بها العرب؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربي"^(١).

وقد اعتدّ باللغات القليلة والنادرة والشاذة والمجهولة، بل غير العربية أحياناً، فأجاز جمع (ضبيعة) على (ضبيع)؛ لأن العرب تجمع (فعله) في الكثير على (فعال) ويجمعونها أيضاً على (فعل) وإن كان جمعاً عزيزاً، نحو: بذرة وبدر، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به وإن كان لغة قليلة^(٢).

وأخذ بلغة بني أسد في تأنيث سكرانة بالتاء^(٣)، وفي جمع ريح على أرياح^(٤)، وأخذ بلغات غير عربية كلغة أهل الشام مثلاً في قولهم: انجاص بدل أجاّص، وحجته إذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها العامة^(٥).

ويأخذ بما جاء عن العلماء أو أجازوه دون النصّ على أنها لغة كإجازة (صحاب) بفتح الصاد- جمع صاحب حكاية أهل اللغة^(٦).

أما ابن السّيد البطليوسي فقد كان مدفوعاً إلى الاعتدال والتوسع بحكم بقائه في الأندلس أيام حكم المرابطين وهي الفترة التي ضعف فيها الاهتمام باللغة العربية، ففي كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) يرى أن ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) يتعسف مع العامة، وأنه عوّل في إنكاره لما رواه عن الأصمعي، فيرى ابن السّيد أن لا معنى لإدخال قضايا في اللحن من أجل إنكار الأصمعي لها^(٧)، وحجة ابن السّيد أنها من لغات العرب.

(1) المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٨٠.

(2) المصدر السابق، ص ٣٦.

(3) ابن هشام اللخمي: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق: عبدالعزيز مطر، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٨١ ص ٦١-٦٢.

(4) المصدر السابق، (تحقيق: مطر)، ص ٤٠.

(5) المصدر السابق، ص ٣٩.

(6) المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٨-٥٩.

(7) انظر: ابن السّيد، أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ٣٠٤/١.

و أن العامة لا تلحن فيما نطقت به العرب (١).

ويعترض ابن السّيد كذلك على ابن قتيبة في أنه تسرع فحكم باللحن على غير الأصحح من اللغات دون أن يذكر ما إذا كان ما تركه من غير الأصحح لغة قوم بأعيانهم فقد يكون ما لم يجز استعماله في لغة زمانه يجوز استعماله في زمن آخر.

فقد ذكر ابن السّيد أن ما لحن ابن قتيبة الناس لغة جائزة في رأي من نقل عنهم، كما في (سعرت القوم شراً وأسعرتهم)، و(رقدته وأرقدته)، فهما لغتان ذكرهما ابن القوطية، وقال: رقدت أعم من أرقدت (٢).

ويأخذ الحريري من اللغات بالمشهور المبني على القياس المطرد، والأصل المنعقد، فالشواذ تقتصر على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع (٣).

ويسلك ابن الجوزي مسلك التشدد أيضاً، وظهر ذلك من خلال مقياس الصواب عنده، قال: "وكثير مما نهيتك عنه قد سمعته، ولو تجوزت لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلاً، ولقلت: أردت عن تقول ذلك (٤)، فهو يشير بقوله: (رأيت رجلاً) إلى لغة من يلزم المثنى الألف، وبقوله: (عن تقول) إلى عننة تميم أي: قلب الهمزة المبدوء بها عيناً.

وكتاب ابن الجوزي (تقويم اللسان) اختار فيه ما يراه صالحاً من كتب اللحن مما ينطق به العامة في زمنه، وما قد تحرف فيه ألسنتهم. وقد صرح بذلك يقول: "وكتابي هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية كالفراء، والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي حاتم، وابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب، وأبي هلال العسكري، ومن تبعهم من أئمة العلم، وإنما لي فيه الترتيب والاختصار (٥).

وفي مجال التضييق على العامة سلك الجواليقي المسلك نفسه الذي سلكه الحريري فلم يكن غريباً أن ينكر على العامة أموراً لم ترد، وإن ورد لها نظائر سواء أكثرت هذه

(1) انظر: الاقتضاب، ٢٧٣/١، ٢٧٦/١، ٢٨١/١، ٢٨٧/١.

(2) المصدر السابق، ٢٧٠/١.

(3) الحريري: القاسم بن علي، درة الغواص في أوام الخواص، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،

القاهرة، دار نهضة مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص: ٤٩.

(4) ابن الجوزي، تقويم اللسان، المقدمة، ص ٥٧-٥٨.

(5) انظر: المقدمة، ص ٥٦، ٥٧.

النظائر واطردت أم لا.

ومن ذلك أنه لا يصوب القلب المكاني في كبلت الشيء أي: لبكته، وفي حطب زجل، أي: جزل وفي لطس الكتاب، أي طلس^(١).

ب. القراءات القرآنية.

يجد ابن مكي فسحة ومتسعا في القراءات القرآنية للتوسعة على العامة، فيحتج في مقام الرد على الخاصة التي أنكرت على العامة حذف الهمزة من (القرآن) وجعلته من ألفاظ النساء، فلا وجه للإنكار، إذا قرأ به الأئمة، قال أبو بكر بن مجاهد: "كان أبو عمرو بن العلاء لا يهمز (القرآن) وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير^(٢).

أما البطليوسي الذي يُعد أكثر اعتدالا من غيره، ففي مجال الاستشهاد بالقراءات القرآنية، فهو لا يعتد بتفرقة ابن قنينة بين الولاية بالفتح - بمعنى العداوة والولاية بالكسر من وليت الشيء - استناداً إلى قراءة القراء بالفتح والكسر في: ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ مِّنْ

شَيْءٍ ﴾ (الأنفال: ٧٢) ^(٣).

ج. السماع والقياس.

يغلب السماع على مقياس ابن مكي، وقد يلغي القياس إذا عارض السماع فقدم رفض أن يصغر (ضُحَى) على (ضُحِيَّة) - بالتاء - مع أنه القياس، واختار ما رآه (ضُحَى) حتى لا يختلط بتصغير (ضُحُوَّة) ^(٤).

وفي بيئة أخرى هي الأندلس، يبرز علم من أعلام التصحيح اللغوي فيجيز كلام

- (1) انظر: الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد محمد بن الخضر، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة تحقيق: عز الدين التتوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٣٦، ص: ٢٨-٢٩، (يرد لاحقاً باسم التكملة).
- (2) تنقيف اللسان، ص: ٢٢٨.
- (3) النظر: الاقتضاب: ١ / ٢٤٤.
- (4) تنقيف اللسان، ١٨٤.

العامّة إذا جاء على طريق من طرق القياس أو الاشتقاق اللغوي، أوصح له ووجه من المجاز ذلك هو ابن السّيد البطليوسي.

وقد صوّب أن تأتي (تصدّق) بمعنى (سأل)؛ لأن الاشتقاق يسمح به؛ إذ تستعمل العرب (تفعلت) في الشيء الذي يؤخذ جزءاً بعد جزء، فيقولون تحسّيت المرق، وتجرّعت الماء، فيكون معنى تصدقت التمسّت الصدقة شيئاً بعد شيء^(١).

وأجاز كذلك ما خطأه ابن السكيت وغيره من الإتيان بصيغة اسم الفاعل في قولهم: مقدّمة العسكر، ومتاع مقارب، لأن القياس يصححه: فمقدّمة الجيش بالكسر اسم فاعل من قدّم بمعنى تقدّم؛ لأنها كانت تتقدّمه وبالفتح اسم مفعول؛ لأنّ غيرها يقدّمها فتتقدّم، فتكون مفعوله على هذا المعنى، ومقارب بالكسر اسم فاعل من قارب، وبالفتح اسم مفعول من قورب^(٢).

ويأخذ بالسماع في إدخال بعض حروف الجر على بعضها الآخر، فبعد أن بين رأي المجيزين له مطلقاً، قال: "إنه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه، ووجب أن يطلب له وجه من التأويل، يزيل الشناعة عنه، ويُعرف: كيف المأخذ فيما يرد منه؟"^(٣) والسماع عند ابن هشام اللخمي هو الأساس في التصويب والتخطئة وهو مقدّم عنده ولو كان ضعيفاً على القياس ولو كان قوياً.

ففي إدخال الألف واللام على (ذي) بمعنى صاحب، يقتضي القياس عدم التعريف لأنها إنما تذكر ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمضمر ليس بجنس فكان يجب ألا يُضاف إليها ولا يدخلها أل، إلا أنه قد سمع ذلك، وما سُمع لا تُحزن به العامّة وإن قلّت شواهد، وضعف قياسه^(٤).

ومما أخذ فيه بالقياس: إجراء الوصل مجرى الوقف وعكسه، فهو كثير في كلام

(1) انظر: ابن السّيد، الاقتضاب، ١/ ١٥٥-١٥٦.

(2) المصدر السابق، ١/ ٢٩١.

(3) المصدر السابق، ١/ ٣٣٩.

(4) ابن هشام: المدخل، ٣١.

العرب، وعليه فلا وجه لتخطئة أبي تمام [من الرجز]:

إحدى بني بكر بن عبد مناه بين الكئيب الفرد فالأمواه^(١)
وفي العراق حاضرة الخلافة آنذاك يسعى الحريري جاهداً إلى أن يرجع اللغة إلى
الاستعمال القديم، وما ذلك إلا نتاج غيرته الجامحة لما آلت إليه من ضعف وهوان عند
أهلها.

فعند الحريري أن كل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو في التركيب
خطأً يجب أن يقوم، فالوارد عنده كل شيء في اللغة بشرط أن يطرد وهو الذي يقاس عليه
غيره، أما الوارد غير المطرد فتناذ لا يعاج إليه ولا تحمل نظائره عليه^(٢)
وهو يرى بأن استعمال (سائر) بمعنى الجميع وهم فاضح وغلط واضح، لأنه لم
يرد في كلام العرب إلا بمعنى الباقي، ومنه قيل لما بقي في الإناء سور^(٣).

فقد سيطر السماع على مقياس الحريري سيطرة تامة وهذه السيطرة جعلته ينكر
أشياء لها وجهتها من الصحة والجواز، وكل ما يؤخذ عليها أنها غير مسموعة عن
العرب.

د- الاستشهاد:

قد يحتج ابن مكي بالحديث الشريف، ومن ذلك ما جاء فيه لغتان استعمل العامة
أفصحهما، تقول العامة: السم والشهد- بفتح السين والشين- وتقولها الخاصة المتفصحة
بالضم، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم:- إذا وقع الذباب في الطعام -
وروي في الشراب- فامقلوه: فإن في أحد جناحيه سمًا وفي الآخر شفاءً، وأنه يقدم السم،
ويؤخر الشفاء، والرواية بفتح السين^(٤).

(1) ابن هشام، المدخل، ص: ٨٥.

(2) الحريري: ثرة الغواص، ص: ١١٣، مصر..

(3) الحريري: القاسم بن علي، درة الغواص في أوام الخواص، تحقيق: عرفان مطرجي، بيروت،
مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ٩-١٠.

(4) تنقيف اللسان ٢٤١.

وقد اعترض على هذا الرأي عبدالفتاح سليم ، فهو لا يرى أن ابن مكي استشهد بأشعار المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم كثير من العلماء، كبشار بن برد، والمنتبي، وأبي تمام وابن المعتز، وعبد الصمد المعذل، ويرى بأن ما أورده ابن مكي من أشعار هؤلاء ليس استشهداً وإنما لأغراض أخرى كتقوية دليل، أو لبيان خطأ العامة في هذا البيت أو ذلك^(١).

وفي بيئة الأندلس يطالع الدارس توسع ابن السيد في الاستشهاد فقد قبل الاستشهاد بالطبقة الرابعة وهم المحدثون، ومن ذلك أن ابن السيد صوب أن تستعمل الحشمة بمعنى الاستحياء على خلاف ما يرى الأصمعي من قصرها على معنى الغضب مستدلاً على ذلك بقول الطرماح [من الخفيف]:

ورأيت الشريفَ في أعين النبا
سِ وضيعاً وقلّ منه احتشامي
وبقول المنتبي [من البسيط]:

ضيفٌ ألم برأسي غير محتشم
السيفُ أحسنُ فعلاً منه بالئلم^(٢)
وعمدة ابن هشام اللخمي في الاحتجاج على الشعراء المتقدمين، أما المولدون فلا يحتج بشعرهم ، بل يذكره لاستحسانه له والاستئناس به^(٣).

ولم يرد عنه شيء من الاحتجاج بالحديث الشريف، أما القراءات القرآنية فقد استشهد بقراءة ورش حين رد على ابن مكي، (وأخذته) بدل (أخذته) قال تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ (المائدة: ٨٩)^(٤)

وفي مقابل ذلك لا يحتج ابن الجوزي بالحديث الشريف، ويجعل الأحاديث التي

- (1) انظر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، ص: ٢٥٤-٢٥٥، وانظر: رأي عبد العزيز مطر في لحن العامة، ص: ١٦٨.
- (2) انظر: الاقتضاب، ١/ ١٥٢-١٥٣.
- (3) انظر: المدخل، ففي صفحة ٢٠٨، يقول: قال بعض الظرفاء وإن لم يكن حجة، ولكن ذكرنا شعره لظرفه، وفي صفحة ٢٠٩، يقول: وإن لم يكن قوله حجة ولكن ذكرناه لإحسانه.
- (4) انظر: المصدر السابق، ١١٥.

خالفت مذهبه ملحونة، وقد أنكر على العامة قولهم (عَيَّرت فلاناً بكذا) ولما جاء في حديث أبي نرٍّ ما أنكر، وهو قوله: "عَيَّرت رجلاً بأمه" قال ابن الجوزي: "إنه من تغيير الرواة"^(١).

هـ. المذهب النحوي

اشتهر الحريري بأنه ممن ينتسب إلى المدرسة البصرية التي تأخذ بالمطرّد الشائع، وتقيس عليه، وتدع ما عداه مما شدّ وندر.

لكنه قد يوافق الكوفيين: كتخطئة قولهم في التعجب والتفضيل من الألوان: ما أبيض هذا الثوب، وزيد أبيض من عمرو^(٢).

وعنده أن من غير الأفصح تصغير ما ثانيه ياء بقلبها واوًا، كما في شوي وعوينة مصغري: شيء وعين، مع أن ذلك مذهب كوفي اختاره ابن مالك^(٣).

أما ابن هشام اللخمي فهو عالم غير متفيد بمذهب معين، فمقياسه مبني على الاختيار من المذهبين، وهو بصري حين يخطئ ضمّ ما قبل واو الجماعة بعد حذف ألف المقصور في قولهم: المُسْمون بكذا^(٤)، والمعروف أن ذلك أحد مذهبي الكوفيين^(٥).

إيجاز .

يقف التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري على جهود علماء سلخوا من أعمارهم زماً حماية للعربية ودفاعاً عنها، وقد تباينوا في التعامل مع لحن الخاصة والعامة، فلم يشهد التصحيح اللغوي مضيقاً لغوياً كالحريري، فقد أراد أن يجعل اللغة حبيسة الجمود والتشدد، وأنكر كثيراً مما هو جائز وسائغ عند علماء اللغة قبله وبعده،

(1) انظر: ابن الجوزي: تقويم اللسان، ١٣٩.

(2) انظر: درة الغواص، ص، ٣٦ وانظر: السيوطي، همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون، و عبد العال سالم مكرم، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧، ١٩٧/٢.

(3) انظر: درة الغواص، انظر: المصدر السابق، ١٨٦/٢.

(4) المدخل، ص ٢٥٠.

(5) انظر: همع الهوامع، ٤٦/١.

وأية ذلك أنه ما من رأى له إلا وقد خالفه فيه الشهاب الخفاجي عندما شرح درة الخواص، وانتصف لأهل زمن الحريري ومن يليه وجعل مسوغاً لما لم يسوغه الحريري.

ونهج التشدد نفسه سلكه ابن الجوزي ولعله كان مدفوعاً بشهرته عالمًا أصوليًا ومحدثاً وفقهًا، وأن ما كتبه إنما كان علم من كان قبله وليس له فيه إلا التبويب والتنظيم، فقد نقم ابن الجوزي على المجتمع أن يصل به الضعف في استخدام اللغة إلى هذا الحد، وهذا تأثر بما ظهر عنده من المؤلفات التي كتبها مهاجمًا المجتمع وما شاع فيه من تصوف يراه مذمومًا.

أما ابن مكي حامل لواء التصحيح اللغوي في صقلية فلم يكن متعسفًا مع العامة فيخطئهم وإن أصابوا، وإنما كان يرى أن العامة قد تكون جارية على أفصح اللغتين، أو يكون لاستعمالها وجه جائز وإنكار الجائز غلط، وقد يصل الأمر عند حد أن تكون العامة على الصواب والخاصة على الخطأ.

ولكن ابن مكي كان مضطرب المقياس في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وبالحدِيث الشريف وفي الاعتداد باللغات العربية و السماع والقياس^(١) ولعل هذا الاضطراب سببه الرغبة في التوفيق بين التوسعة على العامة والالتزام بضوابط اللغة.

أما ابن هشام اللخمي فقد جاء كتابه نقولات من: كتب: الزبيدي وابن مكي، والحريري، والثعالبي في فقه اللغة، وأدب الكاتب لابن قتيبة وليس من أخطاء عصره إلا قليل.

ويظهر أن ابن هشام عاش في زمن ترسخت فيه أخطاء العامة بعد الزبيدي وابن مكي فكان منهجه التساهل تجاه ما عده ابن مكي والزبيدي خطأ فقياس ابن هشام مبني على الاتساع والأخذ بكل ما هو مسموع.

ويأتي ابن السيد البطليوسي في درجة وسطى بين ابن مكي وابن هشام في الاعتدال من ناحية الأخذ باللغات وفي السماع والقياس.

(1) انظر: سليم: عبد الفتاح، اللحن في اللغة، ٢٥٩-٢٦٠.

الفصل الأول
التصحيح في مجال الأصوات اللغوية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رموز الكتابة الصوتية المستعملة في البحث

نصف الحركة		الصوامت	
w	الواو نصف الحركة	>	الهمزة
y	الياء نصف الحركة	b	الباء
		t	التاء
		<u>t</u>	التاء
	الحركات القصيرة	ɟ	الجيم
a	الفتحة القصيرة	ħ	الحاء
u	الضمة القصيرة	ħ	الخاء
i	الكسرة القصيرة	d	الدال
		<u>d</u>	الذال
		r	الراء
	الحركات الطويلة	Z	الزین
ā	الفتحة الطويلة	s	السين
ū	الضمة الطويلة	š	الشین
ī	الكسرة الطويلة	š	الصاد
		ɖ	الضاد
		t̪	الطاء
	الحركات الممالة	ɖ	الظاء
ē	الفتحة الممالة	<	العین
ō	الضمة الممالة	g	الغین
		f	الفاء
		k̪	القاف
		k	الكاف
		L	اللام
		m	الميم
		n	النون
		h	الهاء

المبحث الأول: الإبدال اللغوي التاريخي

يُعدُّ الإبدال اللغوي من الظواهر المقررة عند علماء اللغة القدامى والمحدثين، وقد أسهمت في تشكله عوامل مختلفة اجتماعية ودينية وجغرافية وغيرها. وقد أفرد له علماء العربية مصنفات مختصة، فكان أول من كتب في هذه الظاهرة، يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ) في كتابه القلب والإبدال^(١)، والإبدال والمعاقبة والنظائر) للزجاجي (ت ٣٤٠هـ)^(٢)، والإبدال لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ).

مفهوم الإبدال:

الإبدال لغة: مصدر من الفعل المزيد أبذل إبدالاً، وهو جعل شيء مكان شيء آخر والأصل في التبدل تغيير الشيء عن حاله^(٣) واصطلاحاً: "جعل حرف مكان آخر مع الإبقاء على بقية أحرف الكلمة"^(٤).

القلب المكاني والإبدال:

يختلف القلب المكاني عن الإبدال، لأنه لا يتغير فيه نوع الحرف بل مكانه في اللفظ ففيه "تبادلت وحدة صوتية الموقعية مع وحدة صوتية أخرى... ومن البين أنه لم يندش في عملية التغيير هذه أي من القوالب الشكلية الخاصة ببنى الصرف فسي الكلمات، أو الخاصة ببنى المقطعية فيها، حيث بقيت على حالها من غير مساس"^(٥).

ومعنى ذلك أن ثمة اتفاقاً في أمر واختلافاً في أمر آخر بين القلب المكاني والإبدال، فالإبدال، فالإبدال هو عدم تغيير المعنى في كل، والاختلاف في أن الصوت في الإبدال يكون مكان الصوت المبدل وهو صوت آخر، وفي القلب المكاني ينتقل الصوت نفسه إلى

- (1) الشلقاني، عبد الحميد، رواية اللغة. القاهرة دار المعارف (د.ط)، ١٩٧١، ص ٣٤١
- (2) انظر: أبو الطيب. عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي، الإبدال تحقيق عز الدين التتوخي مطبوعات المجمع العلمي العربي (د.ط) دمشق ١٩٦٠، مقدمة المحقق، ٦/١
- (3) ابن منظور، لسان العرب، ٥٠/١٣، وانظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٢١٠/١
- (4) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ٢٦٦، ٢٦٥/٤
- (5) الأقطش. عبد الحميد، القلب المكاني بين الأصوات الصّاح في بنية الكلمة العربية، سلسلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص ٢٣٧

موقع آخر من الكلمة.

وفي العادة فإن مفهوم الإبدال يتقاطع من ناحية دلالية مع مفاهيم أخرى مثل: التعويض، والقلب، والقلب المكاني فالفرق بينها دقيقة، وذلك أن التعويض يطلق عند جعل حرف خلفاً عن حرف آخر أو أكثر، سواء كان المعوض في غير مكان المعوض عنه مثل عدة واين، أو في مكانه نحو اصطبر ومخيرج في تصغير مستخرج، وعليه فكل إبدال هو تعويض ولا عكس أما القلب: فهو مختص بالتغير في أصوات العلة ومعها صوت الهمزة على التعيين، مثلما هو في قام وقائم. (١) وترد مصطلحات أخرى دالة على الإبدال عند المحدثين مثل:، التغير الاتفاقي للأصوات عند برجستراسر (٢)، و(الإبدال السماعي) عند الأنطاكي (٣)، (التغير التاريخي للأصوات) عند رمضان عبد التواب (٤) و كل هذه المصطلحات لها ارتباط بهذه الظاهرة، ولكن الباحث يتفق مع المصطلح الأخير لأنه يعنى بالتطور اللغوي عبر التاريخ.

حقيقة الإبدال اللغوي

يرى علماؤنا القدماء أن الإبدال ينشأ من اختلاف اللهجات، يقول أبو الطيب اللغوي: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين والمعنى واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا والهمزة المصدرة عينًا كقولهم في نحو (أن) (عن) لا تشترك

- (1) انظر: أبو الطيب، الإبدال، مقدمة المحقق، ٩/١، وابن جني، الخصائص، ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي (د.ط)، القاهرة (د.ت)، ٤/ ٢٧٩، ٢٨٠.
- (2) انظر: التطور اللغوي، ٢٣.
- (3) انظر الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية، دار الشرق العربي، الطبعة الثالثة، بيروت (د.ت) ١/١١٦.
- (4) انظر: التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٧،

العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قوم وذلك آخرون " (١) وهذا المفهوم أي: رد ظاهرة الإبدال إلى التنوع اللهجي ملاحظ عند ابن السكيت، وأبي محمد البطلانيوسي (٥٢١هـ)، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، وأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ). (٢)

وتظهر هذه الرؤية كذلك عند بعض المحدثين مثل إبراهيم السامرائي، إذ يرى أن كثيرا مما حمل على الإبدال داخل ضمن هذه اللغات، وعلى هذا فليس هناك إبدال بل هناك اختلاف بين المعريين فالذي يقول (صراط) لا يقولها بالسين (سراط) والعكس حاصل أيضا. (٣) على أن رد الظاهرة إلى اللهجات لاتزيد عن كونها توصيفا لمواضع انتشار الظاهرة واستعمالها، وذلك ليس بالضرورة علة في نشأتها وحقيقتها تكوينها، فالظاهرة من حيث التشكل تقع وفقا لرؤية علماء اللغة جراء التقارب أو المجاورة بين الأصوات في بنية الكلمة الواحدة فيقع أن يؤثر الصوت الأقوى في الأضعف (٤)

وفي مسألة تعيين الصوت المبدل من الصوت المبدل منه، فإن إبراهيم أنيس يرى أنه يمكن تقسيم الأصوات التي توجد بينها علاقة صوتية أقساما ثلاثة :

القسم الأول: ورود كلمات روي كل منها بنطقين ونسب كل نطق إلى بيئة معينة. فمتى أمكن معرفة الأصل والفرع حكمنا بذلك، وبحثنا عن سر التطور الصوتي " (٥)، وإن لم يمكن " نستعين بالقوانين الصوتية ونطورها للحكم على أي الصوتين هو الأصل وأيهما هو الفرع، ويكون حكمنا حينئذ مرجحا لا مؤكدا " (٦)

القسم الثاني: كلمات روي لكل منها نطقان ونسب أحد النطقين لبيئة معينة، ولم ينسب النطق الآخر، فيعتمد لمعرفة الأصل والفرع منها على كثرة التصرف والاستعمال، وورود النص القديم مشتملا على الصورة الشائعة يؤكد لنا الأصالة بين النطقين، أما حين

(1) انظر: السيوطي: جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٢٢٢/١.

(2) انظر: المصدر السابق، ٤٦٠/١-٤٧٥.

(3) انظر: السامرائي. إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨١ ص ١١٥.

(4) انظر: المصدر السابق، ١١٦-١١٧.

(5) أنيس. إبراهيم، من أسرار اللغة، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية السادسة، القاهرة، ١٩٧٨ م، ٧٥-٧٦.

(6) المصدر السابق، ٧٧.

نفتقد النص فالأصالة عن طريق الشيوخ مرجحة رجحانا كبيرا، ولا يصح الرجوع عن هذا إلا إذا أبت قوانين تطور الأصوات مثل هذا الاعتبار (١)

القسم الثالث: كلمات روت المعاجم لكل منها نطقين متساويين في الفصاحة والشيوخ ولا ينسب أحد النطقين لبيئة معينة: فإذا أمكن معرفة الأصل من الفرع حكما بذلك وإلا اعتمد الكثير التصرف والاستعمال أصلا لصاحبه " فإذا ورد لأحد النطقين نص قديم اعتبرناه الأصل... أما حين يرد كل من النطقين في نصوص قديمة فكثرة الشواهد الخاصة بالنطقين ترجح في الغالب أصلته " (٢)

أما الشيخ صبحي الصالح فيعتمد مبدأ الكثرة والشيوخ، يقول في ذلك: " ومقياسنا فيما ورد بوجهين لتمييز الأصل من الفرع هو كثرة الشواهد المتعلقة بأحد الوجهين فما أكثر الأمثلة على كذب والأقطار والثام وما أقلها في كتم والأفتار واللغام " (٣) و يقرر علماء اللغة أن ثمة أسبابا وراء شيوع ظاهرة الإبدال تتصل بالزمان والمكان، وثقافة المجتمع وطبيعة المتحدثين بهذه اللغة، ومن بينها :

اختلاف اللهجات: فلهجة سكان البادية تختلف عن لهجة سكان المدينة، بسبب التباين في الحياة الاجتماعية وفي الثقافة، واللغة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع بما له من قيم وقوانين، فلا يمكن للفرد أن يخرج على قوانين هذا المجتمع، لأنه سيلقى عقابا رادعا، ولذلك لا يمكن " للذي يقول مدحه أن ينسرح لسانه فيقول مدمه والعكس صحيح أيضا " (٤)

التطور الصوتي: يرجع العلماء أمثلة الإبدال إلى التغيرات الصوتية، وذلك لعلاقة بين الحروف المتبادلة في المخرج أو الصفات. فكلمات اللغة: " في كل لغة ترتبط بعضها

(1) أنيس إبراهيم ٧٧ - ٧٨.

(2) المصدر السابق، ٧٩.

(3) الصالح: صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة ١٦، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(4) السامرائي: إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ١١٢.

ببعض ارتباطا وثيقا، فهي تكون نظاما متجانسا مغلقا تتسجم أجزاؤها كلها فيما بينها، هذه هي أول قاعدة من قواعد الصوتيات وهي ذات أهمية قصوى لأنها تثبت أن اللغة لا تتكون من أصوات منعزلة بل من نظام من الأصوات " (1)

عيوب النطق: ومعناها: أن الإنسان قد يولد مصابا بعلّة تمنع أعضاء الكلام عن تادية وظيفتها، وقد يعرض له في حياته مرض يتسبب في إحداث عيب فسي أعضاء النطق، فاللغة اللسانية تتسبب - ولاريب - في إبدال بعض الحروف.

المكان والزمان: اللغة نوع من التصرف الإنساني، فهي في بيئة زراعية تختلف في اتجاهها عنها في بيئة صناعية أو صحراوية أو جبلية أو ساحلية، ومن ذلك نرى اختلاف لهجات البدو والحضر في الأناة والسرعة في النطق، وفي الفروق النطقية بينهم. وما من شك أن انتقال اللغة من جبل إلى جبل يصاحبه شيء من التغير في النظام الصوتي.

الحياة الاجتماعية: إن عزلة طائفة من البشر في طبيعة معينة كالجبال والأكام أو صعوبة المواصلات والبعد عن العمران يؤثر في سلوكها، ومن ذلك اتجاههم اللغوي الذي يأخذ شكلا يخالف الاتجاهات الأخرى عند بقية الشعوب، وربما عزل فريق من أهل اللغة الواحدة عن بقية بني جلدتهم فتحدث بعض اختلافات وتطورات صوتية بينهم وبين إخوانهم من أبناء لغتهم. (2)

والاختلاط بين الأجناس المختلفة يؤثر في اختلاف الأداء الصوتي، وكذلك انقسام اللغة إلى لهجات، وعن طريق هذا الاتصال بين الشعوب وأبناء اللغة الواحدة " كانت الانقلابات السريعة في تطور بعض اللغات لأن الشعب الذي يتخذ لغة جديدة يطبق عليها

(1) جوزيف. فندريس. اللغة، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة

الأجلو، ١٩٥٠م، ص ٦٢.

(2) انظر: المبارك: محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، بيروت، دار الفكر، الطبعة السابعة،

١٩٨١، ص ٤٩.

- أحيانا - عوائد النطق في اللغة التي تركها (١)

ويتصل بالجانب الاجتماعي اتصال الشعوب مع بعضها وتبادل الثقافات عن طريق المعاملات الودية أو الغزو، فكل ذلك له أثر في النواحي اللغوية ويتصل بعضه بالأصوات، مما ينجم عنه بعض أمثلة الإبدال.

التصحيف والتحريف: وهذان مظهران طارئان على اللغة، فالتصحيف خطأ ناتج عن قراءة الخط، وسببه أن يؤخذ العلم تلقيا من غير عالم باللغة فيتداول الناس اللفظ المصحف أو المحرف، فيصبح ذلك اللفظ وما فيه من خطأ شائعا لدى العامة العليا من الناس والخاصة منهم.

وبذلك قد يظهر عند بعض الدارسين ما يظن بأنه إبدال، وهو تصحيف، وفي هذه الحال لا بد من الاحتكام إلى قاعدة تقارب الحرفين المبدلين في المخرج والصفة، أو في مخرج الصوت فقط.

أخطاء النطق والسمع: ومن ذلك الإبدال بين الميم والنون، يقول المبرد (ت ٢٨٥ هـ): " والميم ترجع إلى الخياشيم لما فيها من الغنة ولذلك تسمعهما كالنون، لأن النون المتحركة مشربة غنة والغنة من الخياشيم " (٢) " وإلى مثل هذا السبب - وهو الخطأ السمعي - ترجع معظم أمثلة ما يسمى في العربية بحالات تعاقب الأصوات " (٣)
التعريب: وهو إبدال الأصوات التي ليست من أصوات العربية إلى أقربها مخرجا، وقد حرص العرب على ذلك " لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم " (٤)

- (1) انظر: أنيس: إبراهيم، في اللهجات العربية، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢، ص ٢٣.
- (2) المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد، المقنص، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة عالم الكتب (د. ط) ١٣٩٩هـ، ٣٣٠/١.
- (3) انظر: عبدالنواب: رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ٢٠٠٠م، ص ٥٤
- (4) الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب (د. ط) القاهرة (د. ت)، ص ٥٤

وتكشف كتب لحن العامة في القرن السادس كثيرا من قضايا الإبدال اللغوي عدها
بعض من ألف من اللحن⁽¹⁾، بينما عدها بعضهم، من الإبدال السائغ في لغة العرب. ⁽²⁾
الإبدال في مصنفات اللحن في القرن السادس الهجري.
تورد مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس مجموعة من ألفاظ الإبدال التي
جرت على السنة المتحدثين وقتذاك، نوضحها في الخطاطة الموالية :

-
- (1) كابن الجوزي في كتابه تقويم اللسان، والجواليقي في كتابه تكملة إصلاح ماغلط فيه العامة.
والحريري في درة الغواص
- (2) كابن مكى الصقلي في كتابه تنقيف اللسان. وابن هشام اللخمي في كتابه: المدخل إلى تقويم
اللسان.

خطاظة الإبدال اللغوي في مصنفات اللحن في القرن السادس الهجري حسب

الشيوخ

الأمثلة		عدد الورود	الصوت المبدل إليه	الصوت المبدل منه
قبل الإبدال	بعد الإبدال			
فَقَعَت	فَقَّات	٢	العين	الهزة
هَرَش	أَرَش	١	الهاء	
عمرانية	لغة عبرانية	٥	الميم	الباء
مَنْقَة	مَنْطَقَة	٣	الطاء	التاء
دَسْتَرِي	تَسْتَرِي	٣	الدال	
تَفَل	ثَفَل	١٢	التاء	التاء
فَم	نَم	٢	الفاء	
يُكْدَف	يُجْدَف	٨	الكاف	الجيم
سنبوسق	سنبوسج	٢	القاف	
دَشِيْش	جَشِيْش	٢	الدال	
مُشْنَهْد	مُجْتَهْد	٢	السين	
مَرْج العنب	مَجَّج العنب	٣	الزاي	
مَسِيد	مَسْنَد	١	الياء	
تَتَهَّس	تَتَحَّس النَّصَارِي	٣	الهاء	الحاء
غَمَار	خَمَار النَّاس	٤	الغين	الخاء
كُشْكَار	خُشْكَار	١	الكاف	
دُعَار	دُعَار	١٧	الذال	الذال
الرُّسْتَاق	الرُّسْدَاق	٤	التاء	
الدَّقْن	الذَّقْن	١٥	الدال	الذال
شَحَاث	شَحَاذ	٢	التاء	
بِزْر	بِزْر	٢	الزاي	
أظفر	مسك أظفر	١	الظاء	
الشَّجِيَّة	السَّجِيَّة	١٥	السين	السين
هَجَز	هَجَس	٦	الزاي	
صَنْجَة الميزان	سَنْجَة الميزان	١٧	السين	الصاد
غَرْدُوف	غَرَضُوف	٢	الدال	الضاد
رَبَط	رَبَض	٢	الطاء	

	رَبِطَ	رَبِضَ	٢	الطاء	
الطاء	رَجُلٌ مَلَطَ	رَجُلٌ مَلَطَ	٢	الذال	
الفاء	نَبِيَّةٌ	نَفِيَّةٌ	١	الباء	
الكاف	رَقِي	اقطعه من حيث رك	٨	القاف	
القاف	حُكَّةٌ	حُقَّةٌ	٦	الكاف	
	الجرس	القرقس	٢	الجيم	
اللام	زَجَرَت	زَجَلَت الدابة ولدها	٧	الراء	
	أَدَانَ	أَدَالَ اللهُ لَنَا العُدُو	٦	النون	
الميم	بَشِيمَةٌ	مَشِيمَةٌ	٦	الياء	
	مَنْقُورٌ	سَمَكٌ مَمْقُورٌ	٤	النون	
النون	بِرَائِمُهُ	قَائِمٌ عَلَى بِرَائِمِهِ	٢	الميم	
	الزَّوَالُ	قَمَحٌ كَثِيرُ الزَّوَانِ	١	اللام	
			١٨٩		

حين نعلم النظر في الخطاطة السابقة، نجد أن الإبدال جرى في معظم الأصوات الصوامت العربية، حيث جرى في واحد وعشرين صوتاً من الثمانية والعشرين، وقد أمكن جمع مائة وتسعة وثمانين لفظاً، مما يمكن أن يعد إبدالاً، وهذا يدل دلالة واضحة على شيوع هذه الظاهرة في القرن السادس، ويتضح أن معظم هذه الأصوات التي جرى بينها الإبدال تجمعها وشائج القربى في المخارج والصفات، وبعضها قد نطقت به العرب في لهجاتها المختلفة.

وفي الصفحات الآتية وصف ودراسة وتحليل لظاهرة الإبدال مما نطق به أهل ذلك القرن وسيجري العرض بتجميع الأصوات المتقاربة أو المتحدة مخرجا في زمرة واحدة، لأنها تخضع في تغييرها لقانون صوتي واحد.

١- التبادل بين الأصوات الشفوية :

الباء والميم: الباء b صوت شفوي انفجاري، مجهور، مرقق
الميم m صوت شفوي، أنفي، مجهور

تتخذ الشفتان وضعا واحداً عند النطق بصوتي الباء والميم، غير أن مجرى الهواء

مع الميم من الأنف ومع الباء من الفم^(١)

وبناء على الاتفاق في المخرج والصفة بين هذين الصوتين جرى التبادل بينهما، وقد نطقت العرب قبلاً بهذا النوع من الإبدال، فقالوا: " الظَّأبُ والظَّأْمُ: سِلْفُ الرَّجُلِ، والرِّبَا والرِّمَاءُ، والرُّجْمَةُ والرُّجْبَةُ، وسَبَدُ شَعْرِهِ وَسَمَدُهُ: حَلَقَهُ. والسَّاسِمُ والسَّاسِبُ شَجَرٌ، وضربَةٌ لازِمٌ ولازِبٌ، وهو يرمي من كَتَبٍ ومن كَتَمٌ، وَعَجَبُ الذَّنْبِ وَعَجْمُهُ"^(٢) وتبدل الباء ميماً والميم باء في لغة بني مازن، ولا سيما إذا كانا في أول الكلمة: فيقولون في (مات البعير): (بات البعير) وقد يتعاقبان مع وجودهما في وسط الكلمة، فقد ذكر ابن السكيت أنه جاء في الحديث الشريف: (إني أخشى عليكم الرِّمَاءُ، أي: الرِّبَا).^(٣) ويذكر المعجم الوسيط: " المقدونس: بقلة من الفصيلة الخيمية تزرع لرائحة ورقها، وهي من الخضر المشهورة "^(٤) ولانجد من العامة والخاصة إلا وينطق هذه البقلة بالقدونس.

وواضح أن الإبدال قد جرى بين الميم والباء وبهذا يمكن تفسير ما جاء على لسان أهل بغداد في القرن السادس، لغة عِمْرَانِيَّة بدل عِبْرَانِيَّة^(٥)، وقول عامة صقلية " صِقْلَبِي مَنبُوص بدل مَنبُوص"^(٦) وجرى العكس في قول عامة صقلية " خَبَشْتُ وَجْهَهُ، بدل

(1) أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٥، ٤٦، و السعمران: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٦٧، ١٨٤.

(2) السيوطي: جلال الدين، المزهرة، ١/ ٤٦٣.

(3) أبو الطيب اللغوي: الإبدال، ص ٧٠.

(4) أنيس: إبراهيم وآخرون: ص ٨٨٠.

(5) الجواليقي: التكملة، ص ٤٥، وابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٣٨.

(6) ابن مكي: تنقيف اللسان، ٧٩-٨٠، وابن بري، أبو محمد عبدالله (غلط الضعفاء من الفقهاء) ضمن

خَمَشَتْ وَخَمَشَتْ فِي التَّكْثِيرِ^(١) وَعِنْدَ عَامَةِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ يَقُولُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَقَوْلُ: " خَرَيْشُ " الْكِتَابِ إِذَا أَفْسَدَهُ وَالْعَامَةُ تَقُولُ " خَرَمَشُ " بِالْمِيمِ^(٢)، وَلَعَلَّ الْأَصْلَ فِي خَبَشَ وَجْهَهُ وَخَرَمَشَ الْكِتَابَ وَاحِدٌ وَهُوَ خَمَشَ، وَخَمَشَ عِنْدَ التَّكْثِيرِ كَمَا أوردَهُ ابْنُ مَكِيِّ^(٣)، وَتَبَعَا لظَاهِرَةِ الْمَخَالَفَةِ Dissimilation اسْتَبْدَلَ بِأَحَدِ الصَّوْتَيْنِ الْمَضْعُفَيْنِ أَحَدَ الْأَصْوَاتِ الشَّبِيهِةِ بِأَصْوَاتِ اللَّيْنِ، وَهُوَ الرَّاءُ فَصَارَتْ خَرَمَشُ، وَاسْتَبْدَلَتْ الْبَاءُ بِالْمِيمِ فِي لَهْجَةٍ ثَانِيَةٍ، وَسَمِعَ هَذَا الْإِبْدَالَ بَيْنَ الْبَاءِ وَالْمِيمِ عَلَى أَسْنَةِ الْعَوَامِ فِي شَمَالِ الْأُرْدُنِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، مِثْلُ: مَرَطَبَانِ، وَبِرَطْمَانِ، وَمَرَهْمَ وَبِرَهْمَ، وَيَنْوَتَهُ، وَمَنْوَتَهُ، وَبَيْيَ آدَمَ وَمَيْيَ آدَمَ.^(٤)

٢- التبادل بين الصوت الشفوي و الشفوي الأسنان.

الْبَاءُ b، وَالْفَاءُ f صَوْتٌ أَسْنَانِيٌّ شَفْوِيٌّ احْتِكَائِيٌّ (رَخْوٌ) مَهْمُوسٌ مَرْفُوقٌ يَنْكُونُ صَوْتُ الْفَاءِ بِأَنْ تَضْغَطُ الشِّفَةُ السُّفْلَى عَلَى الْأَسْنَانِ الْعُلْيَا، بِحَيْثُ يَسْمَحُ لِلْهَوَاءِ أَنْ يَشُقَّ طَرِيقَهُ بَيْنَهُمَا وَمِنْ خِلَالِ الثَّنَائِيَا^(٥)

و وَقَعَ الْإِبْدَالُ بَيْنَ (الْفَاءِ وَالْبَاءِ) لِنَقَارِيهِمَا فِي الْمَخْرَجِ، وَمِنْ نَطْقِ الْعَرَبِ بِالْحَرْفَيْنِ جَاءَ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ: " عَكَبَتْ حَوْلَهُمُ الطَّيْرُ: عَكَفَتْ فَهِيَ طَيْرٌ عَكُوبٌ أَيْ عَكُوفٌ "^(٦) وَفِي اللِّسَانِ: " وَعَكَفَتْ الْخَيْلُ عَكُوفًا، وَعَكَبَتْ عَكُوبًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ "^(٧) وَذَكَرَ ابْنُ سَيِّدِهِ (ت ٤٥٨هـ) أَنَّ " الْخَرْفَ مَاعَمَلٌ بِالطَّيْنِ وَشُوِيٌّ بِالنَّارِ فَصَارَ فُخَارًا وَاحْدَتُهُ خَرْفَةٌ، وَالْخَرْبُ لُغَةٌ فِي الْخَرْفِ: يَمَانِيَةٌ "^(٨)

- (1) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٧٩
- (2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٠٣
- (3) تنقيف اللسان، ٧٩
- (4) حداد: حنا، بقايا من اللهجات العربية القديمة على أسنة العوام في شمال الأردن (بحث) ص ٦٢
- (5) انظر: أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٤٥
- (6) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ٢٠٦/١
- (7) ابن منظور، لسان العرب، ١١٧/٢
- (8) ابن سيده: أبو الحسين علي بن إسماعيل، المخصص، بيروت، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)

وقد سوَّغ نطق عامة بغداد في القرن السادس (نبية) بدل (نفيه) قرب مخرج صوتي الباء والفاء .

٣- التبادل بين الصوت الشفوي الأسناني والصوت الأسناني.
الثاء والفاء. الثاء في صوت أسناني احتكاكي (رخو) مهموس مرقق.
تخرج الثاء من بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا (١)

فبين صوتي الثاء والفاء تقارب في المخرج، واتفاق في الصفة، وهذا مما سوَّغ الإبدال بينهما، فقد قرأ ابن مسعود وابن عباس: (وثومها) بالثاء، على إبدال الفاء ثاء، والثوم والثوم بمعنى واحد. (٢)، وقد يحدث العكس بأن تبدل الثاء فاء، قال تعالى: ﴿ وَتُفَحِّحُ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ ﴾ قرأ بالأجذاف بالفاء بدلا من الثاء شاذاً. (٣) قال ابن جني: " والوجه أن تكون الفاء بدلا من الثاء لأنهم قد أجمعوا في الجمع على أجداث، ولم يقولوا أجداف. " (٤) وقد نطقت العرب بهذا الإبدال قبلا، ومن ذلك: " الحنَّالَة والحَفَّالَة، والأثافي، ولغة بني تميم الأثائي " (٥)

وتتحدث كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري عن أهل صقلية أنهم يقولون لمن سقطت ثنيته : (أفرم) والصواب: (أثرم) (٦) ويقولون (فم) بدل (ثم) وهذا

- (1) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٤٨، والسعران، علم اللغة، ١٩٠
- (2) ابن جني: أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٨٨/١، وانظر: الفراء: يحيى بن زياد معاني القرآن، بيروت- لبنان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ٤١/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٩٥/١
- (3) انظر: البحر المحيط ، ، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود ، و علي معوض، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، ٣٤١/٧، والزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، ٢٨٩/٣.
- (4) ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥، ٢٤٨/١.
- (5) السيوطي، المزهري، ٤٦٥/١.
- (6) ابن مكّي، تنقيف اللسان، ٨١.

أجازه ابن مكي قائلاً: " وذلك جائز عند العرب غير منكر " (١)

٤- التبادل بين الأصوات الأسنانية.

الطاء والذال. الطاء: t ، صوت أسناني لثوي انفجاري شديد مهموس مفخم

الذال d صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مجهور مرفق

وصف القدماء الطاء المجهورة بأنها مقاربة للذال في المخرج والشدة والجهر، ولا فرق بينهما إلا أن الطاء صوت مطبق نظيره المنفتح هو الذال، كما يدل على ذلك قول سيبويه: " لولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا، والطاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها " (٢).

وروي من إبدال الطاء والذال: يقال لما أطمأن من الأرض وَهَطَةً، وهي لغة في

وَهْدَةٍ. " (٣) وبهذا يمكن تفسير قول عامة صقلية: رجل ملذ بدل ملط " (٤).

الذال والطاء :

الطاء : p صوت أسناني، احتكاكي (رخو) مجهور، مفخم.

الذال : d صوت أسناني، احتكاكي (رخو) مجهور، مرفق.

يتكون صوتا الطاء والذال بطريقة واحدة فيما عدا شكل اللسان مع كل منهما " ففي حالة النطق بالطاء، يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك، ويتنعر وسطه، كما يرجع اللسان إلى الوراء قليلا، ولذلك عَدَّ القدماء الطاء أحد أصوات الإطباق " (٥)

وقد نطقت العرب بإبدال الذال والطاء، فقد روي " شَنْظِيرٌ وشَنْظِيرَةٌ (سَيِّءُ الخُلُقِ)،

(1) تنقيف اللسان، ٨١.

(2) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قُمبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى. ٤٣٦/٤.

(3) الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م (وهط) ٣/١١٦٨.

(4) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٨، ٣.

(5) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٤٦، ٤٧.

وهي في رأي الجوهري لغة أولثغة^(١)

ونطق بعض عامة صقلية: "مسك أظفر بدل أذقر"^(٢) فقد حدث أن تأثرت الذال المرفقة بصوت الراء وهو من الأصوات المستعلية فأبدلت صوتاً مفخماً وهو الظاء، وهذا ما يطلق عليه الدارسون المحدثون المماثلة Assimilation وهي مماثلة جزئية مدبرة منفصلة.

٥- التبادل بين الأصوات الأسنانية اللثوية.

التاء والذال :

التاء t صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مهموس مرفق

قرأ لاحق قوله تعالى: ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتِهِمْ ﴾ { آل عمران

١٢٧/٣ } بإبدال التاء دالا، كما قالوا: " هَرَّتِ الثوب وهرده إذا حرّقه، فكذلك كَبَتِ العدو وكَبَدَه إذا إصاب كَبَدَه"^(٣)

ومن إبدال هذين الصوتين حكي السبوطي " مدُّ السير ومَتَّ، والسُدَى والسَّتَى،

لسدى الثوب، وسبنتى وسبندى للنمر"^(٤)

ويمكن في ضوء تقارب مخرجي هذين الصوتين تفسير قول عامة صقلية في القرن

السادس: " ثوب دُستري بدل تُستري"^(٥) وقول عامة بغداد: " تخاريص القميص بدل

دخاريص"^(٦) وأنتج من إبدال التاء دالا فيما مضى يمكن أن يفسر في ضوء قسائون

المماثلة الصوتية فقد تأثر صوت التاء المجهور بصوت السين المهموس فقلب

(1) الجوهري، الصحاح (شنظر)، ٦٩٨/٢.

(2) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٨٤.

(3) ابو حيان: البحر المحيط، ٥٥/٣.

(4) المزهر، ٤٦٤/١.

(5) ابن مكي، تنقيف اللسان، ص ٨٠.

(6) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٠٤.

إلى نظيره الدال المهموس بطريق المماثلة الجزئية المدبرة Regressive المتصلة.

التاء والطاء.

هذان الصوتان كلاهما أسنانيان لثويان شديدان ومخرجهما واحد، وهو عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا غير أن الطاء صوت مطبق يتخذ اللسان معه شكلا مقعرا، وهو حسب وصف القدماء صوت مجهور والتاء صوت مهموس، فالانتقال إلى التاء يتطلب ترقيقها وتهميسها، ومن إبدالهما في لغة العرب قولهم: " الأقطار والأقتار: النواحي. وطبن، وتبن " (١)

ويظهر أن الجنوح إلى التخميم والترقيق كان سببا في إيثار أحدهما عند فئة من الناس والآخر عند فئة أخرى، كما في إبدال الطاء تاء عند قوم فيقولون (مننقة) (٢)

الضاد والظاء:

الضاد في صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور مفخم

والظاء في صوت أسناني احتكاكي (رخو) مجهور مفخم

يذكر العلماء أن مخرج كل من الضاد والظاء متقاربان، فالضاد - كما وصفها سيبويه - من بين حافة اللسان وما يليه من الأضراس غير أن مجرى الهواء معها جانبي، من جانب الفم الأيسر أو الأيمن (٣) ويذكر ابن جني المخرج نفسه، ويضيف: " إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر " (٤)

ويروي عن العرب إبدال الضاد إلى طاء بقولهم: " قوس ضروح وطروح، وضرحه وطرحه (٥) وبهذا يمكن تفسير قول عامة صقلية لماحول المدينة: ربت وصوابه:

(1) السيوطي، المزهر، ٤٦٤/١

(2) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٨٠، وابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٦٢

(3) انظر: الكتاب، ٤٣٣/٤

(4) سر صناعة الإعراب، ٥٢/١

(5) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٤٦٥/٢

رَبَض. (١)

الضاد والذال.

حصل تطور في نطق الضاد الذي وصف سيبويه مخرجه بأنه " من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، غير أن مجرى الهواء معه جانبي من جانب الفم الأيسر أو الأيمن " (٢) ويرجح اختلاف النطق بين القدماء ونطقنا قول ابن جني: " فإن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر أو من كليهما " (٣)

ونظراً لعسر نطق الضاد القديمة، تطورت الضاد إلى صوت آخر شديد مجهور هو النظير المنفتح للطاء العربية وهي الدال، ومن ذلك قول عامة صقلية: غُرُوف بدل غُرُضُوف أو غُرُضُوف (٤) وبهذا الوصف يكون الضاد صوتاً رخوا (٥)

(1) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٩٠

(2) الكتاب، ٤٣٣/٤

(3) سر صناعة الإعراب، ٥٢/١

(4) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٨٣.

(5) انظر: أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٥٠.

التاء والتاء والذال والذال

تخرج الذال من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ولا فرق بين الذال والتاء إلا أن التاء صوت مهموس لا يتحرك معه الوتران الصوتيان^(١)، وقد ينتقل مخرج الذال إلى الوراء قليلا فيصبح زايا، أي الانتقال من فوق الثنايا السفلى إلى أطراف الثنايا العليا^(٢). أما التاء والذال فلا فرق بينهما سوى أن التاء مهموسة، والذال نظيرها المجهور ونظرا لوشائج القربى بين هذه الأصوات أصبح الإبدال بينهما سائغا، فمن إبدال الذال ذالا ما روي عن الأعمش أنه قرأ: ﴿ فَشَرِدَ بِهِمْ مَنْ حَلَفَهُمْ ﴾ { الأنفال / ٥٧ } بالذال المعجمة في شرّد^(٣) أو من إبدال الذال إلى التاء ماروي من قول العرب: " النّبِيَّةُ والنَّبِيَّةُ تقال لتراب البئر، وقثم له من ماله وقدم، وغنم له من ماله، إذا دفع له دفعة فأكثر"^(٤) وذكر أبو الطيب اللغوي أن من إبدال الذال زايا: " ذَرَقَ الطائر وزرَق، وبذرت البئر وبذرت البئر " ^(٥) وبهذا يفسر ماورد من لغة عامة بغداد في القرن السادس، بزَر وزَفَر، بدل بذر ونَفَر. ^(٦)

وبناء على نظرية السهولة في النطق وأثرها في تطور الأصوات يرجح تطور الذال إلى الدال، فالأيسر أن تنتقل الأصوات من الرخاوة إلى الشدة كما يحدث حاليا للذال والتاء

(1) المصدر السابق، ص ٤٧.

(2) المصدر السابق، ص ٥٢.

(3) انظر: ابن جنبي، المحتسب، ٢٨٠/١.

(4) السيوطي، جلال الدين، المزهر، ٤٦٤/١.

(5) اللغوي، أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، الإبدال، ٦/٢.

(6) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ٧٩.

والظاء في لهجات بعض سكان البلاد العربية فينطقونها دالا وتاء وضادا؛ " لأن الأسهل على اللسان أن يصطدم بالحنك، ويلتقي النقاء محكما ينحبس معه النفس - وهو ما يكون مع الأصوات الشديدة كالتاء - من أن تقف حركته عند مسافة قصيرة من الحنك، ليكون بينهما مجرى يتسرب منه الهواء كما يحدث في الأصوات الرخوة (١)

ويذهب الباحث إلى ماذهب إليه عبدالعزيز مطر، إلى أن احتمال التصحيف في بعض الألفاظ التي أوردها ابن الجوزي من لغة عامة بغداد، والألفاظ التي أوردها ابن مكي من قول عامة صقلية بالدال وصوابها بالذال، نتيجة احتمالين: التطور اللغوي أو التصحيف، وقد مضى الحديث عن تطور هذين الصوتين. (٢)

أما التصحيف فهو واقع في كثير من ألفاظ اللغة، وقد أشار ابن جني إلى علاقة التصحيف والتحريف بالإبدال قائلا: " قالوا لابل...ولابن، وقالوا: قام زيد فم عمرو، كقولك ثم عمرو، وهكذا، وإن كان بدلا فإنه ضرب من التحريف " (٣) وقال ابراهيم أنيس: " ولا يبعد أن بعض تلك الكلمات التي أقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف والتحريف " (٤)

٧- التبادل بين الأصوات الذلقية.

الراء واللام:

الراء r صوت، لثوي، متوسط، تكراري، مجهور.

اللام L: صوت لثوي، متوسط، ذلقى، مجهور.

بين الراء واللام قرب في المخرج واتفاق في الصفة فهما من حيز واحد وبعضهما

أرفع من بعض (٥) وهي ذلقية نسبة إلى ذلق اللسان أي طرفه (٦)

وكان القدماء على حق في الربط بين الأصوات الثلاثة (الراء واللام والنون) ذلك

(1) انظر: أنيس. ابراهيم، الأصوات اللغوية، ١٨٤.

(2) انظر: مطر. عبدالعزيز. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ٢٧٩-٢٨٠.

(3) ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤٤٢.

(4) أنيس: ابراهيم، من أسرار اللغة، مصر، مكتبة الأنجلو، الطبعة السادسة، ١٩٧٨، ص ٨٤.

(5) أنيس. ابراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٦٤، ٦٥.

(6) المصدر السابق، ٦٣.

أنها مع قرب مخارجها تشترك في أنها من أوضح الأصوات الساكنة في السمع^(١).
 وكثر في لغة العرب الإبدال بين الراء واللام فمن ذلك " زَرَفْت إِيْلِكِ وَزَلَفْتِ دِنُوْتِ
 " (٢)، " وَسَهْمٌ أَمْزَطٌ وَأَمْطٌ لَارِيْشٌ عَلَيْهِ " (٣) " وَرَبِيْكُ الطَّعَامِ وَلَبِيْكُهُ إِذَا خَلَطْتَهُ " (٤)
 وفي ضوء ماسبق يمكن تفسير ماجاء على لسان عامة صقلية وبغداد والأندلس في
 القرن السادس من إبدال في قولهم " زَجَرَتِ الدَّابَّةُ وَلِدَهَا، بَدَلَ زَجَلْتِ " وَخَشَرَ بَدَلَ خَشَلِ،
 وَالخَنْجَلِ، بَدَلَ الخَنْجَرِ " (٥)

٨- التبادل بين الأصوات المائعة.

يقصد بالأصوات المائعة Liquida: اللام والميم والنون والراء^(٦)، وهذه الأصوات
 يحدث الإبدال فيها كثيرا يقول برجستراسر: " والغالب على نطقها كلها الصوت الناشئ
 عن اهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة، ولهذا السبب كثير ما يستبدل بعضها من
 بعض " (٧)

- (1) انظر: مطر. عبدالعزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ٢٨٣، وراجع ص ٢٦٠ من المصدر نفسه.
- (2) اللغوي، أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، الإبدال، ٥٨ / ٢.
- (3) المصدر السابق، ٦٤ / ٢.
- (4) المصدر السابق، ٧١ / ٢.
- (5) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٨٥، ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٠١، اللخمي، ابن هشام، المدخل، ٤٤٢.
- (6) عبدالتواب. رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، الطبعة الأولى، القاهرة والرياض، ١٩٨٢، ص ٢٢٦.
- (7) التطور النحوي، ٢٤.

اللام والنون:

اللام L صوت لثوي، جانبي، متوسط بين الشدة والرخاوة، مجهور مرقق مفخم

النون N صوت أنفي، متوسط بين الشدة والرخاوة، مجهور. مرقق

تنطق اللام عندما يتصل طرف اللسان باللثة، ويرتفع الطبقة فيسد المجرى الأنفي

عن طريق اتصاله بالجدار الخلفي للحلق، مع حدوثذبذبة في الأوتار الصوتية^(١)

وعند النطق بالنون يندفع الهواء من الرئتين مرورا بالحنجرة مع تذبذب الأوتار

الصوتية ثم يتخذ الهواء مسارا عبر الحلق، ويتسرب الهواء عبر المسرب الأنفي لإنسداد

فتحة الفم أثر هبوط أقصى الحنك اللين، وإنتاج هذا الصوت يعتمد طرف اللسان على

أصول الأسنان العليا مع اللثة.^(٢)

وبسبب وشائج القربى المخرجة والوصفية بين صوتي اللام والنون وقع الإبدال

بينهما، فقد قرأ الحسن والزهري وعبدالله بن إسحاق: إسرائيل، بنون بدل اللام كقول

الشاعر: [من الرجز]

يقولُ أهلُ السوءِ لَمَّا جِئنا هذا وربُّ اليَستِ إسرائيلينا^(٣)

ونص سيبويه على إبدال النون لاما فقال: " وقد أبدلوا اللام في النون، وذلك قليل

جدا، قالوا: أصيَلال، وإنما هو أصيَلان^(٤)

وورد هذا الإبدال في لهجة القرن السادس ومن قولهم: الوَرَن بدل الوَرَل^(٥)

ويذهب الباحث إلى ماذهب إليه أحد الدارسين المحدثين من أن التفسير الصوتي

لإبدال اللام نونا في هذا المثال وغيره يرجع إلى قانون السهولة والتيسير في النطق إذ

(1) عبدالقواب. رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، ٤٧.

(2) أنيس. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٦٤، والأطباكي: محمد، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، الطبعة الثالثة، بيروت، ص ١٦٢.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٦٢/١.

(4) الكتاب، ٢٤٠/٤.

(5) ابن الجوزي. تقويم اللسان، ١٨٣.

يميل المرء دائما إلى السهولة في النطق بالأصوات فيقلب اللام نونا كما في اسماعيل وإسماعين، وإسرائيل وإسرائين، وجبريل وجبرين...^(١)

وذلك لانتساع الهواء في النون مرورا بالأنف دون أن يعترضه شيء، كما يعترض اللسان الهواء في أثناء نطق اللام، فيمر الهواء من أحد جانبي اللسان^(٢) ويبدو أن الناطقين بإبدال اللام نونا أرادوا قوة الإسماع، حيث إن النون من أقوى الأصوات إسماعا.
الميم والنون.

يقترَب مخرجا صوتي الميم والنون، فالميم تخرج من الشفتين، وتخرج اللون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا^(٣)، ومن الفروق بينهما " أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان"^(٤)
وقد سوغ الإبدال بين هذين الصوتين تقاربهما مخرجا واشتراكهما في كثير من الصفات، ومما ورد من ذلك قول العامة في القرن السادس "سك مَنقُور بدل مَمقُور"^(٥)
٩- التبادل بين أصوات الصفيير.

السين، والثنين، والصاد. السين : s صوت أسناني ثنوي، احتكاكي (رخو)، مهموس مرقق

الشين : Š صوت ثنوي، أسناني، مهموس (احتكاكي) رخو جانبي

الصاد : ṣ صوت أسناني ثنوي، احتكاكي (رخو) مهموس مفخم

يشارك صوتا السين والثنين في الهمس والرخاوة وقرب مخرجيهما، فساغ الإبدال

بينهما ويدل على ذلك ما قاله سيبويه - رحمه الله - " فأبدلوا من الشين نحوها في الهمس

والانسلا من بين الثنايا"^(٦) أي: سينا

(1) عبدالقواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ص ٣٣٣.

(2) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٦٤.

(3) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٤٧/١، برجستراسر، التطور النحوي، ١٢.

(4) أنيس. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٦٧.

(5) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٦٦، والصلقي، ابن مكي، تنقيف اللسان، ٩٦.

(6) سيبويه. الكتاب، ٣٠٦/٤.

و بناء على قرب مخرج كل من السين والشين واتفاقهما في الصفات جرى الإبدال بينهما فقد قرأ عكرمة قوله تعالى: ﴿ وَأَهْمُسُ بِهَا عَلَىٰ عَتَمِي ﴾ { طه / ١٨ } أهس بالسين.^(١) وروت لنا كتب اللغة ما نطقت به العرب من هذا الإبدال، ومن ذلك " غَبَسَ الظلام و غَبَسَ، والسُدْفَةُ والشُدْفَةُ: الظلْمَةُ " (٢) " وَفَقَسْتُ الْبَيْضَةَ أَفْقَسْتُهَا فَفَسًا وَفَقَسْتُهَا أَفْقَسْتُهَا فَفَسًا، إِذَا فَفَصْتُهَا " (٣)

وفي ضوء ما سبق يمكن تفسير ماورد بمصنفات اللحن في القرن السادس الهجري من إبدال في بعض الألفاظ ، ويشار إلى أن بعضها كان من المعرب ومن ذلك قولهم للصقر: شذانق والصواب: سودانق (٤)

ويبدو أن اختلاف النطق راجع إلى عدم الاتفاق في تعريب الاسم فقد عرب إلى: " السُوْدَانِق، والسُوْدَانِيْق، والشُوْدْنِيْق، والشُوْدُق " (٥)

و يشبه الصاد السين في كل شيء إلا في الإطباق فالصاد صوت مطبق (٦) فحين النطق بالصاد يتقعر وسط اللسان، فيخرج الصغير غليظا، وحين النطق بالسين لا يتقعر اللسان، ويكون الصغير عاليا، لأن مخرج السين أضيق من مخرج الصاد (٧).

ومن أجل هذه الوشائج بين هذين الصوتين نطقت العرب بإبدالهما، ف: " كل سين وقعت بعدها غين أو خاء أو عين أو قاف أو طاء جاز قلبها صادًا، وذلك مثل قوله تعالى:

(1) ابن جلي، المحتسب، ٩٤/٢، والزمخشري، الكشاف، ٥٣٣/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٠./٦

(2) اللغوي: أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، الإبدال، ١٥٥ / ٢.

(3) المصدر السابق، ١٦٥/٢.

(4) ابن مكى، تنقيف اللسان، ٦٧.

(5) انظر: الجواليقي، أبو منصور، موهوب بن أحمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار الكتب (الطبعة الثانية) القاهرة، ١٩٦٩ م، ٢٣٤-٢٣٥.

(6) أنيس. إبراهيم. الأصوات اللغوية، ٧٤-٧٥.

(7) انظر: أنيس. إبراهيم. الأصوات اللغوية، ٧٤-٧٥.

﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ { الأنفال / ٦ } ويصاقون و(مس سقر) { القمر / ٢٠

{ وصَفَّرَ، ومثَّل : سَخَّرَ وصَخَّرَ مصدر سَخَّرْتُ منه إذا هَزَأْتُ، ومثَّل قوله تعالى: ﴿

وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصُطَةً ﴾ الأعراف / ٦٩، وبصطة، والسرط والصرط، ﴿ وَأَسْبَغَ

عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ﴾ لقمان / ٢٠ " وأصبغ. ^(١) ومعنى هذا أن إبدال السين صادًا - عند

علماء اللغة - مقيد بوقوعها قبل حروف الاستعلاء فإن تأخرت السين عنها كما في " قست، قسوت، ويخسر المتاع " لا ينفاس الإبدال لأنه انحدر بعد الإصعاد، وهذا يستخف ولا يستثقل كما استثقل عكسه ^(٢)

فالسین إذن في هذه الألفاظ أصل والصاد معدول عن الأصل " وأن الأصل أجود من الصورة التي نتجت عن ظاهرة المماثلة Assimilation بين السين والحروف المستعلية ^(٣) " ومن ذلك: " اصْطَرَّ لَاب بدل اسْطَرَّ لَاب " ^(٤) فقد أبدلت السين صادًا لمجاورتها الطاء، وذلك ما يسمى بالمماثلة التقدمية الجزئية المتصلة.

ومعنى هذا أن أصوات الاستعلاء تملك قوة في اجتذاب صوت السين، وتحوله إلى نظيره المطبق وهو الصاد، لأن هذا الحرف أقرب الحروف إليها.

فالأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام بين

(1) ابن جنى: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ٢٢٣/١.

(2) الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد. الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٣، ٣٨/١.

(3) عبدالقواب: رمضان، التطور اللغوي، ص ٥٤.

(4) ابن هشام، المدخل، ٢٧٧.

الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات (١)

وَوَضَّحَ لَدَى الْبَاحِثِ مِنْ قَوْلِ عَامَّةِ بَغْدَادٍ وَصَقْلِيَّةِ وَالْأَنْدَلُسِ مِمَّا وَرَدَ فِي تَضَاعِيفِ مَصَادِرِ الدِّرَاسَةِ أَنَّهُمْ يَخْلُطُونَ فِي النُّطْقِ بَيْنَ السَّيْنِ وَالصَّادِ، وَلَيْسُوا يَنْطِقُونَ مِنَ الْأَفْظَانِ مَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ قَانُونُ الْمِمَاتِلَةِ بَيْنَ السَّيْنِ وَالْحُرُوفِ الْمُسْتَعْلِيَّةِ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى حَارِصٍ، وَبَرْدِ قَارِسٍ وَقَرَيْسٍ وَقَسْرَاءٍ وَسَمِيرَاءٍ، وَذَابَّةِ شَمُوسٍ (٢) فَهَمَّ يَبْدُلُونَ هَذِهِ الْأَفْظَانَ إِلَى حَارِسٍ، وَقَارِصٍ، وَقَرَيْصٍ، وَقَصْرَاءٍ، وَصَمِيرَاءٍ، وَدَابَّةِ شَمُوصٍ، وَهَمَّ كَذَلِكَ يَخْلُطُونَ بَيْنَ السَّيْنِ وَالصَّادِ.

وَقَدْ اشْتَمَلَتْ أَلْفَاظٌ مِنْ لُغَةِ الْعَامَّةِ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ عَلَى حُرُوفِ الْاسْتِعْلَاءِ أَوْ الرَّاءِ، فَلَرَبَّمَا تَكُونُ السَّيْنُ تَأْتُرُ بِهَا فَتَنْتَوِرُ إِلَى نَظِيرِهَا الْمَطْبِقِ وَهُوَ الصَّادُ، وَهَذِهِ الْأَفْظَانُ هِيَ: قَرَبُوصِ السَّرْجِ، وَنِقْرِصِ (٣)، وَنَخَاصِ (٤) وَخَصِّ، وَصُورِ الْمَدِينَةِ (٥) وَمِنْ الْأَفْظَانِ الْمَشْتَمَلَةِ عَلَى حُرُوفِ الْاسْتِعْلَاءِ: صَقْلِيَّةٌ، وَهَمَّ يَقُولُونَ (سَقْلِيَّةٌ) وَبِنَاءٍ عَلَى مَا سَبَقَ يَنْضَحُ أَنْ الْمَيْلَ إِلَى التَّرْفِيقِ سَمَةٌ وَدِيدَنُ الْحَاضِرَةِ، وَالتَّقْخِيمُ سَبِيلُ ارْتِضَاءِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ (٦)

١٠- التبادل بين الجيم والقاف والكاف

الجيم: ج (٧) صوت غاري (وسط الحنك) مركب (انفجاري احتكاكي) مجهور مرقق.
القاف: ك: صوت نهوي، انفجاري، مهموس، شبه مفخم.
الكاف: ك: صوت طبقي (حنكي قصي) انفجاري، مهموس، مرقق.

- (1) انظر: برجستراسر، التطور النحوي، ٣٠.
- (2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٢١، ١٢٨.
- (3) ابن مكّي، تنقيف اللسان، ٨٨.
- (4) المصدر السابق، ص ٨٩، وابن بري، غلط الضعفاء من الفقهاء، ٢٤.
- (5) ابن مكّي، تنقيف اللسان، ٨٩.
- (6) انظر: أنيس. إبراهيم، في اللهجات العربية، ١٢٨-١٢٩.
- (7) ترد صور نطقية عديدة للجيم، وتحدث فيها علماء الأصوات كثيرا، انظر: بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٣٠٩، ٣٤٢.

يتكون صوت الجيم بأن يندفع الهواء من الرئتين إلى الحنجرة، فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مساره عبر الحلق والتجويف الفمي حتى يصل إلى مخرجه، فينحبس التيار الهوائي حين التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى، ويولد هذا الصوت عند انفصالهما. وفي نطق (الجيم) تباين بين المتحدثين به، بسبب تطور نطق هذا الصوت، وهو على أنحاء ثلاثة: (١)

١- شديد خالص الشدة وهو صوت مجهور مخرجه من أقصى الحنك (الجيم العمانية).

٢- مزدوج بين الشدة والرخاوة، وهو صوت مجهور مخرجه من وسط الحنك (الجيم المفردة)

٣- الجيم الرخوة الخالصة الرخاوة، ومخرج هذا الصوت من وسط الحنك (الجيم الشامية)

وورد عن العرب الإبدال بين الكاف والقاف فقد قرأ عبدالله بن مسعود قوله تعالى:

﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ نَأْسٍ كَانَتْ مِرَاجِبُهَا كَأُفُورًا ﴾ {الإنسان/٥}

(قافورا) بالقاف على إبدال الكاف فافا (٢) ونطق العرب قديماً فقالوا: " قُشَطْتُ الكِتَابَةَ عن القُرطاس قُشَطًا، وكُشَطْتُهَا كُشَطًا " و " هذا عربي قُح، وكُح " (٣) وينطق بعض العامة في عمان القاف كافا، فيقولون: كُنت له، وكَلِيل، ووَكَّع، وكَام. بدلا من: قُلت له، وقَلِيل، ووَقَّع، وقَام .

و التبادل بين نطق القاف والكاف راجع إلى الجنوح إلى التفخيم عند فئة من

(1) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٧٨، وبشر كمال، علم الأصوات، ١٢٦ وإستيتية،

سمير، الأصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية) دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ورام الله، ٢٠٠٣، ١٥٢-١٥٣.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٨٧/٨.

(3) اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ٣٥٦ / ٢، ٣٥٧.

الناس، والترقيق عند فئة أخرى، فالترقيق أمر درج عليه أهل الحاضرة، حيث ينتقل مخرج نطق (القاف) إلى الأمام قليلاً. (١) وأظن أن نطق أهل بغداد (للجيم) زمن ابن الجوزي كان نطقاً بين الجيم والكاف.

وصوت الجيم في العربية من الأصوات التي اختلف المحدثون في وصفه عن القدماء، فهو عند القدماء صوت شديد مجهور (٢) في حين عدّه المحدثون صوتاً لثوياً حنكياً مركباً، الأمر الذي يعني أنه مكون من صوتين ينطقان معاً، أحدهما انفجاري والآخر احتكاكي (٣) فالجيم في العربية الفصحى يتكون من الدال والشين.

وأبدل عامة صقلية في القرن السادس الجيم شينا في (مُشْتَهَد) بدل (مَجْتَهَد) وكذا عامة بغداد، قالوا: (اشْتَرَّت الذَّابَّة) بدل (اجْتَرَّت) (٤)، فحدث هذا بسبب ظاهرة المماثلة Assimilation فالجيم صوت مجهور جاور التاء وهو صوت مهموس، فتأثرت الجيم بالتاء تأثراً مدبراً فقلبت الجيم صوتاً مهموساً، يتحد معه في المخرج وهو الشين، فكلاهما من أصوات وسط الحنك، ومخرج الجيم عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى (٥) ومخرج الشين عند التقاء أول اللسان وجزء من وسطه بوسط الحنك الأعلى (٦)

أما إبدال الجيم كافاً فما ورد منه يمثل لهجة أهل المشرق (بغداد) وهذا الإبدال يعد نتاج تعريب عن الفارسية، يقول سيبويه: "ويبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم، الجيم لقربها منها، ولم يكن من ابدالها بد، لأنها ليست من حروفهم وذلك نحو: الجريز، والأجر، والجورب" (٧) ويعني سيبويه بذلك صوت مخرجه بالقرب من أقصى الحلق، وهو

(1) انظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ١٣١.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٤، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ١/١٧٥.

(3) الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٧، ص ٩٥، بشر، كمال، علم الأصوات ص ٣٠٩.

(4) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٨١.

(5) أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٧٧.

(6) المصدر السابق، ٧٧.

(7) سيبويه، الكتاب، ٤/٣٠٥.

مايسمى بالجيم العمانية أو الجيم القاهرية.

ويقول سيبويه أيضا: " وربما أبدلوا القاف لأنها قريبة أيضا، قال بعضهم: كَرَبِق

وَقَرَبِق (يعني في كَرَبِق) «(١)

وإلى هذا ذهب من ألف في لحن العامة في هذا القرن إلى أن من نطق بالكلمات (السويك، والدستك، وشهدانك) الأصل أن ينطق القاف جيما، ويبدو أن النطق كان بين الجيم والكاف، ومنها " الفوتج والأصل أن تكون بوتتك، والفالوذ، والفالوذج، والأصل الفالوذق «(٢)

١١- التبادل بين الأصوات الغارية.

الجيم والياء.

الياء y: صوت غاري (يخرج من وسط الحنك) مجهور.

وصف سيبويه صوت الياء بقوله: " منها الحروف اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك " وأي " وإن شئت أجريت الصوت ومددت " (٣)

ويتميز صوت الياء بطبيعته الازدواجية، وقابليته التحولية من صائت طويل، إلى صامت في تشكيل معالم الدلالة، وتبادل المواقع في الوحدة اللغوية. فعند إنتاج هذا الصوت الصامت، يخرج الهواء من الرئتين مارا بالحنجرة، فيهتز الوتران الصوتيان، وينقلص اللسان إلى الخلف في وسط الحنك، ثم يرتفع وسطه نحو الحنك، فيخرج الهواء من هذا الممر الضيق محدثا صوت الياء الصامت (٤)

وقد أثبت البحث اللغوي في العصر الحديث اتفاق صوتي الجيم والياء في المخرج فكلاهما من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى وكلاهما مجهور مستقل منفتح

(1) المصدر السابق، ٣٠٥/٤..

(2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٤٤

(3) الكتاب، ٤٣٥/٢ وما بعدها.

(4) انظر: عمر: أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٧١

ويدال الجيم ياء لغة نطقت بها العرب، فقد حكى أبو الفضل الرياشي عن أعرابي أنه قرأ " الشيرة " على إبدال الجيم ياء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ (البقرة / ٣٥) (٢)، فالعرب تقول: " شيرة في شجرة، ومن ذلك أيضا ما أنشدته أم الهيثم المنقرية: [من الطويل]

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأنعدكن الله من شيرات (٣)

وذكر ابن جني أن الياء في (شيرة) أصل وليست بمبدلة، وحجته في ذلك تصغيرها على (شيرة) (٤)

والمرجح أن كلمة (شجرة) وجمعها (أشجار) بالجيم أكثر من الياء، وأن المتحدثين بالجيم أكثر من المتحدثين بالياء، وأن الياء بدل من الجيم، والجيم أصل.

وهذه الظاهرة شائعة عند بعض القبائل النجدية في القديم والحديث كبني تميم، فقد وجدت في (الحوطة) جنوبي الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، ويسكنها من بني تميم العدد الكثير. (٥) وذكر ابن الجوزي أن (مسيد) خطأ والصواب مسجد، والمرجح أيضا أنها ليست بخطأ (كشيرة) معدولة من (شجرة)، وإنما هي لغة كثير من القبائل العمانية كبني راسب، والجنبة في المنطقة الشرقية من عمان، ومنطقة الباطنة من عمان، ولغة كثير من أهل حضرموت، وجمع كثير من أهل الخليج العربي ينطقون الياء بدلا من الجيم في مثل الجمعة < اليمعة، وما جد < مايد).

- (1) انظر: أنيس. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٤٢، ٧٦.
- (2) أبو حيان: البحر المحيط، ١/ ٣١٠.
- (3) اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ١/ ٢٦١.
- (4) ابن منظور: لسان العرب، ٦/ ٦١-٦٢.
- (5) انظر: الجندي: أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ليبيا تونس، الدار العربية للكتاب (د.ط.)، ١٩٧٨، ٢/ ٤٦٠-٤٦١.

١٢ - التبادل بين الجيم والزاي. الزاي Z: صوت أسناني لثوي احتكاكي (رخو) مجهور مرقق.

يقترَب مخرج صوت الجيم من مخرج صوت الزاي، ويتفق هذان الصوتان في صفة الجهر، فالجيم صوت مخرجه من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى و(الزاي) من طرف اللسان، وفوق الثنايا العليا. و في أثناء النطق بصوت الزاي يتجه مخرج هذا الصوت إلى مخرج صوت الجيم نظراً لشدته وكونه صوتاً مجهوراً، فلا يحتاج إلى جهد عضلي كالجهد الذي يحتاجه صوت الزاي الرخو المجهور ومن نطق عامة بغداد في القرن السادس: قولهم مزج العنب، بدل: مجج العنب (١)

وقد يكون هذا الإبدال ناتجاً عن أخطاء النطق والسمع، فقد يُخطئ الشخص البالغ في السمع، ويخلط بعض الأصوات بأصوات أخرى قريبة منها في المخرج (٢) وقد جرى الإبدال في الحروف التي تتشابه في النطق أو الخط (٣)

١٣ - التبادل بين الجيم والدال.

يتحدث العامة في القرن السادس فيقولون لما يطحن من البُرِّ غليظاً دَشِيْش بدل جَشِيْش (٤)

وقد سوغ إبدال الجيم دالاً فيما تقدم من لغة العامة " انتقال مخرج الجيم إلى مخرج الدال، فانتقل الجيم من مخرجه عند النقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى، إلى مخرج أمامي يلتقي فيه طرف اللسان بأصول الثنايا العليا النقاء محكماً، وبهذا تزيد شدة الصوت، وينقطع تعطيشه مع محافظته على صفة الجهر.

(1) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ١٧٠

(2) انظر: عبدالنواب. رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعمله وقوانينه، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨٧.

(3) الشدياق. أحمد بن فارس، الجاسوس على القاموس، مكتبة الجوانب، (د.ط) القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.

(4) ابن بري، غلط الضعفاء من الفقهاء، ٢٦.

١٤ - التبادل بين الأصوات الحلقية.

الهمز والعين:

الهمزة > صوت حنجري، انفجاري، لا مجهور ولا مهموس، مرقق

العين < صوت حلقى، احتكاكي (رخو) مجهور، مرقق

يتضح من الوصف السابق أن بين صوتي العين والهمزة قرب في المخرج، وهو الأمر الذي سوغ الإبدال بين هذين الصامتين. وتذكر كتب اللغة قول العرب: "أديته على كذا وأعديته، أي قويته وأعنته"^(١) ومع ذلك -أي قرب المخرج بين الهمزة والعين- وهو أمر يسوغ الإبدال، فإن أثر العجمة عند بعض الناطقين قد يكون سببا في هذا اللحن، وهو عسر نطق (العين).

فمحاولة تحقيق (العين) يدفعهم إلى توهم أن أصل الهمزة في بعض الكلمات عين فيجري نطقهم لها بالعين في قولهم: "فَقَعْتُ عين الرجل، بدل: فَعَّات، وحصان أصنُوع، بدل أصنُأ"^(٢)

وقد يكون هذا الإبدال قد تسرب إلى سكان الأندلس وصقلية من القبائل العربية التي هاجرت إليها.

ومن التبادل بين الهمزة والعين في لغة العرب، قول الفراء: سمعت بعض بني نبهان من طيء يقولون: دأني يريدون: دَعَنِي، فيجعلون مكان العين همزة.^(٣) ولا يزال بعض الناس في الأردن يقولون: مَسَعَلَة في مَسْأَلَة، وسَعَال في سَوَال^(٤)، وسمعت من يقول: لغ بدل: لا، ومن أهل عمان من ينطق (أربعة) فيقول (عربعة)، وإخال أنهم قوم تتحدر أصولهم إلى الأزدي، وبعض قبائل طيء.

(1) اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ٥٥٢/٢.

(2) ابن مكى، تنقيف اللسان، ص ٧٤.

(3) ابن السكيت: يعقوب بن اسحاق، القلب والإبدال، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣، وانظر:

حداد: حنا بقايا اللهجات القديمة على أسنة العوام في شمال الأردن، ص ٥٨.

(4) حداد: حنا: بقايا من اللهجات العربية، ٥٨.

أ- الحاء والهاء.

الحاء h صوت حلقى احتكاكي (رخو) مهموس مرقق.

الهاء h صوت حنجري احتكاكي (رخو) مهموس، مرقق

يتضح من خلال الوصف الأنف تقارب مخرج صوتي الحاء والهاء واتحادهما في الصفات، وهذا مما يدعو إلى أن يكون التعاقب بينهما سائعا، وقد ورد هذا التعاقب في لهجات القبائل العربية، فبنو سعد ينطقون كلمة (أحلج) (أهلج) بالهاء (1) وورد من إبدال هذين الصوتين في لغة بغداد في القرن السادس قولهم "تنهس النصارى إذا تركوا أكل اللحم بدل تنحس" (2)

ولفظ (تنحس) عربي فصيح، قال ابن دريد: "وقولهم تنحس النصارى عربي صحيح لتركهم أكل الحيوان، ولا أندري ما أصله، وتَنَحَّس فلان إذا تجوع كما قالوا توحَّش" (3) أما كلمة (حُردي) فلم يرد في لغة العرب (حُردي) (4)

وبناء على ما سبق يظن الباحث أن ماورد في كتاب ابن الجوزي من إبدال الحاء هاء ناجم عن لكنة أعجمية، وهي من آثار اختلاط العرب بالفرس في القرن السادس الهجري بخاصة؛ لأن الحاء من الأصوات العربية ذات الصعوبة على غير العرب، وكثير منهم ينطقونها كما لو كانت خاء أو هاء (5)

- (1) ابن منظور، لسان العرب، (حلج) ٤٨٥/١٣.
- (2) الجواليقي، التكملة، ص ٢١، ابن الجوزي، تقويم اللسان، ٨٨.
- (3) ابن منظور، لسان العرب، (حلج) ٤٨٥/١٣.
- (4) النظر: صحاح العربية (حرد)، ٤٦٤/٢.
- (5) بشر. كمال، علم الأصوات، ١٢٣، وانظر: الأقطش، عبد الحميد، اللحن في العربية على ألسنة العجم القدامى، دراسة تحليلية في ضوء إثارات عن اختلاط السكان بالبصرة، أبحاث اليرموك، العدد ١٦، المجلد الأول، ١٩٩٨، ص ٦٠، ٦١.

ب- الخاء والغين

الحاء ح : صوت (حنكي قصي) احتكاكي (رخو) مهموس، شبه مفخم.

الغين غ : صوت طبقي (حنكي قصي) احتكاكي) رخو مجهور شبه مفخم

يتفق صوتا الخاء والغين في أنهما من مخرج واحد، وهو أدنى الحلق إلى الفم^(١) ويختلفان في أن الغين صوت مجهور، والحاء صوت مهموس، فالنطق بالغين خاء تهميس للصوت، والنطق بالحاء غينا تجهير له.

و يبدل العامة في القرن السادس الخاء غينا ففي كلمة: (خَضْرَائِهِمْ) يقولون: (غَضْرَائِهِمْ) وسبب ذلك اتحادهما في المخرج وفي الصفة، مع أن هذا الإبدال أنكرة الأصمعي قائلا:

" إنما هي غَضْرَاؤُهُمْ أي غَضْرَائِهِمْ وخيرهم " ^(٢) ومعنى ذلك أن المعنى في اللفظين مختلفان.

أما النطق بـ(غَمَارِ النَّاسِ) و(خِمَارِهِمْ) فقد جاء في كتب اللغة أن النطق بصوت الخاء والغين في اللفظين السابقين تحدثت به العرب ^(٣)

- العين والغين.

١٥- الهمزة والميم (صوتان متباعدان مخرجا وصفة)

يبتعد صامتا الهمزة والميم صفة ومخرجا، وبهذا فإن الذي بين (إِرْزَبَةٌ، وَمِرْزَبَةٌ) وبين (أَطَايِبٌ وَمَطَايِبٌ) وبين (أَنْفَحَةٌ وَمَنْفَحَةٌ) وبين (أَرْجُوحَةٌ وَمَرْجُوحَةٌ) ليس من الإبدال في شيء وإنما الأمر راجع إلى القياس الخاطئ على الكلمات المشتقة المبدوءة بالميم وأن أكثر صيغ المشتقات في اللغة العربية تبدأ بالميم. ففاس العامة (أَرْجُوحَةٌ) على الاسم

(1) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٧٠.

(2) انظر: ابن فتيبة، عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق، محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٢، ٤١٤، والصاحح، (غضن) ٧٧٠/٢.

(3) جاء في الصحاح (خمر): ٦٥٠/٢ " ويقال دخل في خمار الناس وخمارهم، لغة في غمار الناس وغمارهم، أي زحمتهم وكثرتهم... "

المفعول من رَجَحَ، فقالوا مرجوحة كمرْكُوبة، وقاسوا أطايب، جمع أطيْب على مطايب جمع مطيبة، في قول العرب هذا شراب مطيبة للنفس وتوهموا الأنفحة مكانا للنفح، فقال مَنفحة بفتح الميم، ولما كانت الإرزبية أداة يكسر بها المدر، فقد نطقوا بها كذلك بصيغة اسم الآلة، فقالوا مرزبة بفتح الميم وتشديد الباء⁽¹⁾

والمرجَح كذلك أن النطق بالهمزة ميمًا في الألفاظ الأربعة مما آثره أهل صقلية على النطق بالهمزة لما فيه من السهولة التي تتطلبها طبيعة أهل الحاضرة. وجازة الإبدال اللغوي.

لقد تبين أن الإبدال اللغوي ضارب بجرانه في لغة العرب، وهو مع الناطقين بالعربية لما فيه من يسرفي النطق، لأنه يعمد إلى الأصوات السهلة المخارج غالبًا، وقد شاع لدى القبائل العربية وتناقلته الرواة وسطره أصحاب المصنفات، وذكره على أنه من نطق قبيلة معينة من العرب، كتميم، وسعد، وبكر، أو أنه يصدر عن نجد، أو الحجاز أو اليمن.

وفيما أفاضت به مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس لاتوجد إشارة إلى أن من نطق بهذا الإبدال أو ذاك ينتمي لقبيلة معينة، وإنما يشار إلى أن الناطقين به من صقلية أو بغداد، أو الأندلس، فذكر القبيلة في هذه المصنفات غير وارد. و ظهر من الإبدال اللغوي ما كان جرأ المماثلة أو المخالفة، أو لأجل الترقيق أو التفتيح، وبرز ما كان إبدالاً لأجل التعريب، فربما تصرف الناطقون في اللفظ على غير ماسنّه اللغويون في الأصوات المبدلة لأجل التعريب، وقد تكون بعض الألفاظ المعدولة أصابها التصحيف أو التحريف، وحكم هذه الألفاظ يخضع للظواهر الصوتية المقررة لظاهرة الإبدال فما كان متسقاً معها حكم بإمكانية الإبدال، وإن لم يكن كذلك وصف بالمصحّف أو المحرّف، أو بالخطأ في السمع أو النطق.

ولا توجد في مصنفات التصحيح اللغوي في هذا القرن ما يمكن أن يُعدّ لُكنة

(1) انظر: مطر. عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ١٩٨١، ٣٠٦.

أعجمية، وذلك يفسر أن التصحيح اللغوي لم يُعن بهذه الطبقة من المجتمع. وقد لوحظ أن أمثلة الإبدال في هذا القرن تشيع عند من تلقوا شيئاً من التعليم، أو كان لهم بالثقافة سبب، فضلاً عن وقوع الظاهرة في ألسنة العوام، وقد كانت الألفاظ المتداولة في الاستعمال هي المجال الأرحب لرصد ظاهرة الإبدال وبخاصة ما يتصل بالأكل والشرب والصناعة والزراعة.. ولم يصل الإبدال إلى اللغة العالية وهي لغة العلماء والفقهاء إلا ما قل منها وندر، وهذا يفسر أن فكرة التصحيح اللغوي ارتبطت بالطبقة الوسطى من الناس.

والإبدال اللغوي وفق ماسن قواعد علماء اللغة القدامى والمحدثون لا يعد لحناً، وبهذا تضعف النزعة التي غلب عليها التشدد في المقياس الصوابي واختيار الفصح وحده التي يمثلها الحريري، والجواليقي، وابن الجوزي، الذين يصرون عن رائدهم الأصمعي الذي يعد رأساً لهذه النزعة.

المبحث الثاني: ظاهرة المماثلة

درس علماء اللغة القدماء والمحدثون ظاهرة التأثير والتأثر بين أصوات اللغة في سلسلة الكلام المنطوق، وهو ما اصطلح عليه المحدثون فيما بعد بالمماثلة.

١. المماثلة عند علماء اللغة:

يقرر فوزي الشايب بأن ظاهرة المماثلة معروفة عند السلف، وكان مفهومها واضحا في أذهانهم، فقد عرفوا المماثلة "معنى وحقيقة وواقعا"^(١). ويرى آخر بأن السلف وإن لم يستعملوا مصطلح (المماثلة) فقد لاحظوا بقوة إدراكهم وبحسهم اللغوي أن ثمة تأثيرا وتأثيرا يحدثان بين الأصوات المتجاورة، وأدركوا أن هذا إنما هو من باب التماثل والتشابه في صفات الأصوات ومخارجها، وعلى هذا فإن علماء الأصوات في العربية قد سبقوا المحدثين في معرفتهم للمماثلة بين الأصوات فكرة ومفهوما^(٢).

ويعلل هؤلاء وغيرهم لمقولاتهم بأنه قد جاء في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ما يؤكد أن المتقدمين كانوا على وعي تام بالمماثلة وعلتها، وما يجري فيها من تبدلات صوتية بفعل التأثير والتأثر، بحكم المجاورة أو المواقع الصوتية للأصوات، فقد ذكر سيبويه كثيراً من هذا القبيل في أثناء كلامه عن الإدغام^(٣).

وتابع سيبويه في هذا أبو العباس الميرد مستخدماً لفظ التقريب، وذلك عندما قال عن قلب السين صاذاً: "وإنما تقلب للتقريب مما بعدها فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه؛ ليكون تناولهما من وجه واحد"^(٤).

- (1) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ٦٨.
- (2) انظر: الزيدي: كاصد، فقه اللغة، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٤٢٥.
- (3) انظر: الكتاب، ٤/٤٤٥.
- (4) المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٨هـ، ٢٢٥/١.

واستخدم ابن جني ألفاظاً دلت على مفهوم المماثلة منها ما ورد عند سيبويه كالمضارعة والتقريب^(١) ومنها لم يرد كلفظ التجنيس^(٢)

ولا ريب في أن الأفكار التي طرحها علماء السلف الكرام لها قيمتها في الدرس اللغوي، وتحظى بالتقدير، لكن الظاهرة نالت من الدراسة والوصف والتحليل في العصر الحديث، ما لم تنله عند علمائنا القدامى، فقد درس علماء الأصوات المحذوثون المماثلة ضمن علم النظم الصوتية phonology، فيرى رمضان عبد التواب أن التغيرات الصوتية بعامة تنقسم قسمين:

التغيرات التاريخية، والتغيرات التركيبية، والأخيرة: هي التي تصيب الأصوات من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في كلمة واحدة، فهي لذلك مشروطة بتجمع صوتي معين وليست عامة في الصوت في كل ظروفه وسياقاته اللغوية.

ويرى أن "أهم قوانين التغيرات التركيبية للأصوات، قانونان، هما:

١. قانون المماثلة ٢. وقانون المخالفة، أما الأول: فيدعو صوتين مختلفين إلى التماثل أو التقارب في حين يدعو الثاني صوتين متماثلين إلى التخالف والتباعد^(٣).
والمماثلة عند علي عبد الواحد وافي: "تحول الصوت إلى صوت من نوع الصوت الآخر المجاور"^(٤).

وهي عند أحمد مختار عمر: "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور"^(٥).

ويعرفها سمير إستيتية بأنها: "تأثير وتأثر بين صوت مؤثر وصوت متأثر بحيث

-
- (1) الكتاب، ٤ / ٤٢٤.
 - (2) ابن جني: أبو الفتح عثمان، اللُّع في العربية، تحقيق: فايز فارس، إربد الأردن، دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ٢٣٩.
 - (3) التطور اللغوي، مظاهره وعلمه وقوانينه، ص ٢٤-٢٩، ٣٠.
 - (4) وافي: علي عبد الواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٩٨.
 - (5) انظر: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، مصر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، ص: ٣٢٤.

يكتسب منه بعض خصائصه وصفاته النطقية، أو يفقد الصوت المتأثر بعض خصائصه الأصلية، ليمثل ذلك الصوت المؤثر^(١).

وهناك تعريفات كثيرة للمماثلة والملاحظ فيها أنها تجمع على تضمينها دور الصوت المؤثر، والمتأثر، وعلاقة التأثير، وتجاور هذين العنصرين موقعياً، ووجود القرابة الصوتية بين هذين العنصرين، ووصف عملية التأثير: التغير الكامل أو الجزئي وتؤكد أن الغاية من عملية التأثير إحداث نوع من التماثل أو الملاءمة الصوتية بين الصوت المؤثر والصوت المتأثر، وأن عملية التعديل تجري على الصوت المتأثر حسب.

٢- الغاية من المماثلة.

الغاية من هذه الظاهرة تيسير النطق وتسهيله، ويتم ذلك عن طريق التقريب بين المتنافرات، يقول سيويوه: "وإنما دعاهم أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"^(٢).

أما اللفظ المباشر في التعبير عن تيسير النطق والسهولة والخفة فقد كان لمكي بن أبي طالب القيسي من قبل، فقال في حجة من قرأ "الصراط" بالصاد: "...فأبدل من السين صاداً لمواخاتها الطاء في الإطباق والتصعد؛ ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصعد عملاً واحداً، فذلك أسهل وأخف"^(٣).

ويؤيد المحدثون هذه الرؤية، فيرى فوزي الشايب: أن الغاية من المماثلة هي تيسير النطق وتسهيله^(٤) ويرى محمد الخولي أن الاستمرار في استعمال ناطق واحد أو مكان نطق واحد عن طريق تعديل صوت أو تغيير صوت ليمثل صوتاً آخر مجاوراً له، إنما

(1) استيتية : سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، مجلة جامعة ام القرى، العدد (٩)، ١٩٩٤، ص ٦٧-١٧٨.

(2) الكتاب، ٢٧٨/٤.

(3) القيسي: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٩٨١م، ٣٤/١.

(4) أثر القوانين الصوتية، ٧٠.

هو بقصد توفير الجهد^(١).

ويظهر أن هذه القضية ليست مقتصرة على العربية، فقد قال بروكلمان: "في كل اللغات السامية، يتأثر في النطق الفعلي الصوت المهموس، بما بعده المجهور فيجهر، وكذلك العكس إذ يتأثر الصوت المجهور بما بعده المهموس فيهمس"^(٢).

٣- ميادين المماثلة

وميادين المماثلة ثلاثة^(٣):

الأول: المماثلة بين الصوامت، الثاني: المماثلة بين الحركات، الثالث: المماثلة بين الصوامت والحركات.

وهذا المبحث يصف ويحلل ظاهرة المماثلة من خلال الكلمات التي نطقها العامة

في القرن السادس في ميادينها الثلاثة، وتبرز وفق الخطاطات الآتية:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

-
- (1) الخولي، محمد، الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٧. ٢٢٥.
 - (2) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، السعودية، ١٩٧٧م، ص: ٥٧.
 - (3) النظر: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ٥١-٥٤.

خطاطة (١) المماثلة الكلية المقابلة المنفصلة

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المماثلة	الكلمة قبل المماثلة
٥٥	التكلمة	الثَيْل	الثَيْل
٩٦	تثقيف اللسان	خَمَمَت	خَمَمَت

خطاطة (٢) المماثلة الجزئية المقابلة المتصلة

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المماثلة	الكلمة قبل المماثلة
٢٧٧	المدخل إلى تقويم اللسان	اصطِرْلاب	اصطِرْلاب
٤٤٣	المدخل إلى تقويم اللسان	جُخْطَب	جُخْطَب
٨٥+٤٩١	المدخل+تثقيف اللسان	خُرُص	خُرُص
٨٩+٢٦٤	المدخل+تثقيف اللسان	خَصَّ	خَصَّ
٢٦٧	تثقيف اللسان	عَصَنَة	عَصَنَة
٨٨+١٥٢	تقويم اللسان+ تثقيف اللسان	قَصْرًا	قَصْرًا
٦٠	تثقيف اللسان	قَنَفُطُ وقَنَفُطُ	قَنَفُطُ وقَنَفُطُ
٤٢+١٨٥	تقويم اللسان+ التكلمة	هَجَز	هَجَس

خطاطة (٣) المماثلة الجزئية المقابلة المنفصلة

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المماثلة	الكلمة قبل المماثلة
١١١	تقويم اللسان	الرُسْتاق	الرُسْداق
٣٣+١٢٥	تقويم اللسان+ التكلمة	شَحَات	شِحَاذ
٨٨	تثقيف اللسان	قَرَبوص السرج	قَرَبوس السرج
-٨٣	تثقيف اللسان+المدخل	مِسْك أَظْفَر	مِسْك أَظْفَر
٢٦٣+٨٤			
٨٥	تثقيف اللسان	مِهْرَاز	مِهْرَاس
٢٦٤+٨٩	تثقيف اللسان+المدخل	نَخَاص	نَخَاس
٨٨	تثقيف اللسان	النَّقْرص	النَّقْرِس

خطاظة (٤) المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المماثلة	الكلمة قبل المماثلة
٨٠	تثقيب اللسان	اشترت الماشية	اجترت الماشية
٨٥	تثقيب اللسان	مُزجل	امر مُسجل
١٠٤	تقويم اللسان	تخاريص	دخاريص القميص
٩٠	تثقيب اللسان	صرة البطن	سرة البطن
٨٩	تثقيب اللسان	صفر	سفر
١٢١	تقويم اللسان	صميراء	سميراء
١٣٨	التقويم+التكلمة	العنق	العنق
٨٠	تثقيب اللسان	فلان مُشهد	فلان مُجتهد
٢٣٩	المدخل	مصرفة	مسرفة

خطاظة (٥) المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المماثلة	الكلمة قبل المماثلة
٨٠	تثقيب اللسان	تسنيجة	دسنيجة
٣١٦+٨٥	تثقيب اللسان+المدخل	زرداب	سرداب
٨٩	تثقيب اللسان	صور المدينة	سور المدينة

١- المماثلة بين الصوامت .

أ- المماثلة الكلية المقابلة المتصلة.

وفيها يؤثر الصوت الأول في الثاني فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً كلياً مع عدم وجود فاصل بينهما.

ومن أمثلة هذا النمط من المماثلة ما ذكره ابن مكي الصقلي من أن العامة في عصره يقولون، خَمَمْتُ بدل خَمَمْتُ، فالذي حدث أن النون قد فنيت بفعل المماثلة الصوتية، لأنها وقعت بعد الميم، وصوت الميم يوصف بأنه أنفي شفوي متوسط مجهور مرقق، ويوصف النون كذلك بأنه كذلك أنفي متوسط مجهور، فالنون كالميم غير أنه يفرق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا (اللثة) وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان وتوضح الكتابة الصوتية الآتية كيفية حدوث هذه المماثلة:

-1-

hamma/n/to

→

-2-

hama/mm/to

ب- المماثلة الكلية المقابلة المنفصلة.

وفيها يؤثر الصوت الأول في الثاني، فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً كلياً مع وجود فاصل بينهما.

ومما ورد عن العرب قولهم: "الأثافي" لغة في الأثافي، فالأولى لغة بني تميم والثانية لغة الحجازيين^(١).

ومن نطق العامة في القرن السادس قول أهل صقلية "الثَّيْل" بدل الثَّيْل ويمكن التوضيح بالكتابة الصوتية الآتية:

(1) ابن السكيت، يعقوب، الإبدال، ص ١٢٧.

>a ttaytalu → >a ttaytalu

حيث تأثرت التاء، وهو صوت شديد مهموس بالتاء وهو صوت رخو مهموس فقلب إلى تاء، وتقاربا مخرجاً، حيث مخرج التاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ومخرج التاء من بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا، وهذا التماثل من أجل الاتحاد في المخرج والصفة.

ج - المماثلة الجزئية المقابلة المتصلة:

وفيهما تتأثر بعض صفات الصوت الثاني بالصوت الأول، فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً جزئياً، دون أن يفصل بينهما فاصل، ومن ذلك (جُحْظَب) بدل (جُحْدَب).

-1-

-2-

Juḥḍub → Juḥḍub

د - المماثلة الجزئية المقابلة المنفصلة:

وتحدث هذه المماثلة بأن يؤثر الصوت الأول في بعض صفات الصوت الثاني فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً جزئياً، وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب أنه يقال: تركته وقيداً ووقيظاً، قال: "والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلا من الذال لقوله عز اسمه" والمَوْفُودَةُ بالذال، ولقولهم، وَقَدَّه يَقْدُهُ، ولم أسمع وَقَطَّه، ولا مَوْفُودَةً فالذال إذن أعم تصرفاً. فلذلك قضينا بأنها هي الأصل^(١).

وروى السيوطي قول العرب: "النَّبِيذَةُ والنَّبِيذَةُ يقال لتراب البئر"^(٢).

فقد تأثرت الذال بالصوت المفخم قبلها وهو القاف، ففخمت وتفخيم الذال يجعلها ظاء، فالقاف والغين والخاء بالإضافة إلى الأصوات الأربعة المطبقة هي الأصوات

(1) ٢٣٣/١.

(2) المزهري، ٤٦٤/١.

المفخمة (Emphatic) في العربية وهي في اصطلاح علمائنا القدامى "المستعلية"^(١).
 وفيما رواه السيوطي تأثرت الذال وهو صوت مجهور بالحاء قبلها وهو صوت
 مهموس فأبدل ناءً، ولا فرق بين الناء والذال فمخرجهما واحد.
 ونقدم لنا لهجات بيئات القرن السادس نماذج من الظاهرة من ذلك ما رواه ابن
 مكّي عن عامة عصره قولهم قَنَفُذٌ وقُنْفَذٌ، وقَنَفُطٌ، وقَنَفُطٌ.
 وذكر ابن الجوزي أن العامة في زمنه تقول: الرستاق في الرسداق، حيث تأثرت
 الدال المجهورة بالسين المهموسة فأبدلت صوتاً مهموساً هو الناء ومن ذلك جهر أهل
 صفلية السين تحت تأثير الراء في قولهم : (قربوص السرج) بالصاد بدل : (قربوس)
 بالسين.
 فالذي جرى أن القاف وهو صوت من الأصوات المستعلية سبق السين ف جرى تفخيمه
 تحت تأثير صوت القاف.

هـ - المماثلة الكلية المدبرة المتصلة.

في هذا النمط ينقلب الصوت الأول إلى جميع خصائص الصوت الثاني، بسبب
 تأثير الصوت الثاني في الأول، وليس هنالك فاصل بين الصوتين. وذكر ابن مكّي الصقلي
 من ذلك قول العامة في زمنه "حُزّة السراويل" بدل حُجزة السراويل"^(٢).
 والذي حدث أن الزاي أثرت في الجيم السابقة لها فجذبته نحو مخرجها مما أدى إلى أن
 تتماثل الجيم مع الزاي في المخرج تماثلاً مدبراً كلياً متصلاً حيث لم يفصل بين الصوتين
 فاصل، فانقلبت الجيم إلى زاي.
 وقد ردّ ابن هشام اللخمي ما قاله ابن مكّي من أن "حُزّة" خطأ، بأنّ ابن الأعرابي قد حكى،

(1) انظر : على سبيل المثال : ابن عصفور : الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوه، دار

المعرفة، بيروت، (د.ت) ١/٣٦٠ .

(2) تنقيف اللسان، ١١٢.

حُرَّةٌ كما تنطق بها العامة وأنها لغة^(١).

و - المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة:

وفيهما يتمثل الصوت الأول مع الثاني تماثلاً كلياً، مع وجود فاصل بينهما، حيث تأثر الصوت الأول بالثاني.

ومن ذلك قول عامة بغداد: (جُنَّار) بدل جُنَّار^(٢).

فقد أثرت النون في اللام التي تسبقها، فجذبتنا نحو مخرجها، فتماثلت بذلك السلام مع النون في المخرج تماثلاً مدبراً كلياً منفصلاً، مع وجود فاصل بينهما وهو صوت الفتحة القصيرة، فقلبت اللام نوناً.

ز - المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة:

في هذه الحالة يتمثل الصوت الأول مع الثاني تماثلاً جزئياً، دون أن يفصل بينهما فاصل، بسبب تأثير الصوت الثاني في بعض صفات الصوت الأول. ويمكن التمثيل على ذلك بقول أهل صقلية في القرن السادس اشترت المشية، بدل اجترت، حيث لجأ المتكلم إلى المماثلة بصورة غير إرادية، فأثرت التاء المهموسة في الجيم المجهورة التي تسبقها، فانقلبت الجيم إلى نظيرها المهموس وهو الشين، فتماثلت الجيم مع التاء تماثلاً مدبراً جزئياً متصلاً ولم يفصل بين الصوتين فاصل.

وتتأثر السين بالصوت المفخم بعدها فتقخم، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وَزَادَكُمْ فِي

الْخَلْقِ بَصْطَةً ﴾ [الأعراف: ٦٩].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

ويجري تقويمها هكذا بسطة ← بصطة.

bastah → baṣṭah

(1) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص ١١٦.

(2) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ٩١.

وقد روي أن نافعاً كان يقرأها بالصاد^(١)

ونذكر أبو الطيب اللغوي أمثلة لذلك منها: الرسغ والرصغ، والقسطل والقسطل،
وخطيب مستقع ومصقع^(٢).

ح - المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة:

وتحدث بأن يؤثر الصوت الثاني في بعض صفات الصوت الأول مع وجود فاصل
بينهما، فيماثل الصوت الأول الثاني.

ومن ذلك ما ورد في كتاب تثقيف اللسان: زرداب بدل سرداب وتستيجة بدل
دستيجة. (انظر الجدول السابق)

وفي هذا النمط يحسن الحديث بأن السين تماثل غيرها من الصوامت لأن السين
صوت مرقق، ويمكن أن يتأثر بالأصوات المفخمة، ويتحول إلى نظيره المفخم وهو الصاد
فالعرب يؤثرون في الحرفين المتباعدين أن يقربوا أحدهما من صاحبه، ويدنوه إليه، وذلك
نحو قولهم في سَوِيْق: صَوِيْق، وفي مَسَالِيخ: مَسَالِيخ، وفي السُّوق: الصُّوق... ونحو ذلك
مما أدنى فيه الصوتان أحدهما من الآخر....^(٣)

وهذا يعني أن الصوت قد يقرب من الصوت الذي يضاده، كما يجوز أن يتحول
صوت السين إلى نظيره المفخم "إذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف، أو طاء... وذلك
نحو قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ ﴾ [الأنفال/٦] و﴿ مَسَّ سَقَرًا ﴾ [القمر/٤٨]

"وصقر"^(٤) وقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ [الرعد/٢] "وصخر"^(٥)

(1) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية،
١٤٠٠هـ، ص ١٨٥.

(2) الإبدال، ١٧٣/٢، ١٧٤، ١٧٦.

(3) ابن جني، الخصائص، ٢٢٧/٢.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢١٢/١.

(5) المصدر السابق والصفحة نفسها.

﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ﴾ [لقمان/20] "وأصبغ"^(١)، وقوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ

الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة/٧]، "وصراط"^(٢). وقالوا، في سُقَّتْ: صُقَّتْ، وفي

سَوِيَقٌ: صَوِيَقٌ^(٣).

وسبق سيبويه ابن جني وغيره إلى هذا القول حيث يقول في الكتاب: "باب ما تقلب فيه السين صادًا" ما نصّه: "تقلبها (القاف) إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُقَّتْ، وصُبِقَتْ: وذلك أنها (القاف) من أقصى اللسان فلم تتحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصعدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى، فلما كانت كذلك أبدلوا من السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد، وهي الصاد؛ لأنّ الصاد تصعد إلى الأعلى للإطباق فشبها هذا بإبدالهم الطاء في مُصْطَبِرٍ، والذال في مُزْدَجِرٍ..."^(٤).

ومن المحدثين من يذهب مذهب السلف من أن السين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف، أو طاء، جاز إبدالها صادًا، كقولك: "صلّح" بدل "سلّح" و"صِرَاط" بدل "سِرَاط"^(٥).

٢- المماثلة بين الصوائت:

اتجهت اللغة الفصحى إلى المماثلة بين الحركات عندما وجدت أن تتابع الضمة والكسرة - مثلاً- ثقيل مكروه، لذا تخلصت منه العربية عن طريق المماثلة بين حركة حرف الجرّ وهاء الضمير^(٦).

وهناك أمثلة كثيرة سعت فيها العربية إلى المماثلة عندما شعرت بأن مثل هذا

(1) ابن جني، المحتسب، ١٩٩٨م، ٢/٢١١.

(2) الدمياطي: شهاب الدين أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧/٣٦٥.

(3) ابن جني، المحتسب ٢/٢١٢.

(4) ٤/٤٧٩.

(5) برجستراسر، التطور النحوي /٣٣.

(6) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٤١.

التتابع مستقل مكروه^(١).

ويظهر جلياً في المماثلة بين الصوامت سيادة التأثير المدبر على التأثر المقبل،

وهو تأثر لا بد أن يكون منفصلاً؛ لأن بين الحركتين صوتاً صامتاً فارقاً^(٢).

وسوف نتوالى دراسة المماثلة بين الصوائت على النسق الآتي:

أ. المماثلة الكلية المقبلة المنفصلة.

١. مماثلة الكسرة للفتحة:

وفي هذا النمط قد تتأثر الكسرة بالفتحة، والفتحة قد تتأثر بالكسرة، لأن الانتقال

من الكسر إلى الفتح والعكس يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر^(٣)، وتذكر كتب التصحيح

اللغوي طرفاً من هذا النوع من المماثلة من ذلك قول عامة صقلية في القرن السادس.

"قَرِبْتُ" بدل "قَرِبْتِ" و"تَحَلَّ" بدل "تَحَلِّ" و"شَهَقَ" بدل "شَهِقَ"^(٤).

وقول عامة بغداد: "شَمَمْتُ" بدل "شَمِمْتُ" و"بَرَرْتُ" بدل "بَرِرْتُ" و"بَلَعْتُ" بدل

"بَلِعْتُ" و"بَشَشْتُ" بدل "بَشِشْتُ"^(٥).

ففي مثل (بَشَشْتُ) أثرت فتحة الباء في كسرة الشين تأثيراً مقبلاً كلياً؛ فقلبتا إلى

جميع خصائص الفتحة.

ومما يحسن قوله في هذا الموضوع أن أمر مماثلة الكسرة للفتحة ليس مقتصرأ على

لغة العامة، فقد ورد في كتب اللغة أنه يقال شَمِمْتَهُ وشَمَمْتُهُ^(٦).

وكذلك الأمر في (بَرَرْتُ)^(٧) و (حَدَّقَ)^(٨)، وهذا مما يدل على أنه ينبغي عدم

(1) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ٢٤٠-٢٤٤.

(2) برجستراسر، التطور النحوي، ٦٢.

(3) أنيس، ابراهيم، في اللهجات العربية، ٦٧.

(4) ابن مكي، تنقيف اللسان، ١٤٧-١٤٨.

(5) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٢٧، ٨١.

(6) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٢١١، وابن منظور، لسان العرب (شمم)، ٣٢٥/١٢.

(7) ابن منظور، لسان العرب، (برر)، ٥٣/٤.

(8) المصدر السابق (حدق)، ٤٠/١٠.

التسليم بما يقال من خطأ هذا اللفظ أو ذلك.

٢. مماثلة المفتحة للكسرة :

ما تتحدث به كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس: (مِنْجِل) بدل (مِنْجَل) ^(١)

و(دِمِشِق) بدل (دِمَشِق) ^(٢) و(مِكنِسة) بدل (مِكنِسة) ^(٣).

فقد تماثلت نواه المقطع الثاني (α) مع نواه المقطع الأول (i) تماثلاً كلياً مقبلاً.

٣- مماثلة الضمة للمفتحة:

ومن أمثلة هذا النمط: (العُمُق) بدل (العَمُق) و(ذُلْف) بدل (ذُلْف) ^(٤)، وقول العامة

في صقلية: (الفُسْتِق) بدل (الفُسْتِق) و(الخُنْفَسَاء) بدل (الخُنْفَسَاء) ^(٥).

ب. المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة:

١. مماثلة الكسرة للمفتحة:

سبق القول بأن المماثلة المدبرة هي السائدة في نمط المماثلة بين الصوامت

والصوائت، ويظهر ذلك من خلال تأثر الكسرة بالمفتحة، فقد وردت أمثلة كثيرة من لغة

العامة في القرن السادس من هذا النوع، توضحها الخطاطة الآتية:

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المماثلة	الكلمة قبل المماثلة
٥٨ ، ٢٥٦	المدخل + تثقيف اللسان	بِذْلة	بِذْلة
٢٧٧	المدخل إلى تقويم اللسان	بِرْذون	بِرْذون
٢٨٥	المدخل إلى تقويم اللسان	بِطْانة	بِطْانة
١٣٣ ، ٢٨٥	المدخل + تثقيف اللسان	خِزْانة	خِزْانة
١٤٥	تقويم اللسان	فَلَسْطين	فَلَسْطين

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٢٩.

(2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٠٤.

(3) الجو البقي، التكملة، ٤٩.

(4) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٣٨، ١٠٤.

(5) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٢٣، ٢٦٢.

٢٤٤	المدخل إلى تقويم اللسان	مَبْرَد	مَبْرَد
٢٤١	المدخل إلى تقويم اللسان	مَجْرَفَة	مَجْرَفَة
٢٤٤	المدخل إلى تقويم اللسان	مَحْصَة	مَحْصَة
١٦٢	تقويم اللسان	مَخْذَة	مَخْذَة
٢٤٤	المدخل إلى تقويم اللسان	مَسَلَة	مَسَلَة
٢٥١	المدخل إلى تقويم اللسان	مَعْرَض	مَعْرَض
٢٧٨	المدخل إلى تقويم اللسان	مَعْرَل	مَعْرَل
٢٥٢	المدخل إلى تقويم اللسان	مَغْسَل	مَغْسَل
٢٥٢	المدخل إلى تقويم اللسان	مَنْبَر	مَنْبَر
٢٤٢	المدخل إلى تقويم اللسان	مَنْجَل	مَنْجَل
٢٤٨	المدخل إلى تقويم اللسان	مَنْكَب	مَنْكَب
٢٥١	المدخل إلى تقويم اللسان	مَوْقِف	مَوْقِف
٢٧٨	المدخل إلى تقويم اللسان	مَيْثْرَة	مَيْثْرَة
٣٠٣	المدخل إلى تقويم اللسان	نَقَمَات	نَقَمَات
٢٧٧	المدخل إلى تقويم اللسان	بَرْكَة	بَرْكَة
١٢٨	المدخل إلى تقويم اللسان	شَوَار	شَوَار
١٥٢	تقويم اللسان	قَوَام	قَوَام
١٢٨	تثقيب اللسان	كَهَانَة	كَهَانَة
٢٣٨	المدخل إلى تقويم اللسان	مَخْنَقَة	مَخْنَقَة
٢٣٩	المدخل إلى تقويم اللسان	مَرُود	مَرُود
٢٤٩	المدخل إلى تقويم اللسان	مَشْرَط	مَشْرَط
٢٣٥	المدخل إلى تقويم اللسان	مَصِيدَة	مَصِيدَة

والجلي في الأمر أن هذا النوع من المماثلة لغة سائدة عند العامة في أنحاء واسعة من الوطن العربي، والجلي أيضاً من خلال العدد من الألفاظ التي نطقت به العامة في القرن السادس أنهم استنقلوا النطق بالكسرة أولاً ثم الانتقال إلى النطق بالفتحة فماتلوا بين الحركتين.

٢- مماثلة الفتحة للكسرة :

لهذا النوع من المماثلة حضور في لغة العرب القديمة، فقد أجاز بعض اللغويين ذلك حين تكون عين الكلمة صوتاً من أصوات الحلق، وهذا التحول مقيد بما عينه صوت من أصوات الحلق فقط، وجعل هؤلاء اللغويون هذا التحول ظاهرة صوتية عامة عند العرب، واستدلوا بما روى أن شيخاً من الأعراب سأل الناس، فقال: "ارحموا شيخاً ضعيفاً"⁽¹⁾

ولقد أثبت فوزي الشايب بطلان هذا التقييد، وبين أن هذا التحول غير متعلق بطبيعة وسط ما كان على وزن (فَعِيل) ⁽²⁾.

ومما يجدر تأكيده أن هذه اللغة متفشية في كثير من البدو في عُمان وكثير من بلاد الخليج العربي، وبلاد نجد والحجاز، والأردن، يقولون: كَثِيرٌ، وكَرِيمٌ، ووَئِيسٌ، وِرْحِيمٌ.

٣- مماثلة الفتحة للضمة:

ومعنى ذلك أن الفتحة قد تتأثر بالضمة فتحولها إلى جميع صفاتها .

(1) انظر: السيوطي، المزهر، ٢ / ٩٠.

(2) انظر: أثر القوانين في بناء الكلمة العربية، ١٧٣-١٧٤.

وفي الخطاطة الآتية، بيان لبعض ما ورد على ألسنة العامة في القرن السادس:

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المماثلة	الكلمة قبل المماثلة
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	بُخُور	بَخُور
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	بُرْد	بَرْد
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	دَلُوك	دَلُوك
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	ذُرُور	ذَرُور
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	سُحُور	سَخُور
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	سُفُوف	سَفُوف
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	صُعُود	صَعُود
١٣٢ + ٢٨٤	مدخل + تنقيف اللسان	فَطُور	فَطُور
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	لُعُوق	لَعُوق
١٦٣	تقويم اللسان	مُجُوس	مَجُوس
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	نُضُوح	نَضُوح
٢٨٤	المدخل إلى تقويم اللسان	نُقُوع	نَقُوع

ففي كلمة مثل (مَجُوس) أثرت نواة المقطع الثاني (u) في نواه المقطع الأول (a)

تأثيراً مدبراً كلياً، فقبلتها إلى جميع خصائصها، فنتج على ذلك تكوّن الكلمة (مَجُوس)

Majūsun → mujūsun

٤- مماثلة الضمة للفتحة:

وقد تتأثر الضمة بالفتحة، فتحولها إلى جميع خصائص الفتحة، ويبرز الجدول

الموالي بعض ما نطق به العامة في القرن السادس ببيئاته الثلاث (صقلية، وبغداد،

والأندلس)

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المماثلة	الكلمة قبل المماثلة
٥٢ - ٨٠	تقويم اللسان + التكملة	البَّهَار	البَّهَار
٢١٨	تثقيف اللسان	الجَدْرِي	الجَدْرِي
٢٨٦	المدخل إلى تقويم اللسان	جُلْجُلَان	جُلْجُلَان
١٣٠ - ٢٨٠	المدخل وتثقيف اللسان	دَوَامَة	دَوَامَة
٢٤٩	المدخل إلى تقويم اللسان	مَعَاذ	مَعَاذ
١٦٢	تقويم اللسان	مَعَاوِيَة	مَعَاوِيَة
١٦٣	تقويم اللسان	مَعَزَل	مَعَزَل

وفي هذه الأمثلة وغيرها مما نطقت به العامة تأثرت نواة المقطع الأول (u) بنواة المقطع الثاني (a) فتماثلت معها تماثلاً مدبراً كلياً فانقلبت الضمة إلى جميع خصائص الفتحة.

٥- مماثلة الكسرة للضمة.

لا يكاد الباحث يجد من لغة العامة لفظاً ينطبق عليه هذا النوع من المماثلة سوى كلمة (السُّنُون) بدل (السُّنُون) (1) وفي هذا اللفظ أثر المقطع (nu) في المقطع الذي قبله (si) فجذب نواته نحوه فتماثلت الضمة تماثلاً مدبراً منفصلاً فصار المقطع (su) ٣- المماثلة بين الحركات والصوامت .

قد تتأثر الصوامت بما يجاورها من حركات فتحولها إلى حركات مماثلة لطبيعتها، وتؤثر الحركات في الصوامت فتحدث تغييراً في مخارجها، وتعديل من صفاتها. فالصامت قد يتقدم مخرجه أو يتأخر تبعاً لنوع الحركة المجاورة له؛ فالسين في (سين) مثلاً أكثر أمامية منها في (سل) والسين من هذه وتلك أكثر أمامية من السين (سَم)

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص: ١١٩.

فهناك ميل لدى الصوامت الثابتة إلى تغيير مخرجها أو تعديله تبعاً للحركات المصاحبة لها⁽¹⁾.

وفي هذا المجال يقول بروكلمان: "تتأثر الحركات الأصلية: الفتحة والكسرة والضمة، في كل اللغات السامية، وعلى الأخص في العربية بما حولها من الأصوات الصامتة، وكذلك كان الحال في السامية القديمة"⁽²⁾.

وقد لاحظ علماءنا القدامى العلاقة بين الأصوات الحلقية والفتحة، وعللوا الفتح مع هذه الأصوات بما يمكن تفضيل الفتحة قال سيوييه - رحمه الله - "وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف"⁽³⁾.

ومن أمثلة هذا الضرب: "الرَّخو، وفيه لغتان، يقال: رخو بكسر الراء وإسكان الخاء، وهي أفصح. ويقال: رخو بفتح الراء مع إسكان الخاء"⁽⁴⁾.

(1) الشباب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٤٥.

(2) فقه اللغات السامية، ص: ٥٣.

(3) الكتاب، ٤ / ١٠١.

(4) ابن هشام: المدخل إلى تقويم اللسان، ١٦٥.

المبحث: الثالث: ظاهرة المخالفة الصوتية

تتخذ المخالفة الصوتية Dissimilation موقعا ملحوظا في رقد المعجم العربي بكثير من المفردات، وتلحظ ظاهرة المخالفة في ألسنة العرب على مستوى الفصحى واللهجات، وهي في مستوى اللهجات أوسع انتشارا، ولها في اللهجات المعاصرة ظهور بارز وهي كذلك ملحوظة في اللغات السامية^(١) بل هي موجود في اللغات كافة^(٢).

المخالفة عند علماء اللغة

تنبه علماء السلف لظاهرة المخالفة بوصفها ظاهرة صوتية، تعرض للأصوات في السياقات المختلفة، وهم وإن لم يتناولوها بكل تفاصيلها، لكنهم عبّروا عنها بكراهية التضعيف، أو كراهية اجتماع المثلين^(٣).

وفي هذا يقول سيبويه: "هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد"^(٤).

وجاء سيبويه بأمثلة على وزن تفعلت، مثل: تسريت وتظنيت، وتقصيت من القصة^(٥).

ونلحظ الرواية نفسها عند المبرد، فهو يقول: "وأعلم أن التضعيف مستنقل، وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لثلا يلتقي حرفان من جنس واحد"^(٦).
وعقد ابن جني فصلا في (الخصائص)، قائلاً: "باب في العدول عن الثقيل إلى ما

(1) أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص، ٢١٠.

(2) انظر: عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، الكويت، ط١، ١٩٧٦م، ص: ٣٠٣.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب ٤ / ٤٧٧، وابن جني الخصائص ٢ / ١٤١، وابن جني، أبو الفتح، المنصف في التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البوابي الحلبي، الطبعة الأولى، ٢ / ٣٢٤-٣٢٥.

(4) الكتاب: ٤ / ٤٧٧.

(5) المرجع السابق: ٤ / ٤٢٤.

(6) المقتضب، ١ / ٢٤٦.

هو أنقل منه لضرب من الاستخفاف^(١) فالعدول مخالفة بين المثليين للتخلص من التقائهما مباشرة طلباً للخفة، وعزز ابن جني رأيه بكلمة (دَوَان) فاجتمع المثلان (و+و)، يقول في ذلك: "ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف في دَوَان، فأبدلوا ليختلف الحرفان"^(٢)

ولم يلحظ الدكتور إبراهيم أنيس في جهود علمائنا القدامى بحثاً في ظاهرة المخالفة، ولا يرى أنهم فطنوا إليها، وأن ما أورده من أمثلة يصعب حملها على وجود تفكير علمي واع بظاهرة المخالفة.^(٣)

وكلام أنيس محتمل للصواب كثيراً فالظاهرة إنما أخذت بعدها الوصفي والتحليلي في العصر الحاضر، وتبعاً لمفهومها فهي نقيض المماثلة من حيث إن المماثلة تعني نزعة صورتين متقاربتين أو متباعدين إلى التماثل، أما المخالفة فتعني نزعة صوتين متمثلين إلى التباعد.

يقول ماريو باي: "وهي عكس السابقة (يقصد المماثلة) أي جعل الصوتين المتمثلين غير متمثلين"^(٤).

فالمخالفة عند الدارسين المحدثين ظاهرة صوتية، تصيب المجاميع الصوتية المكسدة التي يصعب نطقها فتجري إزالتها عن طريق التخالف^(٥).

والمخالفة عند رمضان عبد التواب مشروطة بتجمع صوتي معين، وأن الصوتين المتمثلين تماماً في كلمة من الكلمات قد يتغير إلى صوت من أصوات العلة الطويلة في الغالب، أو إلى صوت من الأصوات المائعة، ولاسيما اللام والنون^(٦)

(1) الخصائص، ١٨/٣.

(2) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(3) أنظر: الأصوات اللغوية، ٢١٠ - ٢١١.

(4) باي: ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ص: ١٤٧.

(5) انظر: فندريس: جوزيف، اللغة، ص: ٨٣.

(6) انظر: التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: ٥٧.

المخالفة نقبض المماثلة:

في الوقت الذي تعمل فيه المماثلة على تقريب الأصوات ومماثلتها، تعمل المخالفة على التفريق بين الأصوات ومباعدتها بعضها عن بعض الآخر. يقول أحمد مختار عمر: "تحدث المخالفة بصورة أقل من حدوث المماثلة، وإن كانت ضرورية لتحقيق التوازن، وتقليل فاعلية عامل المماثلة، فالعلماء ينظرون إلى المماثلة على أنها قوة سالبة في حياة اللغة لأنها ترمي إلى تخفيض الخلافات بين الفونيمات كلما أمكن، ويتخيلون أنه لو ترك العنان للمماثلة لتعمل بحرية فربما انتهت إلى إلغاء التفريق بين الفونيمات، ذلك التفريق الذي لا غنى عنه للتفاهم، وبهذا فإن عامل المخالفة يستخدم لإعادة الخلافات التي لا غنى عنها، ولإبراز الفونيمات في صورة أكثر استقلالية^(١)."

ولا شك أن فعل المخالفة في التفريق بين المعاني واضح فبعض العامة في عصرنا عندما ينطقون بـ(تقرشع) بدل (تقشع) يقصدون قوة الإزالة في اللفظ الأول. وقد نعرف أن الغاية من المخالفة هي تحقيق الخفة بين المثلين أو الأمثال المتوالية فمثلاً تتحقق الخفة في المماثلة بين الصوتين أحياناً، فإنها كذلك تتحقق بالمخالفة بينهما، ذلك أن تتابع الأصوات المتمثلة، قد يجعل اللسان يتعثر في نطقها في بعض الأحيان. يقول سيبويه: وذلك قولك "تسريت" وتظنيت... أرادوا حرفاً أخفّ عليهم منها^(٢). فكما تسعى العربية إلى التقريب والمماثلة بين الأصوات المتنافرة كالأصوات المطبقة والمنفحة، والمجهورة والمهموسة، والأمامية والخلفية، لإيجاد نوع من التوافق والتآلف بين المتباعدتين أو المتنافرين، ليخف النطق بهما، فإنها كذلك تسعى إلى المخالفة بين الأصوات المتمثلة للسبب ذاته طلباً للخفة، لأن التماثل يؤدي إلى شيء من عسر النطق وصعوبته أو ثقله.

(1) دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٣٠.

(2) الكتاب، ٤ / ٤٢٤، وانظر: المبرد، المقتضب ١ / ٢٤٦، وابن جني، الخصائص ٣ / ٢٠.

والمخالفة عند رمضان عبد التواب مظهر من مظاهر قانون السهولة، يقول مبيناً
الغاية الصوتية من المخالفة: "والسبب في المخالفة من الناحية الصوتية هو أن الصوتين
المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، وتيسير هذا المجهود
العضلي بقلب أحد الصوتين صوتاً آخر، من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهوداً عضلياً
كاللام والميم والنون^(١)."

وتتحقق المخالفة عند أحمد مختار عمر من منظورين: صوتي ودلالي، قال: "أما
المخالفة فينظر إليها عكس ذلك (يقصد المماثلة) على أنها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة
عن طريق المخالفة بين الأصوات ولا تلقي بالاً إلى العامل النطقي الذي قد يتأثر نتيجة
تباعد أو تخالف الصوتين^(٢)."

والأمر في نظر الباحث ليس كذلك؛ فلم تكن غاية المتحدثين العامل الدلالي في
المقام الأول، وإنما كان تيسير النطق، وأما العامل الدلالي فقد يتحقق بعض منه .

وينفي هنري فليش أن تكون عملية المخالفة جرت لمعالجة صعوبة نطقية لكنها
من أجل التأثير في الألفاظ، بزيادة صامت جديد على أصوات الكلمة مما يولد لفظاً جديداً،
يقول في أثناء حديثه إمكانية تطور الفعل الرباعي عن الثلاثي بالمخالفة: "فالمخالفة هنا لم
تتدخل لعلاج صعوبة نطقية، وإنما سببها هو التأثير في داخل الكلمة، لتضخيمها وتكبير
حجمها بوساطة هذه القاعدة العامة في العربية^(٣)."

ويمكن أن ينظر إلى المخالفة الصوتية من منظور موسيقي، ذلك أنها تؤدي إلى
نوع من التنوع الموسيقي المرغوب فيه، لأنها تعطي كل صوت حقه في النطق فيظهر
كاملاً، في حين أن تتابع المتماثلات قد يفقد الصوت بعض خصائصه ومن هنا فالمخالفة
مطلوبة أحياناً و"من الواضح أن النظام اللغوي، والاستعمال السياقي يحصران في اللغة

(1) لحن العامة والتطور اللغوي، ص: ٤١.

(2) دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٣١.

(3) فليش: هنري، العربية الفصحى، ترجمة وتعليق عبد الصبور شاهين، بيروت، دار المشرف،

١٩٨٣، ص: ١٥٧.

العربية على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التماثل والتماثل^(١).

واعتماداً على ما مضى من آراء يجد الباحث أن فيها عظيم فائدة؛ لأنها أبرزت دور ظاهرة المخالفة المتمثل في الآتي:

أولاً: مقدرة العربية الفائقة على التصرف في أصواتها بطريقة سلسلة، ومن بين قنوات ذلك التصرف المخالفة، التي عن طريقها تصبح الكلمة أكثر وضوحاً وإسماعاً. ثانياً: تسلك المخالفة مسلكاً يهدف إلى تقليل تأثير الأصوات المتماثلة فيريح جهاز النطق، فينتج عن ذلك تولد ألفاظ جديدة.

ثالثاً: قد تتحقق جراء المخالفة الصوتية بعض الفروق الدلالية في الكلمات التي تغيرت بعض أصواتها بفعل المخالفة والكلمات التي لم تحدث فيها مخالفة صوتية.

الأصوات الجارية في المخالفة

تعد مجموعة الأصوات (الواو، والياء، والألف، والراء، والميم، واللام، والنون) هي أوسع الأصوات مجالاً في توليد ظاهرة المخالفة.

ويكاد الإجماع بين علماء اللغة ينعقد على ذلك، يقول إبراهيم أنيس: "إن كثيراً من الكلمات تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين- وهو الغالب- أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين في بعض الأحيان ولاسيما اللام والنون"^(٢).

وقد برهنت الدراسات الصوتية الحديثة على تحقق وجه الشبه بين الأصوات المائعة وأصوات اللين، ويبرز ذلك التحقق في ثلاث النواحي الآتية:

أولاً: الناحية الفسيولوجية: فإن حفيف الأصوات المتوسطة يكاد لا يسمع لاتساع مجرى هوائها مقارنة ببقية الصوامت، فتشبه بذلك أصوات اللين الذي يتسع معها مجرى الهواء

(1) حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)،

١٩٧٣م، ص: ٢٦٤.

(2) الأصوات اللغوية، ص: ٢١١.

بشكل كبير مع انعدام حفيفها لتعذر وجود حائل.

ثانياً: ناحية الأثر السمعي: فإنّ الأصوات المتوسطة أقرب إلى أصوات اللين في الوضوح السمعي وسهولة النطق.

ثالثاً: ثبت إحصائياً من خلال الدراسات التي أجريت أن الأصوات المائعة أكثر دوراناً في جذور مفردات العربية، وهذا الشيوع متوافر في أصوات اللين^(١).

وإن شاعت هاتين مجموعة الأصوات السابق ذكرها شيوعاً مطرداً في ظاهرة المخالفة، فإنّ ذلك لا يعني عدم استعمال أصوات عربية أخرى بدلاً من أحد المتلين، فالتعويض لا يقتصر على أشباه الحركات والأصوات المتوسطة حسب، وإنما في أصوات العربية بلا استثناء، ومثال ذلك: زكزل، ودمم، وصمصم، وححل، ودممك، وصمحم، ودخرج، وبثر، وفرقع^(٢).

ويؤكد أحمد هريدي أن لا وجود لأصوات تقبل التخالف، وأخرى لا تقبل التخالف وإنما تفاوتت نسبة الكلمات التي بها تخالف بالنظر إلى نظام اللغة الذي يسمح أو لا يسمح بتتابعات صوتية معينة كثرة أو قلة^(٣).

ولعلّ تصرّف بعض العامة عندنا في النطق بـ(سردح) بزيادة صوت (الراء) هدفه التقليل من ثقل صوت الدال في النطق، ولزيادة معنى، حيث إن (سدح) يعني بسط الشيء^(٤)، والعامة يقصدون المبالغة في البسط عند إحلال حرف الراء في الفعل (سدح) وعندما ثقل عليهم التشديد الذي هم أدخلوه على الفعل لجأوا إلى المخالفة بإسقاط أحد المتلين وإحلال صامت الراء مكانه ليصبح (سردح).

- (1) انظر: مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: ٢٦٠-٢٦١.
- (2) انظر: الشايب: فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٣٦٢-٣٦٥.
- (3) هريدي: أحمد عبد المجيد، المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي، مكتبة الزهراء، (د.ط.)، القاهرة، (د.ت)، ص: ٢٥.
- (4) انظر: أنيس: وآخرين، المعجم الوسيط، ص: ٤٢٢.

أنماط المخالفة:

خطاظة أفاظ المخالفة الصووية الواروة على السنة العامة في القرن السادس

الصفحة	المصدر	تعليل المخالفة الصوتية	اللفظ بعد المخالفة	اللفظ الأصلي
٢٣٣	تثقيب اللسان	إسقاط أحد المثليين مع التعويض، والقلب مكاني	ترنج	أترج
٦٨	تقويم اللسان	إسقاط أحد المثليين مع التعويض	أنجاص	إجاص
٦٧	تقويم اللسان	إسقاط أحد المثليين مع التعويض	أنجانة	إجانة
٧١	تقويم اللسان	إسقاط أحد المثليين مع التعويض	امتحي الكتاب	امحي الكتاب
٤٤١	المدخل إلى تقويم اللسان	إبدال الميم نونا	أنبصها	انمصها
١٠١	تثقيب اللسان	إسقاط أحد المثليين مع التعويض، والقلب مكاني	تخلفت	تخلفت
٣٤٧	المدخل إلى تقويم اللسان	إسقاط أحد المثليين مع التعويض	تغور	تغور
٨٧، ٤٠	تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة	إسقاط أحد المثليين مع التعويض، والقلب مكاني	تدرمن	تمرن على كذا
٩٦	تثقيب اللسان	إبدال الميم نونا	منقور	حوت منقور
٧٩	تثقيب اللسان	إسقاط أحد المثليين مع التعويض	خمشت	خبشت وجهه
١٠٣	تقويم اللسان	إبدال الباء ميما	خرمش	خرمش
١٠٢	تقويم اللسان	إسقاط أحد المثليين مع التعويض	الخرنوب	الخروب
٣٦	التكملة	إسقاط أحد المثليين مع التعويض	خرمش	خمش وجهه
٠٩٦	تثقيب اللسان	إبدال الباء راء	خمنت	خمنت

١١٥	تقويم اللسان	إسقاط أحد المثلثين مع التعويض	الزَّيْبِيل	الزَّيْبِيل
١٠١	تثقيب اللسان	إسقاط أحد المثلثين مع التعويض	فَقَطَّرْتَهُ	ضَرَبْتَهُ فَقَطَّرْتَهُ
٤٥٢	المدخل إلى تقويم اللسان	إسقاط أحد المثلثين مع التعويض	عَدَنَبَسْ	عَدَنَبَسْ
٣٩	التكلمة	إسقاط أحد المثلثين مع التعويض	عُرْقَافَةٌ	عُرْقَافَةٌ
٢٣١	تثقيب اللسان	حذف أحد المثلثين مع التعويض بالياء	قَصَبِيَّتْ	قَصَبِيَّتْ أَطْفَارِي
١٠٧	تثقيب اللسان	إسقاط أحد المثلثين مع التعويض	قَرْنَبِيْطٌ	قَرْنَبِيْطٌ
٣٥٥	المدخل إلى تقويم اللسان	إسقاط أحد المثلثين مع التعويض	كُرْنِاسَةٌ	كُرْنِاسَةٌ
١٦٨	تقويم اللسان	إسقاط أحد المثلثين مع التعويض	مُقْلَطِحٌ أَوْ مُقْرَطِحٌ	مُقْلَطِحٌ
٩٦	تثقيب اللسان	إبدال الميم نونا	مُنْطَرٌ	مُنْطَرٌ

التحليل :

تجرى المخالفة بين صوتين صامتين فيسقط أحدهما ويعوض عنه بصوت آخر بإبدال أحد الأصوات بصوت آخر أسهل في النطق، أو بين صائتين، (حركة).
وتتحدث الدراسات اللغوية الحديثة عن أنماط متعددة للمخالفة اللغوية، لكن البحث هنا مركز على ما أمكن جمعه من كلمات جرت فيها المخالفة بين الصامتين من خلال مصنفات اللحن في القرن السادس، وهي ممثلة في أربعة الأنماط الآتية:
١- إسقاط أحد المثلين والتعويض عنه بصوت آخر.

ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول: "انجانة، والصواب: اجانة"^(١) فقد توالى في هذه الكلمة مثلان هما صوت الجيم (J J) فأبدلت الجيم الأولى نوناً تخلصاً من توالى المثلين؛ لأن في الجمع بين المتخالفين والمتنافرين خفة في النطق وهو ما تسعى إليه المخالفة.

ومن ذلك (تقعور) في كلامه، والأصل (تقعور) حيث تتابع مثلان هما: العين (<<) فأبدلت العين الثانية واواً تخلصاً من توالى مثلين.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام اللخمي من أن العامة كانت تقول على عهده كرناسة في كراسة، فأبدل الراء نوناً، فالراء والنون من الأصوات المائعة Liquids أي من مجموعة صوتية واحدة.

وورد في التراث اللغوي: (الخدنق والخرنق) حيث أسقط أحد المثلين والمُبدلُ راء^(٢).

٢- المخالفة عن طريق الإبدال:

سبق القول بأن المخالفة تسعى إلى إيجاد وسيلة للتخفيف على المتكلم في النطق

(1) الإخانة: إناء تغسل فيه الثياب، والحوض حول الشجرة، انظر: أنس: وآخرين، المعجم الوسيط، ص ٧.

(2) اللغوي: أبو الطيب، الإبدال، ٩٣/٢.

بطريق الإبدال، من أجل إزالة المجاميع المكتسبة من الأصوات فيخف بذلك النطق.
ويبدو ذلك واضحاً في بعض الكلمات التي وردت على ألسنة العامة في القرن
السادس، فإن بعض الناس في زمن ابن الجوزي يقولون: (خرمش الكتاب) إذا أفسده بدل
(خريش).

وربما وجد العامة عصر ذلك أن النطق بالميم أخف عليهم من النطق بالياء. وأما
اللفظ المستعمل في لغتنا المعاصرة فهو (خريش)، وهو لفظ ذائع مشهور.
ومن ذلك حوت (منقور) بدل (مفقور) فالنون من الأصوات الشبيهة بأصوات
اللين، وهي من الأصوات المائعة.

٣- إسقاط أحد المثلين والتعويض عنه بصوت آخر مع القلب المكاني (Methathesis)
ومن ذلك قول العامة في صقلية (تَخَلَّقَتْ ثِيَابَهُ) والصواب: خَلَّتْ وَأَخَلَّتْ، وربما
نطقت (تَخَلَّتْ) ثم أبدل من أحد الصوتين المضعفين صوت شبيه بأصوات اللين،
فأصبحت (تخلقت)، وتطورت إلى تَخَلَّقَتْ بالنقل المكاني وتُبْرز ذلك الكتابة الصوتية
الآتية:

tahallakat → tahalnakat → tahalkanat

قلب مكاني للمعوض به > حذف وتعويض بالنون

٢- حذف أحد الأمثال والتعويض عنه بصوت الياء.

قد تلجأ اللغة إلى المخالفة بين الأمثال، ومن ضروب هذه المخالفة، حذف واحد
من الأصوات المتماثلة، والتعويض عنه بصوت آخر، مثل الياء ويفهم هذا من قول ابن
جني: "فأما قولهم: تسريت فيكون أيضاً من باب إبدال الياء من الراء، وأصلها: تسررت".
فعند ابن جني أن توالي ثلاثة أصوات متماثلة، وتتابع هذه الأمثال مكروه في
اللغة، فالمخرج لذلك إبدال المثل الثالث ياء.

ويقول الزجاج: "ولكن الحروف إذا اجتمعت في لفظ واحد، أبدل من إحداها ياء"

قال العجاج: [من الرجز]

إذا الكرام ابتدروا الباع بَدَرُ تقضي البازي إذا البازي كَسِرَ

قالوا معناه تقضض^(١)، وقال الأصمعي: "هو تفعل من انقضضت والأصل

تقضض فرده إلى الياء"^(٢).

فقد خولف بين الأمثال بالياء، فكراهية التضعيف، أو توالي الأمثال، مصطلح درج

عليه السلف، والمخالفة مصطلح المحدثين^(٣).

ومن صور هذه المخالفة ما ورد في لهجة صقلية في القرن السادس: "قصبت

أظفاري والأصل قصّصت"^(٤) حيث حدثت المخالفة بين الصادات الثلاثة المتوالية، بإبدال

أحدهما ياء، وفي الكتابة الصوتية التالية توضيح لذلك:

(١)
kaşşastu
قصّصت

(٢)
kaşş-tu
قصّت

(٣)
kaşşay tu
قصّبت

فالصيغة الأولى قد توالى فيها صامتان مثلان، وهذا تستقله العربية، فعمد إلى المخالفة بين هذين المثليين عن طريق حذف الأول منهما، فأحدث هذا الحذف خللاً في بنيه هذه الكلمات، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية لكل منها، ولتعويض هذا الخلل تم مطل حركة الصامت الذي سبق الصامت المحذوف، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

ويعلل بعض الباحثين اجتلاب الياء في هذا الموضع من المخالفة اللغوية، بأنه يبقى المعنى الذي تتضمّنه الكلمة قبل حذف الصامت، فلو أدخل صامت غير الياء مكان الصامت المحذوف، لأدى ذلك إلى تغيّر المعنى، ولو جيبء بالواو شبه الحركة لكانت أثقل في أدائها الصوتي من أداء الكلمة بوجود الياء، وربما إحساس العرب بخفة الياء إذا ما

(1) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٧٥٥/٢-٧٥٦.

(2) الزجاج: إبراهيم بن السري، معاني القرآن الكريم وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، القاهرة، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ٥/٣٣٢-٣٣٣، وانظر: أبو عبدالله: الحسين بن أحمد، ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة الهلال، ١٩٨٥، ص: ١٣٠.

(3) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ٢١١. و فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٣٥٨ وما بعدها.

(4) ابن مكي، تكفيف اللسان، ٣٢١.

قيست بالواو كان الدافع لاستعمالها^(١).

المخالفة بين الصوائت

ولقد نعلم مما سبق بأن المخالفة تؤمن تنوعاً موسيقياً وقدراً من الخلاف بين

الأصوات؛ مما يجعل النطق سهلاً، والإسماع أكثر وضوحاً.

قال المبرج: "يمكن القول إن نزعة المماثلة تمثل قوة سلبية في حياة اللغات، ذلك أنها تقتضي تقليل الخلافات بين الأصوات كلما كان ذلك ممكناً، ومن الواضح أنه إذا تمكنت هذه النزعة من أن تعمل بحرية ستنتهي إلى تقليل الفروق بين الأصوات إلى الصفر، تلك الفروق الضرورية لأغراض المحادثة التي تقتضي خلافاً صوتية"^(٢)،

وبدا واضحاً بأن كثيراً من الأساليب التي قررها اللغويون القدامى يرجع الأصل فيها إلى أنها من المماثلة، وجرت فيها المخالفة لأسباب مختلفة^(٣)، فمن ذلك إعراب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة في حال النصب كما في (إن الطالبات مجتهدات) فالتحريك بالكسر فيها ليس إلا مخالفة صوتية، وقد بان لأهل اللغة أن بعض ما عدّ مخالفة ما هو إلا لغة من لغات العرب.

وسجل لنا التراث اللغوي كثيراً من تلك الأساليب، منها ما رواه الفراء عن أبي الجراح قوله: ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتهم "ينصب التاء وقد ذكر الفراء أن أبا الجراح قد رجع عن قوله لغاتهم إلى لغاتهم بالكسر"^(٤).

وقول سلامة بن جندل: [من البسيط]

إن الشباب الذي مجّد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب^(٥)

(1) القرالة: زيد خليل. الحركات في اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى،

٢٠٠٤، ٩٣.

(2) انظر: Malmberg. Phonetics. p٦٢٠ نقلاً عن: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية،

ص ٣٨٦

(3) انظر: الشايب: فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ٣٨٦-٤٠١.

(4) الفراء، أحمد بن زياد، معاني القرآن، ٩٣/٢.

(5) الاسترأبادي: رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نورالحسن وآخرين،

وقد أكد المبرد أن مجيء الفتحة في جمع المؤنث السالم المنصوب لغية^(١) وقد زخرت مؤلفات التصحيح اللغوي في القرن السادس بصور من المماثلة بين الصوائت، وهي في كلمات من لغة العامة اليومية.

فمن الملاحظ أن العامة عندما ينطقون بكلمة تتابع فيها صائتان يبدلون أحدهما، فإن تتابعت فتحتان فإن واحدة منهما تبدل كسرة، أو ضمه، وإن تتابعت ضمتان فإن واحدة منها تبدل فتحة، وتبرز صور هذه المخالفة من خلال الخطاطات الآتية:

التحول من الفتح إلى الضم (α → u)

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المخالفة	الكلمة
٧٩	تقويم اللسان	بُورق	بُورق
١٣٢	تنقيف اللسان	رُشاش	رُشاش
١٢٧	تنقيف اللسان	الرُصّاص	الرُصّاص
١٢٧	تنقيف اللسان	الرُمّاد	الرُمّاد
١٢٧	تنقيف اللسان	سُميدع	سُميدع
٣١٠	المدخل إلى تقويم اللسان	الشُوصة	الشُوصة
٣١٠	المدخل إلى تقويم اللسان	العُنوة	العُنوة

بيروت، دار الكتب العلمية (د.ط)، ١٩٧٥، ٢٢ / ١٥٨.
 (1) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، (د.ط)، ١٩٨٤، ص ٦.

التحول من الفتح إلى الكسر (a → i)

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المخالفة	الكلمة الأصل
٣١٣	المدخل إلى تقويم اللسان	البرنامِج	البرنامِج
١٣٠	تثقيف اللسان	بِضعة	بِضعة
١٢٩	تثقيف اللسان	بِنَفْسِج	بِنَفْسِج
١٠١	تقويم اللسان	الخِشخاش	الخِشخاش
١٣٢	تقويم اللسان	الطَبِيسان	الطَبِيسان
١٢٧	تثقيف اللسان	غِرارة	غِرارة
١٢٣	تثقيف اللسان	مِنجَنِيق	مِنجَنِيق
١٢٨	تثقيف اللسان	هزار	هزار

التحول من الضم إلى الفتح (u → a)

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد المخالفة	الكلمة الأصل
٩٠	تقويم اللسان	جُدَد	ثياب جُدَد
١٣٦	تثقيف اللسان	جَلْجَلات	جَلْجَلات
١٢٣	تثقيف اللسان	الخُمُول	الخُمُول
٣٧١	المدخل إلى تقويم اللسان	دَسْتور	دَسْتور
١٢٥	تثقيف اللسان	زَعْرور	زَعْرور
١٤٠	تقويم اللسان	الرُّبُور	الرُّبُور
١٣٣	تقويم اللسان	الطُّبُور	الطُّبُور
١٢٥	تثقيف اللسان	عَصْفُور	عَصْفُور
١٢٥	تثقيف اللسان	عَنْقُود	عَنْقُود

تلك بعض كلمات وردت عصر أولئك العلماء الذين دونوا ما سمعوه من أحاديث العامة، وجلاء التمثيل هنا لاتسعه السطور.

ويجدر التنبيه بأن المخالفة بين الصوائت، قد تكون مباشرة وغير مباشرة فمن المباشرة قول العامة لضرب من المطر (رُشاش) حيث خولف هكذا (رُشاش) ← (رُشاش) بين توالي المقطع الأول بالحركة الضمة (u) وبقيت الحركة الفتحة (a) على المقطع الثاني دون مساس.

أما في كلمة مثل (عَنقُود) فإن المخالفة هنا غير مباشرة لوجود فاصل. وفي كلمة (عَنقُود) مماثلة مقطعية في حركة المقطع الأول والثاني، وهو مسلك الفصحى وقد رُصدت في كتب لحن العامة بفتح المقطع الأول على المخالفة (عَنقُود) ويشير الذين صنفوا في لحن العامة ومنهم ابن هشام اللخمي إلى أن الصيغة بالمخالفة (عَنقُود) عدت مشهورة ودخلت في نظام الفصحى بمعنى أنها عدت قياسية وليست لحنًا. وعند علماء اللسانيات فالصيغة بالضم على المماثلة تنسب إلى القبائل النجدية، طلبًا للخفة ولسرعة النطق بين الأمثال، والصيغة بالمخالفة تنسب إلى القبائل الحجازية طلبًا للوضوح السمعي والأناة في النطق⁽¹⁾.

وفي اللهجات المعاصرة تستخدم بالمماثلة وبالمخالفة على أنها بالمخالفة أكثر شيوعاً وبخاصة في لهجة أهل عمان.

وحرى هنا أن يُذكر أن بعضًا مما نطقت به العامة ورد على ألسنة العرب الفصحاء.

فقد ذكر ابن هشام اللخمي⁽²⁾ أن المبرد وغيره أجازوا في كل ما جمع من المضاعف على فعل الضم والفتح لنقل التضعيف فيقال: جُدُّ وجُدِّ وسُرُّر وسُرَّر، وقد

(1) انظر: أنيس: إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ٩١، ٩٩.

(2) المدخل إلى تقويم اللسان، ١٠٥.

قرىء^(١) (على سُرَرِ موضونة) (الواقعة: ١٥)، وورد في لسان العرب: (يقال شيء جديد، والجمع أجدّة، وجدّد، وجدّد)^(٢).

أما ما قيل من أنه ليس في كلام العرب (فَعَلُول) بفتح الأول، إلا قولهم: بنوصَعْفُوف لا غير، لخول باليمامة^(٣)، هذا مردود من ابن هشام اللخمي، إذ قال: فقد جاء على (فَعَلُول) غير ما ذكر، قالوا زَرَنُوق، للذي بينى على البئر، وبرشوم، وهي أبكر نخله بالبصرة، و(صَنَدُوق) قال أبو عمرو: لا يضم أوله^(٤).

-
- (1) انظر: أبو حيان : البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود ، و علي معوض، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧. ٢٠٥ / ٨.
 - (2) ابن منظور: جمال الدين بن مكرم، لسان العرب. ١١/٣.
 - (3) ابن مكّي، تنقيح اللسان، ١٠٥.
 - (4) المدخل إلى تقويم اللسان، ١١٧.

المبحث الرابع: المقطعية في الكلم الملحون

يُعدّ المقطع Syllable في علم الصوتيات أحد المفاهيم الأساسية الجوهرية، ولم يكن هذا المصطلح شائعاً إلاّ عند قليل من العلماء، فقد عرفه الفارابي (ت ٣٣٩هـ) قائلاً: "وكل حرف غير مصوّت اتبع بمصوّت قصير قرن به، فإنه يسمى (المقطع القصير)، والعرب يسمونه الحرف المتحرك، من قبل أنهم يسمّون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع بمصوت أصلاً، وهو يمكن أن يقرن به، فإنهم يسمونه (الحرف الساكن) وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإننا نسميه "المقطع الطويل"^(١). ويرى عبد القادر مرعي الخليل أن النحاة العرب القدامى لم يشيروا إلى المقطع الصوتي ولا إلى أنواعه^(٢).

وللمقطع في الدراسات العربية الحديثة تعريفات عديدة، فقد عرفه رمضان عبد التواب بأنه "كمية من الأصوات، تجتوى على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها"^(٣). وعرفه محمد الأنطاكي: "بأنه مجموعة من الأصوات المفردة تقع بين كل انفتاح من انفتاحات الفم أثناء الكلام، وبين الانفتاح الذي يليه"^(٤). وعرفه عبد الرحمن أيوب بأنه: "مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينها قمة"^(٥).

وللمقطع الصوتي تعريفات مادية ونطقية ووظيفية، فمن الناحية المادية Physical

- (1) الفارابي، أبو نصر، الموسيقى الكبير، تحقيق وشرح. غطّاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير: محمد أحمد الحنفي، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١ (د.ت)، ص ١٠٧٥.
- (2) انظر: الخليل: عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ١٩٦.
- (3) عبد التواب: رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، القاهرة، مطبعة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ١٠١.
- (4) الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٥٤.
- (5) أيوب: عبد الرحمن، أصوات اللغة، مكتبة الشباب، القاهرة (د.ت)، ص ١٣٩.

عرفه ماريوباي بأنه: "عبارة عن قمة إسماع Peak of Sonority غالباً ما تكون صوت
علة مضافاً إليها أصوات أخرى- ولكن ليس حتماً- تسبق القمة أو تلحقها أو تسبقها أو
تلحقها"^(١).

أما من الناحية النطقية Articulation فقد عرفه جان كانتينو بأنه: "الفترة الفاصلة
بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، سواء أكان الغلق كاملاً أو جزئياً"^(٢).
وعرفه من الناحية الوظيفية Functional دي سوسير desaussure بأنه:
"الوحدة الأساسية التي يؤدي الفونيم Phoneme وظيفة داخلها"^(٣).

١- مكونات المقطع الصوتي:

يحصن علماء اللغة مكونات المقطع الصوتي في نوعين من أنواع الفونيمات
هما^(٤):

أ. الحركات Vowels وهي تمثل نواة المقطع.

ب. الصوامت Consonants وهي حدود المقطع.

٢- سمات المقاطع في اللغة العربية:

ذكر علماء اللغة مجموعة من السمات الخاصة بالنظام المقطعي للغة العربية،
يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١. يبدأ المقطع العربي بصامت مع حركة (صائت) (ص ح) ومهما كان موقعه من
الكلمة لا يبدأ بحركة ولا يبدأ بصامتين متواليتين (ص+ص) إلا في حالة الوقف.

(1) باي: ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة
الثانية، ١٩٨٣، ص ٩٦.

(2) كانتينو: جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، تونس، ١٩٩٦، ص
١٩١.

(3) عمر. دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، ص ٢٤٣.

(4) انظر: اكرمبي، ديفد، مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة وتعليق محمد فتيح، ١٩٨٨، ص
٦٠-٦١؛ ومالبرج برتيل، الصوتيات، ترجمة محمد حلمي هليل، مطبعة التمدن المحدودة،
الخرطوم، ١٩٨٥م، ص ١٤٠-١٤١.

وحيث يتوالي صامتان في بدء الكلمة - وهو مما لا يجوز- فعند أخذ الأمر من المضارع يكتبُ (y aktub) يكون بحذف حرف المضارعة وحينئذ يبقى الأمر في صورة (ktub) فإذا جاء بحركة قبل الكاف (uktub) وقع محذور آخر وهو بدء المقطع بحركة، فزيدت همزة وصل: اكتب ← (uktub >) وأصبح الفعل به مقطعين طويلين مقفلين^(١).

٢. يكره العرب النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ولذا يلجأون إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة، عن طريق (الإسكان) أحياناً، وعن طريق (الإدغام) في الكلمة الواحدة، وفي الكلمتين أحياناً أخرى^(٢).

٣. لا تجمع العربية بين أربعة مقاطع ثنائية قصيرة مفتوحة في كلمة واحدة إلا في حالة نادرة^(٣) فتتابعها يؤدي إلى صعوبة النطق وجعله ثقيلًا على اللسان، وهذا يؤدي بالتالي إلى إضعاف النظام المقطعي^(٤).

٣- أشكال المقاطع في اللغة العربية^(٥):

اجتهد اللغويون في تحديد مقاطع اللغة العربية، فكان نتائج اجتهادهم وجود خمسة مقاطع هي^(٦):

١. مقطع مكوّن من صامت، يكون حدّاً ابتداءً، وحركة قصيرة، مثل: ب: (ba) وب:
- (bu) وب: (bi) وهو مقطع كثير في العربية وهو مستعمل ولا حرج من استعماله. ويسمى (المقطع القصير المفتوح (ص ح)).

(1) انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤١-٤٢.

(2) انظر: المصدر السابق، ص ١٧٤.

(3) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١٢٩.

(4) انظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٤.

(5) اكتشاف الرموز المقطعية: ص = صامت، ح = حركة (صائت)

(6) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٩٤-٩٦، وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية/٣٨-٤١؛ عباينة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٦-٢٠.

ويسمى (المقطع القصير المفتوح (ص ح).

٢. مقطع يكون حدّ الابتداء فيه صوتاً صحيحاً، ونواته حركة طويلة مثل با: ($b\bar{a}$)

وبو: ($b\bar{u}$) وبى: ($b\bar{i}$) وهو كذلك مستعمل في العربية ويسمى المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح).

٣. مقطع يبدأ بصامت ثم حركة قصيرة، ويُغلق بصامت مثل: مَن (man) وكُن:

(kun) وجن (Jin) وهو مما يكثر استعماله في العربية، وهو المقطع الطويل المغلق (ص ح ص).

٤. وهو مقطع لا يختلف في القيم الصوتية عن المقطع السابق إلا في النواة الصائتة،

فحركته طويلة، وأما من حيث قبوله في اللغة فالفرق بينهما شاسع جداً، حيث لا يُقبل هذا المقطع إلا في حالتين:

١. حالة الوقف عليه في آخر الكلام مثل ($b\bar{a}b$) و($n\bar{a}r$).

٢. إذا كان حدّ الإغلاق فيه حدّ ابتداء في المقطع الذي يليه (إذا كان الصوت

الأخير فيه مشدداً) وذلك نحو: مائة (maddatun) وهو المقطع الطويل المغلق بصامات (ص ح ح ص).

٥. مقطع لا يجوز إلا في حالة الوقف عليه في آخر الكلام، فإذا وصلنا انتهى من

الواقع الصوتي المنطوق، مثل: أخت uħt >، وهو المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص).

وكان للعدول عن النظام المقطعي العربي، تأثير في بنية الكلمة العربية العامية

التي سجلتها كتب لحن العامة، وتبرز من خلال الظواهر الآتية:

١. إغلاق المقطع القصير.

٢. إشباع حركة المقطع المفتوح.

٣. تقصير حركة المقطع المفتوح.

٤. تكوين المقطع الطويل المغلق بصامات.

٤- تحليل بعض أمثلة لحن العامة وفق المقاطع الصوتية

١. إغلاق المقطع القصير (ص ح - ص ح ص):

والمقصود بذلك تحويل المقطع القصير المفتوح إلى مقطع قصير مغلق، ويمكن تصنيف كثير من الكلمات المتأثرة بظاهرة إغلاق المقطع القصير، مما ورد في مصنفات لحن العامة في القرن السادس إلى ثلاث المجموعات الآتية:

أ. ألفاظ ضعّف الصوت الثاني منها.

ب. ألفاظ ضعّف الصوت الأخير منها.

ج. ألفاظ تنتهي بياء بعدها هاء التانيث، وضعفت فيها تلك الياء.

أ. الألفاظ التي ضعّف صوتها الثاني:

والنموذج القياسي في هذا النمط أن يتتابع مقطع قصير مفتوح ثم مقطع طويل مغلق، ص ح + ص ح ص (دُخان) فبالضعف يحدث توازي مقطعي بتكبير المقطع الأول إلى نمط طويل مغلق، ص ح ص + ص ح ص، ويمكن التمثيل له بقول الجواليقي إن العامة يقولون: "خُرَافَة" و"خرافات" بدل "خُرَافَة" و"خرافات" (١)، وورد عن ابن الجوزي أن العامة في زمنه يقولون "دُخَان" بدل "دُخَان" (٢)، فقد أغلق فيهما المقطع القصير بتشديد الصامت الذي يبدأ به المقطع الذي يليه فصار مقطعاً قصيراً مغلقاً هكذا.

الأصل

du hān → duḥ hān

وفي تحليل الظاهرة يشار إلى أنها مسألة توازي مقطعي لها صلة بالنبر (٣)، Accent، فأدى هذا إلى زيادة في حجم المقطع المنقول إليه، وذلك بإغلاقه

(1) التكملة، ٥٣.

(2) تقويم اللسان، ١٠٤.

(3) النبر: "نشاط فجائي يعتري أعضاء المنطق في أثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة، ويؤدي

بطريق تشديد الصامت الذي يبدأ به المقطع الذي يليه^(١).

ويمكن وصف ما طرأ على الكلمات الآتية^(٢):

ša/fa/tun > šuf/fa/tun

شَفَّة ← شَفَّة

ma/ħa/ra/tun > maħ/ħa/ra/tun

مَحَّارَة ← مَحَّارَة

li/ta/tun > Lit/ta/tun

لَثَّة ← لَثَّة

ب. الألفاظ التي ضُغِفَ الصوت الأخير منها:

سجلت مصنفات لحن العامة في القرن السادس أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة،

يمكن إيراد بعضها وفق الخطاطة الآتية:

اللفظ الأصلي	اللفظ المعدول	المصدر	الصفحة
اصطبلٌ	اصطبلٌ	تثقيف اللسان	١٦٠
قَبْوٌ	قَبْوٌ	تثقيف اللسان	١٦٢
قرقلٌ	قرقلٌ	تثقيف اللسان	١٦٠
ورلٌ	ورلٌ	تقويم اللسان	٧٤-٧٣

يرى يحيى عباينة أنه ربّما يكون السبب فيما حدث في هذه الكلمات، وما شابهها

هذا النشاط في أحد أو أكثر من عناصر المقطع الآتية، وهي المدة والشدة والحدة، انظر: الأنطاكي: محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشروق العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧١، ص ٢٢.

(1) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ٣٠٠، والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١٦١-١٦٢.

(2) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٦٠.

انتقال النبر إلى المقطع الأخير^(١)، وأن النبر على المقطع الأخير هو الذي اقتضى التشديد إذ إن النبر لا يكون على المقطع الأخير من الكلمة إلا إذا كان هذا المقطع من نوع (ص ح ص) أو (ص ح ص ص)^(٢).

وقد قبلت العربية الفصحى في بعض أنماطها الشاذة كلمات من هذا القبيل، مثل: "الذمّ وأخ، مما يُعدّ صحيحاً وإن كان شاذاً"^(٣).

ومثل هذه الكلمات ما ينطقها العامة من أهل ظفار في عُمان، وأهل حضرموت في اليمن، فهم يقولون: قلم، ونعم، كُتِبَ، بدلاً من: قَلَمٌ، ونَعَمْ، وكُتِبَ.

٣. الكلمات المنتهية بياء بعدها هاء تأنث ضعفت فيها تلك البياء.

تحدث مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس عن مجموعة من الكلمات حدث فيها هذا التغير الصوتي ومن بينها الآتي:

اللفظ الأصلي	اللفظ المعدول	المصدر	الصفحة
أرض نديّة	نديّة	المدخل	٢٩٢
عصا مستويّة	مستويّة	المدخل	٢٩٢
مسترخيّة	مسترخيّة	المدخل	٢٩٢
قافية	قافية	تثقيف اللسان	١٩٣
مغنيّة	مغنيّة	تثقيف اللسان	١٩٣

ويبدو أن هذه الظاهرة قد استشرت بأخرة من الزمن، فقد عقد ابن السكيت

(ت٢٤٣هـ) باباً في كتابه إصلاح المنطق ينبه فيه على الكلمات التي تشدها العامة وحققها التخفيف مثل: (الرباعيّة، والطواعيّة وسديّة وغير ذلك مما يجب تخفيفه)^(٤).

(1) عيابة: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص ١٨.

(2) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ١٧١.

(3) عيابة: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص ١٨.

(4) انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد

شاكِر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١٧٩-١٨٣.

وتكاد هذه الظاهرة أن تكون ديدن السواد الأعظم من العامة الناطقين بالعربية

ويعزب النطق الصواب عن كثير من المتعلمين من أبناء العربية أنفسهم.

وقد فسّر عبد العزيز مطر هذه الكلمات وأمثالها على أساس تقصير البنية نتيجة لتسكين الآخر، الذي ترتب عليه تطور في النبر أو بقاؤه، فكلمة (مغنية) مثلاً تتكون من خمسة مقاطع يقع النبر فيها على المقطع الثالث (ni) وبعد حذف الحركة من الآخر تصبح مكونة من أربعة مقاطع (mu/gan/ni/yah) مع بقاء النبر على موضعه (ni) ولكن تقصير الكلمة أثر في طول الصوت المنبور أي الكسرة في المقطع (ni) وطول الكسرة يعني تكون ياء، ولأن الذي يقع بعدها (ياء) حدث بينهما إدغام كان مظهره هذا التشديد^(١).

وجلاء الأمر أن هناك مقطع قصير مفتوح من نمط (ص ح) قبل مقطع متوسط مغلق منبور ينقل النبر إلى المقطع المفتوح حتى لا تحذف حركته، ولكي يحدث بألية التشديد توازي مقطعي هكذا:

nadiyah → nadiyyah

ص ح + ص ح + ص ح + ص ح → ص ح + ص ح + ص ح + ص ح

٢. إشباع المقطع المفتوح (ص ح ← ص ح ح).

سمى ابن جني هذه الظاهرة "مطل الحركات"^(٢) بينما سماها ابن فارس البسط في الأسماء والأفعال، وذهب إلى أن السبب فيها إقامة الوزن الشعري^(٣).

وفي هذه الظاهرة يتحوّل المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح بإشباع نواته، فتصبح الضمة واواً مدية، والفتحة ألفاً والكسرة ياءً مدية، وتبرز هذه الظاهرة عند تتابع المقاطع القصيرة في الكلمة لما تسببه من توتر وإجهاد للناطق، لهذا نكره العربية

(1) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٣٢٠-٣٢١.

(2) الخصائص، ١٢٣/٣.

(3) انظر: ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد الشويبي، بيروت، لبنان، بدران للطباعة والنشر، (د.ط) ١٩٦٣،

مثل هذا التتابع^(١).

وقد برزت ظاهرة إشباع هذا المقطع في مصنفات اللحن في القرن السادس في ألفاظ كثيرة، يمكن دراستها على النسق الآتي:

أ. كلمات أشبعت فيها الفتحة:

تصرف العامة في القرن السادس في بعض الكلمات حيث تحول فيها المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح، بسبب إشباع الفتحة فيه، حيث يورد ابن مكّي قول العامة (غاسول) بدل "عُسول"^(٢)، ويورد ابن هشام اللخمي قول العامة في الأندلس (قادوم) بدل (قدوم)^(٣).

فقد انتقل النبر من المقطع الثاني (sū) إلى المقطع الأول (ġa) فأثر في نواته (الفتحة) فأطالها (ā) فصار المقطع طويلاً مفتوحاً (ġā) ومن ذلك أيضاً قول عامة صقلية: (طوال) للحبل الذي تربط فيه الدابة، بدل "طول"^(٤) وحكى الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) أن بعض العلماء أجاز أن يقال فيه (الطوال)، كما تنطق به العامة^(٥).

وقد يكون سبب الإشباع في مثل هذا كراهية تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة فأزيل هذا الوضع المكروه بإطالة فتحة (نواة) المقطع الثاني فصار طويلاً مفتوحاً.

ويتحدث ابن مكّي كذلك عن قول عامة زمانه: (طعام قاتول)، و(موت جاروف) و(خالوق)^(٦)، بدل (طعام قائل) و(موت جارف) و(خالق).

وإن كان لمصنفات اللحن حضور بتسجيل مثل هذا النمط الإشباعي^(٧)، فلم يعزب

(1) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية/١٤٠.

(2) تنقيف اللسان، ١٠٥.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٨٢.

(4) ابن مكّي، تنقيف اللسان، ١٠٥.

(5) انظر: ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ص ١٥٥.

(6) ابن مكّي: تنقيف اللسان، ١٠٥.

(7) في قضية الإشباع الصوتي كتب أستاذي الدكتور عبد الحميد الاقطش بحثاً قيماً بعنوان "الإشباع

الصوتي في المقاطع العربية: أوضاعه وأهميته في التعبير اللغوي"، مجلة علوم اللغة (المجلد

السادس)، العدد الثاني، ٢٠٠٣.

ذلك عن لغة القرآن المجيد، وشعر العرب ونثرها.

ومن الشعر قول عنتره^(١): [من الكامل]

ينباع من ذِ فري غَضوب جَسرة زِيافَة مِثْلِ الفَيْقِ المَقْرَمِ
وهذا الإشباع مستعمل في لغة الناس في بلاد الشام ومصر فهم يقولون (كام) بدل
(كم).

ب. كلمات أشبعت فيها الضمة.

وينتج عن إشباع الضمة أن يتحول المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح.
وسجلت كتب اللحن في القرن السادس كلمات أشبعت فيها الضمة ومن هذه
الكلمات: (لُوبان) لنوع من الأصماغ بدل (لُبان) و(عربي قوح) بدل (قُح) و(سَلُوم) بدل
(سَلَم) و(برنوس) بدل (برنس)^(٢) ففي كلمة مثل (عوش الطائر) بدل (عش)^(٣) أطيلت
حركة المقطع (u <) فصار طويلاً مفتوحاً (ū <).

وينطبق ذلك على ما يقوله في الأندلس في القرن السادس الهجري فهم يقولون:

(البلاذور) بدل (البلاذر)، و(روخ) أداة شطرنج بدل (رُخ) و(نوخ) بساط بدل (نُخ)^(٤).
وأهل ظفار من جنوب عمان يشبعون لفظة (جُح) وهو البطيخ فيقولون: (جُوح)،
أما في لهجات العرب القديمة فإن أهل اليمن يشبعون حركة الضمير ويصلونها بواو،
فيقولون: مررت بهو، ولديهو مال ويقرأون: ﴿ حَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ﴾

(القصص: ٨١)^(٥) ومن شعر العرب: [من الرجز]

خُودٌ أَنَاةٌ كَالْمَهَاةِ عُطْبُولُ كَأَنَّ فِي أَنْبَاهِهَا قَرْنُفُولُ^(٦)

(1) انظر: الأقطش عبد الحميد، الإشباع الصوتي في المقاطع العربية، ص ٣١.

(2) ابن مكى: تنقيف اللسان، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨.

(3) ابن هشام: المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٠٢.

(4) ابن هشام: المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٠٢، ٤٤٦، ٤٨٢.

(5) الأخفش: معاني القرآن، ١/ ١٧٧.

(6) الاشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/ ١٥٦.

ج- كلمات أشبعت فيها الكسرة:

تذكر مصنفات لحن العامة كلمات تحول فيها المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح بسبب إشباع الكسرة (i) ومنها أنهم يقولون (طيحال) بدل (طحال)^(١) و (التيلاد) بدل (التلاد)^(٢) ففي كلمة (تلاد) تحول المقطع القصير المفتوح (t i) إلى مقطع طويل (t ī) بسبب وقوع النبر عليه، فترتب على ذلك إطالة نواته؛ ليصبح مقطعاً طويلاً فأزيل هذا الوضع المكروه، بإطالة نواة المقطع (t i) فتحول إلى مقطع طويل مفتوح (t ī).

وهذا الإشباع مسموع كثيراً في لغة العرب، ومن ذلك قراءة ابن كثير النداري ﴿

مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ (البقرة: ١٠٢)^(٤).

بإشباع الضمير به ← بهي

وهو في شعر العرب سائغ مشهور من ذلك قول المتنبي: [من البسيط]

أفدي ظباء فلاة ما عرفن بها مضغ الكلام ولا صبغ الحواجيب^(٥)

ويولع بعض عامة الناس من أهل صلالة من إقليم ظفار بسلطنة عُمان بإشباع حركة الكسرة القصيرة ولا سيما في المقطع الموقوف عليه ، فنسمعهم يقولون: قاسيم في قاسم، وساليم، في سالم.

٣- تقصير حركة المقطع الطويل المفتوح (ص ح ط - ص ح)

ونتيجة لهذه الظاهرة يتحول المقطع الطويل المفتوح إلى مقطع قصير مفتوح،

(1) الاشيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/ ١٥٦.

(2) ابن مكي، تنقيف اللسان، ١٠٥.

(3) ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ٣٤٧.

(4) الفارسي، أبو علي، الحجة من علل القراءات، ١/ ١٣٣.

(5) المتنبي: أبو الطيب، أحمد بن الحسين الجعفي، ديوان المتنبي، شرح: عبدالرحمن البرقوق،

بيروت، لبنان دار الأرقم، (د.ط)، (د.ت) ١/ ٢٢٦.

وذلك باجتراء نواته الطويلة، وهذه الظاهرة تقابل ظاهرة إشباع حركة المقطع القصير المفتوح، فقد ورد هذا النمط في الشعر العربي وذلك قول رؤبة: { من الرجز }

وَصَّانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّانِي (١)

فاستخدام (وَصَّانِي) بدل (وَصَّانِي)

ويرى رمضان عبدالنواب أن السبب في هذا التغير الضرورة الشعرية التي اقتضت ذلك للاحتفاظ بموسيقى الوزن (٢) ومن ذلك ما ورد عند ابن مكي، (زُرْزُر) لبعض العصافير بدل (زُرْزُور) (٣) ونالها توضيحها:

Zur/ zū/ run/

Zur/ zu/ run

الأصل

تقصير حركة المقطع الثاني

فقد تحول المقطع (z ū) إلى (z u)، ويمكن تفسير ذلك على أنه من باب كره العربية لتوالي المقاطع الطويلة، لأنها تسم الصيغة بالضعف والوهن، فعمد الناطق في سبيل التخلص من هذا الوضع إلى تقصير نواه المقطع الثاني ليتحول إلى مقطع قصير مفتوح (٤).

ومن ذلك أيضاً قول العامة في صقلية (سَمَّ البعير) بدل (سنام البعير) وفرس (رَبَّع) بدل (رَبَّاع) كيما (٥).

٤- المقطع المديد المغلق بصامت (ص ح ح ص)

هذا المقطع مرفوض ولا يقبل إلا في حالتين (٦):

الأولى: الوقف عليه في آخر الكلام، والثانية: إذا كان حد الإغلاق فيه حد ابتداء في

المقطع الذي يليه.

(1) عبد النواب: رمضان، فصول في فقه العربية، ١٧٧.

(2) انظر: المصدر السابق، ١٧٦-١٧٨.

(3) تثقيف اللسان، ١٢٧.

(4) انظر: عبد النواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعمله وقوانينه، ص: ٩٨.

(5) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١١٠-١١٢.

(6) عباينة، يحيى، دراسات في فقه اللغة، ٢٠.

وهو مقطع صعب استعماله، والدليل على ذلك أنه لا يستعمل إلا في لغة الشعراء، على الرغم من توافر أحد شرطي قبوله في غير القافية إطلاقاً^(١) والجلي في الأمر أن لغة العامة نخلت من صعوبة هذا المقطع بأحدى الطرق الآتية:

أ. تخفيف الصوت المشدد.

ب. اختزال الحركة أو تقصيرها.

ج. فك التضعيف.

وتاليا توضيح هذه الطرق:

أ- تخفيف الصوت المشدد:

وقد قرىء قوله تعالى^(٢): ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يونس):

(٨٩) بتخفيف النون وتوضيح بالآتي: ta tatabi < ānni → ta tatab < āni

وقسراً الزهري (ت ١٢٤هـ) (٣): ﴿وَالْجِبَالُ وَالنُّجُومُ وَالشَّجَرُ وَالْأَدْوَابُ

وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ (الحج: ١٨) بتخفيف الصوت المشدد، وهو الباء في:

(الدَّوَابُّ)

وسجلت كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس بعض ألفاظ نطق بها عامة

الناس في القرن السادس من ذلك: (اخمار) و(اصفار) بدل (اخمار) و(احمر) و(اصفار)

و(اصفر) و(املاس الشيء) بدل (املاس)^(٤) فقد جرى التخلص من المقطع الطويل المغلق

(ص ح ص) مع وجود أحد شروط قبوله - وذلك باختزال الصوت المشدد، الذي يشكل حد

(1) انظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ١٩٦.

(2) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، مصر (د.ط.)، (د.ت.)، ٢/ ٢٨٦.

(3) ابن جني: أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ - ٢٠١٨.

(4) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٢٢١.

إغلاق لهذا المقطع وحدّ بداية للمقطع الذي يليه، وهو في كلمة (املاس) صوت اللام
فصار المقطع المكروه (Lās) وتحوّل إلى (Lā). أما الأمر في مثل (احمرّ) و (احمارّ)
و(احمأر) ففي احمرّ جرى تقصير المقطع بحذف نصف الحركة، وفي احمارّ نبر المقطع
بدل تجزيء الحركة المدية بين مقطعين، وتخفيف المشدد أدى إلى التخلص من المقطع
المكروه من نمط، (ص ح ح ص) ومثله (ادباس الشيء) بدل (ادباس)^(١)
ب- اختزال الحركة:

تقتصر نواة المقطع (ص ح ص) فيتحول إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص)
يقول بروكلمان: (وفي المقاطع المنغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلا الحركات
القصيرة فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تقصرة)^(٢) ومن
هذه الصيغ مثلاً: "الأجوف من فعل الأمر، والمضارع المجزوم مثل قول (Kul) التي
تصبح (Kul) لم يقول (yaḳūl) التي تصبح: لم يقل (yaḳul)^(٣).

وتنفرد العربية بهذه الخاصية عن اللغات السامية المختلفة التي تجيز هذا النوع
من المقاطع، فقم العربية الأصل فيها قوم (Kūm) يقابلها في السريانية والعبرية (Kum)
في الأكادية^(٤).

ومما سجلته مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس قسول أهل صقلية
(معزة) بدل (ماعزة) و(دهس) بدل (دهاس) و(صمعة) بدل صومعة^(٥) وسمعت كثيراً
من المصريين يقولون (معزة) بدل (ماعزة)، فكلمة مثل (دهاس) جرى اختزال الحركة
فيها هكذا:

dahāsun → dahasun

الأصل اختزال الحركة

(1) ابن هشام: المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٥٥

(2) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ٤٣.

(3) انظر: الشايب: فوزي: أثر القوانين الصوتية، ١٢٦.

(4) المصدر السابق، ١٢٦.

(5) ابن مكي، تنقيف اللسان، ١١٠-١١٢.

إذ جرى التخلص من المقطع المرفوض (hās) وذلك باختزال نواته فصار مقطوعاً

قصيراً مغلغلاً (has).

ج- فك التضعيف:

ويمكن أن يتخلص من المقطع المكروه (ص ح ص) بفك التضعيف فقد نسب إلى

عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- أنه قرأ (يُضَارِر) ^(١) من قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُضَارَّرْ ﴾

كَاتَّبَ وَلَا شَهِيدٌ ^(٢) (البقرة: ٢٨٢). ويذكر الحريري في كتابه درة الغواص أن خاصة

زمانه يقولون: سارر مساررة، وقاصص مقاصصة ^(٣) و(حَاجَجٌ، مُحَاجَجَةٌ)، وشاقق مشاققة

والأصل أن العرب استعملت الإدغام في هذه الأفعال ونظائرها طلباً للخفة، واستثقالاً

للحرفين المتماثلين ^(٤) فقد جرى عن طريق فك التضعيف للتخلص من المقاطع المكروهة.

sar kas ḥaj šak

فتحولت إلى مقاطع مفتوحة هكذا:

sa ka ḥa ša

ومن ذلك ما نقل ابن هشام اللخمي عن غامة زمانه قولهم: "فلان يتعألل" أي

يظهر العلة بدل "يتعال" ويتقاررون في الحق بدل "يتقارون" ^(٥)

د- تكوين المقطع الطويل المغلق بصامت:

يذكر ابن مكي الصقلي أن العامة تقول في مجتمع الماء الحار (حامة) بدل (حمة)

^(٦) فالعامة بذلك شكلت المقطع الطويل المغلق بصامت، فصار هكذا:

ḥām/ma/ tum → ḥam/ ma/ tum

الأصل

تكوين المقطع

(1) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ١/ ١٥٠.

(2) درة الغواص، ص ١٠١.

(3) ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٦٢.

(4) ابن مكي، تنقيف اللسان، ١٠٦.

و ربما حدث هذا التغير بسبب انتقال النبر من المقطع الثاني (ma) إلى المقطع الأول (ham) فسبب هذا الانتقال إشباع نواة المقطع المنقول إليه فصار (hām) فتحول بذلك من مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) إلى مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ص).

٥- تأثير الحركة المزدوجة في لغة العامة:

١- مفهوم الحركة المزدوجة

تنقسم الحركة المزدوجة إلى نوعين^(١):

- أ. الحركة المزدوجة الهابطة falling dighthong هي المسبوقة بواو أو ياء.
- ب. الحركة المزدوجة الصاعدة rising dighthong هي المسبوقة بعد المسبوقة بعد شبه حركة.

والحركة المزدوجة الصاعدة أو الهابطة من الأوضاع الصوتية التي لا يمكن أن تكون محببة في اللغة العربية، ولهذا تتخلص من بعض السياقات التي تحتوي على حركات مزدوجة بطرق متعددة، وهنا يتقاصر الكلام على ما ورد من لغة العامة في القرن السادس حيث يمكن حصرها في الآثار الآتية:

- ١- التغير في الحركات المزدوجة.
- ٢- تحوّل نواتها.
- ٣- ترك الحركة المزدوجة الواوية إلى الحركة المزدوجة اليائية.
- ٤- ترك الحركة المزدوجة اليائية إلى الحركة المزدوجة الواوية.
- ٥- ترك الحركة المزدوجة والأخذ بالقلب المكاني
- ٦- تكوّن الحركة المزدوجة.

(1) انظر: عبابنة يحيى، دراسات في فقه اللغة، ١٣١.

١- التغيير في الحركة المزدوجة:

تقبل العربية في نظامها المقطعي نوعين من أنواع الحركات المزدوجة (ay)

(aw) ومع ذلك تعرضتا للتغيير ويظهر ذلك من خلال الآتي:

أ. تغيير الحركة المزدوجة الهابطة الواوية (aw)

تتغير الحركة المزدوجة الهابطة (aw) إلى ضمة طويلة مماله (o) ومن ذلك نطق العامة في عصرنا الذي نحيا به: (صُوم) في (صَوْم) و(نُوم) في (نَوْم) و(يُوم) في (يَوْم)، ويسمى الدكتور رمضان عبد التواب الحذقة أو المبالغة في التفصيح^(١). والتغير الطارئ على هذه الكلمات وأمثالها دلالة على ميل العامة إلى الأخذ بالأسهل، والابتعاد عما هو صعب وإن كان مقبولاً في العربية.

وتحدث مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس بأن العامة من أهل الأندلس وبغداد، وصقلية يقولون: (سُوسن)^(٢) و(بُور) و(بُورق) للذي يلقى في العجين، و(ثُوبان) لمولى رسول الله^(٣) بدلاً من سوسن، و(بُور).

ب- تغيير الحركة المزدوجة الهابطة اليائية (ay):

تتغير الحركة المزدوجة الهابطة (ay) إلى حركة طويلة مماله (e) ومن ذلك نطق العامة في هذا العصر (لِيل) ينطقونها (ليل) و(العيش) ينطقونها (العِيش)

> al<ayš → > al<ēs

ووردت أمثلة مشابهة في كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس منها: "تعالِي،

ورِيحان"^(٤) بدل تعالِي، وريحان.

وفي معناد الناس من أهل شرقية عمان أن يسموا نوقهم بأسماء ، فترى منهم من

(١) انظر: التطور اللغوي، مظاهره وعمله وقوانينه، ص: ١١٥.

(٢) ابن هشام، المدخل إلى تقديم اللسان، ١٨٥.

(٣) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ٧٩-٨٠.

(٤) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٨٦.

يسمى ناقته (صَيْدِح) اسم ناقة ذي الرُّمَّة ، فيقولون: (صَيْدِح)

والأمثلة من لغة العامة قديماً وحديثاً كثيرة لا يسعها الحصر.

ج- تغيرت الحركة الناجمة عن انكماش الحركة المزدوجة إلى الفتح الخالص.

ظهر في العربية القديمة تغير في الحركة الممالة، وذلك ناجم عن انكماش الصوت

المركب فتصير فتحة طويلة، فقد روي أن أهل الحجاز يقولون في (يوجل): (ياجل) (١).

وقد ظهر هذا التغير في مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس، ومن ذلك

ما يذكره ابن الجوزي من أن العامة تقول لنوع من السفن (سمارية) بدل (سميرية) (٢)

وتقول في (ويلك) والـك (٣) ويوصف التغير الحاصل في الكلمة الأخيرة بالآتي:

وَيْلَكَ	→	وَيْلِكَ	→	وَالِكَ
waylak	→	wēlak	→	walak
الأصل		الإمالة		الفتح الخالص

حيث انكشبت الحركة المزدوجة الهابطة البائية (ay) فتحولت إلى كسرة طويلة

ممالة (e) ثم تعرضت تلك الكسرة الممالة للفتح الخالص فصارت الكلمة (walak)

ويظهر هذا التغير كذلك في كلمة (القال) بدل من (القول) في عبارة (القييل والقال) (٤).

وعود على كلمة (ويلك) والتغيرات التي طرأت عليها ، فيلاحظ أن الصور الثلاث

لهذه الكلمة مستعملة، فالأصل مستعمل في اللغة الفصحى، والإمالة في لغة البدو وغير

بعيد النشيد الحماسي الذي يقول: وَيْلَكَ يَاوَيْلَكَ وَيْلَ

والفتح الخالص في زجر عامة أهل الأردن من يستحق الزجر والتأنيب، فيقولون:

وَالِكَ

(1) انظر: المبرّد، المقضب، ٩٠ / ١.

(2) تقويم اللسان، ١٢٢.

(3) المصدر السابق، ١٨٢.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب (قول) ٥٧٤ / ١١.

٢- انتقال نواة الحركة المزدوجة:

يذكر أبو حيان أن بعض القراء قرأ قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ

خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾^(١) (الكهف: ٤٤) قرأ (الولاية) بالفتح (الولاية) بالكسر فمن قرأ

بالفتح في الواو رأي أن الفتحة أخف من الكسرة، فقد حدث تغيير في الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) إلى الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) لتغيير النواة ومن ذلك قول العامة في صقلية في القرن السادس: قرأت الكتاب على الولاء يريدون تبعًا، والصواب على الولاء بكسر الواو، مصدر واليت مؤلاة وولاء^(٢) وذكر ابن الجوزي أن العامة تقول (الوداع) بدل (الوداع)^(٣).

إذ تغيرت نواة الحركة المزدوجة الواوية الصاعدة (wa) إلى الكسرة فصارت (wi) مع أن الفتحة أسهل في النطق مقارنة بالكسرة.

وحدث عكس ذلك في (الوقاية) وما حدث هو أن نواة الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) قد تغيرت من كسرة إلى فتحة (wa) فالفتحة أخف من الكسرة. ترك الحركة المزدوجة الواوية إلى الحركة المزدوجة اليائية والعكس.

صنع ابن جني كتابًا في التبادل بين الياء والواو، سماه التعاقب فقال: في لحوت العود ولحيته: قشرت ما عليه من اللحاء^(٤)

وجعل لها ابن سيده موضعًا في المخصص^(٥) وابن السكيت في إصلاح المنطق^(١).

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٢٤ / ٦

(2) ابن مكّي، تنقيف اللسان، ص: ١٢٦.

(3) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٨٢.

(4) الخصائص، ١ / ٢٦٤.

(5) انظر: ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨م / ١٤

والمعاقبة هي: أن تدخل الياء على الواو والواو على الياء من غير علة، فأمّا ما دخلت فيه الواو على الياء والياء على الواو لعلّة فليس من ذلك لأنه قانون من قوانين التصريف^(٢).

وقد نعلم أن الياء امتداد للكسرة والواو امتداد للضمة وإن النطق بالياء أخف من الواو عند العرب، فانتقال شبه الحركة من الواو إلى الياء مع وجود الحركة المزدوجة صاعدة أو هابطة، يؤدي إلى ظهور مفردات جديدة ترفد المعجم العربي^(٣).

وكتب التراث اللغوي زاخرة بأمثلة من هذه الألفاظ من ذلك: "الكلوة لغة في الكليسة نسبت لأهل اليمن"^(٤) ويقال: "عبوت المتاع عبوا إذا عببته لغة لأهل اليمن"^(٥). وتتحدث كتب التصحيح اللغوي عن كلمات تعرضت لهذه الظاهرة من ذلك ما رواه ابن هشام اللخمي أن العامة يقولون: "سعوت في الأجر" بدل سعيت^(٦) ويفسر هذا التغير بما يأتي:

Sa < awtu → sa < āwtu → sa < aytu
الأصل تطويل الحركة الانتقال من الحركة المزدوجة الواوية إلى اليائية

فالبيّن أنّ فتحة العين قد أشبعت فصار المقطع الثاني (a <) ثم استثقلت الحركة المزدوجة الواوية الهابطة (aw) فانتقل إلى الحركة المزدوجة اليائية الهابطة (ay) وذلك بإبدال شبه الحركة (w) شبه الحركة (y) فالياء أخف من الواو.

- (1) النظر: ١٣٥ - ١٤٥.
- (2) ابن سيده:، المخصص ، ١٤ / ١٩
- (3) النظر: عباينة يحيى، دراسات في فقه اللغة، ص: ١٣٤.
- (4) الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، تصحيح: مصطفى السقا، مصر، مصطفى البابي الحلبي، ٢٠٢ / ٢
- (5) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي ، ، بيروت ، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م. ٣١٧ / ١
- (6) المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٧٢

ومن ذلك ما نقله ابن مكي عن عامة زمانه انهم يقولون أرياح جمعاً لريح بدل أرواح^(١) لكن ابن هشام اللخمي ينقل أن أبا حنيفة قد حكى بأن هذه اللغة لبنى أسد حيث يجمعون الريح على أرياح، على لفظ الواحد، قال وكذلك حكى اللحياني في نوادره^(٢).

٣- ترك الحركة المزدوجة اليائية إلى الحركة المزدوجة الواوية:

يظهر أن بعض العامة سلك مسلكاً يفضل فيه الحركة المزدوجة الواوية بدلاً من الحركة المزدوجة اليائية، وسبق القول أن هذا الاختلاف من النطق راجع إلى اختلاف لهجات القبائل العربية، أو الاختلاف في النطق في القبيلة الواحدة نفسها ومن ذلك ما روي من أن العامة يقولون كلوه بدل كلية، ويمكن توضيح هذه التغير بالآتي:

كَلِيَّة → كَلْوَةٌ
kulyah → kulwah

(1) تنقيف اللسان، ٩٧.

(2) المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٤.

المبحث الخامس: قضايا الهمزة

يتطلب إنتاج صوت الهمزة جهداً عضلياً فائقاً، نظراً لانطباق الوترين الصوتيين

على بعضهما في أثناء عملية النطق، الذي يعقبه انفتاح سريع للأوتار الصوتية.

وبسبب صعوبتها مالت بعض اللهجات العربية قديماً إلى التخلص منها، ومنها

قريش بخاصة والحجاز بعامة، ففي الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت

٤٠هـ) أنه قال: "نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جيريل عليه

السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم - ما همزنا"^(١).

ولقد أحس سيبويه بجهد الهمزة في أثناء النطق بها فوصفها بأنها: "تبرة في

الصدر تخرج باجتهاد"^(٢)، وتكاد الروايات تجمع على أن التزام الهمز وتحقيقه من

خصائص قبيلة تميم في حين أن القرشيين ينخلصون منها بحذفها أو تسهيلها أو قلبها إلى

حرف مدّ^(٣) وذلك التخلص مشروط بالأ تكون تلك الهمزة في أول الكلمة، في حين

أن الدارسين المحدثين يفسرون ذلك بأنه ظاهرة من ظواهر الاقتصاد في الجهد^(٤) ومعنى

ذلك أن التقسيم القبلي والجغرافي للهمز وعدمه مرن وغير صارم نظراً للتأثير والتأثر

الاجتماعي الذي أعقب الفتح الإسلامي.

وتتمثل المظاهر الصوتية للهمزة في لغة العامة في القرن السادس في الآتي:

١- حذف الهمزة (>) مع التعويض عنها بإشباع الحركة:

أ. التعويض بإشباع الضمة واوًا.

قد تحذف الهمزة ويُعوّض عنها الحركة التي تسبقها وهي الضمة، وفي هذا يقول

(1) الرضي، الاستريازي، شرح الشافية، ٣/ ٢٢.

(2) الكتاب، ٣/ ٥٤٨.

(3) أنيس: إبراهيم، في اللهجات العربية ٧٥.

(4) الشايب: فوزي، أثر القوانين الصوتية، ٤٥٥.

سببويه: وإذا كان ما قبلها -يعني الهمزة- مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً،
وذلك قولك في (الجؤنة) و(البؤس) و(المؤمن): (الجؤنة) و(البؤس) و(المؤمن)^(١)

فقد قرىء: ﴿ قَالُوا يَبْدَأَ الْقُرْآنُ إِنَّا يَا جُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾

(الكهف: ٩٤) بالهمزة، وهي قراءة عاصم وغيره، وقد ذكر الفراء أن الهمز فيها لغة بني
أسد^(٢) وورد من ذلك قول عامة صقلية في القرن السادس (جؤنة) بدل (جؤنة)^(٣) وقول
عامة بغداد (مؤنة) بدل (مؤنة)^(٤) ويفسر ما جرى في هذا المقام من تغيير بالآتي:

Mu > natun	mu*natun	mū-natun
الأصل المهموز	حذف الهمزة	التعويض بإشباع الحركة التي قبلها

حيث سقطت الهمزة ثم عوض عنها بإشباع الحركة السابقة لها وهي الضمة

ب. التعويض بإشباع الفتحة ألفاً

يقول سببويه: "وإذا كانت الهمزة ساكنة قبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها
ألفاً، وذلك قولك في (رأس) و(بأس) و(قرأت): (راس) و(باس) و(قرات)^(٥) وقد قرىء
قول تعالى: وَكَشَفَتْ ﴿ عَن سَاقِيهَا ﴾ (النمل: ٤٤) (سأقيها) بالهمزة^(٦) وقرأ

الباقون بترك الهمز، وقيل: إن ساق وساق لهجتان، مثل: كأس وكاس ويأس وياس^(٧).

- (1) الكتاب، ٣/ ٥٤٣.
- (2) أبو حيان، البحر المحيط، ٦/ ١٥٤.
- (3) ابن مكى، تنقيف اللسان، ص ٧٥.
- (4) ابن الجوزي، تقديم اللسان، ص ١٦٥.
- (5) الكتاب، ٣/ ٥٤٣.
- (6) ابن خالوية-إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٩٢، ج ٢/ ص ١٥٢.
- (7) انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الحجة في علل القراءات السبع، ص: ٥٣.

ومما ورد من لغة العامة كلمة (اللبا) بدل (اللأ) ⁽¹⁾ ويمكن أن يفسر ما جرى فيها

من تغير بالآتي:

Allaba >	Allaba*	Allab ā
الأصل المهموز	حذف الهمزة	التعويض بإشباع الحركة التي قبلها

وما زال بعض العامة في عصرنا هذا ينطقون (اللأ) كما ينطقها عامة صقلية قبلاً
أي بإشباع الفتحة ألفاً بعد حذف الهمزة.
ج- التعويض بإشباع الكسرة ياءً

يقول سيوييه: "وإذا كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً، كما أبدلت مكانها واواً
إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك الذئب والمئرة، (ذئب)
وميرة)، و إنما تبدل مكان كل همزة ساكنه الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، لأنه ليس
شيء أقرب منه ولا أولى به منها"⁽²⁾

ومما ينخرط في هذا السلك قول العامة في الأندلس في القرن السادس (الميزر)
بدلاً من (المئزر) ⁽³⁾

حيث يفسر التغير الناتج بالتعويض كالاتي:

>almi >zar	>almi * zar	>almī zar
الأصل المهموز	حذف الهمزة	التعويض بإشباع الحركة التي قبلها

٢- حذف الهمزة (>) مع استبدال النبر بالواو

أ. كلمات عوض عنها بشبه الحركة (w):

قد تحذف الهمزة ويعوض عنها بشبه الحركة (w) ففي كلمة مثل (أجرته) التي

تحذف همزتها فتصبح (واجرته) يفسر هذا التغيير كالاتي:

(1) ابن مكي، تنقيف اللسان، ١٥٧.

(2) الكتاب، ٥٤٤ / ٣

(3) ابن هشام: اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٣٥.

> ajartuhu
الأصل المهموز

*ajartuhu
حذف الهمزة

Wajartuhu
التعويض بشبه الحركة

وفيما يأتي جدول بما حذفته منه الهمزة و عوض عنه بشبه الحركة (W)

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد التغيير	أصل الكلمة
١١٤	المدخل إلى تقويم اللسان	واثيته	أتيت فلاناً
١١٤	المدخل إلى تقويم اللسان	واجرته	أجرته
١١٤	المدخل إلى تقويم اللسان	وازيته	أزيته
١١٤	المدخل إلى تقويم اللسان	واكلت	أكلت
١٢٨	تقويم اللسان	شوي	شويه
١٦٠	تقويم اللسان	لبوة	لبؤة

وما قالته العامة مخالف للقياس لكنه لغة فقد حكى الأخفش: أخذته وواخذته^(١)، وقد

قرأ ورش^(٢) ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٥). بالواو دون همز (بواخذكم)

ب. كلمات عوض عنها بشبه الحركة (y)

قد تحذف الهمزة ويعوض عنها بشبه الحركة (y) في كلمة مثل (قرأت) التي

تحذف همزتها فتصبح (قربت) حيث يفسر هذا التغيير بالآتي:

kara > tu → kara * tu → kare y tu
الأصل المهموز حذف الهمزة التعويض بشبه الحركة

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد التغيير	أصل الكلمة
٧٧	تثقيب اللسان	أبطيت	أبطأت علي
٧٧	تثقيب اللسان	سليت	سلأت السمن

(1) انظر: ابن هشام: اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ١١٥..

(2) الدمياطي، أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ١/ ٤٣٩.

عبأت المتاع	عبيت	المدخل إلى تقويم اللسان	٤٠٣
قرأت	قريت	تثقيف اللسان	٩٣
ملأت الإناء	مليت	تثقيف اللسان	٧٦

وهذه لغة قديمة لها حضورها في لهجات العرب، ومن ذلك أن الأنصار يقولون في (بدأت) (بديت) قال ابن برّي: قال ابن خالويه: ليس أحد يقول: بديت بمعنى بدأت إلا الأنصار^(١).

وهذه اللغة باقية إلى يومنا هذا فلا أكاد أجد من يتكلم بالعامية في بلاد الخليج العربي، ونجد والحجاز والشام ومصر إلا ويقول: بديت، ومليت، هديت، ولا يقول بدأت، وملأت، وهذأت لما في حذف الهمزة من راحة في النطق وسهولة في إخراج اللفظة.

٣- حذف الهمزة والتشديد للتعويض المقطعي

ورد من هذا النمط نطق عامة بغداد في القرن السادس أخذوثة حدوثة^(٢).

إذ تبدأ الكلمة (الأصل) بمقطع مغلق = ص ح ص، ثم أسقطت الهمزة فصارت الكلمة تبدأ بمقطع يتكون من صامت ساكن فقط (ص) وهو مرفوض في العربية الفصحى، لذا اجتلبت الحركة (α) للتخلص مما هو مرفوض ثم أغلق المقطع القصير (ha) الذي أنشئ عن طريق تشديد الدال (had) تعويضًا عن المحذوف. فصارت الكلمة (haddūtah).

٤- حذف الهمزة

وهذا الحذف يلحق الكلمة في أولها، وفي وسطها وفي آخرها.

أ. الحذف من أول الكلمة

ففي كلمة مثل (أسنان) حذفت منها الهمزة مع حركتها دون أن يعوّض مكانها فبدأت

(1) ابن منظور: لسان العرب، ٦٧ / ١٤، وانظر: ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ص: ٩٣.

(2) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ٦٣، وأحدوثة، بمعنى أعجوبة لسان العرب، (حدث ٢ / ١٣٣).

الكلمة بصامت ساكن (s)، وهو مقطع مرفوض في العربية الفصحى واجتلبت حركة الفتحة خروجاً من المأزق فتكون المقطع الطويل المفتوح (si) ص ح ح فصارت الكلمة (Sinanun) ويمكن تفسير هذا التغير بالآتي:

> asnanun	* snanun	snanun	sinanun
الأصل المهموز	حذف الهمز	تكون المقطع المرفوض المبدوء بصامت ساكن	إغلاق المقطع الطويل

وهذا جدول بالكلمات التي حذفت منها الهمزة :

الصفحة	المصدر	بعد حذف الهمزة	الكلمة المهموزة
٦٣	تقويم اللسان	سبوع	أسبوع
٦٥	تقويم اللسان	بهام	إبهام
٦٧	تقويم اللسان	خبارة	إخباره
٧٠	تقويم اللسان	ملاك	إملاك
١٩٠	تتقيف اللسان	سنان	أسنان
١٣٨	المدخل إلى تقويم اللسان	رَزَّ	أرَزَّ

ب. الحذف من وسط الكلمة.

قد تحذف الهمزة من وسط الكلمة دون أن يعوّض عنها شيء وقد ورد من لغة

العامة في القرن السادس قولهم: في (مِرْآة- مِرْآة) ^(١) وفي (مِيضْأة- مِيضْأة) ^(٢).

ففي الأخيرة (مِيضْأة) حذفت منها الهمزة ولم يعوّض عنها بشيء فأصبحت مِيضْأة

mayḍa < atun → mayḍatun

وجاءت بعض القراءات القرآنية محذوفة الهمزة دون تعويض، ومنها قوله تعالى:

(1) ابن مكي، تتقيف اللسان، ١٥٧.

(2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٦٦.

﴿ قَالَ فَإِنْ أَتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي ﴾ (الكهف: ٧٠) فقد قرأ أبو جعفر (تسألني) من

غير همز مشددة النون^(١).

ج- الحذف من آخر الكلمة (قصر الممدود)

وقد تحذف الهمزة من آخر الكلمة دون أن يُعَوِّض عنها، وتسمى هذه الظاهرة (قصر الممدود) والظاهرة هذه عميقة الجذور في التراث اللغوي العربي، ولها استخداماتها على مستوى العامة والخاصة، ويجد الشاعر دون الناثر مندوحة أكبر في التعبير عن المعاني التي تعتلج في صدره، وقد أورد ابن قتيبة عددًا من الألفاظ، ممدودة تارة، ومقصورة تارة أخرى، أدرجها في (باب ما يُمدُّ ويُقصر) وقد نصَّ على أن الاسم الممدود، يُمدُّ ويقصر، وإذا قصر كتب بالياء أو الألف ومن ذلك قوله: (الزَّناء) يمدُّ ويقصر، والوفاء يُمدُّ ويقصر، والدهناء يُمدُّ ويقصر^(٢).

وقد وردت بعض القراءات القرآنية بقصر الممدود.

قرأ الأعمش وزيد بن علي قوله تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ ﴾

(المؤمنون: ٢٠) بالقصر^(٣) وفي حفص بالمد والهمز.

وقرأ يحيى بن يعمر: ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح: ٢٩)

بقصر (أشداء)^(٤) وهي في حفص بالمد والهمز

وقصر الممدود لغة شائعة عند الخاصة العامة في العصر الذي نعيش به

، وتشييع عند عامة الناس في القرن السادس وفي الجدول الموالي أمثلة منها:

- (1) أبو حيان، البحر المحيط، ٦ / ١٤٠.
- (2) أدب الكاتب، ص: ٣٠٤.
- (3) أبو حيان، البحر المحيط، ٦ / ٤٠١.
- (4) أبو حيان، البحر المحيط، ٨ / ١٠٢.

الصفحة	المصدر	الكلمة بعد التغيير	الأصل الممدود
٦٥	تقويم اللسان	إيليا	إيلياء
٢٦٢	تتقيف اللسان	الخنفسا	الخنفساء
٢٥٦	تتقيف اللسان	الدبا	الدباء
١١٠	تقويم اللسان	الرها	الرهاة
١٥١	تقويم اللسان	القثا	القثاء
١٥٠	تقويم اللسان	قريقسا	قريقساء
١٥٥	تقويم اللسان	كربلا	كربلاء
٦٠	التكملة	اللويبا	اللوبياء
٦٠	التكملة	النشبا	النشاء
٢١٣	المدخل إلى تقويم اللسان	الهبا	الهباء

٥- ارتجال الهمزة .

وهذه الهمزة هي التي ليس لها وجود في الأصل المستعمل للكلمة ومعنى ذلك أن من الناس من يهمزها، ومنهم من لا يهمزها، ومن ذلك قراءة (ولا الضالين) إذ ذكر أبو الفتح أنها لغة^(١).

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

ولأرض أمّا سُودها فتجَلَّتْ بياضاً وأمّا بيضها فادهاَّتْ^(٢)

ومن ذلك أيضاً ما ورد في اللسان: قال أبو زيد: وسمعت رجلاً من بني كلب

يقول: هذه دابّةٌ، وهذه امرأة شابّةٌ، فهمز الألف فيهما^(٣) وقد علل ابن جني الهمز في هذه

الكلمات وأمثالها بقوله: " وذلك لأنه كره اجتماع الساكنين فحرك الألف لالتقائهما،

فانقلبت همزة، لأن الألف حرف ضعيف، واسع المخرج، لا يحتمل الحركة، فإذا

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ١/ ٣٠

(2) ابن يعيش: موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب

العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠١م، ٣٥٥/٥.

(3) ابن منظور، ١/ ٢٢

اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة .^(١)

ويظهر أن داعي الهمز هو وجود مقطع طويل مقفل. (ص ح ص) وهذا المقطع مكروه في بعض السياقات مرفوض في سياقات أخرى، حيث يرفض إذا لم يكون الصامت الأخير منه مشدداً، أو في حالة الوقف عليه، وإلا فهو مقبول ولكنه مع هذا القبول قد يكون صعباً، مما يشكل سبباً قوياً لسعي اللغة للتخلص منه، حيث تطرأ عليه مجموعة من العمليات الصوتية التي تؤدي في مجملها إلى توليد صيغة جديدة، أو استعمال جديد للكلمة تكون الهمزة واحدة من مكوناته الصوتية على الرغم من أنها لم تكن مكوناً من المكونات الصامتية^(٢) للجزر أو الأصل، ففي كلمة مثل (جان) سيكون النمط الجديد (جان) .

ودراسة الهمزة المرتجلة في كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس سوف تكون من خلال المظاهر الآتية:

١- الهمزة المرتجلة الناشئة عن تقصير الحركات الطويلة

٢- الهمزة المرتجلة الناشئة للتخلص من الحركات المزدوجة

٣- الهمزة المتوهمة

١- الهمزة المرتجلة الناشئة عن تقصير الحركات الطويلة

يجري تقصير الحركة هنا من حركة طويلة إلى حركة قصيرة واحدة، ومن ذلك قراءة ابن كثير: «فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ» (محمد: ٢٩) بهمز الضمة الطويلة^(٣) وهذا التقصير للحد من اندفاع حركة المدّ الطويلة وانطلاقها، وهو تقصير يخل ببناء الكلمة مما يدفع إلى التعويض عن طريق إضفاء مزيد من التوتر والضغط الذي تتولد عنه الهمزة.

(1) سر صناعة الإعراب ، ٨٢/١

(2) انظر: عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفلولوجيا العربية، ١٦٥، والمعابطة: ريم فرحان، برامجاتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، عمان الأردن، دار اليازوري، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ١٣٧.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، ٨ / ١٠٢.

وورد من لغة العامة في القرن السادس قولهم (سد مارب) بدل (مارب) ^(١) حيث إن (مارب) تبدأ بمقطع طويل مفتوح (ص ح ح) فعندما قصرت الفتحة الطويلة فصار المقطع الطويل المفتوح مقطعاً قصيراً مفتوحاً (ص ح) فَوَجِدْتُ فجوةً تخلُّ ببناء الكلمة، فجرى التعويض عنها بإغلاق المقطع القصير بالهمزة فصار هكذا (ص ح ص).

٢- الهمزة المرتجلة الناشئة للتخلص من الحركات المزدوجة

سبق القول بأن الحركات المزدوجة تنقسم إلى حركات مزدوجة صاعدة *rising* وحركات مزدوجة هابطة *falling* وقد ابتعدت اللغة عن الحركات المزدوجة عن طريق همز غير المهموز.

أ. الحركات المزدوجة الصاعدة *rinsing*:

ولهذه الظاهرة وجود في الإرث اللغوي، من ذلك (إشاح *š ā ḥ*) المتولدة من (وشاح *wiṣāḥ*) ^(٢)

ويتحدث عامة بغداد في القرن السادس بالهمز في كلمة (ديناوي - دنيائي) ^(٣)

<i>dunyawī</i>	<i>dunyawī*</i>	<i>dunyawī</i>
أصل غير المهموز	حذف شبه الحركة	التعويض بالهمز

وقد قرأ على والأعرج وعمرو بن عبيد وسلام ﴿حُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾

(الأنعام: ١٤٢) بالهمز في (خطوات) ^(٤) وقرأ أبو عمرو والحسن: ﴿لَتَرُونَ

أَلْجَحِيمَ﴾ (التكاثر: ٦) ^(٥)، بالهمزة في (لترون)

(1) ابن مكي، تنقيف اللسان، ١٥٨.

(2) النظر: ابن السكيت، يعقوب، إصلاح المنطق ١٦٠، وبروكلمان: فقه اللغات السامية ٧٧.

(3) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ١٠٦.

(4) ابن جني، المحتسب، ١٤٩/٢.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ٥٠٦/٨.

ب- الحركات المزدوجة الهابطة: Falling:

من القراءات القرآنية على هذه الظاهرة قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ﴾
 (النور: ٣٥) بالهمز وفتح القاف^(١) وقرأ مجاهد بالهمز وكسر القاف، ﴿مما يُوقَدون
 عليه من النار﴾^(٢) وهما في حفص (يوقدون ، ويوقدون)
 فقد جرى حذف الحركة المزدوجة (uw) و عوض عنها بإشباع نواتها الصائتة ثم
 أغلق بالهمزة، هكذا:

yuwḵidūna → yu*ḵidūna → yu>ḵidūna

وارتجل عامة صقلية في القرن السادس الهمة فقَالوا: (جَبَرُوت) بدل

(جبروت)^(٣) ويفسر التغير بالآتي:

Jabarūt	Jabrawūt	Jabra*ūt	Jabar>ūt
التعويض بالهمزة	حذف شبة الحركة	إغلاق المقطع الأول	النطق الأصلي

٣- الهمزة المتوهمة:

مصطلح التوهم عند القدماء هو المصطلح المعروف بالقياس الخاطئ Falsche

analogie عند المحدثين، وقد كانت معالم هذه الظاهرة واضحة عند اللغويين العرب

القدماء فقد استعمل سيبويه (ت ١٨٠هـ) لفظ (التوهم) قال: "فأما قولهم مصائب فإنه غلط
 منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة، وإنما هي مفعلة"^(٤).

وقد كان ابن جنّي أكثر توضيحاً لهذا المفهوم حين قال: "وذلك أنهم شبهوا مصيبة

بصحيفة، فكما همزوا صحائف همزوا أيضاً مصائب، وليست ياء مصيبة بصحيفة، لأنها

عين ومنقلبة عن واو، وهي العين الأصلية، وأصلها مصوية، لأنها اسم فاعل من

(1) الكرمانى : محمد بن أبى نصر ، شواذ القراءة واختلاف المصاحف (مخطوط) ص ١٢٤ ،

١٧٢ نقلًا عن شاهين: عبدالصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مصر، مكتبة

الخانجي، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧م ص ١١٧ نقلًا عن الكرمانى، ١٢٤، ١٧٢.

(2) المصدر السابق.

(3) ابن مكى : تنقيح اللسان ، ١٥٨

(4) الكتاب، ٢ / ٣٦٧.

أصاب»^(١).

ومن التوهم قول امرأة من العرب: رثأت زوجي بأبيات بدل: رثيت، وقد وضح الفراء ما في هذا المثال من توهم أو خطأ في القياس، بقوله: "وهذا من المرأة على التوهم، لأنها رأتهم يقولون: رثأت البن، فطنت أن المراثية منها"^(٢).

والقياس الخاطيء حاضر من لغة الإنسان منذ طفولته، ويبقى مستعملاً فيما لم يرد على لسانه "فليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو من نفس الوقت إنشاء لنطق جديد، لأنه لا يمكن لموقف من المواقف، أو دافع من الدوافع أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله"^(٣).

ويعرف الدكتور رمضان عبد التواب هذا المصطلح بأنه: "الميل العارض الذي يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة أخرى مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما"^(٤).

ومن القراءات القرآنية في قوله تعالى: ﴿ يَمْرَأَةٌ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا ﴾

(مريم: ٢٧) قرأ أبو حيوة: فرئاً^(٥) بالهمزة، وهو توهم أو قياس على الأنماط المهموزة. فقد يتوهم المتكلم أن اللفظ ينبغي أن يهمز بناءً على أنه كان مهموزاً في الأصل وبناءً على بعض الصيغ التي تشبهه صوتياً، نجد بين ذلك أن بعض أهل عمان قد يهزون أسماء قرى ومدن مثل: (سبجا) و(سيما) و(بخا)، و(دبا) فيقولون (سيجاء، وسيماء، وبخاء، ودباء) وما ذلك إلا قياساً خاطئاً منهم وظناً بأنه الأفصح، وربما قاسوها على مثل (بهلاء، وبركاء) وهي (أسماء مدن) وفي لغة عامة القرن السادس كلمات توهم الناطقون أن الهمزة لا بد من وجودها، وهي كلمات جاءت الهمزة في أولها، وفي آخرها يظهرها الجدول الآتي:

(1) الخصائص، ٢٧٧/٣.

(2) السيوطي، جلال الدين، المزهرة، ٢/ ٤٩٦، ورثأت اللبني أي حلبته على حامض فخر (الصحيح).

(3) حسان: تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، دار الثقافة، (د.ط)، (د.ت)، ٣١.

(4) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ١٠٠.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ١٧٦/٦.

الصفحة	المصدر	الكلمة المهموزة توهماً	أصل الكلمة
٤٤	التكملة	أثط	ثط
١٠٧	تثقيف اللسان	أجد	جد
١١٠	تقويم اللسان	رضاء الله	رضا الله
١١١	تقويم اللسان	الأرياح	الرياح
١٠٧	تثقيف اللسان	أسبط	سبط
١٠٥	تثقيف اللسان	أبرام	قدر برام
١٥١	تقويم اللسان	القفاء	القفا
١٠٦	تثقيف اللسان	أنياط	نياط القلب

المبحث السادس: ظاهرة التحريك والتسكين .

عرفت العربية الفصحى نظامًا للحركات سهلاً يتألف من ثلاث حركات قصار هي الضمة (u) والفتحة (a) والكسرة (i) وثلاث حركات طوال هي الواو (ū)، والألف (ā) والياء (ī) إذا جانستها حركة ما قبلها، ويطلق عليها المحدثون اسم (الأصوات الصائتة) أو حركات المد الطويلة والقصيرة وتؤدي الحركات في العربية على المستوى الصرفي وظيفة تشكيل المبنى الصرفي والتنويع الدلالي فيه، وعلى المستوى النحوي تؤدي وظيفة في التعليق الإعرابي، وما يتصل به، ويتجلى أثر الحركات في ظاهرة ما عُرف بالتحريك والتسكين أو التخفيف والتثقيب أو اجتماع الساكنين، وهي ظاهرة لها حضور في مستويات اللغة العربية كلها⁽¹⁾.

وللحركات (الأصوات الصائتة) أهمية أخرى في بيان اختلاف اللهجات فيما بينها، إذا كان ميل ناطقي هذه اللهجات إلى حركات بعينها، بتأثير البيئة والمجتمع والمستوى الحضاري مميزاً حسناً في توضيح الاختلاف بين لهجات اللغة الواحدة أولاً، وفي بيان خصائص لهجة بعينها ثانياً.

وقد عقد سيبويه في الكتاب باباً بعنوان (هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك)⁽²⁾. وضرب أمثلة عديدة على ذلك ثم علل بقوله: "وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستغفال"⁽³⁾.

فسيبويه يرى أن التحريك هو الأصل، والتسكين عدول عن ذلك الأصل، وأن سبب التسكين الاستخفاف أو كراهية تحويل الألسنة من الأخف إلى الأثقل، أو ما يطلق عليه في علم اللغة الحديث الاقتصاد في الجهد (Principle of Least Effort or)

(1) انظر: حماسة، عبد اللطيف محمد، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص ٦١-٨٧.

(2) سيبويه: الكتاب، ٤/ ١١٣.

(3) سيبويه: الكتاب، ٤/ ١١٤.

(economy of Effort) ولم يزد النحويون الذين جاءوا بعد سيبويه شيئاً جديداً، فالمبرد يكتفي بالإشارة إلى حذف الضمة والكسرة في وزني (فَعِلٌ وفَعُلٌ) ^(١) وذكر ابن جنّي في المحتسب اللغات الأربع في (فَعِلٌ) وأن هذه التغيرات تتم في الأسماء والأفعال والصفات ^(٢).

وذكر في الخصائص أن (كَلِمَةٌ) حجازية و (كَلِمَةٌ) تميمية ^(٣)، وذكر كذلك حذف الضمة والكسرة في رُسُلٌ: رُسُلٌ، عَجَزٌ: عَجَزٌ، عَضُدٌ: عَضُدٌ، كَرَمٌ: كَرَمٌ، عِلْمٌ: عِلْمٌ، كَتَفٌ: كَتَفٌ، كَبِدٌ: كَبِدٌ، عَصِرٌ: عَصِرٌ ^(٤).

ومفهوم تحريك الساكن عند الخليل بن أحمد الفراهيدي هو مصطلح التثقيف ومفهوم تسكين المتحرك هو مصطلح التخفيف، ويظهر ذلك في قوله: "والعُنُقُ معروف يخفف ويتقل" ^(٥).

وهما عند الفراء ^(٦) وابن جنّي ^(٧) كذلك.

أمّا برحشتراسر فيطلق عليه مصطلح حذف الحركات وزيادتها ^(٨) والباحث يمكن أن يطلق عليه تسميه إعادة الترتيب المقطعي ، لأنّ الحذف الذي هو جزء من أجزاء الكلمة إن تم فإنه سيعيد بناء المقاطع التي تشكل الكلمة بصورة تجعلها تختلف عما كانت عليه قبل حدوث الحالة الجديدة، والأمر كذلك في حال إضافة أي جزء آخر ^(٩).

- (1) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، ج ٣، ص: ١٠٩٤.
- (2) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي اللجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ، ج ٢٧/١.
- (3) ابن جنّي، الخصائص، ٢٦/١.
- (4) المصدر السابق، ٧٥/١.
- (5) كتاب العين (عُنُق) ١٦٨/١.
- (6) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ٣٠٠/١.
- (7) ابن جنّي، المحتسب، ٨٥/١، ١٤٣، ٩٦/٢.
- (8) التطور النحوي، ٨٦-٦٩.
- (9) انظر: القاسم : يحيى، شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى، مؤنه

والظاهرة قضية ثنائية في اتجاه حركية اللغة، فثمة بنية صرفية متحركة، ثنائية المقطعية، فيميل الاتجاه إلى التخفيف أو التسكين فتصبح بنية أحادية المقطعية والعكس بالعكس، فهناك بنية لغوية أحادية المقطعية فينتج النظام اللغوي إلى توسيعها لتكون بنية ثنائية المقطعية بتحريك الساكن وقد يقال بالنتقيل والمعول عليه في كلا الحالين هو التصرف في النظام الحركي بزيادته أو حذفه.

وقد عرف علماء السلف هذه الظاهرة وبخاصة التحريك حيث الاتجاه إلى تخفيفه بالتسكين وانقاص الكم المقطعي، والعكس كذا مما التفتوا إليه ولكن ليس بالوضوح نفسه.

التوزيع البيئي والجغرافي لهذه الظاهرة:

يذكر سيويوه أن ظاهرة التخفيف هي خصيصة من خصائص لهجة تميم^(١) وهذا الغزو هو الذي اعتمده تشيم رابين فقسم الجزيرة العربية إلى قسم غربي وقسم شرقي^(٢)، وفسر إبراهيم أنيس إسناد سيويوه هذا إلى أنه قسم البيئات في الجزيرة إلى بيئات متحضرة في الحجاز، وبيئات من البدو على صلة بالبيئات المنحضرة، وبيئات بدوية هي التي تسكن نجدًا^(٣)

وفي عَمَر الحق أن يُشار هنا إلى أن عزو هذه المصادر كثيرًا من الخصائص اللغوية إلى قبيلة أو بيئة معينة هو عزو تنقصه الدقة وذلك أن كثيرًا من الخصائص اللغوية يمكن أن تنسب إلى قبائل متعددة، كما أن قبيلة واحدة يمكن أن ينسب إليها الخصيصة ونقيضتها^(٤).

ومما يزيد الأمر صعوبة أنه يجوز أن ترد هذه الخصائص في النصوص الأدبية،

للدراستات والبحوث، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٣م، ص: ١٦١.

(1) انظر: الكتاب، ١١٣/٤، ٢٥٧-٢٥٨، والمقتضب ١/١١٧.

(2) انظر: رابين: تشيم، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة، عبد الكريم

مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢، ص: ٣٦.

(3) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص: ٨٦.

(4) انظر: المزيني، حمزة، تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديمًا، أبحاث

اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ١٣، العدد الثاني، ص: ٣٣٠.

وفي ذلك يقول سيبويه: وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمكسور في الشعر^(١).

ويرى الدكتور حمزة المزيبي أن المخرج من هذه الصعوبة أن يستأنس في دراسة ظاهرة التخفيف والتثقيل بالدراسات اللسانية الاجتماعية... فسيبويه حين يشير إلى تجويز بعض الخصائص بدل بعضها الآخر يوحي بأن المتكلم تتوافر لديه دائماً هذه الخيارات، وهو حر في استعمال ما يشاء منها، غير أن ما بينته الدراسات اللسانية الاجتماعية أن هذه الخيارات ليست اختيارات حرة Free variations، بل هي اختيارات مرتبطة بالأساليب التي تستعمل في مواقف معينة^(٢).

الظاهرة عند العلماء المحدثين:

عدّ القدماء - كما سلف القول - التحريك هو الأصل، والتسكين عدول عنه، أما المحدثون فيرون بأن الصيغة المنحركة أثر من آثار الحضارة، لذا أثر الحجازيون إتمام الأصوات والثاني في النطق بالكلمات، أما التخفيف فهو أثر من آثار البداوة، وإيثار السرعة في النطق^(٣).

وهذا الرأي لا يختلف عما ذهب إليه إبراهيم أنيس فهو يرى أن الحضري بأناته يستطيع أن ينطق الكلمات على الرغم مما يوجد فيها من أصوات كل منها يحتاج إلى جهد قد يكون متعارضاً مع الجهد المطلوب لصوت آخر، أما البدو فلنسرعتهم في الأداء وخشونتهم فهم أكثر اقتصاداً في جهدهم العضلي^(٤).

ويرى حسام سعيد النعيمي أن الظاهرة أثر من آثار الاختلاف في التركيب المقطعي بين اللهجتين، فإحدهما تؤثر المقاطع المفتوحة والأخرى المغلقة، يقول النعيمي: وقد عبّر ابن جنّي عن التحريك والإسكان بكلمتي التثقيل والتخفيف، وهو ما يتفق مع الدراسة الحديثة للمقاطع المفتوحة، والمغلقة، والمقطع المقفل يؤدي إلى اختصار الجهد...

(1) الكتاب، ٤ / ٢٠٣.

(2) تعاقب الحركات القصيرة وحذفها قديماً ٣٣٠.

(3) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب (طرابلس، ليبيا،

١٩٨٣) ١ / ٢٤٦.

(4) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ٩٦.

ولذلك كان إسكان المتحرك، متفقاً مع طبيعة البداوه التي تميل إلى السرعة في النطق^(١) ويعمل باحث آخر لهذه الظاهرة بأن "كراهية التميميين أن يتوالى أكثر من مقطعين مفتوحين توضح ظاهرة النطق السريع... وهذا يفسر أيضاً ميل لهجة تميم إلى المقاطع المغلقة التي لا تتطلب تأنيلاً في النطق.. ويبدو أن صفة السرعة في النطق ملازمة أيضاً لظاهرة لغوية أخرى هي موضع النبر في الكلمة وكذا طبيعته"^(٢). ويظهر من رأي كل من سعيد النعيمي وغالب المطلبي أن دراسة الظاهرة يجب أن تكون وفق تحليل مقطعي.

وما جاء به يتفق وطبيعة الدرس الحديث الذي يؤكد على ضرورة الالتجاء للدراسة الصوتية للحكم على الظاهرة اللغوية، لأن كثيراً من الظواهر اللغوية قد تتسلخ من جغرافية المكان أو الزمان فهي اختيارات شخصية مرتبطة بالاستعمالات وفق مواقف تعرض للمتكلم.

وقد نعلم أن كثيراً من هذه الظواهر ومن بينهما ظاهرة التخفيف والتثقيب اتسع إطارها المكاني والزمني بعد فترة الاحتجاج اللغوي، إلى رحاب أوسع، وكانت لغة مستعملة عند العامة في القرن السادس -مثلاً- ولا تزال شائعة عند فئات متعددة من المجتمعات العربية بعامة في عصرنا الحاضر.

وفيما يأتي محاولة لتحليل هذه الظاهرة، وعلى النحو الآتي:

١- تسكين المتحرك:

يرى علماء اللغة المحدثون أن للسكون وظيفة لا تقل أهمية عن وظائف الحركات، ولقد ربط الأستاذ (Firth) السكون بالحركات، وأسماء الحركة الصفر (Zerovowel)، ويظهر أن أهمية السكون في بعض اللغات واللهجات توازي أهمية

(1) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، بغداد، دار الرشيد للنشر

١٩٨٠، ص: ٢٣٥.

(2) المطلبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية للطباعة، بغداد،

١٩٨٧، ص: ٣١١.

الحركات فيها، ذلك أنه قد يكون نهاية مقطع أو ذا وظيفة في الذب^(١).

وذكرت مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس أمثله كثيرة على ظاهرة

تسكين المتحرك (التخفيف) منها ما يأتي:

أ. حذف الكسرة:

ومن الأمثلة على هذا النوع ما نقل عن عامة صقلية في القرن السادس قولهم في

صَبْرٍ - صَبْرٌ^(٢) ويُفسّر التغير بالآتي:

ṣaber → ṣabr

ص ح ص ح ص ص ح ص ص

فقد توالى مقطعان وعند التسكين أصبح مقطعا طويلا مزدوج الإغلاق.

وهذا الحذف حاضر في القراءات القرآنية، فقد قرئ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ

فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠) بحذف الكسرة في (نظرة) وهي لغة تميمية يقولون

في كَبِدٍ - كَبْدٍ^(٣).

ب - حذف الفتحة:

يرى أبو حيان أنه إذا توالى حركات الفتح في الكلمة فإن التخفيف لا يطرد عند تميم

نحو (جَمَلٍ)^(٤).

وقد علل سيبويه ذلك بأن الفتح أخفّ عليهم من الضمّ والكسر، وبسبب من هذه

الخفة فإنهم إذا توالى الفتحتان لا يخففون^(٥).

(1) انظر: بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب للنشر والتوزيع (د.ط) القاهرة ١٩٩٨م،

١٨٥، وانظر: الفصل الثالث من الكتاب نفسه بعنوان (السكون في اللغة)، الصفحات ١٤١ - ١٩٠.

(2) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٢٧٢

(3) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٥٤/٢.

(4) البحر المحيط، ٢٨٤/٣.

(5) انظر: الكتاب، ١١٥/٤.

بيد أنه قد وردت بعض الأمثلة وظهر فيها تخفيف حركات الفتح، فقد قرأ أبو
السَّمَّال، وهو قارئ يميل إلى لهجة تميم: ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (النساء: ٦٥) بإسكان
الجيم ونسبت هذه القراءة إلى لهجة تميم^(١).
وعلى أبو حيان هذه القراءة بأنَّ أبا السَّمَّال قرأ من توالي الحركات، وليس يقوى
لخفة الفتحة بخلاف الضمة والكسرة، فإن السكون بدلها مطرد^(٢)، وفي الخطاظة الأتية
بعض من الكلمات التي جرى فيها حذف الفتحة مما نطق بها العامة في القرن السادس:

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٢٨٤.

(2) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

الصفحة	المصدر	المعول المتحرك	الأصل الساكن
١١٤	تثقيب اللسان	أ. ما حرك بالفتحة: شَغَب	شَغَب
١٢٦	تقويم اللسان	الشُعْبِي	الشُعْبِي
١١٥	تثقيب اللسان	ضَرَغ	ضَرَغ
١٨٧	تثقيب اللسان	العَبْسِي	العَبْسِي
١١٧	تثقيب اللسان	العَرَجِي	العَرَجِي
١١٦	تثقيب اللسان	الْقَرَع	الْقَرَع
١٨٦	تثقيب اللسان	لَخْمِي	لَخْمِي
١٨٦	تثقيب اللسان	نَحْوِي	نَحْوِي
٢٦٧	تثقيب اللسان	ب. ما حرك بالضم: الشُّعْبَةُ	الشُّعْبَةُ
٦٥	تقويم اللسان	ج. ما حرك بالكسر: الإِبْط	الإِبْط

الفصل الثاني
التصحيح في البنية الصرفية والتراكيب
النحوية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول اللحن في نطق الفعل .

وضع علماء العربية ضوابط يعرف بها سلامة نطق الفعل، وهذه الضوابط ماهي إلا نتيجة استقراء كلام العرب، وقد أمكنهم تصنيفها باعتبار عين الفعل في الماضي إلى ثلاث صور هي: (1)

(فَعَل)، و (فَعِل)، و (فَعُل) بالفتح والكسر والضم، وباعتبار عين مضارعه إلى ستة أوزان تسمى (أبوابا) هي:

١- باب: فَعَل - يَفْعَل: نَصَرَ - يَنْصُرُ.

٢- باب: فَعَلَ - يَفْعِل: ضَرَبَ - يَضْرِبُ.

٣- باب: فَعَلَّ - يَفْعَلُّ: فَتَحَ - يَفْتَحُ.

٤- باب: فَعِلَ - يَفْعِلُّ: فَرِحَ - يَفْرَحُ.

٥- باب: فَعُلَ - يَفْعُلُّ: كَرُمَ - يَكْرُمُ.

٦- باب: فَعِلَّ - يَفْعِلُّ: حَسِبَ - يَحْسِبُ.

ولكن العامة في القرن السادس خالفوا نطق الفصحاء من العرب، وجانبوا ماسنّه علماء العربية، فجاء نطقهم متأثرا ببيئتهم التي يعيشون فيها، وظهر عندهم الخنط وعدم التفريق بين هذه الأوزان.

فما كان يفترض أن يكون على المخالفة في الحركات موثقت تلك الحركات والعكس، وما كان يفترض أن يأتي على وزن (فَعَل) جعلوه على وزن (أفعل)، وما كان حقّه أن يبني للمجهول جعلوه مبنيا للمعلوم والعكس كذلك.

وقد سجلت كتب التصحيح اللغوي في هذا القرن كثيرا من صيغ الأفعال التي ظهر فيها لحن العامة في نطق الفعل، وهو ما يكشف عن بعضه الجدول الآتي :

(1) انظر: الحديثي. خديجة. أبنية الصرف في كتاب سيبويه ،، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت،

٢٠٠٣ م ، ص ٢٥٤

الجدول ذو الرقم (١) يمثل لحن العامة في نطق الفعل.

الرقم	البنية الصرفية الملحونة	البنية الصحيحة	المصدر	الصفحة
١-	حُسِنَ الشيء	حَسُنَ	تقويم اللسان	٩٧
	إذا رَعَفَ في الصلاة	رَعَفَ، ورَعَفَ	تثقيب اللسان	٢٦٢
	نَجِبَ الغلام	نَجُبَ	تثقيب اللسان	١٤٧
٢-	بَلَعَ اللقمة	بَلَع	تقويم اللسان	٨١
	سَمِنَ	سَمِنَ	تقويم اللسان	١١٨
	لَثِمَتْ فاما	لَثِمَتْ	تقويم اللسان	١٥٩
	وَسَعَ الإِناء الطعام	وَسَعَ	تقويم اللسان	١٨٢
٣-	يَنْهَشُ	يَنْهَشُ	تثقيب اللسان	١٤٦
	يَضْغَطُ	يَضْغَطُ	تثقيب اللسان	١٤٦
	يَنْحُتُ	يَنْحُتُ	تثقيب اللسان	١٤٦
	يَفْقَدُ	يَفْقَدُ	تثقيب اللسان	١٤٦
	الظبية تَبْغِمُ	تَبْغِمُ	تقويم اللسان	١٨٧
٤-	يَهْلِكُ	يَهْلِكُ	تقويم اللسان	١٨٧
	يَحْنُقُ	يَحْنُقُ	تثقيب اللسان	١٤٦
٥-	يَسْعَلُ	يَسْعَلُ	تثقيب اللسان	٢٦٦
	هو يلبس ثوبه	يَلْبَسُ	تثقيب اللسان	١٤٨
	الثوب يلبق بك	يَلْبِقُ	تثقيب اللسان	١٤٧
	يَمْضَغُ	يَمْضَغُ	تثقيب اللسان	١٤٦
٦-	أحرق القوم بالعسكر	حَرَقَ	تقويم اللسان	٩٤
	أبهري الشيء	بَهْرِي	تقويم اللسان	٨٤
	أفحلت الفرس	فَحَلَّتْ	تثقيب اللسان	١٥٢
٧-	نَكَبَ عن الطريق	نَكَبَ	تثقيب اللسان	١٦٣
	بَقَلَ وجه الغلام	بَقَلَ	تقويم اللسان	٧٩
	لو كنا مَلْحَنَا للنعمان	مَلْحَنَا	تثقيب اللسان	٢٥٤
٨-	طَرَّ شاربه	طَرَّ	درة الغواص	١٥٢

١٥١-١٥٠	تثقيف اللسان	ثَلَّتْ	ثَلَّتْ يده	
١٥١	تثقيف اللسان	كَلَفَتْ	كَلَفَتْ بالشئ	
١٥٠	تثقيف اللسان	تَفَتَّرَهُ	تَفَتَّرَهُ عن برد	٩-
١٥٠-١٤٩	تثقيف اللسان	اسْتَهْتَرُ	اسْتَهْتَرُ الرجل	
١٥٣	درة الغواص	سَقَطَ	سَقَطَ في يده	
٤٥	درة الغواص	أَضْيَفَ	أَضْيَفَ الشئ	١٠
٤٥	درة الغواص	فَسَدَ	انفسد	
٧٤	تقويم اللسان	اشْتَوَى	انشوى	
٢٨	النكمة	لَبِكَتْ	كَبَلَتْ الشئ	١٠
١٥	درة الغواص	تَغَشَّرَ	تَغَشَّرَ	
٢٩	النكمة	جَزَلَ	حطب زجل	

التحليل.

يمكن تفسير الأخطاء التي وقعت في ضبط الفعل ضمن النقاط الآتية:

١. ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعَلْ).

وردت ألفاظ كثيرة برز فيها لحن العامة في ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعَلْ) (انظر: الجدول الرقم ١) والألفاظ الواردة من هذا الباب جاءت لازمة ودلّ معظمها على معنى الثبوت والدوام، نحو حَسُنَ الشئ، وحمض الخل، يقول إبراهيم أنيس متحدثاً، عن صيغة (فَعَلْ): "ولا شك أننا نلاحظ في مثل هذا الفعل معنى من معاني المبالغة، أو شدة في الحدث، يرجح عندنا أن مثل هذه الصيغة متفرعة من (فَعَلْ)، وأنه لا يلجأ إليها إلا حين يراد المبالغة في معنى الحدث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية"^(١)

وحق هذه الأفعال المخالفة بين الفتحة والضمة، ولكن العامة خالفوا فمرة جعلوا المخالفة بالضم والكسر، أو بالفتح والكسر.

(١) انظر: في اللهجات العربية، ١٦٩.

٢. ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فعل)

وقد لحن العامة فجاء الفعل الثلاثي بالمماثلة بين فاء الفعل وعينه. بالكسرة مرة أخرى أو بالمخالفة بين الفتح والضم. (انظر: الجدول (١) الرقم ٢) ويمكن إرجاع اللحن إلى ميل العامة للمماثلة، وكذلك قد يكون لمحاولة التفصح دور في حدوث اللحن.

٣. ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فعل) التي عينها حرف من حروف الحلق

وهذه الأفعال الماضية من صيغة (فعل) التي مضارعها (يفعل) دعت إليها عوامل صوتية في بنية الفعل نفسه، وذلك أن عين الكلمات أو لامها من أصوات الحلق تلك التي تؤثر الفتحة على غيرها من الحركات^(١) (انظر الجدول السابق الرقم (٣) و٤) وأمثلة ما عينه من حروف الحلق في التراث اللغوي العربي كثيرة وردت في مصنفات علمائنا القدامى منها: سأل يسأل، وقهر يقهر، ونحر ينحر.

وسبب ذلك كما يرى إمام النحاة سيوييه أن العرب "إنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو"^(٢).

وقد جاءت أفعال مضمومة العين في المضارع نحو: "مخض اللبن يمخضه ويمخضه" وشخب اللبن يشخب ويشخب" وألفاظ مكسورة عينها نحو: (نهق الحمار)^(٣) ينهق وينهق، وشهق يشهق ويشهق) و(نهش ينهش وينهش).

فقاعدة المماثلة هي الغالبة على هذه الأفعال، إلا ما شذ من أفعال سبق ذكرها. إذ إن الفتحة أقرب الحركات إلى حروف الحلق، والنطق بهذه الأفعال مفتوحة العين أيسر من نطقها بالحركتين الأخريين^(٤).

(1) أنيس : إبراهيم ، في اللهجات العربية ، ١٧٠ .

(2) الكتاب، ١٠١/٤ .

(3) ابن قتيبة، ادب الكاتب، ٤٨١-٤٨٢ .

(4) انظر: النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، منشورات

وزارة الثقافة والإعلام، العراق، د.ط، ١٩٨٠، ص ٣٤١

ولما كانت ظاهرة المخالفة هي التي تنطبق على معظم الأفعال التي يكون ماضيها على وزن (فَعَلَ) فإن المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع هي الغالبة على جميع الأفعال التي لا تكون عينها من حروف الحلق فإن "صيغة (فَعَلَ) في الماضي يناظرها صيغة (يَفْعَلُ) أو (يَفْعُلُ) في المضارع لأن الفتحة - كما قال ابن جني - تقابل الضمة أو الكسرة"^(١).

وكثيراً ما يحار المتحدث في ضبط عين المضارع إذ لا قاعدة تحدد هذا الضبط فيلجأ إلى التفاضل فيقع في الخطأ.

وقد وقع العامة في الخطأ عندما نطقوا بالفعل (يَنْحِتُ) على وزن (يَفْعُلُ) فقالوا (يَنْحَتُ) وهو من الأفعال التي شذت عن قاعدة (المماثلة) الضم والكسر والتزمت بقاعدة (المخالفة) بين حركتي العين في الماضي والمضارع، ولم يؤثر الحرف الحلق في حركة عين المضارع"^(٢).

وقد أدى ميل العامة إلى التفاضل بأن خالفوا بين حركتي العين في الماضي والمضارع ولكن بغير ما هو مسموع إذ إن هذا الفعل جاء مضارعه في القرآن الكريم مكسور العين قال تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ ﴾^(٣) [الشعراء/١٤٩].

٤. الأفعال التي تجب فيها المخالفة بين حركتي عين الماضي والمضارع.

إذا كانت عين الفعل الماضي على وزن (فَعَلَ) نحو (مَلَكَ) ولم تكن عينه أو لامه من حروف الحلق، فإن مضارعه لا بد أن يكون بوزن (يَفْعُلُ) أو (يَفْعُلُ) بالمخالفة بسين حركة العين في الماضي وحركتها في المضارع.

(1) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ١٦٩.

(2) انظر: أنيس، إبراهيم من أسرار اللغة، ص ٥٢.

(3) وكذلك وردت الآيات الثلاث الأخرى من القرآن الكريم مكسورة العين في المضارع، الآية ٧٤ من سورة الأعراف، والآية ١٤٩ من سورة الشعراء، والآية ٩٥ من سورة الصافات جاء فيها كلمة (ينحتون) العين في المضارع.

ووردت أفعال اضطرب العامة في ضبط عين مضارعها، فبدلاً من المخالفة بين ماضي الفعل ومضارعه بالفتح في الماضي والكسر في المضارع، نجدهم ربما ماثلوا بين حركة الفعل في الماضي والمضارع بالفتحة كما في (هَلَك) قالوا: (بِهَلَك)، أو بالمخالفة، ولكن بالفتح والضم بدل الكسر قالوا في (حَنَق) (يَحْنُق) (يَحْنُق) (انظر الجدول (١) الرقم، ٤)

٥. أفعال تجب فيها المماثلة بين حركة الماضي والمضارع.

وذلك إذا كانت بصيغة الفعل من باب (فَعَلَ، يَفْعَلُ)، نحو: (سَعَلَ، يَسْعَلُ) فنجد العامة يخالفون بين حركة الماضي بالفتح والضم، أو بالفتح والكسر. (انظر الجدول (١)، الرقم (٥))

٦. أفعال ماضية تحدث بها العامة بصيغة (أَفْعَل) أو (فَعَلَ) والصواب - كما يرى مصنفو التصحيح اللغوي - أنها بصيغة (فَعَلَ).

وردت ألفاظ كثيرة من لحن العامة في القرن السادس (انظر: بعض أمثلتها في الجدول ١/الرقم ٦)

وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام اللغويين قديماً وعلى رأسهم سيبويه ويتحدث ابن النديم عن طائفة من العلماء في هذه الظاهرة منهم: قطرب، وأبو عبيد، وأبو زيد، والفراء^(١) والتوّزي، وابن السكيت، والزجاج^(٢).

وقد أنكرت طائفة من اللغويين أن تكون (فَعَلَ) و(أَفْعَل) بمعنى واحد، ومن هؤلاء (الأصمعي) الذي أنكر كثيراً مما ورد على (أَفْعَل)^(٣).

(1) انظر: ابن النديم: الفهرست، بيروت، دار المعرفة، (د.ط.)، (د.ت.)، ص ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢،

١٠٠.

(2) انظر المصدر السابق، ص ٨٦.

(3) انظر: الغنيم، صالحه، راشد، اللهجات في الكتاب لسبويه، أصواتا وبنية، جدة، السعودية، دار المدني، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٣٩٤.

أما سيبويه فقد تنبه إلى أمر اللهجات، فذهب إلى إمكان اتفاق (فعل) و(أفعل) في المعنى واختلافهما في اللهجات فقال: "ويجيء، فعلت، وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا"^(١).

وقد تعرضت الباحثة صالحة غنيم إلى أمر صلة (فعل وأفعل) باللهجات القبائل العربية فنقول مثلاً في رجعت وأرجعته: عزي (أرجعته) إلى (هذيل) أما (رجع) فنظنها لمن عداها من القبائل العربية، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة/٨٣]^(٢).

، وتناول علماء السلف والذين معهم من علماء التصحيح اللغوي ظاهرة (فعل) و(أفعل) من جوانب مختلفة فمنهم من فرق بين (فعل) و(أفعل) نجد ذلك عند ابن مكي في أثناء حديثه عن (خفر) و(أخفر)^(٣) فالأول يدل على الحفظ والأمن، والثاني يدل على النقيض، أي غدر وخاس به ونقض عهده^(٤).

ومنهم من جعل (فعل وأفعل) من قبيل الترادف، وأنهما لغتان في بعض ما روى عن العرب ومن ذلك ما جاء في تعقيب الخفاجي على الحريري في درة الغواص، عن أبي عبيد خطيء وأخطأ لغتان^(٥)، وقد ذكر الزجاج في (فعلت وأفعلت)، بأن خطئنا الشيء، وأخطأت في معنى واحد^(٦).

- (1) الكتاب، ٦١/٤.
- (2) انظر: غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب لسبويه، ص ٣٩٩، وابن منظور، لسان العرب، ١١٥/٨.
- (3) تنقيح اللسان، ٣٤٤.
- (4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٦٣، وانظر؛ قدرو أحمد محمد. مصنفات اللحن والتنقيح اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٦، ص ٢٠٧.
- (5) شرح درة الغواص. ٤٢٧.
- (6) الزجاج: فعلت وأفعلت، تصحيح بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٥هـ، ص ١٤٠.

ويظهر أن العامة توهموا في الأفعال المتعدية أنها لازمة فعدها بالهمزة، ويمكن أن تُعدَّ بعضاً من هذه الأفعال بقية من لغات القبائل العربية بقيت حتى يومنا هذا.

ويظنُّ أيضاً بأن رغبة العامة في إظهار مقدرتهم في النطق بالأفصح هي التي دعتهم إلى إضافة الهمزة إلى الفعل المجرد منها فوقعوا في الخطأ^(١).

وبعد : فتتفقر القراءات القرآنية بجميع مستوياتها ودرجاتها في الدرس اللغوي مع القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر الجاهلي والإسلامي ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب... في صحة الاستشهاد بها والاستناد إليها في إثبات التعبير السليم.

فقد ذهب ابن جنِّي في القرن الرابع إلى الاحتجاج بالقراءات الشاذة ووجهها^(٢) مع أنه كان قبلاً يعترض على القراء ويخطئهم^(٣).

والاحتجاج بالقراءات مذهب العلماء المتأخرين، كابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) والفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) وابن مالك (ت ٧٦١هـ) وأبي حيان، الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) فقد أكثر هؤلاء من الاحتجاج بالقراءات والانتصار لها، ورأوا فيها مقنناً غير ما هو موجود في الكلام العربي من شعر ونثر^(٤) ولهذا فقد جاءت القراءات القرآنية بما يقدم دليلاً على أن التبادل بين بعض أبواب الفعل سائغ مقبول وأن العرب نطقت به.

ويمكن أن تضرب الأمثلة من القراءات القرآنية على التبادل بين بابي ضَرَبَ، وَنَصَرَ:

(عَزَبَ - يَعزُبُ) قرأ الكسائي: ﴿ وَمَا يَعزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي

(1) انظر، الموسى، نهاد، اللغة العربية وأبناؤها، عمان، مكتبة وسام، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ص ٤٧.

(2) يقول ابن جنِّي: لكن غرضنا فيه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانة لئلا يرى مري أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له" المحتسب، ١/ ١٠٣.

(3) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، بيروت، المكتبة الإسلامي، (د.ط) ١٩٨٧م، ص ٢٩ - ٣١.

(4) ضيف: شوقي، المدراس النحوية، مصر، دار المعارف، الطبعة الخامسة (د.ت) ن ص: ٣١.

الْأَرْضِ ﴿ (يونس: ٦١) بالكسر بدلاً من الضم^(١).

- (قَتَرَ - يَقْتَر) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (الفرقان: ٦٦) بالكسر بدلاً من الضم^(٢).

- (حَشَرَ - يَحْشُر)، قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (الفرقان: ١٧) قرئت بالكسر بدلاً من الضم^(٣).

- (خَرِقَ - يَخْرِق) قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ ﴾ (الإسراء: ٣٧) قرئت بالضم بدلاً من الكسر^(٤).

وكثير من هذه الأفعال وردت في كتب القراءات والتفاسير مما شاع فيها هذا التبادل، ويذكر ابن دريد في جمهرة اللغة أن العرب تقول: يفسقون، ويفسقون، ويعرشون، ويعرشون، ويعكفون، ويعكفون...^(٥) فهذه الظاهرة جلية في لغة العرب. ويرى الدكتور إبراهيم أنيس بأن الضم مظهر من مظاهر الخسونة البدوية، فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم، والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان، لأنهما من أصوات اللين الضيقة^(٦).

ولا يرى الدكتور أنيس بأن لهجات البدو قد دخلت من الكسرات، أو أن لهجات

(1) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص: ٣٢٨، وابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في

القراءات العشر، تحقيق: محمد سالم محسن، القاهرة، مكتبة القاهرة (د.ط.) (د.ت).

(2) أبو حيان: البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض، بيروت، لبنان، دار

الكتب العملية، ٢٠٠٧، ٦/٤٤٧.

(3) المصدر السابق، ٦/٤٤٧.

(4) المصدر السابق، ٦/٣٥.

(5) ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير بلعكي، بيروت، دار العلم للملايين،

الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ٣/١٢٧٤.

(6) في اللهجات العربية، ٩١.

الحضر لا تعرف الضمات... وليست إحداهما بالأصل والأخرى فرع عنها أو ليست

إحداهما متطورة عن الأخرى، بل الصيغتان وجدتا معاً^(١).

ولمّا لم تكن هناك قاعدة تضبط العين في المضارع فإن مرد ذلك "إلى السّماع -

كما يقول اللغويون - أي الرجوع إلى المعاجم وكتب اللغة"^(٢).

وهو أمر صعب، ولكن يمكن الاستئناس بما قرره الفيروز أبادي في مقدمة القاموس المحيط، بعد أن تحدث عن احتمال ضبط العين في المضارع بالكسر والضمّ حين يكون الماضي مفتوح العين: "على أنني أذهب إلى ما قاله أبو زيد، إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها من فعل فأنت في المستقبل بالخيار، إن شئت قلت يفعل بضم العين، وإن شئت قلت يفعل بالكسر"^(٣).

وعلى ضوء هذا يقترح الدكتور: أحمد مختار عمر، أن يتخذ مجمع اللغة العربية

قراراً جريئاً في هذا الموضوع يسمح بالاتجاه ناحية الكسر أو الضم^(٤).

٧- استعمال صيغة (فعل) مكان (فعل).

بلجأ المتكلم عند إرادة التكرير إلى استخدام صيغة (فعل) ^(٥) نحو: (جولت

وقطعت)، أي أكررت من الجولان والقطع.

ومما لحن فيه عامة القرن السادس الهجري أنهم كما يرى علماء التصحيح اللغوي

وقئذاك - استعملوا صيغة (فعل) والصواب أن يستعملوا صيغة (فعل) (انظر الجدول (١)،

(1) في اللهجات العربية، ٩٢.

(2) عمر، أحمد مختار، أخطاء اللغة المعاصرة، ص ٨١.

(3) المقدمة، ص ٣٥.

(4) أخطاء اللغة المعاصرة، ص: ٨٣.

(5) انظر، الغلايبي، جامع الدروس العربية، ٢١٨/١، وأبنية الفعل من شرح شافيه ابن الحاجب

الرقم ٧)، لكن هذا التخطيء مردود من لدن علماء النحو، فعندهم يجوز استعمال (فعل) مكان (فعل) عند إرادة التكرير والمبالغة، قال سيبويه: "وقالوا: يجول، أي يكثر الجولان، ويطوف أي يكثر التطوير، واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن (فعلت) إدخالها ههنا لتبين التكرير"^(١). وقد خطأ الخفاجي الحريري فيما وقسع فيه من تخطئة أهل زمانه في قولهم: "ما كان ذلك يعرضك لهذا الأمر"^(٢)، فقال نقلاً عن القاموس، عرضة بالتشديد أي جعله عرضاً له بمعنى معترضاً وهو بهذا المعنى، ولم أر أحداً من أهل اللغة منعه"^(٣).

و صوب صاحب القاموس المحيط، ولسان العرب كلمة (عصب) ^(٤) يقال: عصب رأسه وعصبه تعصياً: شدة، وتعصب: شد العصابة..."^(٥). وتضعيف صيغة (فعل) لتصبح (فعل) يكسبها معنى المبالغة قال تعالى: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ مُفْتَحَةً هُمْ الْأَبْوَابُ﴾ [ص/٥٠]. والذي يظهر أن العامة زمن ابن مكي وابن الجوزي، قصدوا المبالغة والتكرير، فالحديث عن النعمان بن المنذر يتطلب أن يقال (ملحناً) لأنه ملك ولا ينفع أن يذكر معه إلا التكرير والمبالغة، وكذلك (يقال) وجه الغلام يتطلب القول هنا التكرير والمبالغة، لأن مرحلة الغلام هي مرحلة النمو السريع في كل شيء انظر: (الجدول / ١ الرقم : ٧) ولهذا فإن مستعمل هذه الصيغة عند إرادة التكرير والمبالغة لا تجوز تخطئته، وقد صوب إميل يعقوب كلام من يقول من عصرنا الحاضر: "(طَيْن السطح)^(٦)، وكذلك

-
- (1) الكتاب، ٦٤/٤.
 - (2) درة الغواص، ص ٢٢١.
 - (3) شرح درة الغواص، ٦٤٣.
 - (4) انظر، ابن مكي، تنقيف اللسان، ٢٥٤.
 - (5) انظر: الفيروزآبادي، ١٤٨ وابن منظور، ٦٠٢/١-٦٠٤.
 - (6) يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٩٨٣، ص ١٩٠.

فعل مصطفى الغلابيني في : (قَدَر العالم الشيء) (١).

٨. اللحن في أفعال المطاوعة.

تصاغ أفعال المطاوعة (انفعال وافتعل) من الفعل الثلاثي المجرد الدال على المحسوس غالباً (انفعال، وافتعل)، نحو: كسرتَه فانكسر، وملأت الإناء فامتلاً، ومن غير الثلاثي تصاغ بوزن. (تفعل، وتفاعل) نحو: جمعته فتجمع (٢)، ومعنى المطاوعة أن يطاوع المفعول به للفاعل فيما يفعله به نحو صرفته فانصرف فالتاء هي الفاعل، والهاء مفعول به، وقد أراد الفاعل صرف المفعول به فانصرف، واللحن في هذه الأفعال من لغة العامة قليل لا يكاد المرء يجد سوى أمثلة ثلاثة ويمكن تحليلها على النحو الآتي.

٩- استعمال صيغة (انفعال) مكان الفعل المبني للمجهول .

وورد منه فعلاان اثنان هما (انضاف) و(انفسد) وصوابهما أضيف وفُسد. (انظر الجدول (١)، الرقم ١٠) وورد هذان الفعلان عند الحريري حيث يرى أن لا مسأغ له في كلام العرب، ولا في مقاييس التصريف، وعِلّه امتناع المطاوعة على (انفعال) عنده أن مبني فعل المطاوعة المصوغ على (انفعال) أن يأتي مطاوع الثلاثة المتعدية كقولك سكبته فانسكب... (٣). وربما أن من نطق بـ (انضاف، وانفسد) على وزن (انفعال) وهي أفعال مجردة لازمة، قد قاسها على بقية الأفعال التي جاء مجردها متعدياً ولذا أجاز لنفسه أن يقول (انضاف وانفسد).

٩- استعمال صيغة (افتعل) مكان صيغة (انفعال).

وجاء من هذه الصيغة فعل واحد هو (انشوى) وهو ما رواه ابن الجوزي عن عامة زمانه، وفي رأيه أنه (انشوى) على وزن (انفعال) (انظر: الجدول / الرقم ١٠) وجلاء الأمر أن هذا الفعل جار على القياس الصحيح، وهو وارد عند سيبويه على

(1) المرجع السابق، ٢١٩.

(2) انظر، الغلابيني، جامع الدروس العربية، ٢١٩/١.

(3) انظر، الحريري، درة الغواص، ٤٥.

أنه جاء في لغة العرب ، يقول سيبويه: "وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى"^(١).
 وترى الباحثة صالحة غنيم أن عزو ابن الجوزي (اشتوى) إلى عامة بغداد، وهم
 خليط من القبائل البدوية يدفع إلى الظن بأن صيغة (اقتعل) بدوية^(٢).
 ولفظ (انشوى اللحم) لغة فاشية في عصرنا الذي نحيا به، وكذلك لفظ (اشتوى اللحم)،
 فمن أهل عمان من يقول: (اشتوى اللحم) ومنهم من يقول: (انشوى اللحم) و(اشتوى
 اللحم) لغة مستخدمة في حضرموت بجنوب اليمن أيضا.
 ١٠- اللحن بسبب القلب المكاني:

قد يجري بعض الناطقين بالعربية تبديل في مواقع أصوات الكلمة نتيجة السرعة
 وعدم الانتباه وهو ما يسمى بالقلب المكاني ، وهو أمر درج عليه العرب في لغتهم وهو
 أن يغيروا ترتيب الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقديم بعض أحرفها على البعض الآخر،
 إما لضرورة لفظية أو للتوسع أو للتخفيف^(٣).
 وهذا التغير لم يجاوز دائرة الوحدة الصوتية الواحدة، بأن تقدمت في صورة
 وتأخرت في صورة أخرى، وعلى الأصح فقد تبادلت وحدة صوتية الموقعية مع وحدة
 صوتية أخرى^(٤)، ولهذه الظاهرة أمثلة لا تحصى في كتب اللغة^(٥).

وظاهرة القلب المكاني من لغة العامة في القرن السادس قليلة مما يدل على أن
 الظاهرة غير فاشية، وأن بعض من كتب في التصحيح اللغوي لم يول هذا الأمر اهتماماً.

- (1) الكتاب، ٦٥/٤.
- (2) انظر: الغنيم: صالحة، اللهجات في الكتاب لسبويه، ص ٤٠٥.
- (3) انظر، الحديثي، خديجة، أبنية الصرف من كتاب سبويه، أبنية الصرف في كتاب سبويه،
 مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣ ص ٨٣.
- (4) الأقطش عبد الحميد، القلب المكاني بين الأصوات البصاح في بنية الكلمة العربية، (بحث)
 مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (١٥)، العدد (٢)، ١٩٩٧، ص ٢٣٧.
- (5) انظر، ابن جني، الخصائص، ٨٢/٢، وابن فارس: الصلحي، ٣٢٩-٣٣٢، ابن سيده:
 المخصص ٢٧/١٤، ٨٨ والمزهر، ٤٧٦/١-٤٨١.

(انظر الجدول /الرقم ١١).

وقد صوّب الخفاجي ما جاء عند الحريري من تخطئة الناس في زمنه في قولهم،
(تَعَشَّم) لمن يأخذ الشيء بقوة وغلظة ويرى أن الصواب (تَعَشَّم) وأن القلب معروف
في كلام العرب وأتى بأمثلة من القلب المكاني^(١).

ولفظ (تَعَشَّم) لغة فاشية في الخليج العربي، وتعني تصرف بحدة وخشونة بالقول
أو بالفعل، ومن القلب المكاني من لغة العامة (حطب زَجَل) وهذا القلب لا يغير في
القوالب الشكلية للأفعال، فمن ناحية البنية الصرفية، فإن (جَزَل، وزَجَل) كلاهما بوزن
(فَعَل) ومن ناحية البنية المقطعية فإن كلا الفعلين يتكون من مقطع طويل مزدوج
الإغلاق^(٢).

(1) انظر، شرح درة الفواص، ص ٧٥.

(2) انظر: الأقطش: عبدالحميد، القلب المكاني بين الأصوات الصحاح، ٢٣٧

المبحث الثاني اللحن في المشتقات

الجدول ذو الرقم (٢) يمثل لحن العامة في المشتقات

الرقم	الصيغة الملحونة	الصواب	المصدر	الصفحة
أ-١	اشتغل فلان بالمزايلة	المزاولة	المدخل	٢٤٧
	أهل الفلاحة	الفلاحة	تنقيف اللسان	١٣٧
	ألقنت عصا التسيار	التسيار	تنقيف اللسان	١٣٦
	الذهاب واللاحق	الذَّهاب واللَّحاق	المدخل	٢٨٥
	نضوح	نَضُوح	الدخل	٢٨٤
ب-١	فلان قرابة فلان	ذو قرابة	درة الغواص	٦٦
ج-١	فعلته لإحازة الأجر	لحيازة	درة الغواص	٣٩
د-١	كثرت عيلة فلان	عائلة	درة الغواص	١٩١
هـ-١	مالي فيه منفوع	نفع	درة الغواص	٢٠٠
أ-٢	رجل فاطر	مفطر	تنقيف اللسان	١٧٠
	القوة الماسكة	القوة الممسكة	تنقيف اللسان	٢٧١
ب-٢	هذا يوم مهول	هائل	تنقيف اللسان	١٣٠
	أنت معزم على السفر	عازم	تنقيف اللسان	١٦٧
	رجل مشغب	شاغب	تنقيف اللسان	١٦٨
أ-٣	عمل مفسود	مُفسد	درة الغواص	٤٤
	قلب متعوب	مُتعب	درة الغواص	٤٤
ب ٣	المقضي كائن	المَقْضِيّ	تنقيف اللسان	١٦٩
	حبل مثنى	مُثنى	تنقيف اللسان	١٦٩
ج-٣	بيت مزار	مَزُور	تقويم اللسان	١٧١
	خاتم مصاغ	مصوغ	تقويم اللسان	١٧١
	فرس مقاد	مَقُود	تقويم اللسان	١٧١
	حديث مزاد فيه	مزيد	تنقيف اللسان	١٦٨
	ثوب مصان	مصون	تنقيف اللسان	١٦٨
أ٤	يقضان	يَقْضَان	تنقيف اللسان	١١٥

١٠٢	تثقيب اللسان	غـ ضـبـي وجوعى	امـرأة غـضبانة، وجوعانة...	
١٠٧	تثقيب اللسان	سبـط	رجـل أسبـط	٤ب
١٠٤	تثقيب اللسان	طـرـع	رجـل طـرـعـي	٤ج
٢٤٤	المدخل	مبـرد	مبـرد	٥-أ
١٦٢	تقويم اللسان	مبـضـع	مبـضـع	
١٢٧	تثقيب اللسان	مبـزـل	مبـزـل	
٢٣٧	المدخل	مصـفـلة	مصـفـلة	٥-ب
١٦٢	تقويم اللسان	مطـرقة	مطـرقة	
١٦٢	تقويم اللسان	ملـحقة	ملـحقة	
١٢٤	تثقيب اللسان	مفـتـاح	مفـتـاح	٥-ج
١٢٤	تثقيب اللسان	مصـبـاح	مصـبـاح	
١٢٤	تثقيب اللسان	مـسـواك	مـسـواك	
١٧٣	تثقيب اللسان	مبـزـل	مبـزـل	٥-د
١٢٧	تثقيب اللسان	مراة	مراة	
١٦٦	تقويم اللسان	مبـضـاة	مبـضـاة	
٢٤٦	المدخل	المبـجـر	المبـجـر	
٢٣٥	المدخل	مفـلـع	مفـلـع	
٢٣٨	المدخل	مبـهـر اس	مبـهـر اس	
٢٤٣	المدخل	المبـقـرعة	المبـقـرعة	
٢٥١	المدخل	موقـف	موقـف	٦-أ
٢٥١	المدخل	مبـعـرـض	مبـعـرـض	
١٦٢	تقويم اللسان	مبـجـس	مبـجـس	٦-ب
٣٥	الكلمة	مبـسـطـح	مبـسـطـح	٦-ج

سيتناول هذا المبحث مجموعة من الألفاظ الملحونة التي يتعلّق اللحن فيها بالمصادر

والمشتقات، وعلى النحو الآتي :

المصدر.

مفهومه.

يصاغ المصدر من فعل ثلاثي أرباعي أو خماسي، أو سداسي، ولكل منهما مصدر خاص، والمصادر أربعة: أصلي ويسمى صريح، وميمي، ومصدر بمعنى المرة والهيئة، ومصدر صناعي.

وقد تحدّث سيبويه والمبرد عن طريقة العرب في الوصول إلى المصدر في الكلام عن طريق الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية دون أن يضعوا له حداً في الكلام، يقول سيبويه: " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على (فَعَلَ) (تَفَعَّلَ) و(فَعِلَ) (يَفْعَلُ) ويكون المصدر فعلاً... فأما فعَل يفْعَل فمصدره قَتَلَ يَقْتُل قَتَلًا. " (١)

أمّا ابن جني فكان أكثر تحديداً في تعريفه للمصدر، وذلك بوضع شروط لصوغه من بينها: أن يتضمن أحرف فعلة، يقول: " اعلم أن المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو فعلة من لفظ واحد والفعل المشتق من المصدر " (٢) وتضمن أحرف الفعل يقصد بها الأصلية والزائدة. (٣).

فالمصدر (شَرِبَ) فعلة (شَرِبَ)، والمصدر (احْتَرَمَ) فعلة (احْتَرَمَ)، ويقاس على ذلك. وقد يكون هذا الاشتمال مقترراً غير ظاهر، فالواو في (أوصل) مقدرة في المصدر (إيصال)؛ لأنها قد أعلت قلبت، فهي موجودة ولكن بصورة لفظية أخرى. والواو المنقلبة في (دعا) مقدرة في المصدر (دعاء)؛ لأنها أعلت قلبت ثم أبدلت همزة، فهي موجودة

(1) الكتاب، ٥/٤ وانظر: المقتضب، ١٢٤/٢

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان، د اللمع في العربية تحقيق: فايز فارس، إربد، الأردن، دار الأمل، الطبعة الأولى، ٤٨/١٩٨٨

(3) النظر: ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، (د.ط.)، (د.ت) ٢٣/١

ولكن بصورة لفظية أخرى. (١)

أقيسة المصادر.

أوجد الصرفيون أقيسة معينة لبعض المصادر: فهناك من المصادر ما دل على (حرفة أو صنعة أو ولاية) فقياس مصدرها (فَعَالَة) قال سيبويه: "وأما الوكالة والوصاية والجرابة ونحوهن فإنما شُبِّهن بالولاية، لأن معانهن القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة والفكاية والعرافة، وإنما أردت أن تخبر بالولاية، ومثل ذلك الإيالة والعياسة والسياسة." (٢)

ويأتي (فَعَال) بالكسر و(فَعَال) بالفتح إذا دلَّ الفعل على انتهاء الزمان.. جاء في لسان العرب: "وَجَدَ يَجِدُ جَدًّا وَجَدَادًا عَنِ اللَّحْيَانِيِّ صَرْفَهُ... وَالْجَدَّادُ صِرَامُ النَّخْلِ، وَهُوَ قَطْعُهَا.. قَالَ الْكَسَائِيُّ: هُوَ الْجَدَّادُ وَالْجَدَّادُ، وَالْحِصَادُ وَالْحِصَادُ، وَالْقَطَّافُ وَالْقَطَّافُ، وَالصَّرَامُ وَالصَّرَامُ، فَكَانَ الْفَعَالُ وَالْفِعَالُ مُطْرَدَاتٍ فِي كُلِّ مَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى وَقْتِ الْفِعْلِ مُشَبَّهَانِ فِي مَعَابِقَتَهُمَا بِالْأَوَانِ وَالْأَوَانِ" (٣)

وقد يكون للفعل الواحد عشرة مصادر وليس في كلام العرب إلا فعل واحد. جاءت مصادرُه على عشرة أوزان هي الفعل (لَقِيَ) يقول ابن خالويه: وليس في كلام العرب مصدر على عشرة ألفاظ إلا مصدرًا واحدًا، وهو لَقَيْتَ زَيْدًا لِقَاءً وَلِقَاءَةً وَلَقِيْتُ لُقْيَاً وَلَقِيَّةً وَلُقْيَانًا وَلُقْيَانًا... " (٤)

أسباب التعدد في المصادر.

قد يُعلم أن التعدد في المصادر يعود لاختلاف قبائل العرب في استعمال الألفاظ، فقد تستعمل قبيلة مصدرًا لفعل، قد لانجده عند قبيلة أخرى. قال سيبويه: "وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فَعَالٍ كما جاء على فُعُولٍ وذلك نحو: (كذِبْتَهُ كِذَابًا وَكَتَبْتَهُ كِتَابًا،

(1) انظر: الغلابيني. مصطفى. جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط ٣٣، ١٩٩٧، ١/١٦٠

(2) انظر: الكتاب، ٤/١١

(3) لسان العرب، ٣/١١٢

(4) ابن خالويه: الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت،

دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ص ٥٨-٥٩

وَحَجَبَتْهُ حجاباً، وبعض العرب تقول: كَتَبَا علي القياس.. " (١)

واختلاف اللغات لم يكن في العربية مقصوراً على المصادر بل يُلمس في نواح أخرى في اللغة إذ جاء في الأسماء والأفعال والتركيب، وهو ما تشير إليه كتب اللغة. ومن أسباب التعدد في المصادر: اختلاف المعاني وهو سبب مهم إذ ينطوي تحت كل مصدر دلالة قد لا يوجد لها نظير في المصدر الآخر الذي يندرج تحت الفعل نفسه، فمن ذلك (الضُرُّ، والضُرُّ) فهو بالفتح في كل شيء، وبالضم الضرر في النفس من مرض وهزال، قال تعالى: (وأيوب إذ نادى ربُّه أني مسني الضُّرُّ وأنت أرحم الراحمين) {الأنبياء ٨٣/} وقوله تعالى: (لايملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً) {الرعد ١٦/} فالضُرُّ عام في مقابل النفع، فرق بين البنائين لافتراق المعنيين. (٢)

والحديث عن المصادر يمتد إلى مراحل عديدة إن رُغب في امتداده، ولكن المظنون أن ما سبق من إلماع عنه يمهد لتحليل ما جاء من لحن العامة فيه. التحليل.

١- تَفْعَال. تلحن العامة في ألفاظ من هذا الوزن فيكسرون تاء المصدر في: (التَّسيار) انظر: (الجدول، "٣" الرقم / ١١)

وهو مبالغة من الفعل الثلاثي (سِرْتُ) وقد عالج القدماء هذه الصيغة، يقول سيبويه: " هذا باب ماكثر فيه المصدر من فَعَلْتُ، فنلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في فَعَلْتُ فَعَلْتُ حين كثرت الفعل، وكذلك قولك في الهَذْرُ التَّهْذَارُ، وفي اللَّعِبُ اللَّعَابُ، والصَّفْقُ التَّصْفَاقُ وفي الرُّدُّ التَّرْدَادُ.. " (٣)

وبذلك يتضح أن قول العامة (التَّسيار) على وزن (التَّفْعَال) بالكسر لحن،؛ لأنه لم ترد إلا صيغتان بكسر التاء هما (التَّبَيَانُ، والتَّلْقَاءُ)، ولم يعدهما سيبويه من المصادر الموضوعية للتكثير. (٤)

(1) انظر: الكتاب، ٧/٤

(2) الزمخشري، الكشاف، ٣٢٥/٢، وانظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ١٩-٢٠

(3) الكتاب، ٨٣-٨٤/٤

(4) انظر: المصدر السابق، ٨٤/٤

٢- فَعَالَةٌ. بِخَطِّيءِ الحَرِيرِيِّ خَاصَةً أَهْلَ زَمَانِهِ فِي وَصْفِهِ بِالمَصْدَرِ بِقَوْلِهِمْ: (هَذَا قَرَابَةٌ

فَلان) وَالصَّوَابُ- كَمَا يَرَى- ذُو قَرَابَتِي انظُر: (الجدول "٢" الرقم ١/ب).

وَقَدْ صَحَّحَ الخَفَاجِيُّ ما وَقَعَ فِيهِ الحَرِيرِيُّ مِنَ الوَهْمِ، قَائِلًا بِأَنَّ ما أَنْكَرَهُ صَحِيحٌ

فَصِيحٌ وَشَائِعٌ نَظْمًا وَنَثْرًا وَوَقَعَ فِي كَلَامِ أَفْصَحَ مِنْ نَظْقٍ بِالمُضَادِّ فِي حَدِيثِ صَحِيحٍ قَالِ

فِيهِ: " هَلْ بَقِيَ أَحَدٌ مِنْ قَرَابَتِهَا " قَالَ فِي النِّهَايَةِ: أَيُّ أَقْرَبِهَا فَمَسُوا بِالمَصْدَرِ كَالصَّحَابَةِ،

وَالوَصْفِ بِالمَصْدَرِ مَقْبُوسٍ مَطْرُودٍ، وَفِيهِ مِنَ الحَسِّ وَالبِلاغَةِ ما هُوَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يذَكَرَ، وَفِي

الْكِتَابِ المَجِيدِ: (وَلَكِنْ البِرُّ مِنَ اتَّقَى) {البقرة/١٨٩}..^(١)

٣- فَعَالَةٌ. يُخَطِّيءُ الحَرِيرِيُّ بَعْضَ أَهْلِ زَمَانِهِ حِينَ يَقُولُونَ: (فَعَلْتَهُ لِإِحَاذَةِ

الأَجْرِ)، وَالصَّوَابُ، (لِحِيَازَةِ) انظُرِ الجدول: ("٢" الرقم ١/ج) وَسَبَبُ اللِّحْنِ لِأَنَّ اللَّفْظَ

مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ حَازَ عَلَى وَزْنِ (فَعِل) حِيَازَةٍ (فَعَالَةٌ) وَهُوَ مَصْدَرٌ يَسْتَعْمَلُ فِيما دَلَّ عَلَى مِهْنَةٍ

أَوْ حِرْفَةٍ كَالخِلاَفَةِ وَالسِّيَاسَةِ وَالصَّنَاعَةِ وَغَيْرِها " ^(٢)

٤- فَعَالَةٌ. مِنَ الأَخْطَاءِ الَّتِي عَدَّها الحَرِيرِيُّ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ زَمَانِهِ قَوْلِهِمْ: (كَثُرَتْ عَيْلَةٌ

فَلان) وَالصَّوَابُ كَمَا يَرَاهُ أَنْ يَقَالَ: (عائِلَةٌ) انظُر: (الجدول "٢" الرقم ١/د).

وَقَدْ رَدَّ الخَفَاجِيُّ قَائِلًا: وَالْمُخَطِّيُّ هُوَ المُخَطِّيُّ، لِأَنَّهُ وَرَدَ بِهَذَا المَعْنَى فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ

فَهُوَ عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ فِي الحَدِيثِ: أَتَخَافِينَ العَيْلَةَ وَأَنَا وَكَيْهَمٌ " ^(٣)

(1) شرح درة الغواص، ٢٤٩

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ١١/٤، و الاسترآبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ١٥٣/١

(3) شرح درة الغواص، ٥٦٨

اسم الفاعل.

يقول ابن الحاجب في حدّ اسم الفاعل بأنه " ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى

الحدث... " (١)

ويعرفه اللغويون المحدثون بأنه " اسم مشتق يدل على من وقع منه الفعل أوقام به

على وجه الثبوت والتجدد، وهو يرتبط بالمضارع المبني للمعلوم في حركاته وسكناته " (٢)

ويصاغ من الثلاثي على وزن (فاعل)، كقادم وقارىء وساجد. وقد يأتي على أوزان

أخرى هي أوزان الصفة المشبهة، نحو نَصِرَ فهو (نَصِير)، وَعَطِشَ فهو (عَطِشان)، وَسَوِدَ

فهو (أَسود)، وَضَخَمَ فهو (ضَخَم)، وَجَمَلَ فهو (جَمِيل)... (٣) وبما أن هذه الأوزان ليست

مما ورد في مصنفات التصحيح اللغوي موضوع الدراسة، فإن الدراسة سيقصر على ما يرد

من أوزان اسم الفاعل المتداولة في لغة العامة المنطوقة.

ويصاغ من غير الثلاثي بوزن المضارع " بعد زيادة الميم في أوله مضمومة،

وبكسر ما قبل آخره مطلقاً " (٤)

اللحن في اسم الفاعل.

ورد في مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس مجموعة من ألفاظ اسم

الفاعل برز فيها اللحن، ويُظنُّ بأن اللحن فيها ناشىء بسبب الخلاف في صياغة الفعل

الذي اشتق منه اسم الفاعل، وسوف نتلمس الأسباب في التحليل الآتي :

(1) انظر: الكافية في النحو، ١٩٨/٢

(2) انظر: شاهين، عبدالرحمن. في تصريف الأسماء، القاهرة، مكتبة الشباب، ١٩٧٧م، ١٨٢

(3) انظر: الحديثي. خديجة. أبنية الصرف في كتاب سيبويهص ١٨٠

(4) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، صيدا، لبنان، المكتبة العصرية (د.ط) ١٩٩٥ م

التحليل.

يظهر لحن العامة في القرن السادس في اسم الفاعل من خلال الأشكال الآتية :

١- ما اشتق من فعل ثلاثي مجرد وحقه أن يكون من الثلاثي المزيد.

وهو ما يكشف عنه الجدول (" ٢ " الرقم / ٢) وقد نطقت العامة باسم الفاعل على وزن (فاعل) و يجب أن يكون على وزن (مفعِل) من (أفعل).
ويظهر أن سبب اللحن هو الاختلاف في صياغة الفعل واستعماله مجرداً أو مزيداً.

٢- ما اشتق من فعل مزيد وحقه أن يكون من المجرد.

وهو ما يكشف عنه الجدول (" ٢ " الرقم / ٢) وهذه صيغة لا بد أن يكون اسم الفاعل منها على وزن فاعل ويقال من هذه ما قيل من سابقتها من حيث الخلاف في الفعل الذي اشتق منه اسم المفعول، والقياس الخاطيء في استخدام العامة لها على وزن (مفعِل).
فلا نستعمل (ماسك) بل نستعمل (ممسك)، لأن الفعل الذي اشتق منه اسم المفعول (أمسك).

وقد صحح ابن هشام اللخمي قول العامة: (رجل فاطر، وامرأة فاطرة) قال: حكى ابن سيده في المحكم: أفطر الرجل، وفطر، فمن قال: مفطر فهو من: أفطر، ومن قال: فاطر فهو من: فطر، ولكن أفطر أفصح. (١)

وقد يكون القياس الخاطيء هو السبب الذي سوغ للناسطين بهذه الألفاظ أن يستعملوها على وزن فاعل دون الالتفات إلى دلالة الفعل المجرد والمزيد.

(1) ابن هشام اللخمي: المدخل إلى تقويم اللسان، بتحقيق: عبد العزيز مطر، ص: ١١٠.

اسم المفعول

إذا أراد المتكلم أن يدلَّ على صفة شخص وقع عليه حدث معين، فإنه يصوغ من الفعل المبني للمجهول مشتقاً يفيد معنى الحدوث والتجدد نحو أسر فهو مأسور، وقُوتل فهو مُقاتل (١)

ويصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مفعول) كمكتوب ومقروء ومسموع، ويتجدد من معنى التجدد والحدوث إلى معنى الثبوت إذا جاء على وزن الصفة المشبهة، وفي هذا يرى فاضل السامرائي: بأن فتى كحيل وكف خضيب أبلغ من مكحول ومخضوب؛ لأن كحيلاً وخضيباً أصبحا كالخلقة في صاحبهما، بخلاف مكحول ومخضوب الدالين على التجدد. (٢)

ويصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي على بناء اسم الفاعل مع فتح ما قبل آخره، وأوزانه من الثلاثي ومن غير الثلاثي كثيرة. (٣)

وأمثلة لحن العامة في اسم المفعول تتمثل في الخلاف في صياغة الفعل الذي اشتق منه اسم المفعول، ويمكن تفسيرها بالتحليل الآتي.

التحليل:

من الملاحظ أن اللحن في اسم المفعول جاء نتيجة الخطأ في صياغته، من الثلاثي المجرد أو الثلاثي المزيد، وقد يكون بسبب الضبط، ويمكن دراسته وفق الأنماط الآتية:

١. اشتقاق اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد، وحقه أن يكون من الثلاثي المزيد. ومن ذلك قول العامة في صقلية: عمل مفسود، وصوابه: (مفسد) وقلب متعوب،

(١) انظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ١/١٨٢، والحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ١٦٤-١٦٩، والسامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٥٩.

(٢) انظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٦١.

(٣) انظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ١٩٤، والحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ١٦٤-١٦٩.

وصوابه: (مُتَعَب)، وهو مهذور الجناية، وصوابه: (مُهْتَر) ^(١) (انظر الجدول (٢)
الرقم ١٣) .

وقد صحح ابن هشام اللخمي قول العامة (مهذور الجناية) بالقول قد قالوا: هُدِرَ،
فمهذور جارٍ عليه وأهْدِرَ أكثر ^(٢) فالأسماء التي اشتقت منها أسماء المفعولين وردت
مزيدة ولم تسمع مجردة.

٢. اشتقاق اسم المفعول من الفعل المعتل الناقص.

ومن أمثلته: حبل مَلُوى، والصواب: مَلُوي، والشيء المطروح مُرْمى، والصواب:
مَرْمى ^(٣) انظر: (الجدول (٢) الرقم ٣ب).

وذلك أن الفعل المعتل إذا كان معتل الآخر (ناقصًا) صيغ على وزن (مَهْدِي) إذا
كان معتل الآخر بالياء، وعلى وزن (مَدْعُو) إذا كان معتل الآخر بالواو.
ففي مثل: ثني المضارع منه يثني، وصيغة المفعول منه مثنوي فقلبت الواو ياء
فاصبحت: مثنبي، ثم ادغم فصارت الكلمة مثنبي.

٣- اشتقاق اسم المفعول من الفعل المعتل العين (الأجوف).

إذا كان الفعل معتل العين (أجوف) نحو (قال) و(باع)، جاء اسم المفعول منها
(مقول) و(مبيع) وذلك بقلب وسطه (الألف) إلى واو أو ياء بحسب أصل الفعل قبل حدوث
الإعلال فيه إذا كان (قول) في (قال) و(بيع) في (باع).

ومن لغة العامة في القرن السادس قولهم: (فرس مقاد) قالوا مقود، وخاتم مصباغ
قالوا فيه: مصوغ ^(٤).

وقد خالفت تميم فأتوا ما كان ثلاثيًا العين يائيًا أو واويًا فقالوا: في (مبيع) مبيوع،

(1) ابن مكى: تنقيف اللسان، ١٦٨.

(2) ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقديم اللسان، ص ١١٠.

(3) ابن مكى: تنقيف اللسان ١٦٩.

(4) المصدر السابق، ١٦٨.

وفي مخيطة (مخيوط) و(مديون) في المفعول من الياء، و(مقوود) و(معوود)، في المفعول من الواو^(١).

قال ابن عصفور في الممتع إنه يجوز الإتمام في مفعول من ذوات الياء من لهجة بني تميم. قال علقمة [من البسيط]:

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الريح مغيوم
والإعلال أفصح، ولا يجوز في ذوات الواو إلا فيما سمع والذي سمع من ذلك مدووف قال الزجاج:

والمسك في عنبره المدووف.

والأشهر (مئوف)، وقالوا: رجل مغوود، وفرس مقوود، وثوب مصنون وقول مقوول، وإنما لم يجز الإتمام في مفعول من ذوات (الواو) إلا فيما شذ لأن الواو أثقل من الياء^(٢).

وقياس لهجة أهل الحجاز أن يقولوا فيه و(مخيطة) و(مدين)، و(معين) في المفعول اليائي العين من باع وخاط ودان، وعان ويقولون في اسم المفعول من الواو (مقوود) من قاد و(معوود) من عاد^(٣).

ويتحدث بعض العامة من عصرنا فيقولون: (مديون) و(مبيوع) و(مخيوط) بدلاً من: مدين ومبيع ومخيطة، وما ذلك إلا لغة سائرة من ذلك العصر إلى هذا العصر، مما دفع نهاد الموسي، وهو يرى ويسمع هذه الألفاظ يجرى تداولها إلى القول: "فإننا نعتد ذلك خطأ ونصوبه على (مدين ومبيع..)" وهو في الحق التاريخي وجه تميمي، ولغة فصيحة مما يحتج به، وقول ثانٍ لا سبيل إلى دفعه في بناء اسم المفعول " ^(٤).

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٢/ ٤٦٠.

(2) المصدر السابق، ٢/ ٤٦٠.

(3) انظر: الجوهري، الصحاح ٣/ ١١٨٩، وابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/ ٤٦٠.

(4) العربية وأبنائها، ٢٣-٢٤.

الصفة المشبهة.

هي لفظ مشتق يصاغ من الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت والدوام، لإعلى وجه الحدوث. ^(١) وذلك نحو زيد حسن وجهه، وكريم خلقه. وتعريف اللغويين المحدثين للصفة المشبهة مرتبط بتعاريف القدماء، فهي عندهم اسم يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى الفاعل، وثم سموه (الصفة المشبهة) أي التي تشبه اسم الفاعل في المعنى، علما أن الصرفيين يقولون أن الصفة المشبهة تفترق عن اسم الفاعل في أنها تدل على صفة ثابتة. ^(٢)

واشتقاقها من الفعل اللازم هو الغالب، إذ إن "الدارسين قدماء ومحدثين شبه مجمعين على أن (الصفة المشبهة) إنما تؤخذ من الفعل اللازم" ^(٣) إلا أنها قد تشتق في أمثلة قليلة من الفعل المتعدي، مثل الأخرين، رحيم، عليم.. وغيرها. ^(٤)

ومن الدراسات من ذكرت للصفة المشبهة أوزانا كثيرة، وأن هذه الأوزان مطردة في بابين هما (فعل - يفعل) و (فعل - يفعل) وأفعال الباب الأول لازمة غالباً، وأفعال الباب الثاني لازمة دائماً. ^(٥)

والأمثلة من لحن العامة في القرن السادس قليلة، وهي تتعلق، بصفات الناس الظاهرة والباطنة، ويكشف عنها التحليل الآتي :

- (1) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، ٢/٢٠٥، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه. ١٨٩.
- (2) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، (د.ط) ١٩٨٤ م، ص ٧٩، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ١٨٩-١٩٠.
- (3) انظر. صفا. فيصل. الصفة المشبهة (قراءة في البنية الشكلية والدالية لبعض الأوصاف المشتقة (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد (٥١) ١٩٩٦، ص ٦٦.
- (4) انظر: البحث السابق ن ص ٦٦.
- (5) انظر: الحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ١٧٦-١٨٩.

التحليل.

١- صيغة فَعْلَان. تبنى هذه الصيغة من (فَعَلَ) المكسور العين، وهي صيغة قياسية منه، وكثيرا ماتأتى في الجوع والعطش، ومقاربهما^(١)

وقال سيبويه: "أما ماكان من الجوع والعطش فإنه أكثر مايبنى في الأسماء على فَعْلَان"^(٢) ومن أمثلة سيبويه "ظماً بظماً ظماً وهو ظمان، وعطش يعطش عطشاً وهو عَطْشَان..."^(٣)

ومما جاء من لحن العامة على هذه الصيغة قولهم (يقضآن) بفتح القاف . (انظر: الجدول "٢" الرقم ١٤/٤)، والصواب إسكانها، ويفسر هذا اللحن حديثاً بالمماثلة .

ومما جاء على هذه الصيغة قول عامة صقلية في القرن السادس (امرأة غضبانة وشيعانة) انظر: (الجدول "٢" الرقم م١/٤) وقياسها امرأة (غَضْبَى وشَبَعَى) ونحو ذلك. وما قال به العامة لغة لبني أسد^(٤) فهم يلحقون هاء التانيث للمفرد المذكور لوصف المؤنث.

وقد صحح هذا اللحن ابن هشام اللخمي بقوله: " فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تلحن بها العامة وإن كانت لغة ضعيفة " ^(٥)

وربما يكون هذا اللحن قد نتج عن القياس الخاطيء على خمصانة وعريانة.^(٦) وهذه لغة سائرة عند العامة في شمال الأردن^(٧)، و لغة متفشية عند الجماء الغفير من أبناء اللغة في المشرق والمغرب .

٢- صيغة فَعْل. وهو بناء يدل على الخِلقة الظاهرة مثل ضَخْم وجَعْد، وسَبْط، قال

- (1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٥٧٦
- (2) الكتاب، ٢١/٤
- (3) المرجع السابق، ٢١/٤، وانظر: أدب الكاتب، ٥٧٦
- (4) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٥٨ ولسان العرب العرب، (غضب) ١٤١/٢، (سكر) ٣٨/٦
- (5) ابن هشام. المدخل إلى تقويم اللسان، القسم الأول. بتحقيق. عبدالعزيز مطر، ص ٦٢
- (6) انظر: لحن العامة، ص ٣٥٢
- (7) انظر. حداد. حنا، بقايا من اللهجات العربية القديمة على ألسنة العوام في شمال الأردن. (بحث) مؤتته للبحوث والدراسات. العدد (٨) ص ٥٥

العجاج: [من الرجز]

مُحْتَبِكُ ضَخَمَ شُؤُونَ الرَّأْسِ (١)

وورد من لحن العامة قولهم في (سَبَطَ) (أَسْبَطَ) (انظر: الجدول "٢" الرقم ٤/ب).
ويظهر أن العامة قاسوا هذا اللفظ قياسا خاطئا على (أَفْعَل) الدال على الألوان
والعيوب الظاهرة كأعور وأعرج، وماكان للحلية كأكل وأحور، وهو وزن غالب في
أوزان الصفة المشبهة.

٣- صيغة فَعَلٍ. وتبنى هذه الصيغة من (فَعَلٍ) مكسور العين اللازم (٢) للدلالة على
الأدواء الباطنة نحو: وَجَعٌ وَمَغْصٌ، وللدلالة على العيوب الباطنة، نحو: لَحَزَ أَي
بخيل، ونكد وشكس، وللدلالة على الهيجانات والخفة، نحو بَطَرَ وَفَرِحَ. وهذا
البناء - على العموم يدل على الأعراض، أي عدم الثبوت. (٣)

ومن لحن العامة قولهم: (رجل طَزَعِي) وصوابه (طَزِعَ) (٤) انظر: (الجدول
"٢" الرقم ٤/ج) واللحن هنا يتمثل في استبدال كسرة عين (فَعَلٍ) بالفتحة، وإلحاق
ياء النسب على آخر اللفظ، ويمكن أن يفسر هذا اللحن بأن الفتحة أخف على
العامة من النطق بالكسرة فنطقوا اللفظ بفتحتين وإضافة ياء النسب لزيادة
التمكين والمبالغة.

وبعض ألفاظ من شبهه لغة سائرة - في عمان وغيرها من الأقطار التي
يتحدث أهلها بالعربية، فنرى بعض العامة يقولون: هذا رجل نَكْدِي، بدلا من نَكِدِ

(1) انظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ١٩١

(2) الغلابي، مصطفى، جامع الدروس العربية، ١/١٨٧.

(3) انظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، جامعة الكويت، كلية الآداب، الطبعة الأولى

ص ٧٨

(4) الطَزِعَ الرجل الذي لاغير له، انظر: تنقيف اللسان، ١٠٤

اسم الآلة.

مفهومه.

هو اسم مشتق للدلالة على الأداة التي يؤدي بها الفعل، وقد اطلق عليه سيبويه اسم "ماعالجت به" (١) وعبر بعض العلماء عن مفهوم المعالجة بلفظ "مايعتمل به" (٢) وهذا التعريف تصلح له من الأمثلة نحو: مِدْبَةٌ، ومِقْرَعَةٌ، ومِكنَسَةٌ، ومِفْتَاحٌ، ولكنه لا ينطبق على مايسمى أدوات من نحو مِحْلَبٌ ومِصْبَاحٌ، فهو للاحتواء، وهو مما يدخل ضمن مفهوم اسم الآلة هذا (٣)

ويظهر أن الواقع اللغوي له دور في عدّ مثل هذه الآنية آلات، ولم يكن هذا السماح بدعاً في العربية، فإن العبرية تلتقي مع العربية في عدم التفريق في استعمال أوزان الآلة بين ماهو للعلاج وماهو لاحتواء الشيء، فقد أطلقت العبرية اسم الكيل، وهو وعاء يحتوي الأشياء على مايعبر به عن اسم الآلة، سواء في ذلك مايعالج به وما لايعالج به.

فَقِيلَ **بِبَابِ حَكْلِي** Hakli sem أي اسم الكيل. (٤)
أوزان اسم الآلة.

أ- الأوزان القياسية: مَفْعَلٌ ومِفْعَلَةٌ ومِفْعَالٌ.

تذكر المصادر أن (مَفْعَلٌ ومِفْعَلَةٌ) هما الوزنان القياسيان لاسم الآلة (٥) و(مِفْعَالٌ ومِفْعَلَةٌ) هما في الأصل وزن واحد، قال سيبويه: " وكل شيء يعالج به فهو مكسور

(1) الكتاب، ٩٤/٤

(2) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٢٤٣

(3) انظر: تفصيلاً أوفى عن اسم الآلة في: عميرة. حنان اسماعيل، اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٦

(4) انظر: كمال. ربحي، دروس اللغة العبرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٣٦

(5) انظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، ٩٤/٤، وابن السكيت إصلاح المنطق، ١٣٥، والاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ١٨٦/١

الأول، كانت فيه هاء التأنيث. أم لم تكن " (١)

وأكثر صيغ اسم الآلة تميزا عن اسمي الزمان والمكان هي (مِفْعَال) أما (مِفْعَل) فتعتمد على المخالفة في الصائت القصير الذي يلي الميم فإن كان كسرا فد (مِفْعَل) للآلة، وإن كان فتحا فلزمان والمكان.

وقد أجمع القدماء كذلك على قياسية اسم الآلة (مِفْعَال) (٢) ومثلوا له بمِقْرَاض، ومِفْتَاح، ومِصْنَبَاح.

ويظهر اطراد الصيغ الثلاث (مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعَال) كثيرا في لغة العرب وأنها ترد من الفعل اللازم والمتعدي (٣).

ب- الأوزان غير القياسية.

١- مِفْعَل ومِفْعَلَة.

ووزن (مِفْعَل ومِفْعَلَة) وزنان غير قياسييين، وهما نادران، مثل مُنْخَل ومُنْذَهَن ومُسْطَط، ومُكْحَلَة، ومُخْرُضَة " (٤)

٢- فِعَال.

ذكر الاستراباذي وزن (فِعَال) بقوله: " وجاء الفعّال أيضا للآلة كالخياط والنظام (٥) وذكر ابن قتيبة هذا الوزن تحت عنوان (مِفْعَل وفِعَال): " قالوا: مِسْنَن وسِنَان، ومِسْرَد وسِرَاد،...، ومِعْطَف وعِطَاف، ومِلْحَف وإِحَاف.. " (٦)

وأضاف مجمع اللغة المصري أربع صيغ هي فَعَالَة مثل: نَلْجَة وغَسَالَة، وفِعَال الواردة بأعلاه من نحو إِرَاث (وهي التي قال بعض القدماء بقياسها) وفَاعِلَة مثل: سَاقِيَة

(1) الكتاب، ٩٤/٤

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ٩٤/٤ والزمخشري، المفصل، ٢٨٦

(3) انظر: الحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٩٩-٢٠٤

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ٩٤/٤ والزمخشري، المفصل، ٢٨٦

(5) شرح الشافية، ١٨٨/١

(6) أدب الكاتب، ٥٥٧

وقَاعُول مثل: سَاطُور (١).

وهناك أوزان غير قياسية لاسم الآلة ترد من أسماء جامدة غير قابلة للتوليد اللغوي، وإنما تعرف بالسمع مثل فأس وبيكين وقلم وسندان وقنوم وسُبُورة، وسُكَّان، وكُلُوب (٢) وهذه ليست موضع الاعتناء في دراسة لحن العامة.

التحليل.

يمكن تحليل لحن العامة في القرن السادس في اسم الآلة على النحو الآتي :

١- صيغة مفعّل: ويتمثل اللحن في ضبط الاسم على وزن (مفعّل) والصواب كسرهما، وهو ما يكشف عنه (الجدول (٢) والرقم ١/٥) والأمثلة منه جمٌ غفير يمكن تبينها في مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس.

ويظهر أن أهل اللغة وقتذاك تصرّفوا في نطق اسم الآلة فيما كان على وزن (مفعّل) بما هو أسهل عليهم نطقه فنطقوا بفتح ميم (مفعّل) وهو ما يطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث بالمماثلة Assimilitoin، وهي مماثلة رجعية تأثر فيها الصوت الأول بالثاني، وما يزال فتح أول اسم الآلة ديدن السواد الأعظم من الناطقين بالعربية في عصرنا الذي نعيشه، وقد أخذ يشق طريقه وبدأ يفرض وجوده على الكسر في اللغة الدارجة، وعلى المستويات الأخرى كذلك.

٢- صيغة مفعلة. وهو ما يكشف عنها الجدول (٢) والرقم ٥/ب) و يتردد وزن (مفعلة) الدال على اسم الآلة ترددا كثيرا على السنة العامة في القرن السادس، والأمثلة كما هو معهود في لغة العرب من هذا الوزن كثيرة (٣)

وهي في لغة عامة القرن السادس كذلك، وقد أثر العامة عصرئذ فتح ميم (مفعلة) كما هو الشأن في (مفعّل) فقالوا: مكنسة، وملعقة، ومروحة، ويفسر ذلك بالمماثلة بين الصوائت، أو ما يسمى طرد الباب على وتيرة واحدة.

(1) انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي: ١٢١

(2) انظر: الحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب ٢٠٥-٢٠٧.

(3) انظر: المصدر السابق، ص ٢٠٠

ومما يجدر قوله في هذا المقام أن هذه الصيغة جاءت قسمتها التأنيث من بين الوزنين القياسيين الآخرين من أوزان اسم الآلة، فظهر في العربية من أسماء الآلة ما هو مذكروما هو مؤنث.

٣- صيغة مفعّل. تظهر الأمثلة على هذه الصيغة من خلال (الجدول "٢" والرقم ٥/ج) فقد كان عامة صقلية في القرن السادس ينطقون اسم الآلة الذي على وزن (مفعّل) بضم الميم، فيقولون: (مُفْتَّاح، ومُصَبَّاح، ومُسَمَّار)

ويعلل إبراهيم أنيس الضم بأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، والكسر دليل التحضر والرفقة عند الحضر. والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان؛ لأنهما من أصوات اللين الضئيلة. (١)

وأحسب أن هذا النطق لغة موجودة عند بعض أهل مصر الآن فهم يقولون: مُنْشَار، ومُسْوَاك.

٤- لحن أخرى. تصرف العامة في القرن السادس في اسم الآلة بصيغته الثلاث، ويتضح هذا التصرف من (الجدول "٢" الرقم ٥/د)

١- قالو في (مزجل الحمام):. (٢) (مَسْجَار) وقد حصل في هذا اللفظ تغييران: الأول: إبدال في حرفين من حروف هذا اللفظ، هما الزاي، واللام فقد أبدلت الزاي سينا، وأبدلت اللام راء، وهو إبدال يسوغه التقارب في المخرج الصوتي.

الثاني: مطل الحركة القصيرة في مقطع الكلمة الأخير (عل) فأصبح (عال) وبالتالي يكون نبر الكلمة قد تركّز في (مفعّل) على مقطعها الأخير، وقد كان في (مفعّل) موزعا بالتساوي بين المقطعين الأول: (مف)، وهو قصير مغلق، والثاني: (عل)، وهو قصير مغلق عند الوقف.

(1) في اللهجات العربية، ٩١، وانظر: الأصوات اللغوية، ٤١

(2) مزجل الحمام: آلة يرمى بها الحمام عند إرساله، تنقيف اللسان/ ١٧٣

٢- قال العامة في (مِرآة) التي على وزن (مِفْعَلَة): (مِرآة) ^(١) وقد ثقلت عليهم الهمزة

فتصرفوا بحذفها فقالوا في (مِيضَاة): (مِيضَة) ^(٢)

٣- مجيء ما هو على وزن (مِفْعَل) من اسم الآلة (المِجْمَر) على وزن (مِفْعَال) فنقول:

(المِجْمَار).

٤- إبدال الزاي سينا في قول العامة (مِهْرَاز) بدل (مِهْرَاس) والمعاقبة بين هذين

الصوتين تسوغه القرابة في المخرج والصفة.

٥- تذكير ما حقه التانيث، وهو ما كان من اسم الآلة على وزن (مِفْعَلَة) وهو (مِقْرَعَة)

لتصبح على وزن (مِفْعَل)، (المِقْرَع).

(1) انظر: ابن مكّي، تنقيف اللسان، ١٢٧

(2) انظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٦٦

اسم المكان.

يصاغ من الفعل الثلاثي على وزنين هما (مَفْعَل) و(مَفْعِل). اسم يدل على مكان وقوع الفعل.

فإن كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها، نحو: (يشْرَب، ويأْكُل، ويَقْتُل) فإن اسم المكان يبنى على وزن (مَفْعَل) فيقال: (مَشْرَب، ومَأْكَل، ومَقْتَل) (١)

والحال كذلك إذا كان الفعل معتلاً الآخر، وإن كان من (يفْعَل) المكسور العين، نحو: (مَلْهَى ومَنْوَى) (٢)

وإذا كان المضارع مكسور العين فإن اسم المكان يبنى على (مَفْعِل) نحو: (مَضْرِب، ومَجْلِس) (٣) وكذلك إذا كان من المثال الواوي نحو: (مَوْزِد ومَوْعِد) (٤)

وبصاغ اسم المكان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول نحو: (منطَلَق، ومستَخْرَج) (٥)

وقد سمعت ألفاظ على صيغة (مَفْعِل) مثل: (المَطْلِع والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمسْجِد، والمنْسِك). فماكسر من هذه فإن المقصود به الزمان أو الموضوع المخصص للفعل سواء وقع فيه أم لا، وإن جاءت بالفتح فهي على القياس. (٦)

واللحن في اسم المكان مواروته كتب التصحيح اللغوي قليل يتعلق بالخطأ في

ضبط اللفظ على وزن (مَفْعِل) ويمكن تحليله وفق الآتي :

- (1) انظر: سيبويه. الكتاب، ٨٩/٤-٩٠.
- (2) الغلابي، جامع الدروس العربية، ٢٠١/١، والحملوي، أحمد. شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العلمية (د.ط) بيروت (د.ت) ص ٨٢
- (3) انظر: سيبويه. الكتاب، ٨٧/٤
- (4) الغلابي، جامع الدروس العربية، ٢٠٢/١
- (5) المصدر السابق.
- (6) انظر: سيبويه، الكتاب، ٨٩/٤-٩٠، والسامرائي، فاضل. معاني الأبنية في العربية، ٣٦-٣٧، والحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ٢١٤

التحليل.

الألفاظ الواردة من لحن العامة في اسم المكان هي: (مَوْقِفٌ، وَمَعْرِضٌ، وَمَجْلِسٌ ومِشْطَاحٌ) بدلا من (مَوْقِفٌ، وَمَعْرِضٌ، وَمَجْلِسٌ، مَسْطَاحٌ) انظر: (الجدول "٢" الرقم ٦، أ، وب، وج) وتالياً تحليل ما ورد من أمثلة :

١- اللحن الناتج بسبب ضبط عين اسم المكان المشتق من الثلاثي.

وهذا اللحن يتمثل في مجيء لفظ اسم المكان (مَوْقِفٌ و مَعْرِضٌ) على وزن (مفعل) بفتح العين، والصواب أن تكسر وتكون على وزن (مفعل) وتغير حركة العين من الكسر إلى الفتح في (مَوْقِفٌ و مَعْرِضٌ) يفسر بقانون المماثلة Assimilitoin إذ يتحقق بها الانسجام بين العين والميم، وهو ما يدعى بالانسجام الصوتي بين الحركات (١)

وبها يقتصد في الجهد العضلي، ويسهل النطق، وقد تأثر هنا الصوت الثاني بالأول، فهي مماثلة تقدمية Progressive وهذا التأثر لم ينل من دلالة اللفظ، وهو ميل إلى توحيد نطق اسم المكان بحيث يصبح على وزن (مفعل) وتحسن الإشارة هنا إلى أنه قد ورد في القراءات القرآنية التبادل بين بابي، فعَل يفعل، ويفعل، مما يجعل ما ورد من اسم المكان من هذه الأفعال ببالفتح، أو الكسر صحيحاً.

فقد قرأ الكسائي قوله تعالى: ﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ ﴾ الْفَجْرِ (القدر: ٥)

بكسر اللام (٢).

وقرأ الضحاك وعبد الله بن مسلم قولسه تعالى: ﴿ حَتَّى ٢ أَبْلُغَ مَجْمَعَ

(1) انظر: مطر. عبدالعزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ص ٢٤٥

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: ٦٩٣.

أَلْبَحْرَيْنِ ﴿ (الكهف: ٦٠) ^(١) بكسر الميم الثانية.

قرأ ابن كثير من رواية وابن محيصن، والحسن وغيرهم قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا

بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ ﴾ (الكهف: ٩٠) ^(٢) فتح اللام.

وهذا التبادل يدفع إلى تصويب ما جاء من اسم المكان على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعَل) إذا ورد في اللغة ما يدل على نطق الفعل في المضارع بوزن (يفعل ويفعل). وهو أمر دفع بعض الكتاب المعاصرين إلى تصويب ألفاظ مثل (مَعْرَض) بفتح العين من الفعل (عَرَض) بحجة أن هناك لغة ثانية في الفعل (عرض) إذا جاء بالفتح والكسر، وجاء مضارعه بالكسر والضم، فعلى اللغة الثانية يجوز فتح الراء ولا حرج ^(٣).

(1) أبو حيان: البحر المحيط، ١/١٣٦.

(2) المصدر السابق، ١/١٥٢.

(3) الغلايني: مصطفى نظرات في اللغة والأدب، بيروت، مطبعة طيارة (د.ط) ١٩٧٢م، ص:

١٥٣.

المبحث الثالث التبادل بين المشتقات

قد تستعمل العامة بنية صرفية مكان بنية أخرى ظنا بأن البنية المستعملة تؤدي الدور نفسه الذي تؤديه البنية الأصلية التي جرى عليها الاستعمال.

وقد حكى كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس جملة من المشتقات جرى فيها هذا التبادل يمكن توضيح بعضها في الجدول الآتي.

الجدول ذو الرقم (٣) يمثل لحن العامة في التبادل بين المشتقات

الرقم	الصيغة الملحونة	الصواب	المصدر	الصفحة
١-	مالي فيه منفوع	مالي فيه نفع	درة الغواص	١٩٩
	أنا مُعجِب بك	مُعجِب	المدخل	٢٩٤
٢-	عالمٍ مبرِّز	مبِرِّز	تتقيف اللسان	١٦٨
	شراب المُسكِر	المُسكِر	تتقيف اللسان	١٦٨
	المعوذتان	المعوذتان	تقويم اللسان	١٦٥
	طعام مسوِّس	مسوِّس	تقويم اللسان	١٨٤
٣-	شيء مُثْمِن	ثمين	درة الغواص	٦٥
٤-	لما يُغسل به (غسلة)	غسلة	درة الغواص	١٨٥
	مات مَيْتة سوء	مَيْتة	المدخل	٢٦٥
٥-	رجل نفاق	رجل مُنْفِق	تتقيف اللسان	١٦٨
	طرَّاز	مطرِّز	تتقيف اللسان	١٧٠
	نشأ السقن	مُنشِيء	تتقيف اللسان	١٦٧

التحليل.

ستجري دراسة المبادلة بين المشتقات وفق التشعيب الآتي:

١. استخدام اسم المفعول مكان المصدر.

ذكر الحريري أن أهل زمانه يقولون: مالي فيه منفع ولا منفعة، فيغلطون فيه، لأن المنفع من أوصل إليه النفع، والصواب أن يقال مالي فيه نفع ولا منفعة. (انظر: الجدول السابق الرقم: ١)

فكلمة (منفع) اسم مفعول، وكلمة (نفع) مصدر، وأهل الأندلس الذين نقل عنهم الحريري استخدموا اسم المفعول مكان المصدر.

وبسبب أنه لم يجيء من المصادر على وزن مفعول إلا أسماء قليلة وهي الميسور والمعسور، بمعنى اليسر والعسر، وقولهم: ما له معقول ولا مجلود، أي ليس له عقل ولا جلد^(١).

ويجد الخفاجي مندوحة في استخدام اسم المفعول مكان المصدر بحجة أن هذا مسموع وليس مقيس، وأن سببويه تأول المصدر الذي على مفعول وفي قولهم: دعه إلى ميسوره أو معسوره، وقال: كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه^(٢).

٢. استخدام اسم الفاعل مكان اسم المفعول، والعكس كذلك.

وردت ألفاظ من لغة العامة استخدم فيها اسم الفاعل مكان اسم المفعول، واسم المفعول مكان اسم الفاعل، ويرجع ذلك إلى اللحن في ضبط اللفظ، أو إلى الجهل بالفعل المشتق منه اسم الفاعل واسم المفعول (انظر الجدول السابق الرقم: ٢، ٣).

٣. استخدام اسم الفاعل مكان الصفة المشبهة.

ينقل الحريري عن الناس في زمنه أنهم يقولون لما يكثر ثمنه: مِثْمَن، فيوهمون فيه؛ لأن المِثْمَن على قياس العرب هو الذي صار له ثمن ولو قل، كما يقال غُصْن مَوْرِق.

(1) الحريري، درة الغواص، ص ٢٠٠.

(2) شرح درة الغواص، ص ٥٩٠.

فكلمة (مُثْمِن) اسم فاعل (وِثْمِين) صفة مشبهة فاستخدم الذين نقل عنهم الحريري

اسم الفاعل مكان الصفة المشبهة. (انظر الجدول السابق الرقم: ٣)

وحيث يَفْزَعُ الباحثُ إلى الخفاجي يجد أنه قد فزع هو إلى (ابن بري) فيرى الأخير بأن قياس ثمين على لحيم وشَحِيم يقضي بأن فَعَلَهُ ثمن كَشَحِمٍ وَلَحِمٍ، ولم أرَ أحداً من أهل اللغة ذكره، فإن صح ثمن فهو على ما قاله، وإن لم يصح حمل أَمْنَتِهِ في متاعه، إذا غاليت ورفعت السوم فيه، فيكون على هذا مُثْمِنٌ بمعنى مغالى فيه، ومرفوع سومه، ويكون ثمين ومُثْمِنٌ مثل عَنَيْدٍ ومُعْتَدٍ وَحَبِيسٍ ومُحْبِسٍ وَبَهِيمٍ ومُسَبِّهِمٍ^(١)، يعني يكونان بمعنى واحد.

٤. استخدام اسم المرة مكان اسم الهيئة.

يصاغ اسم المرة من مصدر الفعل الثلاثي بوزن (فَعَلَةٌ) بفتح الفاء نحو: ضربته ضربية، وقتلته قَتْلَةٌ^(٢).

أما اسم الهيئة فهو المصدر الذي يؤتى به للدلالة على هيئة وقوع الحدث، ويصاغ بوزن (فَعَلُهُ) نحو: قَتَلَ قَتْلَةً، ومات - مَيِّتَةٌ^(٣)، وقد استخدمت العامة في القرن السادس اسم المرة مكان اسم الهيئة في مواضع قليلة. (انظر الجدول السابق الرقم: ٤)

ويظهر أن هذا الاستخدام قليل بين أبناء اللغة قديماً وحديثاً فقد تكون المخالفة بين حركتي الفاء واللام في الوزن (فَعَلُهُ) سبباً في النفور من استخدام اسم الهيئة ولذا لجأ الناس إلى المماثلة فقالوا: غَسَلَتْ بوزن (فَعَلَةٌ).

٥. استخدام صيغة المبالغة مكان اسم الفاعل.

إذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث جُوِّلَ اسم الفاعل

(1) شرح درة الغواص، ٢٤٤.

(2) انظر: ابن عقيل شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، دار الخير، بيروت، د. ط ١٩٩٠.

(3) ينظر، الحديثي، خديجة، ابنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ١٥٦.

إلى أبنية متعددة هي (صيغ المبالغة) (١).

وصيغ المبالغة كثيرة منها: (فَعَّال) كَفَسَّاق، و(فَعَّل) كَعَثَّر، و(فَعَّل) كَعَدَّار،

و(فَعَّل) كَعَدَّور..... وغيرها (٢).

وجاء من لحن العامة استخدام ما كان بصيغة المبالغة (فَعَّال) بخاصة بدلا من اسم

الفاعل.

والألفاظ التي نطق بها العامة ويرأها ابن مكي ملحونة هي (نَفَّاق) و(طَرَّاز)

و(نَشَاء) ويرى أن صوابها: مُنْفَق، ومطرز، ومُنْشَى. (انظر الجدول السابق للرقم ٥)

والحقيقة أن هؤلاء كثر منهم فعل الإنفاق والتطريز والإنشاء حتى صار صناعة

ومهنة ملازمة لهم، ومعنى ذلك أن صيغة المبالغة هنا تؤدي المعنى نفسه الذي يؤديه اسم

الفاعل.

وقد رأى عباس أبو السعود جواز استخدام (فَنَّان) للذي تصدر منه أساليب كثيرة

في فنّه، وأن الكلمة تؤدي المعنى نفسه الذي تؤديه كلمة (مُفَنّ)، واستند إلى إقرار المجمع

اللغوي بجواز أن يصاغ (فَعَّال) للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء (٣).

(1) الحديثي: خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ١٨٥.

(2) ينظر، السيوطي، المزهري، ٢/٢٤٣.

(3) انظر، أبو السعود، عباس، أزهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف (د.ط) مصر

(د.ت)، ص ٤٥.

المبحث الرابع اللحن في الجموع اللحن في الجموع

تنقسم الأسماء في العربية إلى أقسام ثلاثة: مفرد: وهو الواحد الذي ليس بمتثنى ولا مجموع ولا ملحقاً بهما.

والمتثنى: هو الاسم الدال على قسمين: اثنين أو اثنتين مطلقاً، متفقي اللفظ، أو هو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين.

أما الجمع: فهو صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف فهو كالتثنية إلا أن العرب تدلّ على التكرار في التثنية والجمع بغيره الإيجاز والاختصار.

وقد امتازت العربية عن معظم لغات العالم بنظام دقيق وقواعد مفصلة وهذا النظام قائم على فكرة التمييز بين الجمع والإفراد.

فتكاد اللغة العربية تكون اللغة الوحيدة التي وجدت فيها مراحل التمييز الدقيقة التدرج بين فكرة الأفراد والجمع، ففيها الاسم المفرد والمتثنى والمجموع، وفيها اسم الجمع واسم الجنس، وجمع كل ذلك وفق نظام دقيق محكم يهب العربية اتساعاً في القواعد وضبطاً في النظام⁽¹⁾.

ويقسم النحاة الجمع ثلاثة أقسام:

١- جمع المذكر السالم

٢- جمع المؤنث السالم

٣- جمع التكسير

(1) انظر: باكزة، رفيق حلمي صيغ الجموع في العربية مع بعض المقارنات السامية، بغداد، ١٩٧٢. ص: ٣.

وتدخل ضمن دائرة الجموع أسماء كثيرة هي:

١- اسم الجمع

٢- اسم الجنس الجمع

٣- جمع الجمع

والأقسام الثلاثة الأخيرة لم ترد ألفاظ منها فيما يتناوله البحث من ألفاظ العامة. وفرق بين جمع التكسير والجمعيين السالمين، إذ إن جمع التكسير يطرأ على مفردة تغيير عند جمعه نحو: قفل- أقفال، ومنزل- منازل، كرسي- كراسي، أما الجمعان السالمان، فلا يحدث تغير عند جمعهما، فجمع المذكر السالم يصاغ بزيادة واو ونون في حالة الرفع وياء ونون في حال النصب والجر، فيقال: مسلم ومسلمون، وهند وهنداء^(١). ونظراً لما في جمع التكسير من تغير يطرأ عليه حين جمعه فقد كثر لحن العامة فيه، بله الجمع السالم للمذكر والمؤنث فإن اللحن إن وجد فيه فهو في ضبط آخره، والجدول التالي يبرز بعضاً من اللحن الذي وقع في الجموع.

(1) انظر: الحديثي: خديجة، أبنيه الصرف في كتاب سيبويه، ٢٠١.

الجدول ذو الرقم (٤) يمثل لحن العامة في الجموع.

الصفحة	المصدر	الصواب	صيغة الجمع الملحونة	اللفظ المفرد	وزن الجمع
١٨٨	تثقيف اللسان	أمهار ومِهار	أمهرة	مُهَر	أوزان
١٨٨	تثقيف اللسان	أهواء	أهوية	هَوَى	التكسير
١٨٨	تثقيف اللسان	أفر، وفراء	أفرية	فَرَو	أفعل
١٨٨	تثقيف اللسان	أرحاء	أرحية	رَحَى	
١٩٠	تثقيف اللسان	حدأ وِحدَات	أحدية	حَدَأ	
١٨٨	تثقيف اللسان	مراء ومرايا	أمرية	مِرَاء	
١٨٩	تثقيف اللسان	أصنوع	أصع	صَاع	أفعل
١٨٩	تثقيف اللسان	أفواه	أفام	فُم	أفعال
١٩٠	تثقيف اللسان	خبثاء	أخبث	خَبِث	
١٩٠	تثقيف اللسان	فيلة	فيلة	فِيل	فعل
١٩٠	تثقيف اللسان	قُب وقِباب	قُب	قُبَة	فعل
٢٥٠	المدخل	المسمون	المسمون	المُسْمَى	جمع المذكر السالم
١٩٠	تثقيف اللسان	نقَمَات	نقَمَات	نِقْمَة	جمع المؤنث السالم
٢٣٢	درة الغواص	جواليق	جوالقات	جَوَالِق	
٢٧٧	المدخل	مَقَامَات	مَقَامَات	مَقَامَة	
٣٠٤	المدخل	وَحْدَنَا	خرجنا وُحودنا	وَحَد	جمع
٣٠٥	المدخل	العشر	سافرنا في العواشر	العشر	مالا يجمع

التحليل:

لم يتّخر علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس ومن كان قبلهم جهداً في بيان خطأ العامة في نطق اللفظ مجموعاً، فكانوا يتشدّدون في تحلين من يلحن من العامة، ويرون أن الجمع الخارج عن الصيغة القياسية خطأ لا يغتفر، ويبتّون الصواب فيه، ومن هؤلاء ابن مكي، والحريري وابن الجوزي، والجواليقي.

ويبدو أن القياس الخاطئ الذي اعتمده العامة في نطقهم لجموع التكسير قد سيطر على أفكارهم^(١) ومن ثم فإن الدارس يمكن أن يُفسّر بعض ما وقعوا فيه من لحن بناء على ذلك، والسبب الذي دعاهم إلى اعتماد القياس الخاطئ منهجاً عدم وجود قواعد صرفية معينة وثابته تحكم صيغ جمع التكسير فقد استمرّ عندهم التبادل بين صيغ جمع التكسير وهناك من علماء التصحيح اللغوي من اعتمد على سعة العربية في ألفاظها فسلك منهجاً رحباً في قبول الصيغ والتراكيب ومن بين ذلك قبول بعض صيغ الجمع، وهو ابن هشام اللخمي.

ويمكن تحليل لحن العامة في الجموع على النحو الآتي:

- جمع التكسير. (أفعلة)

هذا وزن من أوزان جموع التكسير، ويقاس في كل من اسم مذكر مفرد رباعي ثالثه حرف مد جاء على وزن (فعال) نحو: فراش- أفرشه، غراب- أغرّبه، وفواد- أفؤده،^(٢) وهو وزن من أوزان القلة^(٣) وقد جمعت على هذا الوزن (أفعلة) كثير من الأسماء التي لم تتوافر فيها الشروط المذكورة، نحو: نجد وأنجدة، وصئلب وأصلّبة، ورمضان وأرمضة وفناء وأفنية، وعدّ ذلك من باب الشذوذ في هذا الوزن^(٤).

(1) انظر: مطر، عبد العزيز، لحن العامة، ٣٤٦.

(2) الحديثي: خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٠٠٤.

(3) انظر: المصدر السابق.

(4) انظر: أبو السعود، عباس، الفيصل في ألوان الجموع، مصر، دار المعارف، (د.ط.)، ١٩٧١،

وقد استخدمت العامة في القرن السادس هذا الجمع بكثرة، ولكن بغير ما هو مقيس

(انظر الجدول / أفعلة).

وأثر القياس الخاطئ واضح في هذه الجموع، فتخفيف الهمزة في حذأة ومرأة، ومد المقصور من هوى ورحى تصبح هواء ورحاء، وتوهم الفراء تشبه القباء والإناء، وهذا الأمر يسرّ للعامة القياس على المفردات التي تجمع، وإن كان هذا القياس خاطئاً، لأن التشابه غير تام بين هذه الأمثلة والأمثلة التي تجمع على هذه الصيغة^(١). وتظهر الزيادة المطردة في جمع (أفعلة) من لغة العامة؛ نظراً لكون هذا الجمع يتصل بأمور الحياة المعيشية من أثاث وملبس ومطعم.

- أفعال:

ويطرّد هذا الجمع في نوعين: أحدهما (فعل) اسماً صحيح العين، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أو الواو، وليست أوأ ولا لامه مماثلة لعينه كنجم وظبي، وجرّو.

ثانيهما: الرباعي المؤنث بلا علامة وقبل آخره مدة، كعناق وذراع ويمين^(٢) وورد من لغة عامة صقلية قولهم في جمع صاع: أصع والصواب أصنوع.

وقد صحح ابن هشام اللخمي هذا الجمع قائلاً: إنه يقال في جمع صاع: أصنوع، وأصنوع، وأصنع، وأصع^(٣).

ويرى عبد العزيز مطر، أنّ هذا الجمع وهو (أصع) ربما ناشئ عن القلب المكاني في الواو ثم قلبها مدة^(٤).

(1) مطر، عبد العزيز، لحن العامة، ٣٤٦.

(2) انظر: شرح ابن عقيل، ٤١٧/٢.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، بتحقيق الضامن، ص: ١٠٩-١١٠.

(4) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: ٣٤٧.

- أفعال.

قد سُمع هذا الوزن في بعض الصيغ منها (فَعَل) نحو: فَرخ- أفرأخ، وفي (فَعَل) (فَعَل)

نحو: رُبِع- أرباع، و(فَعَل) نحو: بَطَل- أبطال^(١).

ومما خُطئ على وزن أفعال ما نقله الحريري عن أهل زمانه أنهم يقولون في

جمع (فم) أفمام... والصواب أن يقال: أفواه، وسبب خطئهم أنهم جمعوا الفم وقالوا:

(أفمام) أي على لفظه الذي نطقوا به (فم)^(٢).

وقد رد الخفاجي على الحريري بأن ما زعمه غلطاً مما غلط فيه، وإن كان خلاف

القياس، ولهذا قالوا إن جمعه أفواه وأفمام^(٣).

وقد جمع العامة (خبيث) فقالوا: أخباث، والصواب أن يجمع بوزن (فَعَلَاء) ومثل

هذا الجمع جائز عند أصحاب التصحيح اللغوي في العصر الحديث فقد أجاز الشيخ

الغلاييني جمع (غريب) على (أغراب) فيقول: "وإن رأيت الناس يقولون: (غريب)

(أغراب) فإنما هو تساهل تبعوا فيه بعض اللغويين من قولهم: (نجيب ونُجِب، ونُجِبَاء،

وأنجاب)^(٤)

- فَعَلَة

جمع العامة في القرن السادس (فِيل) فقالوا: فَيْلَة) بوزن (فَعَلَة) ولهذا اللفظ وما

شاكله أن يجمع بوزن (فَعَلَة)؛ لأن هذه الصيغة ترد في (فَعَل) نحو: جِبَاء- جِبَاءة، وفَقَع

فِقَعَة، ومن (فَعَل) نحو: قِرْد- قِرْدَة، وفِيل- فَيْلَة، و(فَعَل) نحو: كُرز- كِرزَة، وقِرط-

قِرطَة^(٥).

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٩٠.

(2) مطر، عبد العزيز، لحن العامة من ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص: ٣٥٠.

(3) شرح درة الغواص، ٢٨٥.

(4) يعقوب: إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، ط ١،

١٩٨٣.

(5) النظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢١٧.

ولعل العامة وجدوا في مماثلة الفتحة سبيلاً لتسهيل النطق فلجأوا إليها، وهي مماثلة رجعية حيث أثرت حركة الياء في الغاء فمائلت الكسرة الفتحة فأبدلت الكسرة فتحة.
- فعل.

حكى ابن مكي أن العامة في صقلية جمعوا (قُبَّة) فقالوا (قُبَّب) والصواب أن يقال في جمعها: قُبَّبَ وقَبَاب.

ويرجع عبد العزيز مطر^(١) هذا الجمع إلى أمرين: أولهما: أن صيغتي (فَعَل) و(فَعَل) متقاربتان صوتياً فلا فرق بينهما إلا في الضم والكسر، وكلاهما صوت لين ضيق Close^(٢) ويؤيد ذلك أن وزن (فَعَل) بالضم ينوب عن (فَعَل) بالكسر والعكس، فمن الأول: حلية وحلَى، ولحية ولحَى، ومن الثاني: صورة وصَوِر، وقوة وقَوَى^(٣)
ثانياً: جمع المذكر السالم:

حكى ابن هشام اللخمي أن العامة يجمعون (المُسَمَّى) فيقولون: (المسْمُون) والصواب (المسْمُون).

وقد اتصلت بالاسم المقصور واو جمع المذكر السالم بعد حذف ألف المقصور، وهو مذهب بصري، أمّا ما خطّاه ابن هشام فهو أحد مذهبي الكوفيين^(٤).
ثالثاً: جمع المؤنث السالم:

وقع اللحن في جمع المؤنث السالم من خلال وزنين اثنين هما: فَعَلَات وفَعَلَات، ونالاً تحليل ذلك.

(1) انظر: لحن العامة، ٣٤٨.

(2) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٣٧.

(3) شرح ابن عقيل، ٢ / ٤٢١.

(4) انظر: السيوطي: جلال الدين، همع الهوامع، ١ / ٤٦.

فَعَلَات

يجمع على هذا الوزن ما كان على (فَعلة) المكسور العين فتقول: خِدْمَة - خِدْمَات،
رِحْلَة - رِحَلَات، ويجوز فتح العين فتقول: (خِدْمَات، رِحَلَات) (1)
وقد لحن العامة فقالوا في جمع (نَقْمَات) والصواب أن يقال: نِقْمَات، ويجوز
نَقْمَات.

فَعَلَات

ذكر ابن هشام اللخمي أن العامة في زمنه تقول في جمع (مَقَامَة) (مَقَامَات) بدل
(مَقَامَات).
ويظهر أن العامة أخطأوا في ضبط نطق المفرد (مَقَامَة) فأخطأوا في ضبط جمع
المؤنث السالم منه، فبدل أن يقولوا مَقَامَات قالوا: مَقَامَات.
رابعاً: جمع ما لا يجمع.

جمع الغامة في الأندلس ما لا يجمع، فقالوا في (خرجنا وحدنا) : (وحدنا)
وقالوا: سافرنا في (العواشر) وهو يعنون في العشر، ويظهر أنهم عاملوا (العاشر)
(و(وحد) معاملة المفرد فجمعوهما فصارت (العواشر) و(وحد).
ويظهر أن العامة كذلك قاسوا (وجود) على كلمة (وفود) قياساً خاطئاً.

(1) انظر: عمر: أحمد المختار، أخطاء اللغة العربية المعاصرة، ٥٧-٥٨.

المبحث الخامس اللحن في التذكير والتأنيث

التذكير والتأنيث:

اهتم علماء اللغة القدماء بظاهرة التذكير والتأنيث اهتماماً واضحاً فجعلوا التذكير هو الأصل، والتأنيث فرعاً، يقول سيبويه: "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير"^(١) ولأهمية الظاهرة أفرد لها علماءنا القدامى مؤلفات، وجعلوا لها نصيباً في مؤلفات اللغة والنحو " لإحساسهم بأنها من أغمض أبواب النحو، ومسائلها عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جازماً، مع صرف الجهد الشديد في ذلك"^(٢).

وتميل اللغة العربية إلى إلحاق مميّز التأنيث بالكلمات المذكرة لتأنيثها، أعني بذلك التاء أو الهاء، لأن هذا المميّز هو الأكثر انتشاراً وشيوعاً، وهو المميّز القياسي الوحيد، يقول الصبان: "مالا يتميز مذكّره عن مؤنثه، فإن كانت فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث، وإن كان مجرداً من التاء فهو مذكر مطلقاً كالبرغوث للمذكر والمؤنث"^(٣)، أمّا بقية المميزات فتكاد تكون مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها.

وإجمالاً فإن علامات التأنيث في الاسم تاء التأنيث المفتوح ما قبلها (هاء التأنيث في حال الوقف) نحو، طلحة، وحمزة، والألف الممدودة نحو: كساء، صفراء، وحمراء والألف المقصورة، نحو: ليلي، وسلمي، سعدة.

(1) الكتاب ١ / ٢٢ ..

(2) انظر: برحتشاسر، التطور النحوي، ص ١١٢.

(3) الصبان: محمد بن علي، حاشية الصبان على الأشمواني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي مصر (د. ط) (د. ت) ٤ / هامش ص: ٩٥، وللتعرف على علامات التأنيث انظر: ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ج ١ / ص: ٢٠٦ بتحقيق طارق عبد عون الجنائي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٦، والفراء يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث تحقيق، رمضان عبد التواب، دار التراث الطبعة الثانية القاهرة، ١٩٨٦، ص: ٥١، وما بعدها. الجرجاني، الجمل في النحو، تحقيق، يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٩٩٠، ص: ١٠٢ وما بعدها.

الجدول ذو الرقم (٥) ويمثل لحن العامة في التذكير والتأنيث.

الرقم	الصيغة الملحونة	الصواب	المصدر	الصفحة
١-	شَارِفَة	شَارِف	المدخل	٢٦٧
	رَخْلَة	رَخَل	تنقيف اللسان	١٠٣
٢-	عَنَكَبُوتُه	عَنَكَبُوت	تنقيف اللسان	١٠٣
٣-	حُمَاة	حُمَى	تنقيف اللسان	١٠٣
٤-	الغَمِيضَة	الغَمِيضِى والغَمِيضَاء	تنقيف اللسان	٧٨
	خَيْل وِرْدَاء	خَيْل وِرْدَة	المدخل	٢٦١
	حَلْوَة العسل	حلوى العسل، أو حلواء العسل	المدخل	٢٦٨
	فَذَعَة	فَذَعَاء	المدخل	٢٩٧
	مُومِيَاء	مُومِيَة	المدخل	٣٠٩
	أَوْلَة	أَوْلَى	درة الغواص	١٥٠
	حَلْبَا	حَلْبَة	المدخل	٢٦١
	قَرَفَا	قَرَفَة	المدخل	٢٦١

التحليل:

يقع اللحن عند العامة غالبًا، نتيجة القياس الخاطئ بوضع علامة التانيث لاسم لم يسمع عن العرب فيه هذه العلامة، أو باستبدال علامة بأخرى، أو الجمع بين علامتين ويمكن تحليل ظاهرة التبادل في علامات التانيث وفق الأطر الآتية:

١- كلمات سمعت عن العرب بدون تاء التانيث، وهي مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

ومن هذه الكلمات: عروس، وعجوز، وشارف، فالعامة يقولون: عروسة، وعجوزة، وشارفة. (انظر الجدول/ ٥ الرقم: " ١ ")
وقد جاء ميل العامة إلى التفرقة بالهاء قياسًا خاطئًا على الكلمات الكثيرة التي وقعت فيها التفرقة بالهاء.

هذا وقد قال ابن دريد فيما نقله ابن مكى الصقلي: "إن عجوزة لغة رديئة شاذة لا يلتفت إليها"^(١).

أمَّا هذه اللغة- أعنى عجوزة- فعند ابن هشام اللخمي، فلا معنى لأنكارها على العامة^(٢).

وعجوزة وعروسة لغة معروفة في العصر الحاضر، وجاء إلحاق الهاء منعًا للخرج الاجتماعي؛ حيث إن عروس وعجوز تستعملان للذكر والأنثى.

٢- كلمات جاءت في اللغة مؤنثة، ولكن بغير علامة تانيث.

مالت لغة الخطاب أن تلحق التاء بكلمات من مثل: (رَخَل) للأنثى من ولد الضان، فقال العامة في هذه الكلمة (رَخَلَةٌ).

وقالوا: عنكبوته، والمسموع عنكبوت، ولفظ (عنكبوته) يستعمله الأطفال عندنا، وهو قياس خاطئ على ما يسمعه الطفل من مثل: قِطَّة، وِعَنْزَة، وِبِعُوضَة، وِذُبَابَة.

(1) انظر: تنقيف اللسان، ١٠٢.

(2) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، بتحقيق عبد العزيز مطر، ص: ١٠٦.

٣- إلحاق علامة التانيث على ما فيه علامة.

يلحن العامة في القرن السادس فيلحقون علامة التانيث التاء على ما أنث بالألف المقصورة، فيقولون: (حُمَاة) في حُمَى.

ويبدو أنه قد ضعف عندهم دلالة الألف المقصورة على التانيث، فلجأوا إلى إلحاق التاء.

٤- التبادل في علامات التانيث.

حكى كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس عن العامة أنهم لجأوا إلى مناقلة لعلامات التانيث جرت تلك المناقلة في الآتي :

أ. وضع ألف التانيث مكان التاء، وذلك مثل فرس ورّدا أو ورداء بدل ورّدة.

ب. الاستبدال بألف التانيث الممدودة أو المقصورة تاء التانيث

وذلك نحو: الغمِيضة بدل: الغمِيضى والغمِيضاء.

وقد يقال إن ألف التانيث المقصورة والممدودة ضعفت دلالتها عند العامة

فاستبدلوها بالهاء.

المبحث السادس اللحن في التصغير والنسب

أولاً: التصغير .

قد يلجأ ابن اللغة إلى التحقير والحط من شأن شيء فيقول: رَجِيلٌ وخُلَيْدٌ، أو إلى التقليل منه فيقول: ذُرَيْهَمَاتٌ، وقد يتطَّفَّع مع من يُرِيدُ، التطفُّع معه فيقول يابُنِي، وقد يريد تقريب المكان لنفسه أو لغيره فيقول: قَبِيلٌ وبعيدٌ، ودُوَيْنٌ وتَحِيْتُ، فهذا هو ما يطلق عليه التصغير الذي يبني للأغراض التي مرَّ ذكرها^(١).

ومما يشترط في الاسم المراد تصغيره أن يكون معرباً، فلا تصغر الأسماء المبنية مثل أسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والضمائر، وسمع عن العرب تصغير بعض المبنيات على غير قواعد التصغير، كأسماء الإشارة نحو: ذَا، وَتَا، وَأُولَى وَأَوْلَاءَ، إلا أنها تصغر على غير قواعد التصغير المعروفة، قالوا في (ذَانُ): (ذَيَانُ)، وفي (تَانُ): (تَيَانُ).

أما الأسماء الموصولة نحو: الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين فيصغرونها ويقولون: اللَّذِيَا، واللَّتِيَا، واللَّذِيَانِ، واللَّتِيَانِ، واللَّذِيُونِ، وأما الأفعال والحروف فلا تصغر، لأن التصغير، وصف في المعنى والفعل والحروف لا يوصفان^(٢).

صيغ التصغير

للتصغير صيغ ثلاث هي، (فَعِيلٌ)، مثل: نَمِرٌ - نُمَيْرٌ، (فُعَيْلٌ) مثل: شَاعِرٌ، شُويعِرٌ (فُعَيْعِيلٌ)، مثل: عصفورٌ، يقال في تصغيره، (عُصْفَيْرٌ)، وليس مقصوداً أن تتطابق مع الميزان الصرفي حرفاً، وإنما المقصود بها القالب الذي يخرج على أساسه الاسم المصغر، بحيث يتساوى مع الصيغة في عدد الحروف وفي نوع الكلمة والسكون وذلك كما في كلمة (مَنْزِلٌ) فهي على وزن (مَفْعَلٌ) فتصغيرها هو (مَنْزِيلٌ) على (فُعَيْعِيلٌ)^(٣).

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ١/ ١٨٥، والاسترلابزي، شرح الشافية، ١/ ١٨٩، وما بعدها،

والحدِيثِي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٣١.

(2) انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٤٤-٢٤٦.

(3) انظر: الحدِيثِي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٣٢-٢٤٣، والراجحي، عبده،

التطبيق الصرفي، ١٣٠.

وأمثلة اللحن في التصغير من لغة العامة في القرن السادس كثيرة؛ لأن التصغير عادة يُعنى بالحياة الاجتماعية، وأساليب العيش، وهو وسيلة من وسائل التواصل اللغوي بين الناس سلباً أو إيجاباً، ولهذا نجد العامة قد بتدعوا أشكالاً من صيغ التصغير فرضتها عليهم بيئاتهم التي عاشوا فيها وفي الجدول الآتي قبسة من أمثلة ماورد من لحن العامة في التصغير:

الجدول ذو الرقم (٦) ويمثل لحن العامة في (التصغير)

الرقم	اللفظ قبل التصغير	تصغيره عند العامة	الصواب ^(١)	المصدر	الصفحة
١-	مُهْر	مُهَيْر	مُهَيْر	تنقيب اللسان	١٨٣
	بَعْل	بُعَيْل	بُعَيْل	تنقيب اللسان	١٨٣
	جَبَل	جَبَيْل	جَبَيْل	تنقيب اللسان	١٨٣
٢-	كَبِير	كُبَيْر	كُبَيْر	تنقيب اللسان	١٨٣
	صَغِير	صُعَيْر	صُعَيْر	تنقيب اللسان	١٨٣
٣-	عُصْفُور	عُصْفِير	عُصْفِير	تنقيب اللسان	١٨٤
	مِسْمَار	مُسْمِير	مُسْمِير	تنقيب اللسان	١٨٤
٤-	عَقْرَب	عَقْرِبَة	عَقْرِب	درة الغواص	٨٣
٥-	سَنَة	سُنِينَات	سُنِينَة	تنقيب اللسان	١٨٤
٦-	عَجُوز	عَجْبُوزَة	عَجْبُوزَة	تنقيب اللسان	١٨٤
٧-	خَيْط	خُويَط	خُويَط	تنقيب اللسان	١٨٤
	شَيْخ	شُويَخ	شُويَخ	تنقيب اللسان	١٨٤
٨-	الَّتِي	اللَّتْيَا	اللَّتْيَا	درة الغواص	

التحليل.

يمكن تحليل اللحن في التصغير مما وقع فيه العامة في القرن السادس على النحو

الآتي:

- ١- تصغير الاسم الثلاثي.
- ٢- تصغير الاسم الرباعي مما ثلثه حرف لين.
- ٣- تصغير الاسم الخماسي كما يصغر الرباعي.

(1) الصواب من وجهة نظر علماء التصحيح اللغوي، أما في مراجع اللغة فالأمر قد يختلف.

٤- الحاق التاء للاسم المصغر الذي زاد على ثلاثة أحرف.

٥- تصغير الاسم المؤنث ثم جمعه.

٦- الإتيان بالمصغر على الأصل دون إعلال.

٧- تصغير الاسم الثلاثي مما ثانياً ياء بقلبها واواً.

٨- تصغير الأسماء الموصولة.

وهذا تحليل بما جاء مجملًا:

١- تصغير الاسم الثلاثي:

قال العامة في تصغير (مُهر) بدل (مُهِير) وهم بذلك يصغرونه بوزن (فُعَيْل) بدل

(فُعَيْل) (انظر الجدول الرقم (١)) وهذا النوع من التصغير لغة فاشية عند كثير من الناس

في نجد وبلاد عمان وبخاصة البدو منهم.

٢- تصغير الاسم الرباعي مما ثالثه حرف لين:

يصغر الاسم الرباعي مما ثالثه حرف لين نحو: حَلِيم، وكَرِيم، فيقال: حَلِيم،

وكَرِيم، بوزن (فُعَيْل) (١)

وقد صغر العامة على القاعدة التي ذكرها الصرفيون لكنهم لحنوا في ضبط الياء

المشدد فقالوا: في كَبِير، (كَبِير) بدل (كَبِير) (انظر الجدول الرقم: (٢)) وهي لغة متفشية

في مصر، فقد سمعت المصريين يقولون (صُغِير) و(كَبِير).

٣- تصغير العامة الاسم الخماسي كما يصغر الرباعي:

يصغر ما كان على خمسة أحرف وكان الرابع منه واواً، وألفاً، أو ياء بوزن

(فُعَيْل) وذلك نحو: قُنْدِيل - قُنْدِيل، وخَنْدِيل - خَنْدِيل (٢) وقد خالف العامة، فلم يزيدوا الياء

في تصغير الاسم الخماسي الذي قبل آخره حرف لين، فقالوا: في مَسْمَار - مَسْمِير، و في

عُصْفُور - عُصْفِير.

٤- الحاق تاء التانيث للاسم المصغر الذي زاد على ثلاثة أحرف.

الأصل أن يصغر ما زاد على ثلاثة أحرف على وزن (فُعَيْل) دون النظر إلى

(1) انظر: الحديثي، خديجة، أنبية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٢٣٨.

(2) انظر: المصدر السابق، ٢٤١.

نوعه ذكراً أم أنثى، لكن العامة أردوا تأكيد التأنيث فقالوا في عَقْرَب: عَقْرِبَة.

٥- تصغير الاسم المؤنث ثم جمعه.

لجأ العامة إلى تصغير (سنة) فقالوا: (سُنينة) ثم جمعه فقالوا: (سُنينات) (انظر الجدول الرقم (٥)).

٦- الإتيان بالاسم المصغر دون إعلان.

يصغر على (فَعِيل) كل اسم ثلاثي كان آخره (هاء التأنيث) لأن هذه (الهاء) تضم إلى الاسم بعد بنائه نحو: بقرة- بقيرة، وقطة - قُطِيطَة^(١) لكن العامة صغروا لفظ (عجوز) فقالوا: (عجيزة).

٧- تصغير الاسم الثلاثي مما ثانياً ياء بقلبها واواً.

يصغر على وزن (فَعِيل) ما كان على ثلاثة أحرف مجرداً خالياً من علامات التأنيث أيًا كانت حركاته متشابهة أم مختلفة صحيحة أم معتلّة، نحو: بيت وشيخ، وناب- يقال: (بَيْت) و(شَيْخ) و(نُوب) ^(٧).

وقد خالف العامة فصغروا ما كان ثانياً ياءً فقلبوها واواً، فقالوا: في خيط، خويط، وفي شيخ شويخ (انظر الجدول الرقم: ٧).

وهذا ليس بلحن كما جاء في رد ابن هشام اللخمي على ابن مكي الصقلي؛ لأن كل ثلاثي معتلّ العين بالياء، مثل شيخ، وعين، وشيء، وخيط... فإنه يجوز فيه ثلاثه أوجه: ضمّ أوله، وكسره، وإبدال الياء واواً عند الكوفيين فمن ضمّ فهو متمسك بأصل التصغير، ومن كسر فلاستتقال الضمة وبعدها الياء، كما تستتقل الكسرة بعد الضمة فأبدل من الضمة كسرة طلباً للتشاكل، ومن أبدل الياء واواً أجراه مجرى موسى وموقن، فأبدل الياء واو لانضمام ما قبلها^(٣).

(1) انظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٣٢.

(2) انظر: المصدر السابق، ٢٣٢، وسيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٨١.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان تحقيق عبد العزيز مطر، ١١٣-١١٤.

وذكر سيبويه: "أن من العرب من يقول: (شَيْخ) و(بَيْت)"^(١)

لكن سيبويه يرى أن أحسن التصغير أن يقال في (شَيْخ) و(بَيْت): (شَيْخ) (بَيْت) ^(٢).

وفي تصغير كل من (بيت) و(شيخ) لهجتان هما:

(بَيْت)، و(بَيْت)، و(شَيْخ)، و(شَيْخ)

وأغلب الظن أن (بَيْت) ونحوها للقبائل المتأنية التي تعطي كل صوت حقه من الأداء، أما (بَيْت) ونحوها فيبدو أنها للقبائل التي تراعى الانسجام الأصواتي في كلماتها، تسهيلاً للأداء، وتحقيقاً للسرعة^(٣).

وما تزال طائفة كبيرة من الناطقين بالعربية تقول: بُيوت، وشويخ، وشوي،

وخويط في الخليج وعمان، واليمن، وبلاد الشام.

٨- تصغير الأسماء الموصولة.

يصغر الاسم الموصول (التي) فيقال: اللتيا، لكن العامة صغروا هذا الأسم فقالوا:

اللتيا.

وإخال أنهم في هذا التصغير قاسوا توهمًا على أن كل مصغر لابد أن يكون

مضمومًا .

(1) انظر: الكتاب ٣ / ٤٨١ .

(2) انظر: الكتاب ٣ / ٤٨١ .

(3) انظر: الغنيم، صالحه، اللهجات في الكتاب لسبويه، ٥٣٦-٥٣٧ .

النَّسَبُ.

يقال نسبه إلى كذا عزاه إليه^(١)، وهو في الاصطلاح إلحاق ياء مشددة آخر الاسم، وذلك لتدل هذه الياء على نسبة المجرّد منها^(٢).

ويسمّى سيبويه النسب (الإضافة) فيقول: "اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة"^(٣). فالنسب يجعل الاسم المنسوب دالاً على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي الانتساب إلى المجرّد منها فيكون من حيث الوصف كصيغ الفاعل والمفعول أو الصفة المشبهة، وجعل المنسوب من آل المنسوب إليه فيكون دالاً على: الجنس، نحو: عربي، أو الموطن نحو: رجل حجازي، أو الدين نحو: إسلامي، ودرزي، ويهودي، أو الحرفة نحو: ميناء تجاري، أو على صفة من الصفات نحو: معدن ذهبي، أو فضي، وسمك نهري أو بحري، وغير ذلك من الأجناس والأوطان والصفات التي تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه.

وقد خالفت ألفاظ كثيرة ما وضعه النحاة من أقيسة للنسب^(٤) يقول ابن جنّي: "وقد شدّت ألفاظ من النسب لا يُقاس عليها، قالوا في الحيرة: حاري، وفي طيبي: طائي...."^(٥) وقد يكون النسب جائزاً على غير وجه كقولنا في النسبة إلى (مغزّي، ومزْمِي) مغزويّ ومغزّي، ومزْمويّ ومزْمِي، وفي النسبة إلى قاضٍ، قاضيّ وقاضويّ^(٦).

- (1) انظر: أنيس وآخرين، المعجم الوسيط، نسب، ص ٩١٦.
- (2) انظر: سيبويه: الكتاب، ٣/ ٣٣٥.
- (3) المصدر السابق: ٣/ ٣٣٥.
- (4) انظر، هذه الأقيسة في كتاب سيبويه، ٣/ ٣٣٥-٣٨٥، وابن جنّي، اللع في العربية، ٢٠٣-٢١٠.
- (5) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، اللع في العربية، تحقيق: فايز فارس، إربد، الأردن، دار الأمل. الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ٢١٠.
- (6) المصدر السابق، ٢٠٥-٢٠٦.

وفي الجدول الآتي أمثلة لبعض ما ورد من اللفظ في النسبة من لغة عامة القرن السادس

الجدول ذو الرقم (٧) ويمثل لحن العامة في الاسم المنسوب

الرقم	اللفظ المنسوب إليه	اللفظ المنسوب لحنا	الصواب	المصدر	الصفحة
١-	دَوَاة	دَوَاتِي	دووي	درة الغواص	٢٧
٢-	دُنْيَا	دُنْيَانِي	دُنْيِي ودُنْيَوِي ودُنْيَاوِي	درة الغواص	٨٤
٣-	فَاكِهَةٌ	فَاكِهَانِي	فَاكِهِي	درة الغواص	٩٩
	سِمْسِمِ	سِمْسِمَانِي	سِمْسِمِي	درة الغواص	٩٩- ١٠٠
٤-	بَاقِلَاءٌ	بَاقِلَانِي	بَاقِلِي	درة الغواص	٩٩
	صُحُفٌ	صُحُفِي	صُحُفِي	درة الغواص	١٨٣
٥-	رَاْمُهْرَمَزٌ	رَاْمُهْرَمَزِي	رَاْمِي	درة الغواص	١٨٣-
	تَاَجُ الْمَلِكِ	تَاَجُ مَلِكِي	تَاَجِي	درة الغواص	١٨٥
٦-	أَنْرِبِيْجَانٌ	أَنْرِي	أَنْرِي وَأَنْرِي	درة الغواص	١٨٤
	أَحَدُ عَشْرَ	أَحَدُ عَشْرِي	أَحْدِي	درة الغواص	١٨٤
٧-	دَمٌ	دَمِي	دَمِي وَدَمَوِي	المدخل	٣٠١
	الْخَطُّ	الْقَنَا الْخَطِيَّةُ	الْخَطِيَّةُ	تتقيف اللسان	١٨٥
٨-	الْحَبَّةُ	حَبِي	حَبِي	تتقيف اللسان	١٨٥
	خَبْرٌ	خَبْرِي	خَبْرِي	تتقيف اللسان	١٨٦
	جُلُوءٌ	جُلُولِي	جُلُولِي	تتقيف اللسان	١٨٦
	بَدْرٌ	بَدْرِي	بَدْرِي	تتقيف اللسان	١٨٥

التحليل.

وقع اللحن في النسب على أشكال مختلفة، هي:

١. النسب إلى المؤنث على لفظه.
٢. النسب إلى المقصور على توهم أنه ممدود.
٣. النسب بزيادة الألف والنون إلى الاسم المنسوب.
٤. النسب إلى الجمع على لفظه.
٥. النسب إلى المركب على لفظه.
٦. النسب إلى محذوف اللام برد المحذوف مع زيادة ألف قبله.
٧. اللحن في النسب نتيجة اللجوء إلى المماثلة.
٨. اللحن في النسب بسبب عدم الدقة في ضبط المنسوب.

وفي السطور الآتية تحليل ذلك:

١. النسب إلى المؤنث على لفظه.

وقع لحن في النسب إلى (دواة) فقالوا: (دواتي) والصواب (دوي). انظر: (الجدول

" ٧ " الرقم / ١)

يقول الحريري: "ويقولون لمن يحمل الدواة: (دواتي) بإثبات التاء، وهو من اللحن القبيح والخطأ الصريح، ووجه القول أن يقال فيه: (دوي)، لأن تاء التأنيث تحذف في النسب كما يقال في النسب إلى فاطمة فاطمي وإلى مكة مكّي"^(١).

ويُظنُّ أن من نسب إلى (دواة) فقال: (دواتي) إنما نسبه إلى الدواة توهمًا.

٢. النسب إلى المقصور على توهم أنه ممدود.

ويظهر ذلك في تخطئة الحريري بعض أهل زمانه في قولهم: (دنيائي) نسبة إلى (دنيا) انظر: (الجدول " ٧ " الرقم / ٢) ومثل هذا اللحن قد يحدث إذا توهم المتحدث بأن الاسم المقصور ممدود، ولم يكن لديه علم بالقواعد التي تحكم مثل هذا النوع من النسب.

(1) درة الغواص، ٢٧.

أما النسب إلى الاسم المقصور الذي رابعه ألف ثانية ساكن مثل: (دنيا) يجوز

حذف الألف أو قلبها واواً، وإضافة ألف قبلها، فنقول: "دنيبي، ودنيوي، ودنياوي"^(١).

٣. النسب بزيادة الألف والنون إلى الاسم المنسوب.

ومن هذا اللحن وردت ألفاظ مثل فاكهة، وسمم، وباقلاء انظر: (الجدول " ٧ " الرقم

٣/) فيرى الحريري أن النسبة إليها فاكهي، وسمسي وباقلي، لكن الخفاجي يرى بأن هناك ألفاظ نسب إليها بزيادة الألف والنون من بينها: الفاكهاني الذي يبيع الفاكهة، والباقلاني، والحلواني^(٢).

وفي العصر الحديث يرى أحمد مختار عمر بأن هناك عشرات الألفاظ نسب إليها

بزيادة الألف والنون، مثل: برّاني وجواني وتحتاني، وروحاني وغيرها^(٣).

وقد استند الدكتور أحمد مختار عمر في وجود مثل هذه النسبة إلى مصادر اللغة

القديمة والحديثة^(٤).

٤. النسب إلى الجمع على لفظه.

تحدث كتب اللغة عن وجود خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز النسب إلى

الجمع وعدمه، فرأي البصريين هو إعادة الاسم المجموع إلى مفردة ثم النسبة إليه،

فالنسبة إلى رجال: رجلي، وإلى غلمان؛ غلامي، وإلى فرائض: فرضي، وإذا كان الجمع

جارياً مجرى العلم فينسب إليه على لفظه، فالنسبة إلى أنصار: أنصاري وإلى أعراب:

أعرابي، وإلى مدائن: مدائني^(٥)

(1) انظر، ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ٤٥٢/٢

(2) انظر، شرح درة الغواص، ٣٤٥.

(3) أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة،

١٩٩١، ص ٧٤.

(4) انظر، المصدر السابق/هامش، ص ٧٤.

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، ٣/٣٧٨.

ويرى الكوفيون أن النسب إلى الجمع جائز مطلقاً^(١).

وقد خطأ الحريري أهل زمانه في قولهم لمن يقتبس من الصُّحُفِ صُحُفِي. أنظر:

(الجدول " ٧ " الرقم /٤)

والنسب إلى الجمع جائز لما فيه من التوسع وبخاصة في عصرنا الحاضر، وقد أصدر مجمع اللغة العربية قراراً بإجازة هذا النسب عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك^(٢).

وشاع النسب إلى الجمع في عصرنا الحاضر، فمنه (المطار الدُولِي) و(المصرف

الدُولِي) وهذا (صُحُفِي) و(قِيمِي) و(حِكْمِي) نسبة إلى الصُّحُفِ والقِيمِ والحِكْمِ.

٥. النسب إلى المركب على لفظه.

عند النسب إلى المركب فإنه ينسب إلى صدره ويحذف عجزه سواء كان الاسم مركباً تركيباً إضافياً أم مزجياً^(٣)، وذلك نحو: مرثي أو امرئي في: امرؤ القيس، والأول أصح، وصلاحي في صلاح الدين، وحضرمي في حضرموت، وبعلي في بعلبك والنسب إلى الجزء الأول هنا لأنه وقع علماً، والمضاف إليه من تمامه^(٤)، ومما ورد من ألفاظ العامة في النسب ملحوناً ما نقله الحريري عن أهل زمانه من أنهم ينسبون إلى المركب على لفظه (انظر: الجدول " ٧ " الرقم /٥).

والألفاظ التي يرى الحريري أن ينسب إلى المصدر منها هي: (رامهرمز)

و(أذربيجان) و (تاج الملك) ، فيقال: رامي، آزري، وتاجي، وحجته في ذلك أن الاسم

الثاني من الاسمين المركبين ينتزل منزلة تاء التأنيث فيه.

(1) انظر، الخفاجي، شرح درة الغواص، ٥٥١-٥٥٢، وانظر، عمر، أحمد مختار، أخطاء اللغة

العربية المعاصرة، ص ٧٣، وجواد مصطفى المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، المجمع العلمي العراقي، الطبعة الثانية، ١٩٦٥، ص ٢٧-٣٢.

(2) انظر، عمر أحمد مختار أخطاء اللغة العربية المعاصرة، ص ٧٣.

(3) انظر: ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ٤٦٠/٢

(4) انظر، المبرد، احمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، مصر، ١٣٨٨، ١٤١/٣.

وعند الفرع إلى الخفاجي اتضح أنه لا يُسَلَّم بما جاء عند الحريري مستنداً بما جاء في شرح التسهيل بجواز أن ينسب المركب إلى صدره كما أجاز (الجرمي) في الجملة أن ينسب إلى جزئها الأول وإلى الثاني فتقول: تَأْبَطي وشري...وأما المركب المزجي فينسب إليهما مزالاً تركيبهما وغير مزال، وعند (ابن مالك) يجوز أن ينسب إلى صدره وإلى عجزه قياساً على الجملة إذا سُمِّيَ بها^(١).

٦. النسب إلى محذوف اللام برد المحذوف.

إذا نسب إلى محذوف الآخر نحو: (دَمٌ) فهو مما يجوز فيه رد المحذوف عند تثنيته وعدم رده، تقول: دمان أو دموان.

فعند النسب يقال: دَمِيّ أو دَمَوِيّ واللحن الذي وقع فيه العامة في الأندلس وصفلية هو في ضبط الاسم المنسوب فقالوا: دَمِيّ، والصواب أن يقال: (دَمِيّ أو دَمَوِيّ).

٧. اللحن في النسب نتيجة اللجوء إلى المماثلة، والمخالفة:

تهدف المماثلة إلى تسهيل النطق، وقد وقع اللحن في جملة ألفاظ منسوبة كانت المماثلة سببها (انظر الجدول/ ٧ ، الرقم " ٨ ").

ففتحت الدال في كلمة (بَدْرِي) لمناسبة فتحة (الراء) وهي مماثلة رجعية إذ تأثر الصوت الأول بالثاني.

وكذلك الأمر في (جُلُولِي) إذ ضمت الجيم لمناسبة ضمة (اللام)، ووردت ألفاظ

منسوبة كانت المخالفة سبب في اللحن. انظر: (الجدول " ٧ " الرقم /٨)

وربما تركوا المماثلة بالفتح إلى المماثلة بالكسر كما هو واضح في (القنا الخَطِيّة)

بدل (الخَطِيّة) (انظر الجدول/ ٧ ، الرقم " ٧ ").

وربما ظهر عند العامة كذلك المخالفة في (خُبْرِي) بدل (خَبْرِي) عند النسب إلى

راوي الأخبار (انظر الجدول/ ٧ ، الرقم " ٨ ").

(1) انظر، شرح درة الغواص، ٥٥٣.

فالعامة بالمماثلة سهل النطق عندهم، أما بالمخالفة فأصبح النطق صعباً ويرجع
الأمر في كلا الظاهرتين إلى عدم معرفة الضبط السليم لهذه الكلمات، أو عدم معرفة الاسم
المنسوب إليهما.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً - اللحن في التراكيب النحوية

لم تسجل كتب لحن العامة في القرن السادس لحوناً في التراكيب إلا قليلاً، وما ورد من هذا القليل عند ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان، وابن الجوزي في كتابه تقويم اللسان، وقد لا يكون هذا اللحن من لغة عصرهما؛ فكتاب ابن هشام ما هو إلا نقولات من كتاب لحن العامة للزبيدي، وكتاب تثقيف اللسان لابن مكّي، وغيره من المصنفات.

أمّا ابن الجوزي فقد أقرّ بأن كتابه جمعه من لغة من كان قبله ومن كتب شتى وليس له إلا التقسيم والتبويب، ففي أعطاف هذه الكتب عدد قليل من التراكيب مبعوثة هنا وهناك.

و لا ريب في أن العامة لا تُعنى بصياغة التراكيب؛ لأن نمط الحياة المتسارع في البحث عن العيش وما يتداول في الحياة الاجتماعية بخاصة من ألفاظ المأكل والمشرب والملبس يتطلب لغة منطوقة أكثر من لغة مكتوبة، بل تكاد اللغة المكتوبة، تتوارى من حياة الناس في كثير من الأحيان، لكن المعول عليه في هذه الدراسة المأخذ التركيبية التي سجلها حامل لواء التصحيح اللغوي في العراق آنذاك القاسم بن علي الحريري.

وسوف تجرى الدراسة باختيار نماذج من التراكيب النحوية الملحونة ودراستها وتحليلها، ثم يعقبها كشف بأخطاء تركيبية أخرى، وسوف يكون الاعتماد في تحليل الأخطاء على ردود الشهاب الخفاجي على الحريري الذي شرح كتاب هذا الأخير درة الغواص، ثم تعقبه ملاحظات تدرس حركة تلك التراكيب في العصر الحديث وفيما يأتي دراسة للتراكيب النحوية في كتب لحن العامة في القرن السادس.

١. تناوب حروف الجر:

ظاهرة تناوب حروف الجرّ جليّة واضحة في أكثر من موضع من مواضع الدرس النحوي عند النحاة العرب المتقدمين والمتأخرين، ويتجلى اهتمامهم بهذه الظاهرة في كثير من جوانب هذا الدرس، ولا سيما ذلك الدرس الذي له علاقة مباشرة بالدلالة، فقد تواردت أكثر من مقولة أو مصطلح في آثار النحاة العرب تشير إلى هذه الظاهرة وإلى اهتمامهم بها، من ذلك مقولات من نحو: قام مقامه^(١)، و(وضع موضعه)^(٢) و(وقع موقعه)^(٣)، و(وضع مكانه)^(٤)، و(حل محله)^(٥)، و(سدّ مسده)^(٦) و(أجرى مجراه)^(٧).

ومجال النيابة يتحدد في إيقاع حروف الجر موقع بعضها الآخر، بما يحدد تلك الحروف بوظيفة دلالية محددة، ويوسّع من دائرة المعاني التي تخرج إلى هذه الحروف. وفي نيابة الحروف عن بعضها خلاف مستفيض بين اللغويين فهم فريقان: فريق أجاز هذا التناوب، وفريق وقف موقف المانع المشكك، وقد امتلأت مصنفات اللغويين الذين أفاضوا في هذه الظاهرة، فعقد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^(٨) في كتابه (تأويل مشكل القرآن) باباً خاصاً لحروف الصفات التي يقع بعضها موقع بعض^(٨)، وذهب إلى مثل ذلك ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) وعقد لها فصلاً سماه: (دخول بعض الصفات على بعض)^(٩)، وعمل ابن السّيد البطليوسي (ت ٥١٢هـ) عمل سابقه فخصص باباً لذلك سماه: دخول

- (1) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد من شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م، ٥٦٩/٣.
- (2) انظر: المبرد، المقتضب، ٢٦٨/٣.
- (3) انظر: حاشية الصبان على الأشموني، ١٠٩/٢.
- (4) انظر: المصدر السابق.
- (5) انظر: المبرد، المقتضب، ٢٦٨/٣.
- (6) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ١٧١.
- (7) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٦٣.
- (8) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق:، مصر، دار التراث، ١٩٧٣، ٥٦٥.
- (9) ابن سيده: علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: لجنة إحياء التراث، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ١٤/، ٦٤-٦٩.

بعض الصفات مكان بعض^(١).

وعقد الهروي (ت ٤١٥هـ) كذلك باباً من كتابه (الأزهمية)^(٢) وكذلك فعل صاحب الخصائص^(٣) وعقد الثعالبي (ت ٤٣٠هـ) في كتابه (سر العربية) فصلاً من وقوع المعنى موقع بعض^(٤) وغير ذلك مما هو في تضاعيف كتب اللغة والنحو.

وهذه الجمهرة من الأساليب اللغوية التي ورد فيها إنابة حرف مكان آخر مما حلفت به تلك المصنفات، تطرح سؤالا: هل للحرف معنى واحد أو أكثر؟ وإذا قدر أن للحرف معاني متعددة، فهل هذه المعاني محمولة على الحقيقة أو على المجاز؟

وعود على ما شجر بين اللغويين في أمر تناوب حروف الجر، ألفى الدارس هؤلاء اللغويين على مشارب مختلفة.

فجمهور البصريين ومن تابعهم من المتأخرين بمنعون إنابة حروف الجر، بعضها عن بعض، ويحمل البصريون ما أوهم من هذه الحروف على تضمين الفعل فعلاً آخر يتعدى بذلك الحرف، وقد فسروا هذه الظاهرة بالتوسع في الاستعمال.

وقد يلجأون إلى التفسير البلاغي مع شيء من التكلف في بعض الأحيان، وأبرز هذا التكلف ما ينقله ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي يُعدّ من أكثر المانعين وأشدّهم حماساً: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقعه دونه"^(٥) فقد تكلف ابن جني تكلفاً واضحاً، لأنه لم ينكر بعض الحروف التي استعملت في موضع بعضها الآخر من جهة، بل لم يرجعها إلى معانٍ أخرى بالتأويل والتضمين

(1) انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ١/ ٣٣٨.

(2) انظر: الهروي، علي بن محمد، الأزهمية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوح، دمشق، مطبوعات، مجمع، اللغة العربية، بدمشق، ١٩٨٢م، ص: ٢٧٧، وما بعدها.

(3) انظر: الخصائص، ٢/ ٣٠٦ وما بعدها.

(4) انظر: الثعالبي، أبو منصور، سر العربية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصر، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٥٤م، ص: ٣٣٢-٣٣٦.

(5) الخصائص: ٢/ ٨-٧.

والبحث فيما وراء الكلمات من جهة أخرى^(١) ومن أمثلة ذلك التكلف، قوله في قوله عز وجل: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧)، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تغذي أفضيت بإلى، كقولك: أفضيت إلى المرأة جننت بإلى مع الرفث إذاناً وإشعاراً أنه بمعناه^(٢).

فالبصريون إذا يذهبون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذاً أما قياساً فلا، وما أوهم ذلك فهو مؤول، إما على التضمين أو على المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا قَطْعَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ مِّنْ خَلْفٍ وَلَا صَلْبَيْنِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: ٧١)، فذهب الكوفيون إلى أن (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنه ليس معنى (على) ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو مسن باب المجاز، وإما على شذوذ إنابه كلمة عن أخرى^(٣).

وذهب الأستاذ عباس حسن من المحدثين إلى إجلال هذا المذهب ووصفه بالنفاسة قال: "لا شك أن هذا المذهب نفيس لأنه عملي وبعيد من الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما من غير حاجة، فلا غرابة في أن يؤدي الحرف معاني متعددة مختلفة وكلها حقيقي، ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى بالمشترك اللفظي"^(٤).

وقد أجاز الكوفيون نيابة حروف الجر عن بعضها بطريق الوضع؛ وذلك لأن

- (1) انظر: البلوشي، سالم بن عبد الله، حروف الجر بين النحاة والمفسرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، ٢٠٠٣، ص: ١١٠.
- (2) انظر: الخصائص، ٧٠٨/٢.
- (3) انظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، ١١/١.
- (4) حسن، عباس، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، (د.ط.)، (د.ت)، ٤١٤/٢.

حرف الجر لا يقتصر على معنى واحد بل قد يأتي لمعان متعددة^(١)

ولم يكن هذا مذهب الكوفيين وحدهم بل انضوى تحت رأيهم آخرون فقد أخذ ابن قتيبة برأي الكوفيين وارتضى نيابة الحرف ويبدو ذلك واضحاً في كتابه (أدب الكاتب) "باب دخول بعض الصفات مكان بعض"^(٢) وأورد باباً في كتابه تأويل القرآن: باب دخول بعض الصفات مكان بعض^(٣).

وعلى الرغم من أن المذهبيين الكوفي والبصري قد هيمنوا على أكثر آراء النحاة لكن بعض النحويين قد تفرّد برأي خاص له في هذا الباب، فمنهم المبرّد (ت ٢٨٥هـ) حيث يرى أن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض إلا أنه اشترط أن يأتي الحرفان في معنى واحد في بعض المواقع^(٤) وقال ابن السراج (ت ٣١٦ هـ): "فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"^(٥).

وقد كان ابن السّيد البطيوسي أكثر توضيحاً لهذه الظاهرة وبخاصة شرط تقارب الحرفين يقول في ذلك: "هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم من الكوفيين، ومنعه قوم أكثرهم من البصريين، وفي القولين نظراً؛ لأن من أجاز دون شرط وتقيد، لزمه أن يجيز سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد قياساً على قولهم: "إن فلاناً لظريف عاقل إلى حسب ثاقب" أي: مع حسب، ولزمه أن يجيز (زيد في عمرو) أي: (مع عمرو)... هذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف، ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير البذل.

- (1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية. (د. ت)، ١١/١، والأزهري: خالد بن عبد الله، التصريح على التوضيح، بيروت، دار الفكر، (د. ط)، (د. ت) ٤/٢.
- (2) انظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص: ٥٠٦-٦٢٠.
- (3) انظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، الصفحات ٥٦٧-٥٨١.
- (4) انظر: المبرّد: أبو العباس، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ٨٢/٢.
- (5) ابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، ١/ ٤١٤-٤١٥.

ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا إن هذا من ضرورة الشعر لأن هذا النوع قد
كثُر وشاع، وأنه يخصّ الشعر دون الكلام فإن لم يصح إنكار المنكرين له، وكان
المجيزين له لا يجيزون من كل موضع، ثبت بهذا أنه موقوف على السماع غير جائز
القياس عليه^(١).

وبعد فإنّ النظام اللغوي قد ينهج إلى سلوك أيسر السبل في مواقف محددة تتناسب
وطبيعة المرسل والمستقبل، والتناوب يحقق الوصول إلى هذا الهدف، والعامّة دائماً
يحرصون على البحث عن أيسر السبل إلى تحقيق هذا التواصل ولا يلتفتون إلى دقائق اللغة
وتفريعاتها.

وقد وردت جمل نهج الخاصة والعامّة فيها منهيح نيابة حرف جر مكان آخر
ويمكن لهذا الجدول أن يكشف عن مصادر ورودها في كتب اللحن.

جدول تناوب حروف الجر حسب ورودها في كتب التصحيح اللغوي

مصادر ورودها				التركيب الملحون	التركيب الصواب (*)
تقويم	مدخل	درة	اقتضاب		
٨١	٢٨٠	٢٠٥		بني فلان بأهله	بني فلان على أهله
		٢٠٥		جلس فلان على بابه	جلس ببابه
	٢٨١	٢٠٦		خرَجَ عليه خُراج	خرَجَ به خُراج
		٢٦١		خطب المرأة من ذويها	خطب المرأة إلى ذويها
		٢٦١	٣٤٠/١	رضي الله عليك	رضي الله عنك
		٢٦١		رمى بالقوس	رمى عن القوس رمى على القوس

(١) ابن السّيد: الاقتضاب، ٣٣٨/١، ٣٣٩.

(*) الصواب من وجهة نظر علماء التصحيح اللغوي كالحريري وابن الجوزي.

يُلاحظ بأن معظم هذا اللحن مما ظهر في لغة الخاصة، وهي تراكيب نطق بها الذين نقل عنهم الحريري، وورد بعضها عند ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان، وبعضها في كتاب الاقتضاب لابن السَّيد، ومعلوم موقف القاسم بن علي الحريري الرافض لظاهرة النيباية بين حروف الجر، أمّا ابن السَّيد فهو يسير على نهج ابن قتيبة الذي شرح كتابه (أدب الكاتب) وفي التحليل الآتي فضل بيان عن هذه الأساليب قبولاً ورفضاً:

١. بنى بأهله:

هذا التركيب ذو صلة بعرف اجتماعي عربي، وأصله أنه من أراد أن يدخل بزوجه بني عليها قُبّة، فقبل لكل داخل: "بان"^(١)، وقد رفض الحريري، وابن الجوزي هذا التركيب بصيغته هذه ورأيا بأن الصواب أن يقال: (بنى على أهله)، لكن ما ذهب إليه الحريري لم يلق قبولاً عند الشهاب الخفاجي، فقال: "ما أنكره لا شبهه في صحته فإنه بمعنى دخل بها فيتعدى تعديته لتضمنه معناه، وقال ابن برّي غير منكر، لأن بنى بها بمعنى دخل بها وقال (ابن قتيبة): يقال لكل داخل بأهله، بان، والباء وعلى قد يتعاقبان على معنى واحد، نحو أفاض بالقداح وعليها"^(٢)

وجاء في القاموس المحيط: "بنى على أهله وبها زفّها كابنتي"^(٣).

٢. جالس على بابه.

ورد هذا التركيب عند ابن هشام اللخمي وذكره الحريري، وهما متفقان على منعه، ويريان الصواب أن يقال: بنى على أهله، وعلة المنع عندهما: لئلا يتوهّم السامع أنّ المراد به: استعلى على الباب وجلس فوقه^(٤).

وقال الخفاجي في ردّه على الحريري: وهذا أيضاً ليس بشيء، فإنّ الباء مثل

(1) انظر: الحريري، درة الغواص، ٢٠٥.

(2) شرح درة الغواص، ٦٠٧.

(3) الفيروز أبادي، ١٦٣٢.

(4) انظر: الحريري، درة الغواص، ٢٠٥، وابن هشام: المدخل، ٢٨١.

حرف الاستعلاء فيه كقولهم: مررت على فلان ومررت بفلان، وأما توهم خلافه فلا يخطر ببال عاقل^(١).

وهذا التناوب حاضر عند مفسري الذكر الحكيم حيث جعلوا منه قاله تعالى: ﴿

وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ

بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: ٧٥)، قال الطبري (ت ٣١٠ هـ) إن الباء في

قوله (بدينار) وعلى يتعاقبان في هذا الموضع كما يقال مررت به ومررت عليه^(٢).

٣. خرج عليه خراج.

هذا تركيب ورد عند الحريري وابن هشام اللخمي حيث يرى ابن هشام اللخمي،

أن وجه الكلام أن يقال: "خرج عليه جراح"^(٣) والأمر كذلك عند الحريري^(٤).

وهذا النوع من التعاقب له حضور في لغة العرب، ومن ذلك قول الشاعر: [من

البسيط].

شدوا المطيَ على دليلٍ دائبٍ من أهلِ كاظمةِ فسيف الأبخرِ

وقول الآخر: [من الكامل].

وكأنهن ربابةٌ وكأنةُ يسرّ يفيضُ على القِدادِ ويصدغُ

أي: بدليلٍ دائبٍ، وبالقداح^(٥).

وجعل أحد الباحثين التناوب بين حرفي (الباء وعلى) في المرتبة الخامسة بين

حروف الجرّ التي يجرى التناوب فيها، وذلك من خلال دراسة أجراها في كتب التصحيح

(1) شرح درة الغواص، ٦٠٧-٦٠٨.

(2) الطبري: محمد بن جعفر بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية،

الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ٣/٣١٥.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، ٢٨١.

(4) الحريري، درة الغواص، ٢٠٦.

(5) ابن فتييه: أدب الكاتب، ٥١٧.

اللغوي في العصر الحديث^(١)

٤. خَظَبَ المَرأةَ من ذَويها.

هذا تركيب ورد عند الحريري، ويرى أن الصواب أن يقال: (خطب المرأة إلى ذويها)^(٢) لكن الحرفين (من) و(إلى) قد يتعاقبان، فقد جاء في أدب الكاتب: "وقال الكسائي: "من" تدخل على جميع حروف الصفات، إلا على الباء، واللام، وفي" ^(٣) وقد جاء في دراسة لكتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث أن الحرفين (من) و(إلى) يقل عدد مرات التناوب فيهما^(٤) ومعنى ذلك أن هذا التناوب حاضر في اللغة فلا وجه لإنكاره.

٥. رضى الله عليك.

ورد هذا التركيب عند البطلنوسي في كتابه الاقتضاب، وقد تأوله قائلاً: إنما عُذِيَ في رضى بـ "على" لأن الرضا يعنى الإقبال.

واستدل بقول الشاعر: [من الوافر].

إذا رضيت عليّ بنو قُشيرٍ
لعمرك الله أعجبتني رضىهاها^(٥)

٦. رميت بالقوس:

يرى الحريري أن الصواب في هذا التركيب، أن يقال: رميت عن القوس، أو

رميت على القوس^(٦).

وما رآه الحريري خروجاً عن جادة الصواب يراه الخفاجي جائزاً يقول: "قال

(1) انظر: القيام، إسماعيل محمود منيزل، أخطاء التراكيب النحوية مادة تحليلاً، دراسة من كتب

التصحيح اللغوي في العصر الحديث، الأردن، جامعة اليرموك رسالة ماجستير (غير منشورة)

١٩٩٩م، ص: ١٧٥.

(2) درة الغواص، ٢٦١.

(3) ابن قتيبة، ٥٠٤.

(4) انظر: القيام: أخطاء التراكيب النحوية، ص: ١٧٧.

(5) ابن السيد، الاقتضاب، ٣٤٠/١.

(6) درة الغواص، ٢٦١.

بعضهم؛ لا يجوز رميت بالقوس والصواب عن القوس... وإنما أنكره لأنه توهمه بمنزله
رميت بالشيء إذا ألقيته عن يدك وليس كذلك، لأن المعنى رميت سهم بالقوس فالباء
للاكلة أو بمعنى (عن) كما في قول الشاعر [من الطويل]:

فإن يسألوني بالنساء فإبني بصيرٌ بأدواء النساء طيبٌ

وقال في شرح (اللباب) يجوز رميت بالقوس نظراً إلى أن القوس آلة الرمي
المستعان بها فيه، ورميت على القوس بالنظر إلى أن يد الرامي اعتمدت على القوس من
الرمي، ورميت عن القوس بالنظر إلى أن الرمي تجاوزه^(١).

وبعد: فأمر التناوب ينبغي أن يوقف عنده، فهو عند جمهرة من المتقدمين من
علماء العربية والمتأخرين والمعاصرين سائغ ومتقبل، وأساليب منه لغة سائرة في عصرنا
الحاضر، فمن الناس من يقول: اتصلت عليك، بدلاً من اتصلت بك، ومن الناس من يقول:
مررت عليك، بدلاً من مررت بك، ومنهم من يقول: حرّص بماله، وعاج بالمكان.

ومما يسوّغ استعمال (حرّص بماله) أن الفعل (حرّص) قد ضمّن معنى الفعل
(بخل)، وهذا التضمين يجعله الدكتور رمضان عبد التواب عملية من عمليات القياس
الخاطيء قال: والتضمين إن لم يكن مقصوداً هو عملية من عمليات القياس الخاطيء^(٢).

وبالجملة لا يمكن إلغاء النيابة على وجه الإطلاق أو قبولها على وجه الإطلاق
أيضاً استناداً إلى عنصر السياق أو التركيب الذي يرد فيه الحرف المعين، فمن خلال ذلك
يمكن قبول النيابة في أكثر من موضع رفضه الرافضون، ويمكن من طرف آخر رفض
مبدأ النيابة في تركيب استدلال المجوزون بها على صحة النيابة، والذي يباعد بين النيابة
أو عدمها زيادة على مبدأ السياق هو القدرة على تأويل ما يمكن تأويله بعيداً عن النيابة أو
إلغاء ما يمكن إلغاؤه في باب التضمين، فإن تعدّر هذا وذلك يمكن التسليم بنياية الحرف
المعين عن الحرف المعين الآخر.

(1) شرح درة الغواص، ٦٠٩، وانظر: ابن السّيد، الاقتضاب، ٣٤٤/١-٣٤٥.

(2) لحن العامة والتطور اللغوي، ص: ٣٢٤.

وهذا الذي سبق يساوق رأي محمد العدناني الذي يجيز التبادل بين حروف الجر إذا لم يكن هناك لبس، ولكنه يؤثر وضعها كما وردت في المعاجم مراعاة للدقة^(١)

٢. التعدية بالحرف فيما لا يتطلبه والعكس.

الأفعال من حيث التعدي واللزوم قسمان: فعل متعدّد وفعل لازم فأما المتعدي: فهو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ، نحو: (ضربت زيداً) وأما اللازم فهو الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرّ، نحو: (مررت بزيد) أو لامفعول له نحو: (قام زيد)^(٢).

ولم يرد من لغة الناس في القرن السادس مما تناقلته كتب التصحيح اللغوي سوى أربعة تراكيب ذكرها الحريري في درة الغواص، سيجري تحليلها، فيما يأتي:

أ- أدخل باللصّ السجّن.

يقول الحريري: إنّ الخاصة يغلطون فيه، والصواب أن يقال: "أدخل اللصّ السجّن" فتعديه (أدخل) بالباء لا تصحّ عنده وقد ردّ الشهاب الخفاجي قائلاً: إذا كانت الباء للتعدية فالأمر كما قال: أما إذا كانت زائدة كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِئِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ (النور: ٤٣).

فقيل الهمزة أعم من الباء، وفي المثل السائر "كل من ذهب بشيء فقد أذهبه، وليس كل من أذهب شيئاً ذهب به... ومنهم من يقول بأن الهمزة والباء يتعاقبان، ولهذا لم يجز، أقمت بزيد ولو أفادت الباء ما تفيد الهمزة مع زيادة جاز الجمع بينهما؛ لأن اجتماع حرفين من أحدهما زيادة غير مستنكر نحو لقد، وهذا غير جائز"^(٣).

والبيّن في الأمر أنّ الفعل قد عدّي، خطأ بالباء إذ الفعل متعدّد بنفسه نقول: دخل اللصّ السجّن، وقد يُعدى إلى مفعولين بزيادة الهمزة نقول: (أدخلت اللصّ السجّن)

(1) انظر: معجم الأخطاء الشائعة، ص: ٩٠.

(2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/٤٨٣-٤٨٤.

(3) شرح درة الغواص، ١١٣-١١٤.

فلم تغن (الباء) شيئاً إلا أن تجعل زائدة.

ب- أزمعتُ على المسير.

-بعثتُ إليه بـغلامٍ

-أرسلتُ إليه هديةً

ذكر الحريري هذين التركيبين على أنهما من أوهام الخاصة في عصره ويرى بأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه: بعثته وأرسلته، كما قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا ﴾ (سورة: المؤمنون: ٤٤) ويقول فيما يُحمل: بعثت به وأرسلت به كما قال سبحانه إخباراً عن بلقيس: ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾ (النمل: ٣٥) ^(١) وكذلك يرى الصواب أن يقال: أزمعت المسير ^(٢).

وقد ردّ الشهاب الخفاجي بقوله: "ما زعمه ممنوعاً صرح (ابن جني) بجوازه في شرح ديوان المتنبي... وقال (ابن بري): بعثت يقتضي مبعوثاً متصرفاً كان أولاً، تقول: بعثت زيدا بـغلامٍ وبكتاب، فهذا لزمته الباء وكذا أرسلت يقتضي مرسلأ ومرسلأ به متصرفاً كان أو غير متصرف، فلا إنكار لما أنكره المصنف ^(٣).

والمنع الذي يراه الحريري يراه في العصر الحديث عباس أبو السعود، حيث يقول: "قشا بين طبقة المتعلمين قولهم: بعث فلان برسوله إلينا، والفصيح أن بنفسه بعثت رسوله، أو ابتعثه أي: أرسله، لأن كل شيء ينبعث بنفسه يتعدى إليه الفعل بنفسه، كما قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا ﴾ (سورة البقرة: ١٢٩) وقوله: ﴿ فَأَبْعَثُوا حَكَمًا

مِّنْ أَهْلِهِ ﴾ (سورة النساء: ٣٥).

(1) درة الغواص، ٧٨.

(2) درة الغواص، ٧٩.

(3) شرح درة الغواص، ١٢٨.

أما ما لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية والسلام، فإن الفعل يتعدى إليه بالباء، يقال بعثت بهديتي إليك وبسلامي إلى والدك، أي وجهت الهدية إليك، والسلام إلى والدك^(١) ويجيز الشهاب الخفاجي (أزمنت على المسير) اعتماداً على مقولات أعلام اللغة، يقول: وقال (ابن بري): أجاز (الفراء) أزمنت الأمر وعلى الأمر، وأما الكسائي فلم يجز إلا أزمنت الأمر، والحجة (للفراء) أن الأفعال قد يحصل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِمْ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ (النور: ٦٣) فعدى خالف بعن من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة، وكذا الإزماع هو المضى في الأمر والعزم عليه، وقد قال بعض أهل اللغة: أزمع الأمر وعليه وبه بمعنى، وكذا قال الفراء: عزمت الأمر وعزمت عليه^(٢).

ويظهر أن أهل التصحيح منقسون في أمر تعدية الأفعال بحروف الجر فالذين يرون جواز التعدية يرون في قانون التضمين مخرجاً يبيح تعدية الفعل بحرف يتعدى به فعل بمعناه، فيمكن أن يضمن أرسل معنى بعث، كما عدوا الفعل (أدمن) بـ (على) قياساً على الفعل (واظلب) أو الفعل (داوم)، ولاشك أن النحاة يأنسون في تقدير قياس التضمين بقول ابن جني: "أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بحرف فإن العرب تنتسح فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، لذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"^(٣) كما أنس النحاة بقوله أيضاً بعد هذا: "ووجدت في اللغة شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع أكثره لا جمعه لجاؤ كتاباً ضخماً"^(٤) ومن العلماء من رأى أن التضمين غير قياسي^(٥) ولذا "لا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر"^(٦).

- (1) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، ١٣٧.
- (2) شرح درة الغواص، ٢٧٩.
- (3) الخصائص / ٢٠٨/٢.
- (4) المصدر السابق، ٢٠٨/٢.
- (5) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٤١٨/٢.
- (6) السيوطي: جلال الدين، مع الهوامع، ١٤٩/١.

ويظهر لي أن القائلين بسماعية التضمين إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال إذا أباحوه للناس، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع في مئين أوقافاً.

وقد أقرّ مجمع اللغة العربية المصري بقياسية التضمين ولكن بشروط ثلاثة:

أولهما: تحقق المناسبة بين الفعلين، وهي التي تسمى العلاقة.

ثانيهما: وجود قرينة تدل على المعنى الملحوظ ويؤمن معها اللبس.

ثالثهما: ملائمة التضمين للذوق العربي.

وعلى الرغم من تحقيق هذه الشروط أوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا

لفرض بلاغي^(١).

٣- لحن متفرقة .

أ. إياك الأسد إياك الحسد.

يخطئ الحريري خاصة زمانه بأنهم لا يدخلون الواو على المحذر منه^(٢) وقد ردّ عليه الخفاجي، قائلاً: "هذا من جملة مناته، قال (ابن مالك) في التسهيل: لا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن... ومثال المنصوب إياك الشرّ، ولا يجوز أن يكون الشرّ منصوباً بما انتصب به إياك بل بفعل آخر تقديره دع الشرّ، وهذا مذهب الجمهور ومن ذلك قوله: [من الطويل]:

فإياك إياك المرء فإياه إلى الشرّ دعاءً وللشرّ جالبٌ

فاضمر بعد إياك ناصباً تقديره اتق، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) إن حذف

الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو قوله: فإياك إياك المرء البيت، ولو كان في الكلام لجاز

(1) انظر: بحيري: عبد الفتاح، التضمين في القرآن الكريم (بحث) مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٩٧٣، ص: ٧٩، والحمد: منيرة، التضمين في النحو العربي، (بحث) مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد: الخامس، الرياض، ١٩٩٣، ص: ٤٤٣.

(2) درة الغواص، ٢٩.

إضمار هذا الفعل، وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) المراد في البيت والمرء فحذف حرف العطف، أو من المرء فحذف حرف الجر^(١).

وحذف الواو هذا يعد مظهرًا من مظاهر الاختصار والتكثيف في الجملة العربية وهما طريقتان من طرائق البيان والفصاحة عند العرب.

وهو ما تدعو إليه اللغة، وعلى الرغم من أن الحذف خلاف الأصل إلا أنه مظهر من مظاهر مرونة اللغة العربية، لكونها لغة طيعة تمنح العربي أبعادًا في التصرف الأفقي في البنية الدالة سواء أكانت هذه البنية كلمة، أم عبارة، أم جملة مما يؤكد أن اللغة العربية تمتلك خاصية اللغات التصريفية التحليلية بما يجعلها ميدانًا واسعًا للتعبير عن مقتضيات الكلام، وضروب السياق.

ب- ما أبيضَ هذا الثوبَ

- وما أعورَ هذا الفرسَ

يقول الحريري عن خاصة زمنه: "ويقولون في التعجب من الألوان والعاهات: ما أبيض هذا الثوب! وما أعور هذا الفرس! كما يقولون في الترجيح بين اللونين والعورين، زيد أبيض من عمرو، وهذا أعور من ذلك وكل هذا لحن مجمع عليه، وغلط مقطوع به"^(٢).

وقد ردّ الخفاجي بالقول: "هذا مما اختلفوا فيه، فأجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد لأنهما أصول الألوان، كما ورد في حديث الحوض السذي قال أهل الحديث: إنه متواتر، ماؤه أبيض من الورق بكسر الراء وهو (الفضة)، وفي بعض شروحه: إنه لغة قليلة وأنشدوا عليه [من البسيط]:

إذا الرجال شتوا واشتدّ أكلهم فأنست أبيضهم سربال طبّاخ

(1) شرح درة الغواص، ١٣٥-١٣٦.

(2) درة الغواص، ٣٦.

وقوله: [من الرجز]:

جارية في برعها القَضْفَاضِ أبيضُ من أخت بني بياضِ

فلما جاء منهما أفعُ التَفْصِيلُ جاز بناء صبيغتي التعجب منه لاستوائهما في أكثر

الأحكام^(١).

فالشهاب الخفاجي يجد لابن اللغة اتساعاً بعد تضيق فرضه الحريري.

ج. جِبَّةٌ خَلْقَةٌ

خطأ الحريري خاصة معاصريه في قولهم: جِبَّةٌ خَلْقَةٌ، وذهب إلى أن الصواب أن

يقولوا: جِبَّةٌ خَلَقٌ، فقال: "ويقولون جِبَّةٌ خَلْقَةٌ، فيوهمون فيه، لأن العرب ساوت فيه بين

نعت المذكر والمؤنث، فقالت: ملحفة خَلَقٌ، كما قالت: ثوبٌ خَلَقٌ^(٢).

وقال ابن منظور: "وشيء خَلَقَ بال، الذكر والأنثى فيه سواء... يقال: ثوب خَلَقٌ،

وملحفة خَلَقٌ، ودار خَلَقٌ، قال اللحياني: قال الكسائي: لم نسمعهم قالوا خَلْقَةٌ في شيء

من الكلام... ويقال جبة خَلَقٌ -بغير هاء- وجديد- بغيرها أيضا- ولا يجوز خَلْقَةٌ ولا

جَدِيدَةٌ^(٣).

د-. امتلأت بطنُ فلان.

خطأ الحريري خاصة زمانه في قولهم: امتلأت بطنه، وهو يرى أن البطن من

كلام العرب مذكر، وأن العامة تؤنثه^(٤).

وقد ردَّ الخفاجي قائلاً: ما ذكره ليس بمتفق عليه، فقد حكى (الأصمعي) وأبو

عبيدة أنه يجوز تأنيثه وتذكيره^(٥).

(1) شرح درة الغواص، ١٦٠-١٦١.

(2) درة الغواص، ١٩٦.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ١٠/٨٨-٨٩.

(4) درة الغواص، ٣٨.

(5) شرح درة الغواص، ١٦٦.

وأمر التأنيث والتذكير الخالي من الناء مسألة اعتبارية، فقد عرف عند اللغويين،
بالمؤنثات السماعية التي لم يتفق على تأنيث الكثير منها، فقالوا مثلاً: (النفس) مؤنثة على
قدر اللفظ، ومذكرة على قدر الرجال، فيقال: ثلاث أنفس وثلاثة أنفس، و(الروح) مذكر،
وعلى مذهب النفس يؤنث، - والروح جبريل مذكر- والروح عيسى: مذكر، و(السوق)
مؤنثة وتذكر، والعنكبوت مؤنثة وتذكر^(١)

وفي مثل هذا يمكن أن يقال في (البطن) فقد ينظر إليه المرء فيراه كبيراً ضخماً
في جنبه رجل من العلية فيذكره، وقد ينظر إليها وهي صغيرة فلا يهتم بها فيؤنثها،
فالمجتمع اللغوي له دور واضح في تذكير اللفظ أو تأنيثه مع التسليم بأن التذكير هو
الأصل، وإنما يخرج التأنيث من التذكير^(٢).
هـ. سمعتُ الناسُ أو الناسَ

يخطئ الحريري الخاصة في زمنه عندما أنشدوا قول ذي الرُّمَّة [من الوافر]:
سمعتُ الناسُ ينتجعون غَيْثاً فقلتُ لصيِّح: انتجعي بلالاً
قال: "فينصبون لفظة (الناس) على المفعول، ولا يجوز ذلك؛ لأن النصب يجعل
الانتجاع مما يُسمع، وما هو كذلك، وإنما الصواب أن ينشد بالرفع على وجه الحكاية، لأن
ذا الرُّمَّة سمع قوماً يقولون: الناسُ ينتجعون غَيْثاً، فحكى ما سمع على وجه اللفظ
المنطوق^(٣).

وتصحیح الحريري جاء من جهة ما يتصل بـ(الحكاية) وهي التي لا تتغير فيها
الأسماء عن حالها في الكلام قال سيبويه: "وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبط شراً،
هذا تأبط شراً، وقالوا: هذا برق نحره، ورأيت برق نحره، فهذا لا يتغير عن حاله التي
كان عليها قبل أن يكون اسماً...^(٤).

- (1) انظر: السامرائي: إبراهيم، نظرة مقارنة في التأنيث والتذكير، (بحث) مجلة المجمع العلمي
العراقي المجلد السادس عشر، ١٩٦٨، ص: ٢٢١-٢٢٣.
- (2) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢/١
- (3) درة الغواص، ص: ٢١٣-٢١٤.
- (4) الكتاب، ٣/٣٢٦.

وقال الزمخشري: "وأما المعرفة فذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أن يحكيه

المستفهم كما نطق به، فيقول لمن قال جاعني زيد: من زيد؟ ولمن قال: رأيت زيدا، من

زيداً؟ ولمن قال: مررت بزيد، من زيد؟ وإذا كان غير علم رفع لا غير، يقول لمن قال

رأيت الرجل، من الرجل؟ ومذهب بني تميم أن يرفعوا في المعرفة ألبتة"^(١).

وقد جاء رد الخفاجي كعادته متسعاً ومتساهلاً فقال: أما ما ذكره المصنف فمردود

بأنه قد سمع فيه النصب أيضاً كما حكاه الرضي وشارح أبيات الإيضاح"^(٢).

و. بينا زيد قام إذ جاء عمرو

يخطئ الحريري الخاصة في زمنه عندما يقولون: بينا زيد قام إذ جاء عمرو،

فيتلقون بينا بإذ، والمسموع عن العرب: بينا زيد قام جاء عمرو بلا (إذ) لأن المعنى فيه:

بين أثناء الزمان جاء عمرو"^(٣) وما قاله الحريري غير مسلم به عند الشهاب الخفاجي

فذكر أن الرضي قال قد تقع إذا وإذ جواب بينا وبينهما وكلتاها إذن للمفاجأة والأغلب

مجيء إذ في جواب بينا قال: [من الطويل]:

فبينما نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ نتكفُّ

ولا يجيء بعد (إذ) إلا الماضي، وبعد (إذا) إلا الاسمية، والأصل تركهما في

جواب (بيننا) وبينهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير

فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح... وفي كلام أمير المؤمنين (علي) رضي الله عنه:

"بيننا هو يستقبلها من حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته"^(٤)

ز. ذهبت إلى عنده

ينقل الحريري عن أهل زمانه أنهم يقولون: "ذهبت إلى عنده، فيخطئون فيه، لأن

(عند) لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا (من) وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام

(1) المفصل، ١٨٠-١٨١.

(2) شرح درة الغواص، ٦٢٥.

(3) درة الغواص، ٧٦.

(4) شرح درة الغواص، ٢٧٠-٢٧١.

مجروراً إلا بها، كما قال سبحانه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ (النساء: ٧٨) وإنما خصت

(من) بذلك لأنها أم حروف الجر^(١).

وهذه التخطئة نقلها ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقديم اللسان^(٢)

وصواب التركيب أن يقال: ذهبت إليه أو عنده.

وقد نبه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) إلى أن (عند) ظرف يكون منصوباً في الأصل،

وقد يخرج عن الظرفية إلى الاسمية فيجرُّ بـ(من) ولا يجوز جرُّه بالحرف (إلى) وقول العامة: (خرجت إلى عنده) خطأ^(٣).

ومازال مثل هذا التركيب مستعمل في لغة العامة في زماننا فالناس يقولون:

(ذهبت إلى عند أخي).

ويظهر أن التقابل بين حرفي الجر (من) و(إلى) في الاستعمال قد أدى إلى الوقوع

في الخطأ؛ فالمتكلم قد قاس الظرف على غيره في نحو قولنا: (جاء من المدرسة)، وقولنا: (ذهبت إلى المدرسة)؛ إذا أنه عندما سمع قولهم (جاء من عنده) لم يجد حرجاً في أن

يقول: (ذهب إلى عنده) وبخاصة أن (إلى) حرف جرّ مثل (من)^(٤).

ح. المال بين زيد وبين عمرو.

لا يرى الحريري قول خاصة عصره (المال بين زيد وبين عمرو) بتكرير لفظة

(بين) صواباً، بل يراه وهماً، والصواب أن يقال: بين زيد وعمرو^(٥).

وقد خالف الشهاب الخفاجي هذا الرأي، ونقل عن ابن بري بأن إعادة (بين) هنا

جائزة على جهة التأكيد وهو كثير من كلام العرب كقول الأعشى: ^(٦)[من البسيط]

(1) درة الغواص، ٣٦.

(2) ص: ٢٩٩.

(3) انظر: شرح ابن عقيل، ٥٣٤/١.

(4) انظر: القيام: اسماعيل، أخطاء التراكيب النحوية، ص: ١١٣.

(5) انظر: درة الغواص، ٧٢.

(6) المقصود به أعشى: همدان، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني، شاعر فصيح

كوفي من شعراء الدولة الأموية، انظر: شرح درة الغواص حاشية ص: ٢٦١.

بين الأشج وبين قيسِ باذخٍ
يسخ لوالده و للمولودِ
وقول ذي الرمة [من البسيط]:

فبين النهار وبين الليل من عقْدٍ
على جوانبه الأوساط والهدبُ

فعلم من هذا أن إعادة بين لا تفسد النظم ولا المعنى^(١)، وهذه الكثرة من التراكيب التي تكررت فيها (بين) أكدها أحد المحدثين ويرى أن هذا التكرير للتوكيد، واستشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم -وقول لعلي- رضي الله عنه- واستأنس بما ورد في القاموس المحيط، ومعجم لسان العرب من استخدام بين مكررة مع الاسم الظاهر^(٢).
مما يدل على الأضير في استخدام هذا التركيب، وأن لا وهماً في هذا ولا قياساً خاطئاً، كما زعم بعضهم^(٣)، بل هي لغة متوارثة من لدن العصر الإسلامي الأول إلى عصرنا الذي نحيا به، وتترك هذه التحليلات ويُعدى إلى غيرها وهو كشاف بتصويبات الحريري لأخطاء خاصة عصره متضمن ردّ الشهاب الخفاجي.

(1) شرح درة الغواص، ٢٦١

(2) انظر: أبو السعود، عباس، أزهير الفصحى في دقائق اللغة، ١٢٣-١٢٤.

(3) انظر: القيام: اسماعيل، أخطاء التراكيب النحوية، ص: ١١٤.

الرقم	التركيب الملمون	الصفحة	عنه اللحن	عنه اللحن	التركيب الصائب	التعطيل
١-	اجتمع فلان مع فلان	٣٣	لأن لفظة اجتمع (الفتح) تقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد وإن يعطف عليه بالواو	اجتمع فلان وفلان	وار المقبول معه بمعنى مع ومقترنة بها، فكما يجوز استوى الماء والغشبية، كذلك يجوز استوى الماء مع الغشبية (شرح درة الفواصص، ١٥٢)	
٢-	فعل الغير ذلك، وحضرت الكفاة	٥١-٥٢	المحققون من اللغويين ينعون دخول الألف واللام على غير وكفاة	فعل غيرك حضرت النساء كفاة	لا يجوز إدخال اللام عليه، لأنه لا بد من الإضافة والمضافة إليه إما محذور أو منقوي (شرح درة الفواصص، ٢٠٠)	
٣-	قدم الحاج واحداً واحداً وإثنين اثنين وثلاثة	١٧٥	العرب عدلت بلفظ (أحاد...ثلاث) إلى هذه الصيغة لتستغني بها عن تكرير الاسم	قدم الحاج أحاد وثناء وثلاث	تخطئة الخاصة استعمال واحداً..للالالة على التكرير خطأ لأنه مقيس عليه من كلام العرب، كما قال الشاعر (من الرجز): إذا شربنا أربعاً أربعاً فقد لبسنا القرو من داخل	
٤-	الحمد لله الذي كان كذا وكذا	١٩٥	حذف الضمير العائد على لفظ الجلالة	الحمد لله الذي كان كذا وكذا وكذا منه	العائد يحذف باطراد كثيراً (شرح درة الفواصص، ص: ٥٧٩)	
٥-	فلان أسر من فلان	٤٧	مجيء فعل التفضيل بالههزة وهو بغيرها	هو أسر من فلان	قورود من الكلام الفصيح كثيراً أسرته، وإن كان شرت بدونها أكثر... فقول المصنف: إنه لحن مما أخطأ فيه. (شرح درة الفواصص، ١٨٧)	
٦-	ما فعلت القلائد الأثراب	١١١	تعريف الاسمين وإضافة الأول منهما إلى الثاني	ثلاثة الأثراب	ليس بمفروق يدل عليه قوله: والاختيار وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه على الآخر إن كان مصافاً أو عليهما شذوذاً لا قياساً خلافاً للكوفيين (شرح درة الفواصص، ٣١٨)	

٧-	هب أي قطعت وهب أله قتل	١٣١	عدم إحقاق الضمير المتصل بـ(هب)	هب أي قطعت وهب أله قتل	١٣١	عبرت الكتيب قتل	قال ابن بري: إذا جعل هني بمعنى أصبني وعني فلا يمنع أن تقول: هب أي قطعت، لأنها بمعنى أصب (شرح درة الثواص، ٤٢١)
٨-	عبرته بالكاتب	١٤٨	تعدي الفعل بإلواء والصواب أن يتعدي بنفسه	عبرته بالكاتب عبرت الكتيب	١٤٨	قال ابن بري: قد جاء تعدياً عبرته بإلواء في الكلام الفصحى من العرب كقول أمن الخفيف: أبها القنات المعبر بالشيب أنت المبرم الموقر (شرح درة الثواص، ٤٥٨)	
٩-	العوامل تطالق والحائتان تطرقن	١٦٤	الجمع بين تاء المضارعة وتون النسوة	العوامل تطالق والحائتان تطرقن	١٦٤	يقول الخفاجي: قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَصَكَدُ الْأَسْمَانُ بِتَقَطُّرَاتٍ مِنْهُ ﴾ (مريم: ٩٠) في هذه الآية قراءة ضريبة وهي تتقطرن بتأنيث مع التون، وتظيرها حرف روي من نواتر ابن الأعرابي وهي تشمن، فإذا قرئ به وورد من كلام العرب الفصحى قديماً، فلا غاية في إكلاره (شرح درة الثواص، ٥٠٠-٥٠١)	

التحليل:

في الكشاف السابق تراكيب خطأ الحريري فيها خاصة زمانه، ولكن الشهاب الخفاجي عدّ ما خطاه الحريري صواباً.

ويلحظ الدارس أن أكثرها بل جُلّها صحيح، وبعض منها له وجه في العربية فصيح، ومن تلك ما هو شائع في العصر الحاضر، وهو امتداد لحركة اللغة.

التركيب الأول: (اجتمع فلان مع فلان) الأفصح في هذا التركيب أن يقال (اجتمع فلان وفلان) بالنصب على المعية، لكن الناس ظنوا أن المعية هنا لا تتحقق إلا بلفظ (مع) فالحق بهذا التركيب.

التركيب الثاني: (فعل الغير ذلك)، في هذا التركيب تعريف (غير) بـ(ال) لملازمتها الإضافة وقد أنكر اللغويون إضافتها مع تعريفها إلى المعرف بها، ولكن وقع فريق آخر منهم في هذا اللحن.

وقد عرف الزبيدي الخداع بأنه إنزال الغير عما هو مصدره^(١). وفي القاموس: (الطفيف: القليل الغير التام)^(٢)

وفي هذا دليل على أن ما يشيع من استعمال يترسخ فيكتسب بذلك قوة^(٣)، وهو من تأثير العامة أو الخاصة الوسطي في الخاصة العليا من الكتاب واللغويين.

التركيب الثالث (قدم الحاج واحداً واحداً واثنين اثنين).

هذا وجه من أوجه مجئ الحال لفظاً جامداً، ومن أمثله: قرأت الكتاب فصلاً فصلاً وأنشدت القصيدة بيتاً بيتاً.

(1) تاج العروس، ٢٠ / ٤٧٣.

(2) الفيروز أبادي، ١٠٧٦.

(3) انظر: الحصون، خليل بنيان، في التصحيح اللغوي، والكلام المباح، عثمان، الأردن، مكتبة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص: ١١٢.

وقال ابن الشجري في أماليه: "قولهم يا ملامان يا ليثم، فعدلوا عن فعيل إلى

مفعلان للمبالغة في لومه، وكذلك يا مكذبان ويا مخبثان، عدلوهما عن كاذب وخبيث^(١).

وقد أقر مجمع اللغة العربية هذا الأسلوب، لأن أحاد وموحد معدول بهما عن:

واحدًا واحدًا، وهذا العدول لا يمنع من الأصل، لأن استعمال المعدول والمعدول عنه

جائز، كما في عامر وعمر، ولهذا فإن هذا التعبير وما يشبهه صحيح^(٢).

التركيب الرابع (الحمد لله الذي كان كذا وكذا)

في هذا التركيب حذف عائد اسم الموصول حيث يرى الحريري ضرورة أن تقول:

(الحمد لله الذي كان كذا وكذا منه) لكن التركيب صوبه الخفاجي وهو أن العائد يحذف

باطراد^(٣) ولهذا لم يلتفت إليه أحد من أصحاب التصحيح اللغوي بعد الحريري فيما أعلم.

التركيب الخامس (فلان أشرف من فلان)

ويظهر أن الناس زمن الحريري قاسوا (أشرف) على (أفضل) من قولنا (زيد أفضل من

عمرو) قياسًا خاطئًا.

التركيب السادس: (ما فعلت الثلاثة الأثواب)

يظهر أن هذا التركيب انتقلت أداة التعريف فيه من المعدود إلى العدد وقد مرّ

بمراحل؛ إذ ألحقت بالعدد دون أن تنزع من المعدود في مرحلة لاحقة.

وقد صور الدكتور عبد الحميد الأقطش التطور الذي تمّ في علاقة أداة التعريف

(أل) مع العدد المضاف بالصورة الآتية:

ثلاث أثواب ← الثلاثة الأثواب ← الثلاثة أثواب

(1) ابن الشجري: علي بن حمزة العلوي، الأمالي الشجرية، بيروت، د.ط، د.ت، ١٠١/٢.

(2) أمين: محمد شوقي وزميله، كتاب الألفاظ والأساليب، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية، ١٩٧٧م، ص ٤٩.

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ١٥٦-١٥٧ ففيه مواضع حذف صلة أل والخلاف بين

البصريين والكوفيين في حذف عائد الصلة.

وقد فسّر الدكتور الأقطش ذلك بأن الفهم أخذ يتعامل مع مركّب العدد كما لو كان

وحدة لغوية واحدة^(١)

وبالرغم من أنّ هذا التركيب جائز قديماً بدليل قول الحريري (والاختيار) أن

يعرف الأخير من كل عدد مضاف إلا أنه غير مستعمل - فيما أعلم - في عصرنا الذي نحيا به.

التركيب السابع: (هَبْ أَنِي فَعَلْتُ وَهَبْ أَنَّهُ فَعَلَ)

هذا التركيب فصيح كما تدلّ عليه مضافاً اللغة والنحو. وقد أجازته مجمع اللغة العربية

بالقاهرة اعتماداً على وروده في المغنى وفي لسان العرب، ولأنّ (هَبْ) من الأفعال التي

تتعدى إلى مفعولين، وأنه من المقرر أن هذه الأفعال تسدّ فيها (أَنْ) ومعمولها مسدّ

المفعولين.^(٢)

التركيب الثامن: (عَيَّرْتَهُ بِالْكَذِبِ)

هذا التركيب صحيح بصورته التي هو عليها وهو متعد بالباء، وقد ورد في فصيح

لغة العرب، كما جاء في ردّ الشهاب الخفاجي (انظر: الكشاف السابق)

أمّا ابن السّيد البطليوسي فيرى بأنّ في (عَيَّرَ) لغتين: التعدية بالباء، وإسقاطها أفصح

وأكثر^(٣)

والأمثلة على تعدية (عَيَّرَ) بالباء في الإرث اللغوي العربي ثرةٌ جداً، يُذكر منها

قول أبي حمزة الخارجي في خطبته المعروفة: " .. يأهل الحجاز أتعيرونني بأصحابي

وتزعمون أنهم شباب .. " ^(٤)

(1) الأقطش: عبد الحميد، التعريف في تعبيرات العدد العربية، دراسة تحليلية على ضوء اللغويات

التاريخية المقارنة، مجلة أبحاث البرموك، سلسلة الآداب، واللغويات، المجلد (١٣)، العدد (١)

١٩٩٥م، ص: ٦٩.

(2) أمين: محمود شوقي، وزميله، كتاب الألفاظ والأساليب، ص ٥٠.

(3) انظر: الاقتضاب: ٨٢/١

(4) الجاحظ: البيان والتبيين، ١٢٤/٢

وقول الشاعر : [من المتقارب]

أنّي أجود واستمطرُ
وها أنا هذا هو المنكر^(١)

وقد يعلمُ الحيّ عند السؤال
فأنّي تعيرني بالفخارِ

ويتقاصر الكلام هنا عن أمثلة التعديّة، لينتحي إلى مثال من أمثلة اللزوم، ومنها قول

كعب بن زهير : [من الطويل]

أعيرتني عزًا عزيزًا ومعشرا كراما بنوا لي المجد في بادخ أشم^(٢)

وقد نظر بعض اللغويين في مسألة التعدي واللزوم نظرة تاريخية فذهب مصطفى جواد إلى أن التعدي هو الأصل، وأن اللزوم حالة طارئة: "التعدي في الأفعال هو الأصل، واللزوم حالة طارئة لا أصلية، والسبب في ذلك أن حركة الكائن الحي إنساناً كان أو حيواناً يُراد بها في الغالب التعدي على غيره كالأكل، والضرب والأسر والجرح والكسر والصد والقهر والنهب .. ويراد بها في الأقل النادر قرار الفعل في فاعله كالنوم والرقاد والثبات والنكوص والهرب"^(٣)

التركيب التاسع: (الحوامل تطلقن والحادثات تطرفن)

والذي يمكن أن يقال في هذا التركيب إن الناطقين به ضغفت عندهم نون الإنث

اللاحقة بالفعل المضارع فألحقوا به سابقة التاء.

(1) ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٦٨، ص ٦٤

(2) شرح ديوان كعب بن زهير، صنعه: السكري، مصر، ١٩٦٥، ٦٧

(3) جواد: مصطفى، قل ولا نقل، بغداد، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٨ م، ص ١٨٧

الفصل الثالث

التصحيح في دلالة الألفاظ

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لما كانت اللغة الإنسانية أشبه بكائن حي، لا تلتزم فيها المفردات أشكالاً ثابتة أو قوالب محددة جامدة، وإنما هي في أحيان كثيرة عرضة للتغيير والتبديل، وهذا التحرك المستمر للغة يتضح من النظر إلى مدلولاتها في حقبة زمنية طويلة.

وتعد قضية الدلالة من القضايا المهمة في الدراسات اللغوية لأنها "قوام اللغة ووظيفتها ومقياس كفايتها وانتقائها" (1).

وشغلت دراسة التطور الدلالي أو ما يُدعى بعلم الدلالة التاريخي (Semasiologie) علماء اللغة، فدرسوا ما يحدث للفظ من تغير، وصور هذا التغير، وأسباب حدوثه، والعوامل التي تتدخل في حياة الألفاظ أو موتها.

وهذا التطور الدلالي أو تغير المعنى (CHangemenetssolessens) جزء من التطور اللغوي الذي يشمل الأصوات، والصرف، والنحو، والمفردات، وهو مبدأ عام عرفته المعارف الإنسانية، وقد سيطر على أجواء العلم والمعارف في القرن الماضي، تعبير (حياة الألفاظ)؛ إذ شبه علماء اللغة الكلمات بالأحياء وجعلوا لها مولداً وحياة وموتاً، ومن ذلك كتاب اللغوي دارمستيتير Darmesteteter الذي عنونه بحياة الألفاظ Lavedesmots (2).

التطور الدلالي في كتب لحن العامة في القرن السادس.

يدفع تنوع الطبقات الاجتماعية، وتعدد مستوياتها المهنية والثقافية والجغرافية أعرافاً وتقاليد، إلى تنوع لغة الحديث بين طبقة اجتماعية وأخرى، فنجد لهجة المتعلمين تختلف عن لهجة الأميين.

وقد جنح العامة في هذا القرن إلى السهولة فأزالوا بعض الملامح الدلالية التي تميز دلالة هذا اللفظ عن ذلك "فالناس في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة

(1) العقاد. عباس محمود. أثنات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، الطبعة الخامسة، مصر (د.ت) ص ٧٧.

(2) انظر: المبارك، محمد فقه اللغة، ص ٢٠٦.

الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي " (1)، وهذا ينبع أصلاً من فلسفة وجود اللغة، وهو التعبير عن حاجات الإنسان في شتى صورها المعروفة.

منهج دراسة التطور الدلالي.

ستحاول هذه الدراسة تناول معظم الجوانب التي تتصل بالتوسع في المعنى كالمشترك Hononymy، والترادف Synonymy، والتضاد Antynoms، وقضايا علاقة المشابهة بين المدلولين وهي الاستعارة Metaphor، وعلاقة غير المشابهة بين المدلولين؛ وهي المجاز المرسل Metonymy، وما يتصل بمظاهر التطور الدلالي للألفاظ المتمثلة في: (2)

١- توسع المعنى Widening

٢- تضيق المعنى Narrowing

٣- رقي الدلالة Generation.

٤- انحطاط الدلالة Degeneration

٥- انتقال الدلالة. Transferring

وسوف يتطرق البحث كذلك إلى ما يتصل بدلالة الصفات، وما يتصل بدلالة النوع والعدد، وما يتعلق ببنائي فعل وأفعل.

ويجدر القول بأن معظم كتب الدراسة أوردت أمثلة من الدلالة ضمن باب تكرر هو: "ما وضعته العامة في غير موضعه"، وبعضهم يذكره عرضاً في تضاعيف تلك المصنفات، ولم تقتصر دراسة الباحث على ما ورد، مما نصّ عليه المصنفون على أنه من تغير المعنى، بل تعدى ذلك إلى ما يمكن أن يُعد من سبل تطور الدلالة.

(1) أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٥٥

(2) هذه المظاهر هي التي حصرها لغويو العصر الحديث. انظر في ذلك: أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ١٥٢-١٦٧، وأولمان، استيفن. دور الكلمة في اللغة، ١٦٢ وما بعدها.

وقد أسفرت السياحة في مصنفات اللحن في هذا القرن عن مجموعة كبيرة من الألفاظ التي يمكن أن تصنف ضمن ألفاظ التطور الدلالي، وقد كان الاختيار لهذه الألفاظ توخيا لما فيها من خلاف بين العامة، وما ورد في مصنفات اللحن في تلك الفترة، وما جاء في كتب اللغة عند القدماء والمحدثين.

وآثر الباحث توزيعها على ستة مباحث، أربعة منها تمثل حقولا دلالية

Semantic fields، هي :

١-المبحث الأول: ألفاظ الحياة الاجتماعية:

أ-الروابط الأسرية والإنسانية

ب- الأتية والأدوات.

ج-الطعوم.

٢-المبحث الثاني: ألفاظ الطبيعة :

أ. الصامتة

ب.المتحركة.

٣-المبحث الثالث: ألفاظ السلوك والمعاملات

٤-المبحث الرابع: ألفاظ الحواس.

٥- المبحث الخامس: (معاني صيغتي فعل وأفعل).

٦-المبحث السادس: لغة عامة القرن السادس في ضوء قوانين التطور الدلالي

المبحث الأول: ألفاظ الحياة الاجتماعية

جدول (أ) الروابط الأسرية والإنسانية.

الصفحة	المصدر	دلالاته في كتب التصحيح	دلالاته عند العامة	اللفظ
٢١٢	تثقيب اللسان	المسكينات، وإن كان لهن أزواج	المفارقات بموت أو حياة	الأرامل
١٣٦	تقويم اللسان	النسب هو الذي يحدد النسبة	عدم التفريق بينهما	الأعجمي والعجمي
٢١١	تثقيب اللسان	كل صانع إسكاف	الخراز دون غيره	الإسكاف
٢١٦	تثقيب اللسان	أمهات للبشر، وأمات للبهائم	استعمال الكلمة للبشر والبهائم	أمهات
٢٠١	تثقيب اللسان	الأخلاق من الناس	السفلة من الناس	الأوباش
٢٦٩	تثقيب اللسان	التي لا زوج لها	من مات عنها زوجها أو طلقها	الأيام
٨٦	تقويم اللسان	جواز توأمين وتوأم	توأم تطلق على الاثنين	توأم
٢١٢	تثقيب اللسان	لا تطلق على غير النساء	ضد البكر من النساء	ثيب
٢١٢	تثقيب اللسان	سائر أهل الزوج	والد الزوج بخاصة	الحمو
١١٢	تقويم اللسان	لراكب الإبل خاصة	لكل راكب	راكب
٢٠٤	تقويم اللسان	الزوج واحد	يعني بها العامة كل اثنين	زوج
٢١٤	تثقيب اللسان	السوقه هم الرعية	أهل الأسواق بخاصة	السوقه
١٣٥	تقويم اللسان	ظعينة على كل حال	المرأة في اليهودج	الظعينة
١٠٣	تثقيب اللسان	لا وجود للهاء في هذه الكلمة	العامة يلحقون بها هاء	عروسه
١٠٢	تثقيب اللسان	لا تلحق الكلمة الهاء	العامة يلحقون هاء	عجوزة

١٨-١٧	التكملة	الصغيران من الذكر والأنثى	العبد والأمة بخاصة	الغلام والجارية
٢٤١	درة الخواص	الأمة	المغنية دون غيرها	القينة
١٧٥	تقويم اللسان	اجتماع النساء في فرح أوحزن	اجتماع النساء في المصيبة	الماتم
١٨٩	تقويم اللسان	الذي مات أبوه أو أمه ولم يبلغ	من مات أبوه أو أمه ولا ينظرون للبلوغ	اليتيم

التحليل:

في الصفحات الآتية تحليل لألفاظ سجلها مصنّفو اللحن على أسنة الناس عصرئذ تتعلق بارتباطاتهم الأسرية.

١- الأرمال.

يقول ابن مكي عن أهل زمانه^(١): " وكذلك الأرمال لا يعرفونها إلا النساء اللاتي كان لهن أزواج ففارقوهن بموت أو حياة. وليس كذلك؛ بل الأرمال: المساكين، وإن كان لهن أزواج، ويقال لجماعة المساكين من الرجال أيضا: الأرمال. قال الشاعر: [من البسيط]

هذي الأرمالُ قد قضيت حاجتها فمن حاجة هذا الأرمالِ الذكر

ويرى ابن هشام اللخمي أن اشتقاق الأرملة من الإرمال وهو ذهاب الزاد ونفاده.. يقال: أرمال قوم فهم مرملون، إذا فني زادهم فسميت المرأة التي مات عنها زوجها أرملة، لما ينالها في الأغلب من الحاجة وشدة الحال.^(٢)

أما وقوع (الأرمال) على الذكور، فإن ابن هشام يميل إلى أن هذه اللفظة موضوعة

(1) المنهج المتبع في هذا الفصل إدراج المرجع والصفحة التي استقيت منها الألفاظ المتصلة

بالدلالات في كل جدول، وعند التحليل سيذكر قول المصنف مفصلا بعد كل لفظة، وإن يعاد

إلى الإحالة على المصدر ورقم الصفحة مرة أخرى

(2) المدخل إلى تقويم اللسان (تحقيق الضامن)، ٤٩ - ٥٠.

في الأصل للإناث، وإنما جعلت للذكور على وجه الاستعارة والتشبيه والأزواج في الكلام، ولذلك قال جرير الأرملي الذكر " فالغالب على الأرملي في تعاريف القدماء، والخاصة والعامّة أنهن النساء دون الرجال، فإن قال شاعر في ضرورة شعر: رجل أرملي لم ينقض بذلك العادة الجارية." (١)

ويظهر أن ابن هشام اللخمي يستند في رده إلى أن أصل دلالة هذا الاسم مروى عن العرب، وهو معيار الصواب والخطأ عنده، وكلام العرب لا يلحن فيه أحد. (٢)

٢- الإسكاف.

يقول ابن مكي: "ومما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره قولهم: (إسكاف) للخراز خاصة. وليس كذلك؛ لأن كل صانع إسكاف".

وتقول معظم المعجمات: إن كل صانع إسكاف. (٣)

٣- الأعجمي والعجمي.

يكاد عامة الناس زمن ابن الجوزي لا يفرقون بين (العجمي) و(الأعجمي). فابن الجوزي يرى أن العربي ما نسبته إلى العرب وإن لم يكن بدويًا، وعجمي إذا كانت نسبته إلى العجم وإن كان فصيحًا "

والذي يبدو أن الأمر متصل بالفصاحة وسلامة اللغة دون النظر إلى العرق، وهو الذي عليه الناس في عصرنا الذي نحيا به.

٤- أمّهات

يقول ابن مكي: "ومما جاء لواحد، قولهم: عزلت من الغنم (أمّهات) الأولاد، وهو غلط. إنما يقال لبنات آدم خاصة: أمّهات. فأما البهائم فإنما يقال فيها: أمات بغير هاء".

ويرى ابن هشام اللخمي بأن الذي ذكر هو الأغلب، وقد يأتي بخلافه. من ذلك مجيء

(1) المصدر السابق، ص (٥٢)

(2) المدخل إلى تقويم اللسان، ٥٢

(3) انظر على سبيل المثال: الزمخشري، أساس البلاغة، ٢١٦، وابن منظور، لسان العرب،

أمهات الرباع) في الإبل ، و(أمات) بغير هاء في الأدميات^(١)

وفي مصادر اللغة معظمها أن (الأمهات) غلب استعمالها فيمن يعقل، على حين أن

(الأمات) فيما لا يعقل^(٢)

ويشير بعض الدارسين المحدثين إلى أن (أمات) نقال للعاقل، وغير العاقل، كما أن

(الأمات) غلب استعمالها لغير العاقل، وقد نقال فيمن يعقل.^(٣)

والشائع عند الناطقين بالعربية في أرجاء المعمورة - فيما أعلم - في هذا

العصر استخدام كلمة (أمهات) للعاقل وغير العاقل، وقد نجد من المتخصصين من

يقول: (أمّات) لغير العاقل، وبخاصة عند الحديث عن المصادر العلمية، فهم يقولون:

(أمّات) الكتب اللغوية.

٥- الأوباش.

يقول ابن مكي: إن العامة في عصره يقولون: (الأوباش) ويعنون بها السفلة، وليس

كذلك. إنما الأوباش والأوشاب: الأخلاط من الناس من قبائل شتى، وإن كانوا رؤساء

وأفاضل، وفي الحديث: " قد وبشت قريش أوباشا " أي جمعت جموعا.

وتذكر بعض المصادر أن (الأوباش) الأخلاط والسفلة.^(٤) وأن (أوباش) الجسد:

أخلاطه ورذّاله. ^(٥) ومن ذلك وبّش الكلام: رديئه.^(٦)

ومن الممكن أن خلقا سيئا نتج عن أحد (الأوباش)، وهم أخلاط الناس في زمن لا

يمكن تحديده، أفضى إلى انحطاط دلالة هذه الكلمة Degeneration فانقلبت دلالتها

Transferring من معنى الأخلاط إلى السفلة والأردال، وهو لفظ لا تزال حركته دائرة

(1) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ٢١٦-٢١٧ (تحقيق الضامن).

(2) انظر: الأصفهاني، المفردات، ص ٢٣، وابن منظور، لسان العرب، ٢٩/١٢.

(3) انظر: العدناني، معجم الأخلاط، ص ٢٩.

(4) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٧٨٥.

(5) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٤٩١.

(6) انظر: لسان العرب، ٣٦٧/٦.

في عصرنا الذي نحيا به.

٦- الأيم .

ومن غلط أهل الوثائق - كما يذكر ابن مكي - أنهم إذا قالوا: (الأيم) لم يريدوا إلا التي مات عنها زوجها أو طلقها، وليس كذلك. إنما الأيم: التي لا زوج لها بكرة كانت أو ثيبا. قال الله عز وجل: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيِّمَ مِنْكُمْ﴾ {النور / ٣٢}، لم يرد الثيبات خاصة دون الأبكار. ويقال للرجل أيضا (أيم) إذا لم تكن له زوج.

وجاء في لسان العرب: "وفي التنزيل العزيز: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيِّمَ مِنْكُمْ﴾

دخل فيه الذكر والأنثى، والبكر والثيب. وقيل في تفسيره: الحرائر. وقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: الأيم أحق بنفسها، فهذه الثيب لا غير، وكذلك قول الشاعر: [من الطويل]:

لَا تَنْكَحَنَّ الدَّهْرَ مَا عَشِنْتَ أَيْمًا مُجْرِبَةٌ قَدْ مُلَّ مِنْهَا وَمَلَّتْ

والأيم في الأصل: التي لا زوج لها، بكرة كانت أو ثيبا، مطلقة كانت أو متوفى

عنها".^(١)

٧- توأم

يقول ابن الجوزي عن أهل زمانه وتقول: "جاءت المرأة بتوأمين، ولا تقول: توأم؛

إنما التوأم أحدهما".

يذكر أن القاموس المحيط أجاز توأمين وتوأم.^(٢) وجاء في لسان العرب أن النحويين

الذين يوثق بعلمهم قالوا للواحد توأم، وهما توأمان.^(٣)

(1) ابن منظور، ٤٠/١٢.

(2) الفيروزآبادي، ص ١٣٩٨.

(3) انظر: ابن منظور، ٦٢/١٢.

والعامة يذهبون في هذه الدلالة مذهب الذي يرى بأن (التوأم) كلمة تدل على مفرد،

وعلى مثنى، فلا حاجة عنده للتثنية؛ أي أن يقال: هما توأمان.^(١)

٨- ثَيْبٌ.

وكلمة (ثَيْبٌ) من الصفات التي قصرها العامة على واحد، وهي تدل على المذكر والمؤنث، فالعامة يقولون لصد البكر من النساء خاصة ثيب. والثيب يقع على الذكر وعلى الأنثى، يقال: امرأة ثيب ورجل ثيب، كما يقال بنت بكر.

وتخصيص دلالة (ثيب) بالمؤنث ورد ما يؤيده، فالرأي الغالب منع إطلاقها على الرجل، ومنهم من يجعل المذكر والمؤنث في ذلك سواء، وهو قول ينسب إلى الأصمعي. أما صاحب (العين) فقد نقل عنه قوله: "ولا يقال ذلك للرجل، إلا أن يقال ولد الثيبين، وولد البكرين، وهو نحو من التغليب".^(٢)

٩- الحَمَوُّ

ولا يعرف العامة في القرن السادس إلا والد الزوج خاصة. وليس كذلك - كما يقول ابن مكى - بل هو أخو زوجها، وابن أخيه، وابن عمه، وسائر أهله. وكل واحد منهم حموها. وقال أهل اللغة: كل ما كان من قبل الزوج فهم الأحماء..

ومما يشير إلى أن دلالة (الحمو) على والد الزوج هي أبرز من سواها أنه جاء في الحديث: "لا يخلون رجل بمغيبه، وإن قيل حموها، ألا حموها الموت" قال أبو عبيد: قوله: ألا حموها الموت، يقول: فليمت، ولا يفعل ذلك، فإن كان هذا رأيه في أبي الزوج، وهو محرم، فكيف بالغريب؟^(٣)

١٠- الرَّكَبُ

ذكر ابن الجوزي في تقويم اللسان أن العامة تقول ركب لكل راكب، وهو لركاب

(1) انظر: كمال، ربحي، التضاد، ص ٧١

(2) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٩٦، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٨٢، وابن منظور،

لسان العرب، ١١٤/٢-١١٥

(3) ابن منظور، لسان العرب، ١٩٨/١٤

الإبل خاصة.

وعقب بعض من صنف في التنقيح اللغوية على هذا القول: بأنه لا خلاف بين اللغويين في أنه يقال: ركبتُ الفرس، وركبتُ البغل، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَالْحَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ لَتَرَكَّبُوهَا ﴾ { النحل / ٨ } فأوقع الركوب على الجميع وهذا كثير في الشعر وغيره. وقد قال الله تعالى أيضاً: ﴿ فَرَجَالًا أَوْ زُرَّكَبَانًا ﴾ { البقرة / ٢٣٩ } وهذا اللفظ لا يدل على تخصيص شيء من شيء، بل اقتترانه بقوله: فرجالاً يدل على أنه يقع على كل ما يُقَلُّ على الأرض ونحوه... كذلك قال الراجز:

أخشى رُكيباً أُرُجيبلاً عادياً.

فجعل الرُكَب ضد الرَجَل، وضد الرَجَل يدخل فيه راكب الفرس، وراكب الجمل، وغيرهما. (١)

والركب في عصرنا الحاضر صار يطلق على من كانوا في السيارات أو الحافلات، أو القطارات، وجميع وسائل النقل. ويظهر أن للبيئة أثرًا في إطلاق الدوال على المدلولات.

١١- الزَّوْج

خطأ ابن مكي عامة زمانه فقال: "ويقولون عندي زوج من البقر، ويعنون اثنتين. وليس كذلك، إنما الزوج واحد، ولا يقال للاثنتين في شيء من الأشياء زوج، إذا كان أحدهما لا يستغني عن صاحبه، وإنما يقال لهما زوجان وخطأ ابن الجوزي العامة في هذا كذلك (٢).

وحمل ابن الأنباري على من ذهب إلى جواز القولين السابقين، وانتهى إلى أن من

(1) انظر: ابن السَّيِّد: الاقتصاب، ٢١٢/١

(2) انظر: تقويم اللسان، ١١٦

ادعى أن الزوج يقع على الاثنين، فقد خالف كتاب الله عز وجل، وجميع كلام العرب، إذ لم يوجد فيهما شاهد له ولا دليل على صحة تأويله^(١).

ورد (يوهان) فك على الحريري الذي فسر لفظ زوج بأنه أحد الزوجين المرأة أو الرجل ورأى أنه مخطئ في تخطئة إطلاقه على مجموع الاثنين أيضا، لأن الاستعمال الثاني معروف قديما وحديثا^(٢).

ومن الدارسين المحدثين من يرى أن استعمال كلمة (زوج) للشبيين معروف، وإن أنكره الأصمعي وغيره، وأنها موجودة في اللغات السامية، ويستعمل في الدلالة على المثنى^(٣).

١٢- السُّوقَة

يقول ابن مكي: "وتتوهم العوام أن السوقة هم أهل الأسواق خاصة. وليس كذلك؛ إنما السوقة: كل من لم يكن ذا سلطان وإن لم يدخل الأسواق".

ويقول الحريري: "والسُّوقَة: الرُّعِيَة، سموا بذلك لأن الملك يسوقهم إلى إرادته.. فأما أهل السوق فهم السوقيون، واحدهم سوقي."^(٤) وهذا الرأي ورد في لسان العرب.^(٥) وينكر كثير ممن كتب في لحن العامة قولهم لأهل السوق سوقة.^(٦) والسُّوقَة في اللغة المعاصرة لفظة تطلق على أراذل الناس.

١٣- عَرُوسَة.

ذهب ابن مكي إلى أن العامة تقول امرأة (عروسة) فيلحقون الهاء، وذكر أن عروس يقال للرجل أيضا، وأنشد: [من الطويل]

(1) انظر: الأضداد، ٣٧٣-٣٧٥.

(2) انظر: العربية، ص ٢٢٨.

(3) انظر: كمال. ربحي، التضاد في ضوء اللغات السامية، ٨٢-٨٤.

(4) درة الغواص، ٢٤٤.

(5) انظر: ابن منظور: ١٧٠/١٠.

(6) انظر: الجواليقي، التكملة، ١١-١٢، وتقويم اللسان، ص ١٤٠-١٤١.

أترضى بأننا لم نجف دماؤنا وهذا عروسًا باليمامة خالد

وإضافة التاء في (عروسة) موجّه إلى أمن اللبس، وما يتوهم من حرج اجتماعي في إطلاق كلمة (عروس) على الذكر والأنثى. أما صيغة (عريس) فهي مولدة، وتدل على الرجل مادام في إعراسه.^(١)

١٤- عجوزة

لاحظ ابن مكي كذلك أن العامة يقولون: (عجوزة)، والصواب كما يرى عجوز. وحكى عن بعض اللغويين: عجوزة للمؤنث، وعجوز للمذكر، غير أنه رأى أنها لغة رديئة شاذة لا يلتفت إليها.

وقد رد ابن هشام اللخمي عليه بأنه قد جاء (عجوزة) فلا معنى لإنكارها على العامة.^(٢) وورد في لسان العرب: "العجوز والعجوزة: الشيخة الهرمة، والأخيرة قليلة"^(٣).

١٥- الغلام والجارية.

يذهب عامة الناس في القرن السادس إلى أن (الغلام) و(الجارية): العبد والأمة خاصة، وليس كذلك. إنما الغلام والجارية: الصغيران،، وقيل: الغلام الطار الشارب، ويقال للجارية غلامه أيضا.. وقد يقال للكهل غلام.. على معنى التفاؤل، أي سيصير علامة، وهو فعال من الغلطة وهي شدة النكاح.

وذكر ابن الجوزي بأن العامة تخص الجارية بالأمة، وإنما هي - كما يرى - بأنها الصبية الصغيرة.^(٤)

(1) انظر: البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، ١٩٧٧، ص ٥٨٩. وأنيس، إبراهيم

وأخرين، المعجم الوسيط، ٥٩٢/٢-٥٩٣.

(2) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ١١٦

(3) ابن منظور، لسان العرب، ٣٧٢/٥

(4) انظر: تقويم اللسان، ٩١

ومن أوهام الخاصة عند الحريري قولهم: (القينة) المغنية خاصة. وهي في كلام العرب: الأمة، مغنية كانت أو غير مغنية. والأصل في اشتقاق القينة من قننت الشيء أقيبه قيناً إذا لممته. ومن هذا سمي الصائغ والحداد قينا، وسميت الماشطة أيضا قينة. ويقول ابن الجوزي: إن العامة تخص بهذا الاسم من يحسن الغناء على حين أن الأمة هي قينة وإن لم تحسن الغناء^(١).

وينقل الخفاجي عن ابن السكيت أنه قيده بالأمة البيضاء، أما استعماله بمعنى المغنية فهو كثير في كلام العرب نظماً ونثراً. وفي الحديث: كانت لعبدالله بن خطل قينتان تغنيان. وفي القاموس القينة المغنية، أو أعم وهو تخصيص للعام بأحد فرديه، أو من المجاز المشهور، فلا وجه لإنكاره^(٢).

وعقب (بوهان فك) على كلام الحريري قائلاً: إن لفظ (قينة) معناه في لغة العرب: الجارية المغنية بوجه خاص، والأمة بوجه عام، وإذا قصره الحريري على التفسير الأخير مزيفاً الأول، فهو يتابع في ذلك أبا عمرو بن العلاء الذي ربط هذا اللفظ بكلمتي (قين) أي: حداد، و(قان) القين الحديد سواء. ووجد معنى الأمة بذلك أنسب، لما فيه من معنى الخدمة والامتهان^(٣).

ورجّحت بعض المعاجم تخصيص دلالة القينة بالمغنية، فعوام الناس يقولون: (المغنية) وقال أبو منصور: إنما قيل للمغنية قينة إذا كان الغناء صناعة لها، وذلك من عمل الإماء دون الحرائر. وجاء أيضا: كثير ما يطلق على المغنية من الإماء ربما: قينة وجمعها قينات. وفي الحديث: نهى عن بيع القينات، أي الإماء المغنيات، ويجمع على قيان أيضا^(٤).

(1) انظر: المصدر السابق، ١٥٢، ١٥٣

(2) شرح درة الغواص، ٢٥١.

(3) العربية، ٢٢٨.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٣ / ٣٥١ - ٣٥٢. والقيومي، المصباح، ٢ / ٥٢١.

ويظهر للباحث أن هذا اللفظ كان مرتبطاً بفترة زمنية من التاريخ، فلم يعد هذا اللفظ

مستخدماً الآن في لغة الناس، العامة منهم والخاصة.

١٧- المأتم.

يذهب الناس في زمن ابن الجوزي إلى أن المأتم هو المصيبة، ويقولون كنا في مأتم. و(المأتم): اجتماع النساء في الخير والشر، والعامة - كما يقول ابن الجوزي - تخص بذلك: الاجتماع في المصيبة. والمأتم عند ابن السيد البطليوسي لا يقتصر على النساء للمجتمعات بل يكون من الرجال.^(١)

وعند ابن منظور أن (المأتم): كل مجتمع من رجال أو نساء في فرح أو حزن.. ثم خصّ به اجتماع النساء للموت، وفيه أيضاً أن العامة تغلط فتظن أن المأتم: النوح، والنياحة، أو المصيبة، وعن ابن بري: لا يمتنع أن يقع المأتم بمعنى المناحة، والحزن، والنوح، والبكاء، لأن النساء لذلك اجتمعن، والحزن هو السبب الجامع.^(٢)

١٨- اليتيم.

يقال للذي مات أبوه ولم يبلغ: (يتيم). وتقول ذلك في البهائم في حق من ماتت أمه. والعامة تسمي من مات أبوه أو أمه يتيماً ولا تنظر في البلوغ. وتورد بعض المصادر أن اليتيم: الذي يموت أبوه، والعجبي: الذي تموت أمه، واللطيم: الذي يموت أبواه.^(٣)

وفي أساس البلاغة: فلان يتيم مقطوع مات أبواه.^(٤) وجاء في لسان العرب في قوله

تعالى: ﴿وَأَتُوا آلَيْتَمَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ {النساء / ٢} سمو أيتام أن أونس منهم الرشد

بالاسم الأول الذي كان لهم قبل إيناسه منهم. وقد تكرر في الحديث ذكر اليتيم، واليتيم، واليتيمة، والأيتام، واليتامى، وما تصرف منه. واليتيم واليتيمة إذا بلغا زال عنهما اسم

(1) انظر، الاقتضاب، ١٥٥/١.

(2) انظر: لسان العرب، ١٢/٣-٤.

(3) انظر: الجواليقي، التكملة، ٢٠-٢١، وابن منظور، لسان العرب، ١٢/٦٤٥.

(4) الزمخشري، ص ٥١٢.

اليتيم حقيقةً، وقد يُطلق عليهما مجازاً بعد البلوغ، كما كانوا يسمون النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو كبير يتيم أبي طالب؛ لأنه رباه بعد موت أبيه. وفي الحديث: " تستأمر اليتيمة في نفسها "... أراد باليتيمة البكر التي مات أبوها قبل بلوغها فلزمها اسم اليتيم، فدعيت به، وهي بالغة مجازاً وفي حديث الشعبي: أن امرأة جاءت إليه فقالت إني امرأة يتيمة، فضحك أصحابه، فقال: النساء كلهن يتامى أي ضعائف⁽¹⁾

ب - الآنية والأدوات.

الصفحة	المصدر	الدلالة في كتب التصحيح	الدلالة عند العامة	اللفظ
٣٥	التكملة	الصواب البوطة	آنية لإذابة المصاغ	البُوتقة والبُودقة
١٧٥	تتقيف اللسان	الاستعمال صحيح	استعماله مؤثراً	حصير
١٠٤	درة الغواص	سرج البعير فقط	الأثاث والآلات	رَحْل
٢٧	التكملة	سبطانة (مولدة) مشتقة من السبوطه وهو الطول	آلة يرمى بها	زربطانة
٣٠-٢٩	المدخل (مطر)	لفظ أعجمي تكلمت به العرب	الإناء المتخذ من النحاس	سَطْل
٤٤-٤٣	تتقيف اللسان	آنية شراب أعجمية	إناء للشرب	قَافرة
١٩٣	تتقيف اللسان	يجوز عند بعض	يقال للواحد نبله	نَبْلَة
١١١	تقويم اللسان	إفرادها مسموع عن العرب	نطقها مفردة	المَقْرَضُ والمَقْصَنُ

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٢ / ٦٤٥ - ٦٤٦.

التحليل

١- البوتقة والبوتقة.

بخطئ كل من الجواليقي وابن الجوزي قول العامة (البوتقة) للشيء الذي تذيب فيه الصاغة، ونحوهم من الصناع. والصحيح هو البوطة كما روي عن الخليل.^(١) وتورد المعاجم آراء مختلفة في هذه اللفظة. ففي لسان العرب والقاموس المحيط: البوطة حسب.^(٢) ومن هذه المصادر من يقول: وهو في (العين) وظاهره أنه عربي، وليس كذلك، بل هو معرب أصله (بوثة) كما في شفاء الغليل. وهي البودقة والبوتقة.^(٣) ومهما يكن من أمر فإن حركة هذا اللفظ بقيت مستمرة حتى عصرنا الحاضر، حيث يرى بعض الدارسين المحدثين الاكتفاء بلفظي: البوتقة والبودقة؛ لشيوعهما، ولأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وافق على استعمالهما^(٤). ومن استخدامات هذا اللفظ قول الناس في زماننا: (إن هذا الجمع انصهر كله في بوتقة المحبة) وهو انتقال التعبير بلفظ البوتقة من الحسي إلى المعنوي.

٢- حصير

استعمل العامة في زمن ابن مكي (الحصير) مؤنثاً، وهو مذكر. ليس هذا حسب، بل ربما أدخلوا عليه هاء التأنيث، فقالوا: حصيرة، وذلك غلط، لا يجوز فيه إلا التذكير. وفي الحديث قال: فقلت إلى حصير لنا قد اسودت من طول ما لبس فنضحته.^(٥) و(فعل) تحذف منه التاء، إلا أن يراد به الاسم دون الوصفية، فتلحق به، ولا حرج في ذلك. فجريح مثلاً تأتي مجردة من التاء إن وردت في نحو: امرأة جريح، على حين أن التاء تلحق بها إن قصدنا الاسم، نحو مررت بجريحة. واعتماداً على هذه القاعدة يمكن

(1) انظر كذلك: تقويم اللسان، ١٠١.

(2) انظر: ٧/ ٢٦٦، والفيروزآبادي، ٨٥٢.

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٧٢-١٧٣.

(4) العدناني، محمد. معجم الأغلاط، ص ٨٢-٨٣، وانظر: أنيس، إبراهيم وآخرين، المعجم

الوسيط، ص ٧٦.

(5) انظر: ابن مكي، تنقيح اللسان، ٢١٢. قوله: (من طول ما لبس) كناية عن كثرة الاستعمال.

وهو ليس من قولهم: لبست الثوب بل من قولهم: (لبست امرأة) أي تمتعت بها زماناً.

الحكم على أن استعمال العامة كان وفق القياس اللغوي.

٣-رَحْلٌ.

ينقل الحريري عن الناس قولهم: نقل فلان (رحله)، إشارة إلى أثائه وآلاته، وهو وهم- كما يقول الحريري - ينافي الصواب، ويبين المقصود به في لغة العرب، إذ ليس في أجناس الآلات ما يسمونه رحلاً إلا سرج البعير.. وإنما رحل الرجل منزله بدليل قوله - عليه الصلاة والسلام: "إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال، أي صلوا في منازلكم عند ابتلال أذيبتكم من المطر".

وعقّب الخفاجي على قول الحريري بأن هذا مما وهم فيه " فإن الرحل: المنزل ومناخ الرجل، وما يستصعبه من الأثاث، كما في الصحاح، وعليه قول متمم بن نويرة: [من الطويل] صَبُورٌ عَلَى الضَّرَاءِ مُشْتَرِكِ الرَّحْلِ.

ومن شعر عبد المطلب: [من الرجز]

لَاهِمٌ إِنْ الْمَرْءَ يَمْنَعُ رَحْلَهُ فَاْمْنَعُ رِحَالِكَ.

قال ابن هشام في تذكرته، ومن خطه نقلت: رحل الرجل مناخه، وبعضهم يلحّن العامة في قولهم: أخذت رحلي، يريدون به المناخ، وإنما الرحل للبعير كالسرج للفرس. والظاهر عندي خلافه لأجل هذا البيت، إذ لا وجه لتخصيص رحل البعير بالمنع في بيت عبد المطلب. وقد فسّر الرَّحْلُ في قوله تعالى: ﴿ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ ﴾ (يوسف/ ٧٥) بالأثاث بدليل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ (يوسف/ ٧٦). وهذا

الاستعمال في كتب اللغة أكثر من أن يحصر، وأشهر من أن يذكر".^(١)

٤- زربطانة

يخطئ الحريري ما استعمله المولدون من قولهم: (زربطانة) للقناة الجوفاء التي

(1) شرح درة الغواص، ص ٣٥٣.

يرمى بها البندق. والصحيح هو (سَبْطَانَة)، لاشتقاقها من السبوطية، وهو الطول والامتداد.

وتذكر المعجمات سبطانة، وزبطانة، وزربطانة، وهي الأخيرة التي تستعملها العامة^(١).

٥- سَطْل.

ومن الألفاظ المتداولة بين الناس في القرن السادس كلمة (سطل)، حيث يذكر ابن هشام اللخمي أن الخليل عرف (السَّطْل). وينقل عن ابن سيده أن السطل عربي معروف صحيح. كذلك يروي عن ابن دريد وغيره أن (السطل) و(السيطل) أعجميان، وقد تكلمت بهما العرب. وعلى هذا فلا معنى لإنكارها على العامة^(٢). و(السطل) لغة سائرة عند العامة والخاصة في عصرنا الحاضر.

٦- قَاقِزَة

ذكر ابن مكي أن (قاقزة) مولدة، والصحيح قاقوزة، وهي إناء من آنية الشرب. وعلق ابن هشام اللخمي على هذا الرأي بأن بعض أهل اللغة أنكروها، وعلى حين أن هناك من أثبتها. وبناء على هذا فإن ما اختلف فيه أهل اللغة لا تغلط فيه العامة^(٣).

٧- نَبْلَة

ذكر ابن مكي أن العامة تقول لواحد النبل: (نبله)، وذلك عنده غير جائز، لأنه ليس للنبل واحد من لفظه، وإنما واحده سهم وقدح، والنبال جمع النبل. ويرى ابن هشام اللخمي أنه "قد حكى عن ابن جنى أن واحد النبل نبله، فلا معنى لإنكارها على العامة وإن قلت"^(٤) وفي لسان العرب: "النبل: السهام، لا واحد له من لفظه، فلا يقال: نبله، وإنما يقال: سهم ونشابة، قال أبو حنيفة: وقال بعضهم: واحدها نبله، والصحيح أنه لا واحد له إلا السهم"^(٥). وفي القاموس: "والنبل السهام بلا واحد، أو نبله،

(1) انظر: لسان العرب، ٣١١/٧، والقاموس المحيط، ٨٦٣-٨٦٤.

(2) انظر: شرح درة الغواص، ٢٩-٣٠.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، ١١٢-١١٣.

(4) المصدر السابق، ص ٤٠.

(5) ابن منظور، ٦٤٢/١١.

جمع أنبال ونبال، ونبلان^(١) ويرى أحد الدارسين المحدثين أن لاحجة قوية في تخطئة المعجمات القديمة للفظ (نبلة)، وأن ورود (نبلة) في القاموس من غير إشارة إلى الخطأ قول جائز، ودعا إلى استعمال نبلة من غير تردد^(٢).

٨- المقراض والمقص.

لا تراعي العامة التثنية في المقص والمقراض، والجلم وما يماثلهما، فلا تقول: مقراضان، أو مقصان أو جلمان. وذهب ابن مكى، وابن الجوزي إلى القول بأنه: يقال اشتريت مقراضين، ومقصين، وجلمين، ولا يقال مقراض ولا مقص، ولا جلم^(٣).

ويرد ابن هشام اللخمي على ابن مكى، ويرى أن قول العامة: قطعتُ بالمقص، ونحوه ليس بلحن^(٤). وذهب الخفاجي إلى أن أفراد مقص وجلم وما شابهه فصيح رواه المتقدمون^(٥). وفي كتاب سيبويه في باب ما يعتمل به أن المقص هو الذي يقص به... وقد يجيء ما يعتمل به على مفعال نحو: مقراض، ومفتاح، ومصباح^(٦).

ويرى محمد العدناني أن مقراض، ومقراضين جائز استخدامهما، لأن المعاجم ذكرت ذلك، وهو يرد على من يخطئ إطلاق مقراضين على آلة القرض^(٧).

ويظهر للدارس أن وجود كلمات تدل على مثلى من غير علاقة التثنية المعروفة وارد في العربية، وفي أخواتها اللغات السامية، والغالب أن تكون هذه الكلمات دالة على أداة مؤلفة من طرفين أو شيئين متلازمين^(٨).

- (1) الفيروزآبادي، ١٣٦٩.
- (2) انظر: العدناني، محمد، معجم الأغلاط، ص ٦٤٩.
- (3) انظر: تنقيف اللسان، ٢٠٤.
- (4) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان / ١٠٠-١٠١.
- (5) انظر: شرح درة الغواص، ٦٥٥-٦٥٦.
- (6) انظر: ٩٤/٤-٩٥.
- (7) انظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ٥٤٤.
- (8) انظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨، ص ٧٨، ٩٢-٩١، وكمال، ربحي، التضاد في ضوء اللغات السامية، ٨٢-٨٤.

ج- الطعوم واللباس

الصفحة	المصدر	الدلالة في كتب الصحيح اللغوي	الدلالة عند العامة	اللفظ
١٩٧	تتقيف اللسان	الرائحة من أي نوع	طيبٌ مذاق	بنة
٢١٠	تتقيف اللسان	ما كان حريراً وغيره	ما كان من شِقَاق الحرير	الخِمار
٢١٣-٢١٤	تتقيف اللسان	دون العصيدة في الرقة وفوق الحساء	اللحم المطبوخ	السخينة
١٣٦	تقويم اللسان	الزهم من الطير، والدسم من الزيتون	العامة لاتفرق بينهما	الزهم والدسم
١٩٧	تتقيف اللسان	لبن للبهائم ولبن للمرأة	اللبن للأمهات واللبهائم	اللبن
١٦٥	تقويم اللسان	ماينضج في الملة	خبز ملة	ملة

التحليل:

١- بنة

يذكر ابن مكي أن الناس في القرن السادس يقولون: أكلنا طعاما فوجدنا له بنة، أي:

طيب مذاق. وذلك غلط. إنما البنة الرائحة.

ورد ابن هشام اللخمي بأن (البنة) بمعنى الريح الطيبة ليس بمطرده، لأن البنة عند

العرب الريح، وقد تكون طيبة وخبيثة^(١).

وفي لسان العرب: قال ابن بري: وزعم أبو عبيد أن البنة الرائحة الطيبة فقط وليس

بصحيح. وجاء أيضا أن البنة: ريح مرابض الغنم والظباء، والبقر، وربما سميت مرابض

الغنم بنة^(٢).

(1) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ٧٨.

(2) انظر: لسان العرب، ١٣ / ٥٨-٥٩.

ويفسر قول العامة (بنة) لطيب المذاق، بأنه ناتج عن نقل الكلمات الدالة على معطيات حاسة من الحواس إلى معطيات حاسة أخرى وهو ما يسمى (التزامن)، أو (التبادل) فهذا النوع من الاستعارات يعتمد على التشابه في الشعور نحو جانبي الاستعارة، وفي نوع الإحساس بهما أكثر من اعتماده على التشابه في الخصائص الجوهرية، وذلك كما في قولنا: (تحية عاطرة) ومن هذا القبيل ما درج عليه من نقل كلمات أحد مجالات الحواس إلى مجال آخر، نحو (لون دافئ)، و(صوت حلو)^(١).

فالفارق بين الاستعارة المعهودة وهذا النمط، أن العلاقة بين المشبه والمشبّه به في حالة الاستعارة المشابهة أما في (التزامن) فالعلاقة وحدة الأثر النفسي.^(٢) ويظهر كذلك أن هذا النوع من (التزامن) أو (التبادل) دفع بعض أهل الخليج العربي إلى تسمية بعض فتياتهم (بنة).

٢- الخِمار.

تقول العامة في القرن السادس (خِمار) لما خمرت به المرأة رأسها من شقاق الحرير خاصة. والخمار كما يقول ابن مكي كل ماخمرت به الرأس من ثوب أو ما أشبهه، وفي الحديث: خمروا الأنية. وعن بلال أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان يمسح على الخفين والخمار.

ويبدو أن شيوع نوع من الأخمرة في ذلك العصر هو السبب المباشر في هذا التخصيص.

والخمار لفظ سار في لغة العرب في الزمن الحاضر، وبخاصة المسلمين المتدينين، ولا يشترط أن يكون نوعاً محدداً من الأقمشة، فيطلق على القماش الذي تغطي به المرأة وجهها: (خمار).

(1) انظر: أولمان، استيفن، دور الكلمة في اللغة، ١٦٦.

(2) انظر: وهبة، مجدي، ومهندس كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة

لبنان، بيروت، ١٩٧٩ م ص ٨٤.

٣- السخينة

ومن أصناف الطعوم في القرن السادس عند العامة قولها: اشتريت (سخينة) وأكلت سخينة. لايعنون بذلك إلا اللحم، وليس اللحم أولى بهذه التسمية من غيره، بل كل ما سخن فهو سخين.. واسم السخينة مطلقا يقع عند العرب على طعام يتخذ من الدقيق، دون العصيدة في الرقة وفوق الحساء.

وهذا أيضا مما يمكن أن يفسر بأن سبب التسمية، ما أفرزه التغير البيئي والاجتماعي، فال(السخين) عند العرب قديما هو: المرق، و(المسخن) عند أهل فلسطين في العصر الحاضر: نوع من الطعام يتكون من الخبز والبصل والتوابل يؤكل باللحم أو الدجاج. والسخانة عند أهل عمان: طعام من الدقيق، وبعض الأعشاب، دون العصيدة في الرقة وفوق الحساء، يصنع للمرأة النفساء.

٤- الزهم والدسم

لاحظ ابن الجوزي أن "العامة لا تفرق بين أنواع الدسم أو الشحم، فالزهم من الطير، والدجاج، والبط، والدسم من دهن السمسم، والجوز، واللوز، والزيتون. والودك من الإبل والبقر والغنم"

وجاء في لسان العرب: "وقيل الزهم لما لايجتر من الوحش، والودك لما اجتر، والدسم لما انتبت الأرض كالسمسم وغيره" (١).

وهذه تفرقة من اللسان تشبه تفرقة ابن الجوزي. ويظهر أن الناس في عصرنا الحاضر يجنحون إلى العموم غالبا، وربما شاعت هذه التفرقة في مجتمعات معينة، لكن مرد ذلك الاستخدام وما شاع في المجتمع من استخدامات.

٥- اللين واللبان.

يجعل العامة (اللين) لبنات آدم كالبهائم، فيقولون: تداويت بلبن النساء، وشبع الصبي بلبن أمه. وذلك غلط، كما قال ابن قتيبة ومن تبعه من المصنفين، إنما يقال: لبن الشاة

(1) ابن منظور، ١٢/ ٢٧٨.

ولبان المرأة، قال الشاعر: أخي أرضعتني أمه بلبانها.

وجاء في بعض المصادر اللغوية: أن (اللبن) عام في كل شيء، و(اللبان) للمرأة

خاصة.^(١)

وفي المصباح المنير: اللبن: من الأدمي والحيوان جمعه ألبان. أما اللبان بالكسر

كالرضاع. يقال: هو أخوه بلبان أمه، ولا يقال بلبن أمه، لأن اللبن هو المشروب.^(٢)، ولا

تكاد تسمع كلمة (اللبان) في استخدام الناس، إنما المستخدم هو لبن للجميع.

٦- الملة.

يقول ابن الجوزي: وتقول (أكلنا خبز ملة) والعامية تقول: أكلنا ملة، وهو غلط، إنما

الملة: الرماد الحار.

وقد خطأ جمهرة من العلماء الناس في هذا الاستعمال، منهم الهروي (ت ٢٩١).

يقول: "وأطعمنا خبز ملة، وخبزة مليلا، ولا نقل أطعمنا ملة، لأن الملة: الرماد، والتراب

الحار. وخبز الملة هو الذي يدفن في الرماد الحار أو التراب الحار حتى ينضج"^(٣)

وقد أجاز البطليوسي: (أكلنا ملة) قائلا: "وليس يمتنع عندي أن تسمى الخبزة ملة،

لأنها تطبخ في الملة، كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب ويجوز أيضا أن

يراد بقولهم: (أطعمنا ملة) أطعمنا خبز ملة، ثم يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه

مقامه، فإذا كان هذا ممكنا - ووجدت له نظائر - لم يجب أن يجعل غلطا".^(٤)

(1) انظر، ابن السّيد : الاقتضاب ، ٣٠٦/١ ، والجواليقي : ، موهوب بن منصور،

شرح أدب الكاتب، تحقيق ودراسة: طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥ ص،

٢٤٥ واللخمي ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ١٠١-١٠٢ والخفاجي، شرح درة

الغواص. ٥٧٦.

(2) انظر: الفيومي، المصباح المنير ٥٤٨/٢.

(3) الهروي، التلويح في شرح الفصيح، تصحيح: بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر،

١٩٠٧، ص ٩٢.

(4) الاقتضاب، ١٦٤/١.

وقال الجواليقي: " ومثله في القرآن والكلام كثير " (١).

ألفاظ مرتبطة بصفات.

ومما يتصل بالبيئة الاجتماعية، نقل الحريري ألفاظا لا تعرف معانيها إلا بوجود صفات أو شروط، فشرط أن يسمى الخدر خدرا - مثلا - أن تكون فيه امرأة، وإلا فهو ستر، وهكذا. فإن لم يجتمع لتلك الألفاظ مثل تلك الصفات، لا يصح أن تقع على تلك المعاني. (٢)

وفيما يلي خطاطة بهذه الألفاظ متضمنة ردّ الخفاجي على الحريري .

اللفظ	صفات اللفظ	رد الخفاجي على الحريري (٣)
أريكة أو سرير	إذا كانت عليها حِجْلَة	قد يُسمى الفراش أرائك
خدر أو ستر	اشتماله على امرأة	كل ما وارى الإنسان خدر
ذنوب أو دلو	أن تكون ممثلة	يستوي الأمران: وجود الماء وعدمه
رُح أو قنّاة	ما ركب عليها سنان	الرمح لا يسمى قنّاة
ظعينة	الراكبة في الهودج	قد تكون ظعينة من غير هودج
كأس أو قَدَح	أن يكون فيه شراب	مجاز علاقته الحالية
نادٍ أو مَجْلِس	أن يكون فيه أهله	يجوز أن يطلق على غيره مجازا
مائدة أو خوان	ماكان عليها طعام	يمكن باعتبار ما كان أو ما سيكون

يظهر للدارس أن ما ورد عن الحريري وابن الجوزي من ألفاظ لا تعرف معانيها إلا بوجود صفات أو شروط هي محل خلاف بين اللغويين القدماء أنفسهم؛ فقد ذهب ابن الأنباري إلى أن (الكأس) كلمة تشبه بالأضداد، وفي ذلك يقول: "قال ابن السكيت: قال أبو عبيدة: يقال للإناء: كأس وللشراب الذي فيه كأس. وقال الفراء: كأس الإناء بما فيه.

(1) الجواليقي: شرح أدب الكاتب، ١١٧

(2) انظر: درة الغواص، ٢٦

(3) انظر: شرح درة الغواص، ص ١٢٤

فإذا شرب الذي فيه لم يقل له كأس، بل يرد إلى اسمه الذي هو من الآية.. وقال بعض المفسرين: الكأس: الخمر، يذهب إلى أنها اسم للإناء والخمر، ولهذا المعنى أنثت، قال الله عز وجل: ﴿بِكَّاسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٥﴾ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ﴿١٦﴾﴾. ويبدو أن الاستعمال وماشاع في المجتمع عصر الحريري وابن الجوزي فرض هذه المسميات مجردة من الصفات التي اشترطها الثعالبي في فقه اللغة^(٢)، ونقلها عنه السيوطي في المزهرة^(٣)، ومما يعزز ما أقول أن رد الخفاجي جاء متساوقا وطبيعة الاستعمال في عصر الخفاجي وفي عصرنا الحاضر، وهذا يؤكد أن اللغة قابلة للامتداد والارتداد، وليست قوالب جلمودية، فلا يلتفت العامة والخاصة في عصرنا الحاضر إلى هذه الفروق التي اختطها الحريري وابن الجوزي من بعده ممن صنفوا في التصحيح اللغوي، فالكأس تسمى بهذا الاسم سواء أكان فيها شراب أم لم يكن، وكذلك الطعينة أكانت في هودج أم لم تكن فيه .

- (1) ابن الأباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠ ص ١٦٢-١٦٣، والآية ٤٦ من سورة الصافات.
- (2) انظر: الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، دار الكتب العلمية، د.ت، ص ١٥-١٨
- (3) انظر: ١/ ٤٤٩-٤٥٣

المبحث الثاني: ألفاظ الطبيعة

خطاطة بدلالة (الفاظ الطبيعة الصامتة) التي نطق بها عامة القرن السادس

الصفحة	المصدر	دلالاته في كتب اللحن	دلالاته عند العامة	اللفظ
٢١١	تثقيب اللسان	يطلق لما كان ملحا أو عذبا	لما كان ملحا	البَحْر
١٤-١٣	التكلمة	كل نبات اخضرت له الأرض	ما يأكله الناس دون البهائم	البَقْل
١٩٧	تثقيب اللسان	العشب اليابس والرطب	العُشْبُ اليابس والرُطْبُ	الحَشِيش
١٣	التكلمة	شجرة السمسم الهندي	نبت خاص	الخَرْوع
٢٠٥	تثقيب اللسان	جنس من الأعناب	جميع الأعناب	الدَّوَالِي
٩٥-٩٤	درة الغواص	الاحتكام إلى السياق	لا فرق بين الريح والرياح	الرَّيْحُ والرياح
١٤٣	تقويم اللسان	ما مكان في أيامه غيث.	التسوية بين الغيث والمطر	الغَيْثُ والمَطَرُ
١٤٦	تقويم اللسان	الفيء من بعد الزوال والظل من أول النهار إلى آخره	لا فرق بين الظل والفيء	الفيء والظَّل
١٩٧	تثقيب اللسان	اليابس والمصفر	الزروع الخشن الغليظ	هاج الزُّرْع
١٢	التكلمة	غلب الاسم على القرع	القرع خاصة	البِقْطِين

التحليل:

أ- ألفاظ الطبيعة الصامتة.

١- البحر.

وقف ابن مكي على قول العامة (بحر) لما كان ملحا خاصة، والبحر يكون للعذب والملح. قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ {الفرقان: ٥٣}. ويرد ابن هشام اللخمي بأن القول صحيح، وأن العامة لا تلتحن بخلافه لقول جماعة من كبار أهل اللغة به "قال ابن دريد: الأصل في البحر أنه الماء المالح، ثم قالوا لكل ماء كثير بحر"^(١).

وجل المصادر جاء فيها: أن البحر: الماء الكثير، أو الملح فقط، وقد غلب عليه حتى قل في العذب، وماء بحر: ملح قل أو كثير، ومنهم من سماه بحرا لسعته وانبساطه.. وقال فعلى هذا يكون البحر للملح والعذب... وقال الأزهري: كل نهر لا ينقطع ماؤه مثل دجلة والنيل وما أشبههما من الأنهار العذبة الكبار، فهو بحر"^(٢).

ولفظ البحر عند أهل الخليج العربي الخالية من الأنهار لا يطلق إلا على ما كان ملحا وقد يطلق البحر في مصر على النيل.

٢- البقل.

يرى الجواليقي أن العامة تذهب إلى أن البقل ما يأكله الناس خاصة دون البهائم من النبات الذي لا يحتاج إلى طبخ، وليس كذلك. إنما البقل العشب وما ينبت الربيع مما تأكل البهائم والناس.. يقال: منه بقلت الأرض، وأبقلت لغتان فصيحتان.. والفرق بين البقل ودقّ

(1) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، لابن هشام اللخمي، تحقيق، عبدالعزيز مطر، مطبعة

جامعة عين شمس، ١٩٨١، ص ٥١-٥٢.

(2) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ١٦، وابن منظور. لسان العرب، ٤/٤١-٤٢،

والفيروز أبادي، ٤٤١-٤٤٢.

الشجر؛ أن البقل إذا رُعي لم يبق له ساق والشجر تبقى له سوق وإن دَقَّت.

أما ابن الجوزي فيرى أن البقل هو العشب، وما ينبت الربيع وما يأكله الناس والبهائم، وليس هو شيئاً منها بعينه، كما ذهب العامة، حين تخص بذلك النبات المعروف الذي يأكله الناس.^(١) ودلالة البقل عامة عند معظم معجمات اللغة فالبقل كل نبات اخضرت له الأرض.^(٢) والدارس يرى أن مقارنة العامة، ووضعهم الثوم والفوم في الآية الكريمة: ﴿ تَخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْتِجُ الْأَرْضُ ﴾ { البقرة / ٦١ } هو السبب لهذا التخصيص.

٣- الحشيش.

تطلق العامة اسم (الحشيش) على جميع العشب يابسه ورطبه وهو خطأ. إنما يقال للرطب: رُطْبٌ وَخَلَى. والحشيش: اليابس فقط. وعند ابن مكى: "أنهم يقولون للحشيش اليابس، وليس كذلك إنما العشب الأخضر من المرعى"^(٣) فأصل الحشيش هو اليابس فقط. وقال ابن سيده: إن هذا قول جمهور أهل اللغة، ومن الأقوال من تؤيد ما تذهب إليه العامة من أن دلالة الحشيش للرطب واليابس^(٤)

ويمكن حمل قول العامة على إرادة المجاز في الاستعمال باعتبار ما سيكون.^(٥)

٤- الخروع.

يقول الجواليقي: "وتذهب العامة إلى أن (الخروع) نبت بعينه، ويفتحون خاءه، فيخطئون في لفظه ومعناه. وإنما الخروع كل نبت يتثنى، أي نبت كان، ولهذا قيل للمرأة اللينة الجسد خريع. ومنه حديث أبي سعيد الخدري: لو سمع أحدكم ضغطة القبر لخرع،

(1) تقويم اللسان، ٧٩

(2) انظر: الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ٥٦-٥٧، وابن منظور، لسان العرب،

٦٠/١١ - ٦١

(3) ابن مكى، تنقيف اللسان، ١٩٧

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٨٢/١ - ٢٨٣

(5) انظر: رضا. أحمد، قاموس رد العامي إلى الفصح، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، بيروت

١٩٨١، ١٣١

أي انكسر وضعف".

وتشير معظم المراجع إلى أن (الخروع) نبت لّين، دون أن تذكر عموم الدلالة.^(١) وذهبت بعض المعاجم إلى تخصيص دلالة هذا اللفظ وتعميمه " فالخروع هو الشجرة التي تحمل حبا كأنه بيض العصافير يسمى السمس الهندي، وخاصيته إسهال البلغم.. وكذلك يقال: كل نبات قصيف ريان من شجر أو عشب، وكل ضعيف رخو فهو خروع.^(٢) ويظهر أن ما ذكره الجواليقي من استشهداد بالحديث الشريف لدلالة (الخرع)، وهو الانكسار والضعف انتقلت إلى لغة العامة في أجزاء من عُمان والإمارات، فهم يستعملون (خرع) بتصرفاتها: اخترعت، وخرعني، ويخرع، يعني أخافني وأفزعني.

٥- الدوالي.

يذكر ابن مكي أن العامة تقول للكروم: (دوالي) وللواحدة: دالية، وليس كذلك - على رأي ابن مكي -؛ لأن الدالية هي التي تدلو الماء من البئر والنهر، وهي كالدولاب والناعورة، ونحو ذلك.

ورد ابن هشام اللخمي على ذلك فقال: الدوالي، وهو ما أنكره ابن مكي أصلا. أما قول العامة فهو في تعميم دلالة الدوالي لتشمل جميع الأعناب، " فقد حكى أبو حنيفة أن الدوالي جنس من أعناب أرض العرب - وهو المعرش - فإذا كانت العرب تسمى جنسا من أعنابها الدوالي، فلا معنى لإنكاره على العامة، إلا أن العامة تعم بهذا الاسم جميع الأعناب، وهو عند العرب واقع على جنس مخصوص"^(٣)

٦- الريح والرياح.

يذكر الحريري فرقا بين الريح والرياح. وهو ما استمد من القرآن الكريم فقد ذكر أهل التفسير أنه لم يأت في القرآن لفظ الإمطار، ولا لفظ الريح إلا في الشر، كما لم يأت

(1) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ١٠٨، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، ٩٢٠.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٦٧/٨-٦٨.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان (تحقيق الضامن)، ٤٣-٤٤.

لفظ الرياح إلا في الخير^(١)

وقد أخذ هذا الاستخدام مجالاً للنقاش بين العلماء، فمن قائل إن عامة المواضع التي ذكر الله تعالى فيها إرسال الريح بلفظ الواحد هو عبارة عن العذاب، وكل موضع ذكر فيه بلفظ الجمع هو عبارة عن الرحمة.^(٢)

ومن الواضح أن الفرق ناشئ من النظر في سياق ورود كل من (الريِّح) و(الريِّاح) في القرآن الكريم، وبعض الأحاديث النبوية، فالريح وردت في القرآن الكريم في الخير والرحمة كما في ﴿بَرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ {يونس: ٢٢}، و﴿الرَّيْحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُحَاءً﴾ {ص: ٣٦} ﴿يُسْكِنُ الرِّيحَ﴾ {الشورى: ٣٣}، وهي هنا سبب للرحمة إن هبت، وللعذاب إن سكنت. أما (الرياح) فقد وردت في سياق البشرى والخير، وحمل السحاب والتلقيح، وغير ذلك من وجوه الرحمة.^(٣)

٧ - الغيث والمطر.

ومن الفروق التي يرى ابن الجوزي أن العامة في زمنه لم تراعها الفرق بين الغيث والمطر. فقال: "للمطر إذا جاء في أيامه غيث، فإن لم يكن في أيامه فهو مطر، والعامة تسوي بينهما "

"ومن أنواع المطر شدة وضعفا: (الوايل) وهو أشدها، و(الطلل) أضعفها، وما بينهما كثير، فإذا دام مع سكون فهو الدائمة، والضرب فوق ذلك قليلا، والهطل فوقه، وإذا زاد فهو الهتلان والتهتان " ^(٤)

(1) انظر: درة الغواص، ٩٤-٩٥.

(2) انظر: الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، ٢٠٦.

(3) انظر: الأعراف، الآية ١٥٤، والفرقان، الآية ٤٨، وفاطر الآية ٩، والنمل الآية ٦٣، والروم الآية ٤٦، والحجر، الآية ٢٢.

(4) انظر: الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ ثلبي، البابي الحلبي ١٩٧٤ ص ٢٨٣-٢٨٥.

أما (الغيث) فهو ما أحيا الأرض بعد المحل، أو عند الحاجة إليه، وقيل: هو المطر الخاص بالخير الكثير، لأنه يغاث به الناس.^(١)

ويذكر ابن منظور أن "الغيث: المطر والكلاء، وقيل: الأصل المطر الخاص بالخير الكثير، لأنه يغاث به الناس".^(٢)

ويتضح مما سبق أن الغيث مرادف للمطر، كما تتحدث عنه معظم المصادر، وهو عند العامة في زماننا هذا كذلك.

٨- الفيء والظلّ

يرى ابن الجوزي أن "الفيء لا يكون إلا بعد الزوال، وسمي فيئا لأنه ظل فاء من جانب إلى جانب، فأما الظل فمن أول النهار إلى آخره، لأن معنى الظل: الستر. والعامة تسمي الفيء ظلا ولا تفرق".

ويخطئ الحريري الناس حين يقولون: "جلس في فيء الشجرة. والصواب أن يقال: في ظل الشجرة كما جاء في الأثر. قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام فما ينقطع... وقد فصل بعضهم أنواع الاستظلال فقال: "يقال استظل من الحر، واستنرى من البرد، واستكن من المطر".^(٣) ويرى الخفاجي أن الذين صوبوا العوام، قد استندوا إلى أن الفرق بين الظل والفيء قريب، وإن ذهب إليه بعض اللغويين. فهما يستعملان بمعنى واحد!! إما لترادفهما، كما هو مذهب أهل اللغة أو هو على التوسع والتسمح، ولهذا قال: إن الفيء وإن كان على ما ذكره المصنف، لا يمتنع أن يقع موقع الظل، حيث كان ظلا يستظل به، فيقال: فيء الشجرة؛ أي: ظلها، وعليه قول الجعدي في أهل الجنة: [من الخفيف]

فَسَلَامُ الْإِلَهِ يَغْدُو عَلَيْهِمْ وَفَيْءُ الْفِرْدَوْسِ ذَاتِ الظَّلَالِ

(1) انظر: المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(2) انظر: لسان العرب، ٢/٢٥.

(3) درة الغواص، ١٠٩-١١٠.

فأوقع الفيء موقع الظل، وإن كان الفيء أخص منه، إلا ترى أن الجنة لا شمس فيها حتى يكون فيها فيء...^(١)

والخلاصة أن الظل أعم من دلالة الفيء^(٢)، وكلمة الفيء أخص فإن " كل موضع يكون فيه الشمس، فتزول عنه، فهو ظل وفيء، وقيل: الفيء بالعشي والظل بالغداة، فالظل ما كان قبل الشمس والفيء ما فاء بعدها"^(٣)

ويتفاوت الناس في العصر الحاضر في استخدام كل من لفظي (الظل) و(الفيء) فلا أكاد أسمع أحدا من عمان يطلق لفظ (الفيء) بل يستعمل الظل دائما، وكذلك في مصر. وكلمة (الفيء) هي المستعملة دائما في شمال الأردن، وقلما يستعملون (الظل).

٩- هاج الزرع.

يروى ابن مكي عن أهل زمانه أنهم يقولون: (هاج الزرع) إذا غلظ وخشن لا يعرفون فيه غير ذلك. وإنما هاج: تصوح وجف. قال تبارك وتعالى: ﴿ تَمَّ يَهِيْجُ فَتَرْتَهُ مُصَفَّرًا ﴾ { الزمر / ٢١}.

وفي معجمات اللغة: " أن هاج البقل هياجا: يبس واصفر وطال، فهو هائج"^(٤)

١٠- اليقطين.

يقول الجواليقي: "وتذهب العامة إلى أن (اليقطين) هو القرع خاصة، وليس كذلك. إنما اليقطين كل شجر انبسط على وجه الأرض، ولا يقوم على ساق، مثل القرع والقناء والبطيخ ونحو ذلك. قال سعيد بن جبير: كل شيء ينبت ويموت من عامه فهو يقطين."

وما يقوله العامة ورد في تفسير التنزيل العزيز في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ

(1) شرح درة الغواص، ٣٦٠.

(2) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٢٩٠.

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤١٥/١١، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ١٣٢٨-١٣٢٩.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٩٥/٢-٣٩٦، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢٧٠.

شَجْرَةٌ مِنَ يَقْطِينٍ { الصافات/ ١٤٦ } قال ابن عباس هو ورق القرع، وكذلك قال

الأزهري: اليقطين: شجر القرع. (١)

وفي القاموس المحيط: "اليقطين: كل شجر لا يقوم على ساق، واليقطينة: القرعة

الرطبة" (٢)

وما ورد في القاموس تعميم وتخصيص. فاليقطين عند العرب كل شجرة تبسط على

وجه الأرض، ولا تقوم على ساق، لكن غلب استعمال اليقطين في العرف على الدباء وهو

القرع. (٣)

وهذا اللفظ، وهو (القرع) هو الشائع والمتداول في عمان، ولا يعرف الناس هناك

اليقطين إلا في لغة الأدب.

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٤٥/١٣

(2) الفيروز أبادي، ٥٨١

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٤٥/١٣.

ب- ألفاظ الطبيعة المتحركة.

اللفظ	دلالاته عند العامة	دلالاته في كتب اللحن	المصدر	الصفحة
أشهب	للفرس الأبيض	لون بياض في سواد	تثقيب اللسان	٢٠٢
إنسان	الإنسان للذكر فقط	يدل على الذكر والأنثى	تثقيب اللسان	٣٥١
بَعِير	يعبر يختص بالذكر	يقع على الذكر والأنثى	تثقيب اللسان	٢١٠
بَهِيم	الأدهم من الخيل	على كل لون خالص	تثقيب اللسان	٢١٠
الْحَمَام وَاليَمَام	المقيمة في البيوت	خلاف بين الحمام واليمام	تثقيب اللسان	٩٥
الرَّاحِطَة	الناقة النجبية	تقع على الجمل والناقة	درة الغواص	٢٤٢
الشَّاة	الأنثى من الضأن	الذكر والأنثى، الضأن والماعز	تثقيب اللسان	٢٠٩
صَقْرٌ	نوع من سباع الطير	كل طائر يصيد	تثقيب اللسان	٢٠٨
الغَنَم	الضأن خاصة دون المعز	اسم للضأن، والمعز	تثقيب اللسان	٢٠٩
مِلْوَاح	الفرس القليل اللحم	السريع العطش والضعيف	تثقيب اللسان	١٩٨
النَّاب	الإبل الذكر والأنثى	المسنة من النوق	تثقيب اللسان	٢١٥
النَّعَم وَالأنعام	لا فرق بين النعم والأنعام	إلغاء الفرق للتغليب	درة الغواص	٢٤٠

التحليل

١- أشهب.

يقول ابن مكي: "وتقول العامة للفرس الأبيض (أشهب)، وليس كذلك. إنما يقال: أبيض وقرطاسي، فأما الشهبه فهي سواد وبياض، ومنه يقال: فرس أشهب، إذا اختلط فيه السواد والبياض".

وتذكر بعض المصادر أن (الشهب) لون بياض يصدعه سواد في خلاله، كالشهبه، لا البياض الصافي كما وهم فيه بعض.

وأشدد: "وعلا المفارق ربع شيب أشهب" ومن المجاز: سنة شهباء، والشهبه في ألوان الخيل هي أن تشق معظم لونه شعرة أو شعرات بيض^(١).

٢- إنسان

يقول ابن مكي: "ومما قصره على واحد أن (الإنسان) يقع على الرجل والمرأة، وليس هو الرجل فحسب".

وجاء في بعض معجمات اللغة: "ويقال للمرأة أيضا إنسان ولا يقال إنسانة، والعامة تقوله: وسمع في شعر كأنه مولد^(٢)".

بينما يذكر معجم تاج العروس: أن قلة ورودها في الفصيح لا تقتضي إنكارها وأنها عامية^(٣).

وبناء على ماسبق فإن استعمال الناس في زماننا (إنسانة) للمرأة هو المسموع عن العرب، ويظهر أن الناس في اللغة اليومية المتداولة تركوا استعمال (إنسان) للدلالة على المرأة نهائيا، واكتفوا بقول (إنسانة)، وكذلك (زوجة) بدل (زوج)

(1) انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٥٠٨/١-٥١٠، و ٣٥٣/١١-٣٥٤.

(2) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٦٨٣، وابن منظور، لسان العرب، ١٣/٦.

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ٤٠٨/١٥-٤١٠.

٣- البعير

يرى ابن مكي أن (البعير) يقع على الجمل وعلى الناقة.
وفي معجمات اللغة: "البعير: الجمل البازل، وقد يكون للأثني، كما حكي عن بعض العرب: شربت من لبن بعيري، وصرعني بعيري، أي: ناقتي".^(١)
وروي عن الأزهري: "هذا كلام العرب، ولكن لا يعرفه إلا خواص أهل العلم باللغة. ووقع في كلام الشافعي - رضي الله عنه - في الوصية: لو قال: أعطوه بعيرا لم يكن لهم أن يعطوه ناقة، فحمل البعير على الجمل، ووجهه أن الوصية مبنية على عرف الناس، لا على احتمالات اللغة التي لا يعرفها إلا الخواص".^(٢)
وما مضى دليل على شيوع تذكير (البعير) دون تأنيثه، ويظهر أنه يؤيد اتجاه الناس في استعمال (بعير) للجمل حسب. وهذا ما هو شائع مستعمل في لغة الناس اليوم.

٤- بهيم

يقول عامة صقلية في القرن السادس للأدهم من الخيل: (بهيم) خاصة دون سائر الألوان. و(البهيم) يقع على كل لون خالص لا يخالطه غيره. يقال: أشقر بهيم، وورد بهيم، كما يقال أدهم بهيم.^(٣)
ويرى الخفاجي في شرح درة الغواص: أن ما قاله الحريري من تخطئة الناس إذ يخصون الأسود بالبهيم ليس إلا قولاً لبعض أهل اللغة، على حين أن هناك من خصه فقال: البهيم: الأسود، وبه جرى الاستعمال فليس ما أنكروه بمنكر.^(٤)

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤ / ٧١، والفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، جزآن في مجلد واحد، (د.ط) بيروت (د.ت)، ١ / ٥٣، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٤٤٩.

(2) انظر: الفيومي، المصباح المنير ١ / ٥٣.

(3) انظر: الحريري، درة الغواص، ٢٤٣، وابن الجوزي، تقويم اللسان، ٨٤.

(4) ص ٦٩٥.

٥- الحمام واليمام.

يقول ابن الجوزي: إن العامة في زمانه تخصص (الحمام) بالدواجن التي تستفرخ في البيوت. وذلك غلط، لأن الحمام ذوات الأطواق وما أشبهها مثل الفواخت، والقمارى والقطا. أما الدواجن فهي وما شاكلها من طير الصحراء (يمام).

وتتحدث المعاجم عن الحمام واليمام ففي اللسان عن ابن سيده: الحمام من الطير البري الذي لا يألف البيوت. وعن الجوهري: الحمام عند العرب ذوات الأطواق وعند العامة الدواجن فحسب". وفي لسان العرب أيضا: روى الأزهرى عن الشافعي أنه جعل اسم الحمام واقعا على كل الورق الأهلية، والمطوقة الوحشية، لأعلى ما كان ذا طوق فحسب. وعن الأصمعي: والدواجن التي تستفرخ في البيوت حمام أيضا، وأما اليمام فهو الحمام الوحشي، وهو ضرب من طير الصحراء^(١).

وجاء لدى ابن السيد عن أبي حاتم أن الفرق بين الحمام الذي عندنا واليمام أن أسفل ذنب الحمامة مما يلي ظهرها مائل إلى البياض، وكذلك حمام الأمصار، وأسفل اليمامة لا بياض فيه^(٢).

ويتضح أن ما ورد من قول المعاجم دوران الفرق حول ثلاثة أمور :

أولها: عموم دلالة (الحمام).

ثانيها: صحة تخصيص الحمام الذي يألف البيوت وعدمه.

ثالثها: الخلاف حول الفرق بين الحمام واليمام.

(1) ابن منظور، ١٥٨/١٢-١٥٩.

(2) أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق

محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩، ١/١٥٦.

٧- الراحلة

يقول الحريري: "إن الناس يتوهمون (الراحلة) اسم يختص بالناقة النجيبة، وليس كذلك. بل الراحلة تقع على الجمل والناقة، لأن الهاء فيها للمبالغة، كالتي في داهية وراوية".

وفي مصادر اللغة أن الراحلة: البعير الذي يصلح للارتحال، والمركب من الإبل ذكرا كان أو أنثى.^(١)

٨- الصقر

ينقل ابن مكي عن عامة زمانه فيقول: "ويقولون لضرب من سباع الطير (صقر)، والصقر: كل ما يصيد من سباع الطير. وقد زعم قوم أن كل ما يصيد يقال له صقر، إلا النسر والعقاب".

وتقول معجمات اللغة إن الصقر كل شيء يصيد من البزاة والشواهين، والطائر الذي يصاد به من الجوارح.^(٢) وكل طائر يسمى صقرا، ما خلا العقاب والنسر.^(٣)

٩- الغنم

لا تعرف العامة- كما يرى ابن مكي - (الغنم) إلا الضأن خاصة دون المعز، وليس كذلك، إنما الغنم اسم للضأن والمعز جميعا. وهذا التخصيص شائع في عهود تالية، حيث ابتدع العامة كلمة (غنمة) للدلالة على أنثى الضأن.^(٤)

(1) انظر: الراغب، المفردات، ١٩١، والزمخشري، أساس البلاغة، ١٥٨، وابن منظور، لسان العرب، ٢٧٧/١١.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤/٤٦٥، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٥٤٦.

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣٤١/١٢، والحاشية في الصفحة نفسها.

(4) معجم الأغلاط، ص ٤٩٢.

١٠- الفرس

يقصر الناس زمن ابن مكي (الفرس) على الذكر من الخيل. والفرس يقع على الذكر والأنثى وكذلك الجواد.

وفي بعض معجمات اللغة حكاية عن ابن جني أنه يقال: (فرسة) للمؤنث بزيادة التاء. وعن ابن الأنباري: أنهم ربما بنوا الأنثى على الذكر فقالوا فيها فرسة، وحكاه يونس سماعاً عن العرب.^(١)

١١- ملواح

وتقول العامة للفرس القليل اللحم المضطرب الخلق (ملواح) وليس كذلك إنما الملواح: السريع العطش.

وذكرت المصادر في هذه الدلالة ثلاثة أقوال: فالملواح العظيم الألواح وهي ذراعاه وساقاه وعضداه، والملواح الضامر، ذكراً كان أو أنثى، منه امرأة ملواح ودابة ملواح، إذا كان سريع الضمر، وروى ابن الأثير أن اسم فرس النبي - صلى الله عليه وسلم - (ملواح) وهو الذي لا يسمن والسريع العطش.^(٢)

١٢- النعم والأنعام

لا يفرق الناس في زمن الحريري بين النعم والأنعام، وقد فرقت بينهما العرب، فجعلت النعم اسماً للإبل خاصة، أو للماشية التي فيها الإبل، وقد تذكر وتؤنث. وجعلت الأنعام اسماً لأنواع المواشي من الإبل والبقرة والغنم، حتى إن بعضهم أدخل فيها الطباء، وحرر الوحش تعلقاً بقوله تعالى: ﴿ أَهْلَتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾. { المائدة : ١ }

(1) انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٦/ ١٥٦، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٧٢٥،

والزبيدي، تاج العروس، ١٦/ ٣٢٣.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١/ ٥٠٨-٥١٠.

ويرى الخفاجي أن إلغاء الفرق إنما هو للتغليب، إذ غلبوا النعم على غيرها، فحينئذ

لا فرق في الحقيقة بينهما.^(١)

وفي لسان العرب: " النعم الإبل خاصة، والأنعام الإبل والبقر والغنم، وأن العرب إذا

أفردت النعم لم يريدوا بها إلا الإبل، فإذا قالوا الأنعام أرادوا بها الإبل والبقر والغنم. ومما

يؤيد ورود (نعم) للدلالة على الإبل والبقر والغنم ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ

مَا قَتَلْتُمْ مِنَ النَّعَمِ تَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ { المائدة: ٩٥} وقد ذكر الأزهرى

أنه دخل في النعم ههنا: الإبل والبقر والغنم. كما أن الفراء ذهب إلى أن (الأنعام) في قوله

تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۗ نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِمْ ﴾ { النحل: ٦٦} هي

بمعنى النعم^(٢)

(1) انظر: الخفاجي، شرح درة الغواص، ٦٨٨-٦٨٩

(2) انظر: ابن منظور: ٥٨٥/١٢

المبحث الثالث: أفاظ السلوك و المعاملات

أفاظ السلوك و المعاملات

الصفحة	المصدر	الدلالة في كتب التصحيح	الدلالة عند العامة	اللفظ
١٦٧-١٦٨	درة الغواص	تستعمل في الخير والشرّ	الاستعمال في الخير	البِشَارَة
١٥	التكملة	الضاحكة المتهللة	المرأة البلهاء	بَهَانَة
٢٠٥	تنقيف اللسان	القلّة والنقصان	التوفية والزيادة	التَّطْفِيف
٢١٥	تنقيف اللسان	لا يكون إلا في الشر	يستعمله العامة في الخير	التَّقْيِيف
٢١٢-٢١٣	تنقيف اللسان	الحليم الصفوح والعافل	الصفح والتغاضي	الحلم
٢٤١	تنقيف اللسان	الدّلالة بالفتح: أدلة العلم، وبالكسر: دلالة السمسار.	العامة لا تفرق بين دلالة اللفظين	الدّلالة والدّلالة
١٠٥	درة الغواص	لا يستعمل اسم الفاعل بل صيغة المبالغة	من تكثر السؤال	سائلة
١٥	التكملة	قلة الخير	التّيّه	الصّلف
١٠	التكملة	الرجل الحسن المنطق والجسم	الرجل الحسن اللباس	ظريف
١٧٩	تقويم اللسان	لمن جمع مهانة النفس والأصل	البخيل بخاصة	لئيم
١٦	التكملة	الفتاة المراهقة	المرأة الفاجرة	مُفَقِّتَة
٢٠٢	تنقيف اللسان	التامة المكتملة الخلق	المرأة الكهله المسترخية اللحم	مُطَهِّمَة
٢٠١	تنقيف اللسان	من أمه كريمة وأبوه ليس كذلك	البخيل	المُفْرِف
٣٤-٣٥	درة الغواص	نشم: بدأ في إثارة الشرّ	نشب: بدأ في إثارة الشرّ	نشب ونشم
١٨١	تقويم اللسان	من فارق أحبابه	تطلق اللفظة على كل مسافر	النّوى
٢١٦	تنقيف اللسان	الهوى لا يستعمل إلا في الشر	استعماله في الخير والشر	الهوى

١٩٩	تتقيف اللسان	الهارب: الذاهب مع خوف، الأبيق: من ذهب دون خوف.	لا تفرق العامة بين اللفظين.	الهَارِبُ والأَبِيقُ
٩٥	درة الغواص	الرّضاع لاغير	ما يؤتدم به	وحق الملح

التحليل

١- البشارة.

ذكر الحريري في درة الغواص أن الناس في زمنه يستعملون كلمة (البشارة)، وهو يلاحظ أن أكثر اللغويين يرون أن (بشرته) لا يستعمل إلا في الإخبار بالخير، وليس الأمر كذلك عنده، بل قد تستعمل في الإخبار بالشر، وذهب إلى ذلك محتجا بأمرين أحدهما قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ { آل عمران / ٢١، والتوبة / ٣٤، والانشقاق / ٢٤ } والآخر أن الأصل في البشارة والتبشير هو تغير في بشرة الم بشر بها، وقد تتغير للمساءلة بالمكروه كما تتغير عند المسرة بالمحبيب... إلا أنه إذا أطلق لفظها وقع على الخير. كما أن النذارة تكون عند إطلاق لفظها في الشر.

وقد لخص الخفاجي في شرح درة الغواص المسألة فقال: " وما ذكروه من استعمال البشارة في الشر كما في قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ غير مرضٍ عند المحققين من أهل العربية وأصحاب المعاني. والآية عندهم من قبيل الاستعارة التهكمية، أو من باب: تحية بينهم ضرب وجيع. وفيها مذهبان آخران، فقيل: إنها نعم الخير والشر، وقيل: إذا أطلق فهو مخصوص بالخير، كما إذا قيد به، فإنها قيد بمعمول جاز استعماله في الشر أيضا" (١)

وعلق يوهان فك في كتابه العربية على احتجاج الحريري بالآية الكريمة السالفة الذكر قائلا: "أما قوله: إن البشارة بالكسر تستعمل في الشر كذلك، فقد اعتمد في هذا على

(1) شرح درة الغواص، ٥٠٩-٥١٠.

حالة التهكم باستعمال الضد في قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١)

والرأي أن أصل البشارة أن تكون بالخير، وقد تكون بالشر لضرب من التهكم، كما

هو ديدن الناس في زمننا في قولهم: أبشرك، الموضوع لم ينجز

٢- بهانة.

لاحظ الجواليقي أن العامة يستعملون كلمة (بهانة) في الذم، ويعنون بها المرأة البلهاء. وليس كذلك - كما يقول - إنما البهانة صفة تمدح بها المرأة. يقال امرأة بهانسة: إذا كانت ضاحكة متهللة، وقيل: هي الطيبة الرائحة الحسنة الخلق، السمحة لزوجها.

ويظهر لي أن ما بدر من تصرفات تلك المرأة من حسن ودلال قاد فئدة من المجتمع

عصرئذ إلى عذها بلهاء.

٣- التطفيف

لاحظ ابن مكي أن (التطفيف) عند عامة زمانه هو التوفية والزيادة، لا يعرفون فيه

غير ذلك، ويقولون: إناء مطفف أي ملآن، حتى فاض أو كاد، وليس كذلك. إنما التطفيف:

النقصان. وعلى الرغم من أن معظم المعجمات تقتصر على دلالة النقصان. (٢)

فقد وردت إشارات تدل على استخدام (التطفيف) بمعنى الوفاء والنقص. يقول ابن

الأعرابي: "وإناء طفان: ملآن. وفي موضع آخر: "التطفيف يكون بمعنى: الوفاء والنقص،

وكذلك يمكن أن نضع معنى (طف) علا ورفع في الحساب". (٣)

٤- التقييض

يقول عامة صقلية في القرن السادس: "لولا أن الله قيضك لي لهلكت" وذلك غلط -

كما يقول ابن مكي - إنما (التقييض) لا يكون إلا في الشر. وخالفت المصادر ماذهب

إليه ابن مكي فذكرت أن (قيض) الله الشيء: أتاحه وجاء به، وقدره، دون ذكر للشر أو

(1) ص ٢٢٨.

(2) انظر: العدناني، محمد، معجم الأغلط اللغوية، ٤١٠-٤١١.

(3) انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٩/٢٢١-٢٢٣.

الخير،^(١)

ويظهر لي أن من قصر دلالة (التقبيض) على الشرّ تأثر بالقرآن الكريم في قوله

تعالى: ﴿ وَقَيِّضْنَا لَهُمْ ﴾ قُرْآنًا {فصلت / ٢٥}.

٥- الحلم.

يقول ابن مكي: لا يعرف العامة (الحلم) إلا الصفح والتغاضي. والحليم يكون:

الصفوح، ويكون العاقل وإن كان منتصفا لنفسه غير صفوح، قال الله عز وجل: ﴿ أَمْ

تَأْمُرُهُمْ أَحْلَمُهُمْ ﴾ {الطور / ٣٢}.

والحلم من علامات العقل عند الراغب الأصفهاني. فالحلم عنده: " ضبط النفس

والطبع عن هيجان الغضب، وجمعه: أحلام. قال الله تعالى: ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَمُهُمْ ﴾.

قيل: معناه عقولهم، وليس الحلم في الحقيقة إلا هو العقل، لكن فسروه بذلك لكونه من

مسببات العقل " (٢).

وعند أبي هلال العسكري: " أصل الحلم في العربية: اللين، ورجل حليم أي لين في

معاملته في الجزاء على السيئة بالأناة. ويقال: حلم عنه إذا أخرج عقابه، وعفا عنه، ولو

عاقبه كان عادلا، وقال بعضهم ضد الحلم: السَّقه، وهو جيد؛ لأن السَّقه خفة وعجلة، وفي

الحلم أناة وإمهال " (٣) والمرجح أن العقل هو سبب الحلم، والاستعمال يرجع إلى أصل

الدلالة.

(1) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ص ٥٥٩، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٨٤٢

والفيومي، المصباح المنير، ٥٢١/٢.

(2) المفردات، ١٢٩.

(3) الفروق في اللغة، ص ١٩٤.

٧- الدلالة والدلالة.

ينقل ابن مكي عن أسماهم بالمتفصحين قولهم: ما دلالتك علي؟ بكسر الدال. والدلالة بفتحها - كما تقول العامة - أفصح.

وللفعل (دل) مصدران مفترقان، أحدهما: الدلالة بالفتح، ويشير إلى أدلة العلم، والآخر الدلالة بالكسر، ويشير إلى دلالة السمسار، ودليل الطريق. وهذا المصدر جعلوه من الصناعات أي فعالة الذي يدل على صناعة أو حرفة.^(١)

وانتهى أحد الدارسين المحدثين إلى أن معظم المعاجم تذكر مصادر دله على الشيء دلالة، بالكسر والفتح والضم، وانفرد بعضها بالقول إن فتح الدال أعلى، أما أجرة الدلال فهي الدلالة بالكسر والفتح، كما نصت معظم المعاجم أيضا. وأجاز عبد القادر المغربي دلالة بالضم. كذلك نجد أن المعاجم أجازت في حرفة الدلال الدلالة بالكسر والفتح.^(٢)

٨- سائلة.

خطأ الحريري قول الناس لمن يكثر السؤال من الرجال: (سائل)، ومن النساء: (سائلة)، لأن الصواب عنده هو (سأل) و(سألة).

وقد ردّ الخفاجي: " بأن باب (فاعل) كضارب وقاتل عام لكل من صدر منه الفعل قليلا كان أو كثيرا، فلا يمتنع أن يقع (فاعل) موقع (فعال) المختص بالكثير لعمومه. إلا ترى أن قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿١١﴾ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ {المعارج: ٢٤-٢٥} لا يقتضي أن يكون السائل هنا من قل سؤاله. ومثله صفات الخالق والخلق والرازق والرزاق، والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر، يعني أن فاعلا لو اختص بالقليل لم يصح إطلاقه عليه تعالى في مثل قوله: ﴿ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ {

(1) ابن مكي، تنقيف اللسان، ٢٤١.

(2) انظر: العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤ ص

الرعد: ١٢، والزمر: ٦٢} والكثرة في مثله باعتبار التعليقات.. (١)

وتحول اسم الفاعل (فاعل) وما يصاغ من فوق الثلاثي إلى الدلالة على الصفة أو المبالغة أمر وارد، وليس بمنكر؛ لأن اسم الفاعل يدل على من قام بالفعل قلبيلا كان أو كثيرا، فما يتحدث به الناس ويقولون: (شاعر) و(سائل) و(كاتب) و(حاجب) و(عامل) يشير إلى الكثرة في الحدث والاتصاف به، ومن هذا ما رواه سيبويه عن شيخه الخليل في قوله: "وسألته عن قولهم: موت مائت، وشغل شاغل، وشعر شاعر، فقال: إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهي بمنزلة قولهم: هم ناصب، وعيشة راضية في كل هذا" (٢).

٩- الصلّف

تذهب العامة إلى أن (الصلّف) هو: النيه. والذي حكاه أهل اللغة في الصلّف: أنه قلة الخير. يقال: امرأة صلّفة: قليلة الخير، لا تحظى عند زوجها.

وتشير مصادر اللغة إلى أن (الصلّف) قريب من النيه والكبرياء. فعن الليث: الصلّف مجاوزة قدر الظرف والبراعة والادعاء فوق ذلك. وعن الخليل: الصلّف: مجاوزة قدر الظرف، والادعاء فوق ذلك تكبرا، وأنه يدل على الغلو في الظرف والزيادة على المقدار مع تكبر، وقيل: إنه مؤنث. (٣)

ولا يزال بعض العامة في زماننا يقولون: رجل (صلّف)، ويعنون به متكبر جاف شديد، وربما لقب أحدهم بـ (الصلّف).

١٠- ظرّف.

وتذهب العامة في القرن السادس إلى القول: فلان (ظريف) إذا كان حسن اللباس، وليس كذلك - حسبما يرى علماء التصحيح اللغوي آنذاك -؛ لأن (الظرف) في اللسان والحلاوة في العين، والملاحة في الفم، والجمال في الأنف. والظريف هو حسن المنطق

(1) انظر: الخفاجي، شرح درة الغواص، ص ٣٥٤

(2) الكتاب، ٣/ ٣٨٥ وقد عد ابن خالويه (فاعلة) من أوزان المبالغة، انظر: المزهر، ٢/ ٢٤٣

(3) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ٣٦٨، وابن منظور، لسان العرب، ٩/ ١٩٦، والفيروزآبادي،

القاموس المحيط، ١٠٧٠-١٠٧١

والجسم.

وفي مصادر اللغة: أن الظرف، هو الوعاء، كأنه جعل الظريف وعاء للأدب ومكارم

الأخلاق. والظرف: البدن، ومنه قولهم: فلان عفيف الظرف، أي: نقي البدن.^(١)

١١-لثيم.

يقال لمن جمع مهانة الأصل والنفس: (لثيم). والعامّة تقصر ذلك على البخيل .

وفي معاجم اللغة: (اللثيم): الشحيح المهين النفس، الدليء الأصل.^(٢) وفيها أيضا:

أن اللوم: ضد الكرم والعتق.^(٣)

١٢-مُتَفْتِيَةٌ.

يقول العامة زمن ابن الجوزي للفاجرة: (متفتية). وليس الأمر كذلك - كما يرى ابن

الجوزي - إنما المتفتية الفتاة المراهقة. يقال: تفتت الجارية، إذا راهقت فخرت، ومنعت

من اللعب مع الصبيان.

وقد اشتركت (المتفتية) المراهقة والفاجرة في صفات الطيش وعدم الاحتشام مما دفع

العامّة إلى استعارة هذا اللفظ

١٤-مُطَهَّمَةٌ.

ينكر ابن مكّي على العامّة في صقلية قولهم للمرأة الكهلة المسترخية اللحم (مطهّمة)،

لأن المطهّم، كما قال الأصمعي: التام كل شيء منه على حدته، فهو بارع الجمال. ومنه

يقال: صبي مطهّم، وفرس مطهّم، إذا كان حسن الخلق.

وفي مصادر اللغة أن دلالة (المطهّم) السمين الفاحش السمن، والمنتفخ الوجه. وقيل

النحيف الجسم، وهو بذلك من الأضداد. وعن الأزهري أن المطهّم مختلف فيه بين قول

(1) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٢٨٨، وابن منظور، لسان العرب، ٢٢٨/٩-٢٢٩.

(2) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ٥٨٧، وابن منظور، لسان العرب، ٥٣٠/١٢. وتاج العروس

٥٣/٩

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٥٣٠/١٢، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ١٤٩٢

طائفة: إنه كل حسن على حدته، وقول أخرى إنه السمين الفاحش السمن.⁽¹⁾

١٥- المقرف.

يذكر ابن مكي أن (المقرف) عند العامة هو البخيل، وذلك غلط - كما يقول - لأن المقرف: الذي أمه كريمة وأبوه ليس كذلك.

لكن في مصادر اللغة دلالات أخرى لـ (المقرف)، وهي: (النذل)، ووجه مقرف (غير حسن)، ولا تكون المقارفة إلا في الأشياء الدنيئة.⁽²⁾

ويظهر أن كراهة الناس لمن يتصف بالبخل والنذالة، سبب إلى هذه المشابهة.

١٦- تشبّ ونشم

يفرق الحريري بين دلالتَي (نشب) و(نشم)، فيخطئ قول الناس لمن بدأ في إثارة شر أو فساد أمر قد نشب فيه، لأن وجه الكلام أن يقال: قد نشم بالميم، لاشتقاقه من قولك: نشم اللحم إذا بدأ التغير والإرواح فيه.

وعلى هذا جاء في حديث عثمان - رضي الله عنه - فلما نشم الناس في الأمر، أي: ابتدأوا في التوثب على عثمان، والنيل منه. وكان الأصمعي يرى أن لفظة (نشم) مما لا يستعمل إلا في الشر⁽³⁾

وقد أنكر الخفاجي ما ادعاه الحريري، لأن "ليس ما ادعاه بصحيح، وفي القاموس: نشب في الشيء نشم. وفي البخاري: لم ينشب أن مات، وقد فسروه بلم يلبث. وهذه اللفظة عند العرب عبارة عن السرعة، فمعهنا فجاءه الموت قبل أن ينشب في فعل شيء، وأصل النشوب التعلق، وفي الحديث: قد نشبوا في قتل عثمان أي وقعوا فيه، فقد علمت أن نشب

(1) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ٣٩٩، وابن منظور، لسان العرب، ٣٧٢/١٢، و القاموس المحيط، ١٤٦٤

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٨٠/٩-٢٨١، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ١٠٩١، ورضا. أحمد، رد العامي إلى الفصيح ٤٥٨-٤٥٩.

(3) الحريري، درة الغواص، ١٣٤-١٣٥.

بمعنى نشم ثابت لغة واستعمالاً فلا وجه لما ذكره المصنف^(١).

وما ذهب إليه الخفاجي مرجح عندي، فنشب لفظ مستعمل عند أهل عمان حسيا ومعنويا، فمن الحسي أن نسمعهم يقولون: نشب الثوب في المسمار أو في غصن الشجرة، ومن المعنوي قولهم: فلان نشب في مشكلة، ولا يوجد من يقول (نشم) مما قد يرجح بأن اللفظ جرى فيه إبدال الباء ميما عند من نطق به.

ولعل كلمة (النشمي) في قول العامة والخاصة في زماننا : هذا رجل (نشمي) منسوب صاحبها إلى (النشم) وهو التعلق والبدار والإسراع، فالنشمي يسرع في ما يراه حسنا وذا قيمة اجتماعية من مثل: إكرام الضيف، والدفاع عن الوطن والعرض والجاه.

١٧- النوى.

قال ابن الجوزي: "ونقول لمن بعد عن أحبائه: ذهب به (النوى)، فأما من لم يترك من يحبه، فلا يقال في سفره: نوى. والعامة تطلق النوى على كل مسافر" وما ورد عند ابن الجوزي لم تذكره المعجمات اللغوية، والذي ورد أن النوى هو التحول من دار إلى دار، والبعد، والوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد. وانتوى القوم: إذا انتقلوا من بلد إلى بلد آخر.^(٢)

١٨- الهوى.

ويستعمل العامة زمن ابن مكي (الهوى) في الخير والشر، فيقولون: أنا أهوى قراءة القرآن، وأهوى مجالسة العلماء، ونحو ذلك. والهوى لا يستعمل إلا في الشر هذا قول أكثر أهل العلم، ويحتجون بقول الله عز وجل: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ

عَنِ الْهَوَىٰ { النزعات / ٤٠ } .

وقال الشاعر: " . . كما يشتهي الصادي "

(1) الخفاجي، شرح درة الغواص، ٤٣٠-٤٣١.

(2) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٤٧٧، والرازي، مختار الصحاح، ٦٨٧، وابن منظور،

لسان العرب، ٣٤٧/١٥.

لما كان شرب الماء ليس من الشرّ، ولم يقل كما يهوى.

وفي بعض المعاجم: الهوى مصدر هويته إذا أحببته وعلقت به، ثم أطلق على ميل النفس وانحرافها نحو الشيء، ثم استعمل في ميل مذموم، فيقال اتبع هواه، وهو من أهل الأهواء. فالأصل على ذلك هو (هوى) الشيء محموداً كان أو مذموماً، ثم غلب على غير المحمود. (١)

والحقيقة أن أكثر استخدام الناس (الهوى) للشر، وهو في القرآن الكريم واضح بل يمكن القول بأن كل ما جاء فيه بمعنى الذم، لكن هذا لا يعنى استخدام لفظة (الهوى) للشر فقط.

١٩- الهارب والآبق.

ويتجه العامة إلى إزالة الفرق بين الألفاظ. من ذلك: "الهارب والآبق" لا يفرقون بينهما. وليس يسمى آبقاً إلا إذا كان ذهابه من غير خوف، ولا إتعاب عمل، وإلا فهو هارب (٢).

وتؤيد معظم المصادر ما ذهب إليه ابن مكى من الفرق " ففي حديث شريح: كان يرد العبد من الإباق البات أي القاطع الذي لا شبهة فيه " (٣).
ويظهر لي أن الإباق كان مرتبطاً بهروب العبد من طاعة سيده بخاصة، فلما زالت تلك العبودية من المجتمعات العربية زالت معها لفظة الآبق، فلا أكاد أقرأ في عصرنا الحاضر كلمة الآبق، أو أسمعها في لغة العامة المنطوقة، أو في اللغة المكتوبة.

٢٠- وحق الملح.

يخطئ الحريري خاصة زمانه في قولهم: (وحق الملح) إشارة إلى ما يؤتد به، لأن المقصود بالملح - كما يرى الحريري - هو الرضاع لا غير، لأنه نقل عن العرب في

(1) انظر: المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار،

مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٩٧٩، ٣٩٢/٢، والفيومي، المصباح المنير، ٦٤٣/٢.

(2) الصقلي، ابن مكى، تنقيف اللسان، ١٩٩

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب / ٣/١٠، والفيومي، المصباح المنير، ١١٠/١

سياق القسَم على النحو فحسب.

ويدل بأمثلة كثيرة على صحة ما ذهب إليه ليثبت أن العوام حرّفوا وجه الكلام.
ووافق ابن الجوزي في (تقويم اللسان) الحريري فيما ذهب إليه من أن كلام العامة خطأ، لأن الممالحة تعني الرّضاع، والعامة تظن ذلك: الملح المأكول. فالمقصود في قول العرب: (وحق الملح)، إنما هو الرّضاع.^(١)
واحتج الخفاجي لما ذهب إليه العامة من الدلالة على حقوق العشرة والمودة، إذ يقسمون بالملح بل يقرن أحيانا بالخير إشارة إلى ما يؤتدّم به. يقول: "الملح مشترك بين المعروف والرّضاع"، والوارد في كلام العرب بالمعنى الثاني. وأما قصد العامة الأول كناية عن حقوق العشرة والمودة، وقسمهم بذلك لتعظيمه فلا ضير فيه.^(٢)
وفي بعض مصادر اللغة ما يدل على تعدد معنى كلمة (ملح) فالملح بالكسر ما يؤتدّم به، والرّضاع، والعلم، والعلماء، والملاحة، والشحم، والسمن، والحرمة، كالذمام وضد العذب من الماء..^(٣)

(1) انظر: ص ١٧٣

(2) شرح درة الغواص، ص ٣٣٥.

(3) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٣٠٩-٣١٠

المبحث الرابع: ألفاظ الحواس

جدول ألفاظ الحواس

الصفحة	المصدر	الدلالة في كتب التصحيح	الدلالة عند العامة	اللفظ
٦١	تقويم اللسان	دعوته إليك	حرصته على الصيد	أشليت الكلب
٣٥٣	تتقيف اللسان	التشمير في الأمر والجد فيه	التأخر عن الأمر	الأنكماش
٨٠	تتقيف اللسان	أوبأت: أشرت إلى الخلف، أومأت أشرت إلى قدام	لا تفرق العامة في استخدامهما	أومأأت وأوبأت
٢٠٢	تتقيف اللسان	التضرج بالدم	تشحط الصبي: بكى	تشحط
٢٠	التكملة	الارتفاع في الهواء	رمي الشيء من علو إلى سفلى	التحليق
١٩٩-١٩٨	تتقيف اللسان	تقطيعه كي يبسط	بسط العجين باليد	تقريص العجين
١٢	درة الخواص	المتواتر ما تلاحق وبيئته فاصل	تقسول العامة للمتتابع متواتر	التواتر
٧٤	تقويم اللسان	يقال للقائم أقعد، وللنائم اجلس	لا تفرق العامة في استخدام اللفظين	الجلوس والعود
٢٠٣	تتقيف اللسان	فرس حادر (غليظ)	فرس سريع المشي	حادر
١١٧-١١٦	درة الخواص	الرؤيا في النوم، والرؤية بالعين	لا فرق في استخدام الرؤية والرؤيا	الرؤيا والرؤية
١٢٢	تقويم اللسان	سير الليل بخاصة	عموم السير	السرى
٢٠٦	تتقيف اللسان	عرطر الرجل: إذا تنحى	مرّ المهر مرحا	عرطر المهر
٩٣	تتقيف اللسان	العض: ما كان بجارحة، والعظ: ما كان بغير جارحة	العامة لا تفرق في استخدام اللفظين	العظ والعض

٢٦٣-٢٦٢	تثقيف اللسان	الوضوء: الماء المستعمل. والوضوء: الحدث	لا فرق عند العامة في استخدام اللفظين	الوضوء، والوضوء
٢٤٤	درة الغواص	الإسراع في الهبوط والصعود	الهبوط بخاصة	هوى

التحليل .

١ - أشليت الكلب.

يقول ابن الجوزي: " ونقول (أشليت الكلب) إذا دعوته إليك، والعامة تقول: (أشليته) إذا حرصته على الصيد، وأغريته به، وذلك خطأ "

ورد الجواليقي في شرح أدب الكاتب بأن (الإشلاء) جاء في معنى الإغراء، وهو قليل، ومنه قول بلال بن جرير: [من الطويل]

نزلنا بجلاد فأشلى كلابه علينا فكنا بين بيتيه نؤكل^(١)

وورد في لسان العرب: " قول الناس أشليت الكلب على الصيد خطأ، وقال أبو زيد: أشليت الكلب دعوته.. قال الشاعر: [من الرجز]

أشليت عَنَزِي، ومَسَحْتُ قَعْبِي ثم تَهَيَّأتُ لِسِشْرُبِ قَابِ

وأشليت إنما هو: أفعلت، من الشلُو، فهو يقتضي الدعاء إلى الشلُو ضرورة، والشلُو من الحيوان: جلده، وجسده، وأشلاؤه، وأعضاؤه، وقد ثبت صحة أشليت بمعنى أغريته من أن إشلاء الكلب إنما هو مأخوذ من الشلُو".^(٢)

وقال الزمخشري: " أشليت الكلب للصيد والشاة للحلب: دعوت.. ومن المجاز: بقيت

(1) ص ١١٨-١١٩

(2) ابن منظور، لسان العرب، ١٧٣/١٩.

أشلاء من بني تميم: بقايا، وأدركه فاشتلاه، واستشلاه: استنقذه^(١).
وبالموجز فإن استعمال الإشلاء بمعنى الإغراء وارد في كلام العرب، وواقع بقلة
في أشعارهم.^(٢)

٢- أومات وأوبات.

ينشد الناس في زمن ابن مكي قول الفرزدق: [من الطويل]
ترى الناس ما سرنا يسبيرون خلفنا وإن نحن أوماننا إلى الناس وقفوا
بالميم - أوماننا - والصواب على ما يرى بالباء، لأنه هكذا روي، فيقال (أوبات)، إذا
أشرت إلى خلف، و(أومات) إذا أشرت إلى قدام؛ وقال قوم هما بمعنى، والأول أشهر.
وورد في المصادر أن أوبات مثل أومات^(٣)، ويعكس الفيروزآبادي الفرق الذي نبه
إليه ابن مكي، فالإيباء: الإشارة بالأصابع من أمامك ليقبل، والإيماء: من خلفك ليتأخر^(٤).
ويظهر لي أن كلمة (أوما) أكثر شيوعاً واستعمالاً من كلمة (أوباً)، وقد يحتمل أن
تكون كلمة (أوما) جرى فيها إبدال الميم بباء لقرب مخرجيهما
٣- تشحط.

ونقول العامة (تشحط) الصبي إذا بكى، وتشحطت المرأة: إذا صاحت، وليس كذلك،
إنما التشحط: التضرع بالدم.

وفي مظان اللغة الأصول: شحطه: ضرجه بالدم فاضطرب فيه، والتشحط:
الاضطراب في الدم. وتشحط الولد في السلى: اضطرب فيه.^(٥)

ولفظه (يشاحط) المتصرقة من (شحط) في لغة بعض عامة أهل عمان تأتي بمعنى:

- (1) الزمخشري، أساس البلاغة، ٥٠٣/١.
- (2) انظر: الجواليقي، شرح أدب الكاتب، ١١٨-١١٩.
- (3) انظر: لسان العرب، ١٩٠/١.
- (4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٦٩.
- (5) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٢٣٠، وابن منظور، لسان العرب، ٣٢٧/٧-٣٢٨.
الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٨٦٨-٨٦٩، ورضا، أحمد، ردّ العامي إلى الفصيح، ٢٨٢.

ولفظة (يشاحط) المتصرفة من (شَحَط) في لغة بعض عامة أهل عمان تأتي بمعنى:
يرفع صوته في الصراخ، والحديث المرتبط بالخصومة، وقد نُقِب هؤلاء العامة عندنا
بعض الناس بـ(الشحاطي)، نظرا لما بدر منه من رفع الصوت المرتبط بالجدال والنزاع.
٤- التحليق.

لاحظ الجواليقي أن (التحليق) عند العامة في القرن السادس هو رمي الشيء من علو
إلى سفلى، وذلك غلط - كما يرى الجواليقي - إنما التحليق عند العرب الارتفاع في
الهواء.

وقد عَدَّ ابن الأنباري هذه الكلمة من الأضداد استنادا إلى أصل الدلالة، وليس إلى ما
تذهب إليه العامة، فيقول: "ومنها أيضا قول العرب: قد حلق ماء الركبة، إذا تسفل ونزل،
وحلق الطائر في الجو إذا علا وارتفع^(١).

وعند أحد الدارسين المحدثين محاولة لردّ معنى الضدّ إلى أصل الدلالة، لأن العرب
تقول: حلق الماء في البئر، إذا غار وسفل، وحلق الطائر في الجو إذا ارتفع، واستنادا إلى
هذا القول، فهو يفترض أن أصل المعنى هو: الابتعاد، ثم تحدد عند مجموعة بالارتفاع،
وعند أخرى بالانخفاض؛ وفي كل بعد^(٢).

٥- تقريص العجين.

تقول العامة في زمن ابن مكي إن (تقريص العجين): بسطه باليد، وليس كذلك. إنما
تقريص العجين: تقطيعه ليبسط. يقال: قرصت المرأة العجين؛ إذا قطعت له لتبسطه، وكسل
مقرص مقطوع.

وفي معجمات اللغة: قرصت المرأة العجين: قطعت قرصة قرصة، وقرص العجين:
قطعه ليبسط قرصة قرصة^(٣).

(1) الأضداد، ٤٢٢.

(2) انظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ٢٠٨.

(3) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٣٦٢، والرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح،

والكلمة بلفظها ودلالاتها الواردة في المعاجم مستخدمة في لغة بعض أهل عُمان، و

الأردن، وفلسطين.

٦- التواتر.

لاحظ الحريري أن أهل زمانه يقولون للمتتابع متواتر، فيوهمون فيه، لأن العرب تقول: جاءت الخيل متتابعة، إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصل، وجاءت متواترة إذا تلاقت وبينها فصل، ومنه قولهم: فعله تارات، أي: حالا بعد حال، وشيئا بعد شيء (١).

واحتج الحريري بأدلة منها قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرًا ﴾ { المؤمنون

{٤٤/}. أي بين كل رسولين فترة وتراخي مدة. ومنها ما روي في الأثر عن علي - رضي الله عنه - في قضاء أيام رمضان متتابعة أو تتري، إذ فرق بين الحالين من الصيام، وقد تبعه في التفريق بين (تابع) و(تواتر) الجواليقي في التكملة، واستند إلى أصل دلالة التواتر، لأنه تفاعل من الوتر، وهو الفرد، يقال واترت الخبر اتبعت بعضه بعضا، وبين الخبرين هنيهة. (٢)

وقد أقرّ الخفاجي بأن معنى التواتر من الوتر أي المنفرد، غير أنه يرى أن وضع كل منهما موضع الآخر ورد في استعمال العرب، ولذلك ذهب إلى توهين ما احتج به الحريري، وفسره على نحو يزيل الفرق بين التواتر والتتابع، وانتهى الخفاجي إلى جواز إزالة الفرق بين التتابع والتواتر. (٣)

وكون (التواتر) مرادف (للتتابع) أمر تحدثت عنه الآراء المتداولة في المعجمات، أو

تحقيق محمد خاطر بك، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١، ٥٢٩، وابن منظور، لسان العرب، ٧١/٧.

(1) درة الغواص، ١٢.

(2) ص، ٩.

(3) انظر: شرح درة الغواص، ٦٢-٦٤.

أن التتابع يكون مع فترات وبينها فجوات، وقد ذكرت تلك المعجمات أن الأصل في
(تواتر) المشتق من الوتر الفرد. (١)

٧- الجلوس والعود.

يرى الحريري أن الناس في زمانه لا يفرقون بين الجلوس والعود " فيقولون للقائم:
اجلس. والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائما: اقع، ومن كان
نائما أو ساجدا اجلس. وعلل بعضهم لهذا الاختيار بأن العود هو الانتقال من علو إلى
سفل، ولهذا قيل لمن أصيب في رجله مقعد. وأن الجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو،
ومنه سميت نجد جلسا لارتفاعها، ومن أتاها جالس وقد جلس.

وذهب الخفاجي في شرح درة الغواص إلى القول: " هذا وإن ذكره بعض اللغويين؛
فقد ورد في الأحاديث الشريفة، وفي كلام العرب الفصحاء ما يخالفه مع أن الفرق لو سلم،
فإنما هو بحسب الأصل ومقتضى الاشتقاق، ولتقارب معنيهما وقع كل منهما موقع الآخر،
وشاع حتى صار حقيقة عرفية، وكان بعض مشايخنا يقول: كل لفظين تقارب معناهما إذا
اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، وهو من بديع المعاني، وقد سوى بينهما في عمدة
الحفاظ، والقاموس، وعليه تمثيل النحاة بقعدت جلوسا في المفعول المطلق... وفرق
بعضهم بين العود والجلوس بفرق آخر كما هو في الإثنان، فقال: القعود ما تعقبه لبث
بخلاف الجلوس، ولهذا يقال: قواعد البيت دون جوالسه للزومها، وهو جليس الملك دون
قعيده، لأنه يحمد منه التخفيف، ولذا قيل مقعد صدق لأنه لا زوال له، وقيل في قوله
تعالى: ﴿ تَسْتَوُوا فِي الْمَجَالِسِ ﴾ {المجادلة: ١١} إنه يجلس فيه يسيرا. "

وأشارت بعض المصادر إلى ترادف (جلس) و(قع)، وذكر معظمها الخلاف حول

الفرق بينهما. (٢)

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٧٥/٥ - ٢٧٦.

(2) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٦٢، وابن منظور، لسان العرب، ٣٥٧/٣، ٣٩/٦،

والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٣٩٧.

والقعود والجلوس في لغة العامة عندنا في عُمان لفظان مترادفان، فالناس هناك لا يفرقون بين اجلس واقعد، والأمر كذلك عند الجَمّ الغفير من العامة وكثير من الخاصة. في أنحاء المعمورة ممن يتكلمون بلغة الضاد.

٨- حَادِر.

تقول العامة زمن ابن مكي للفرس الحسن المشي (حادر) وللمرأة الحسناء: (حادرة)، و(الْحَادِرَة)، كما يقول ابن مكي، إنما هي الغلظ، يقال: فرس حادر، أي: غليظ، وإنما سمّي الأسد حيدرة لشدته وغلظه.

غير أن ما ورد في مظانّ اللغة يدل على كلام الناس، فقد جاء أن الحدر: الحطُّ من علو إلى سفل، والإسراع، و(الحادر) كل ريان حسن الخلق.^(١)

واستخدامات هذه المادة لغة سائرة عند أهل عُمان، فهم يقولون (البحر الحدري) ويعنون به: بحر العرب الذي هو امتداد المحيط الهندي، وهو مكان منخفض مقارنة لإقامة من ينطقون بهذه التسمية، ويقولون للراكب يطلب منه النزول: (احدر)؛ أي: انزل، وللمتجه صوب البحر وهو قادم من علو ذهب (حادر)، وللدابة يقترب موعد ولادتها: (تحدر)

٩- الرؤيا والرؤية.

يخطئ الحريري قول الناس في زمنه: سررت برؤيا فلان، إشارة إلى مرآة؛ لأنه وهم لم يسلم منه شاعر كبير، هو أبو الطيب المتنبّي الذي قال في بدر بن عمار: [من الطويل]

مضى اللّيلُ والفضلُ الذي لك لأيمضي ورؤياك خيرٌ في العيون من الغمض

وورد في لسان العرب أن أصل (الرؤيا) أن تكون في المنام، إلا أن العرب قد

استعملتها في اليقظة، وأنشد يصف ضيفا طرقه ليلا: [من الطويل]

(1) النظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٧٦، و ابن منظور، لسان العرب، ٤/ ١٧٢-١٧٣، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٤٧٦.

رَفَعَتْ لَهَا مَشْبُوبَةً غَصَبَتْ لَهَا صَبَا لَزْدَهِهَا مَرَّةً وَتَقِيمُهَا
فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَادَهُ وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

وأضاف إلى ذلك قوله تعالى: ﴿ جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾

{الإسراء: ٦٠}؛ يعني ما رآه ليلة المعراج، فكان نظراً في اليقظة دون المنام (١)
واستعمال الرؤيا عند الخفاجي، إنما هو مجاز مشهور. (٢)

١٠- السرى.

ذكر الحريري ضمن ما نقله من الألفاظ التي قصرتها العرب على وقت دون وقت
أن (السرى) سير الليل خاصة فإن عارض معارض بقوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى
بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾، فالجواب عنه أن المراد بذكر الليل: الإخبار أن الإسراء وقع بعد توسّطه،
كما يقال: جاء فلان البارحة بليل، بعد أن مضى قطع منه.

وقد اتسعت دلالة (سرى) حتى أصبحت تشير إلى السير وما يتصل به من دلالات
قريبة كالديبب والجريان، بما فيها المجاز والاتساع. من ذلك ما ذكرته هذه المصادر قوله
تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾ {الفجر / ٤}، والمعنى: إذ يمضي، وقال البغوي: والمعنى إذ

سار وذهب، وقال جرير: [من الكامل]

سَرَّتْ الهمومُ فَبِتَّنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأخو الهمومُ يرومُ كلَّ مُرَامٍ

وقال الفارابي (سرى) فيه السم والخمر ونحوهما. وقال السرقسطي (سرى): عرق
السوء في الإنسان. وزاد ابن القطاع على ذلك (سرى) عليه الهم: أتاه ليلًا، و(سرى) همه:
ذهب، وقول الفقهاء (سرى) الجرح إلى النفس، معناه: دام ألمه حتى حدث منه الموت.
وقطع كفه (فسرى) إلى ساعده، أي: تعدى أثر الجرح، و(سرى) التحريم والعنق بمعنى

(1) انظر: ابن منظور، ٢٩١/١٤-٣٠٤.

(2) انظر: شرح درة الغواص، ٣٨٥-٣٨٦، والبيت من الطويل.

التعددية. وهذه الألفاظ جارية على السنة الفقهاء، وليس لها ذكر في الكتب المشهورة لكنها موافقة لما تقدم.^(١)

١١- عرّط المهر

يقول ابن مكي إن العامة في زمنه يقولون (عرّط المهر)، إذا مرّ يمرح. وإنما العرطزة عند العرب: التّحّي، يقال: عرّط المهر إذا تتحّى.

وتقول المصادر اللغوية إن (عرّط) كعرطس الرجل، إذا تتحّى عن القوم، وذلّ عن منازل عنهم ومناوأتهم.^(٢)

ولعل شعورا نفسيا حدث عند بعض الناس الذين رأوا من يبتعد عنهم مجانباً عمّا هم فيه، يشبه الفرس الفرس الذي يمرّ مرحاً.

ومن الناس في الخليج العربي من يقول (متعنّطز) لمن يتكبر ويبتعد عن مجالسة الآخرين، ولعل إبدالا حصل بين الرء والنون اللذين يقتربان صفة ومخرجا.

١٢- العَضّ والعَطّ

نبه ابن مكي إلى فرق ينبغي مراعاته، وهو ما يكون بين المعنى الحسي، والمعنى المجازي، وذلك باختصاص كل منهما بلفظ معين فما "كان العظ بغير جارحة فهو بالظاء، نحو عظ الزمان، وعظ الحرب، قال الفرزدق: [من الطويل]

وعظّ زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحاً أو مُجلفاً

وما كان بجارحة فهو بالضاد، نحو (عضّ) الكلب، والإنسان، وغيرهما.^(٣) وأتكر بعض أهل اللغة (عظته الحرب) بالظاء، وذهب ابن فارس إلى أنه "إن صح فعله من باب الإبدال"^(٤) وهو مترجح عندي، لأن الظاء في (عظ) كما ورد سلفاً، قد

(1) انظر: الفيومي، المصباح المنير، ٢٧٥/١.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٧٤/٥، ١٣٨/٦، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٦٦٤، ٧١٨.

(3) تنقيف اللسان، ٩٣.

(4) الزبيدي، تاج العروس، ٢٣٥/٢٠.

يتطور من الضاد في (عض) وربما يرجح ما أذهب إليه أن رواية الديوان هي
(وعض)^(١).

١٣- الوضوء، والوضوء.

يفرق ابن مكي بين دلالتى (الوضوء) تارة بالفتح، وأخرى بالضم، وهو يستند في هذا
التفريق إلى قول مشهور - كما يقول - فالوضوء بفتح الواو يدل على الماء المستعمل في
عملية التوضؤ. أما الوضوء - بضم الواو - فيدل على الحدث أي المصدر.^(٢)
وبالرغم من أن ابن مكي فرق بين اسم الذات والمعنى، إلا أنه نقل عن الأصمعي أنه
لا يعرف إلا الوضوء بالفتح فيهما جميعاً.^(٣)

وما أورده ابن مكي ورد في مصادر اللغة، حيث جاء فيها أن الوضوء بالضم،
والوضوء بالفتح لغتان قد يعني بهما المصدر، وقد يعني بهما الماء، وكذلك الوقود
والسحور والظهور كلها بالضم والفتح.^(٤)
والمرجح أن تحول المصدر إلى الدلالة على اسم الذات هنا ليس إلا نوعاً من التطور
عبر المجاز، فالماء هو سبب التوضؤ ووسيلته، فإطلاقه هو من باب إطلاق المسبب
وإرادة السبب.

١٤- هوى.

يقول الحريري ومن أوهم الخاصة: أن لفظ (هوى) لا يستعمل عندهم إلا في
الهبوط. وفي حديث البراق: "فانطلق يهوي به"، أي: يسرع، وذكر أهل اللغة أن مصدر
الصعود (الهوي) بضم الهاء، ومصدر الهبوط، (الهوي) بفتحها.
وفي الأضداد لابن الأثيري أن قطرًا جعل (يهوي) من حروف الأضداد، يكون
بمعنى (يصعد)، ويكون بمعنى (ينزل)، لكن المعروف في كلام العرب - كما يقول ابن

(1) انظر: جاشية محقق كتاب تنقيف اللسان، ٩٣.

(2) تنقيف اللسان، ٢٦٢-٢٦٣.

(3) المصدر السابق، ٢٦٣.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١/١٩٤-٩٥ والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٧٠.

الأنباري- أن: هوت الدلو تهوي: إذا نزلت، ومنه قول ذي الرمة: [من الطويل]

كأن هوي الدلو في البئر شئنة

وقول زهير: [من الوافر]

هوي السدكو أسلمها الرشاء⁽¹⁾

وعقب الخفاجي على الحريري بالقول: إن هذا ليس مما اتفقوا عليه، بل هو قول لبعض أهل اللغة. يقال هوت العقاب لغير الصيد، وأهوت انقضت له، وقيل هما بمعنى.

وقيل: هوى يهوي هويًا بفتح الهاء من أعلى إلى أسفل ويضمها بعكسه.⁽²⁾

وجازة .

بحث هذا الفصل التطور الدلالي، وذلك مما توافر من ألفاظ نطق بها العامة في القرن السادس، وما كان بالإمكان الوصول إلى نتائج صارمة، ثابتة مستقرة، فكان الهدف توضيح آلية التطور من نواح متعددة كالعلاقات الدلالية والملاحم المجازية، والمجالات الدلالية والتحليل التجزيئي للمعنى ونحو ذلك.

ومما يلاحظ في ألفاظ العامة قلة الأمثلة الدالة على المجرّدات وزيادة واضحة في الأمثلة الدالة على المحسوسات؛ وهو ديدن من لم يحصلوا على قدر وافر من التعليم فجاءت لغتهم - وسطاً بين لغة الخاصة، ولغة الدهماء، والخلف من الناس.

وسبل التطور الدلالي متعددة ويصعب حصرها في قواعد وأشكال محددة، ويُعدُّ المجاز السبيل الواسع للتطور الدلالي، ولا سيما عندما يكون ذلك التطور من الحسي إلى الذهني.

ومما يمتاز المجاز أنه يحلّل المعنى إلى عناصره أو مكوناته، وأمّا التخصيص والتعميم فالشأن فيه يكون بإضافة ملاحم جديدة للمعنى، أو بإسقاط بعض الملاحم التمييز به.

ويصحّ أن يقال مع التعميم لفظة (كل) مما يُعدّ انسلاخاً عن التخصيص أمّا

(1) انظر: ص ٣٧٩

(2) شرح درة الغواص، ٦٩٧

التعميم فيكون توسعاً نحو: كلمة (السرى) فقد كانت الكلمة محصورة في سير الليل ثم صارت هذه الكلمة تدلّ على السير وما يتصل به من دلالات.

ويُلغى التعميم الفروق التي نصّ عليها اللغويون فكلمة الحمام عامة للتي في البيوت والحمام البرّي.

وفي التوسع يلحظ تدرج الدلالة من الضيق إلى الاتساع مرحلة إثر أخرى فالإسكاف كان للخراز ثم صار كل صانع إسكافاً، واليتيم للذي مات أبوه ولم يبلغ ثم أصبح كل ضعيف يتيمًا .

ولا شك بأن هناك مراحل تطوّر فيها هذا اللفظ أو ذلك باتجاه التعميم إلا أن ثبوت تلك المراحل يحتاج إلى أدلة وبراهين ومع ذلك لا يمكن أن تكون قاطعة.

وقد يتحول التعميم باتجاه الأضداد من خلال التعدد التوسعي الشبيه بالأضداد. فالقافلة الراجعة ولكنهم أطلقوها على الناهضة ابتداءً ، ومن الألفاظ ما كان منقولاً من اللغات غير العربية كالفارسية مثلاً، فجرى استخدامه كما هو عليه في الأصل، أو بتغيير بعض أصواته ليتناسب ولغة العرب، وبقيت دلالاته على وضعها.

ويمكن القول كان مجال التطور في الدلالة أرحب مدى من الجوانب اللغوية الأخرى مثل البناء الصرفي والتركيبي، فما وجد من لحن في دلالة الألفاظ يمكن إلحاقه بالفصحى دون قواعد صارمة.

وفي المبحث الآتي فضل تحليل لبعض مناطق به الصفحات التي سبقت .

المبحث الخامس: لغة عامة القرن السادس في ضوء قوانين التطور الدلالي
نهج العامة في القرن السادس إلى التصرف في الألفاظ ودلالاتها بطرق شتى، من بينها التعميم، والتخصيص، والمثابفة، ونقل الكلمة من معناها الحقيقي إلى المجازي، واستخدموا المعنى الضد للكلمة في التعبير عن بعض حاجاتهم، وبرز عندهم عدم التفريق في استخدام هذا اللفظ أو ذلك.

وهذا المبحث سيخصص للتغير الدلالي الذي أحدثته العامة حين استخدموا ألفاظ الطبيعة والعلاقات الإنسانية والطعوم، والآنية والأدوات في تواصلهم، فهو مبحث يعني أكثر بتحليل التغير الذي طرأ على استعمال هذه الأدوات، وقبل تحليل تلك الألفاظ تحسن بعض إضاءات حول أشكال التغير الدلالي.

أولاً: التغير نحو التعميم Widening:

لاحظ لغويو العصر الحديث ظهور مفردات كثيرة اتسعت دلالاتها عما كانت عليه من قبل، وهذا يتم بإدخالهم دلالات جديدة لم تكن مستعملة من قبل ضمن النطاق اللغوي، وهم بذلك ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثارا للتيسير على أنفسهم، والتماساً لأيسر السبل في خطابهم.⁽¹⁾

وسبب ذلك أن التشابه بين هذه المدلولات قوي إلى درجة أنه لا يوجد خلاف بينهما عند المقارنة، وهذا ما يجعل العامة تستعمل بعض الألفاظ مكان بعض، ثم تأتي الاستعمالات التي يعمد إليها الشعراء والكتّاب لتثبيت هذه المدلولات في أذهان الناطقين باللغة، والدليل على ذلك أن ابن دريد عقد في كتابه الجمهرة باباً أسماه (باب الاستعارات)، أورد فيه بعض الكلمات التي توسعت مدلولاتها، منها - مثلاً - كلمة (الورد)؛ فإنها في الأصل لطلب الماء، ثم صار إتيان كل شيء ورداً، وكثر حتى سموا

(1) انظر: أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ١٥٥.

المحموم مورودا.⁽¹⁾

وإذا رام دارس اللغة التعرف على توسيع دلالة أي كلمة، فلا بد له من معرفة علاقاتها بالكلمات المشتركة معها في المجال الدلالي نفسه، وتتميز بوجود ملامح دلالية Semantics Features مشتركة فيما بينها، وهذا يكون يربط الدال بالمدلول حتى يتضح المعنى، يقول فندريس: " إن الذهن يميل دائما إلى جمع الكلمات، وإلى اكتشاف عُرى جديدة تجمع بينها، فالكلمات تثبت دائما بعائلة لغوية"⁽²⁾.

وتحدد بطريق نظرية التحليل التكويني Componential analysis الملامح الدلالية Semantics Features لمعنى كل كلمة من كلمات المجال الدلالي الواحد، وذلك بطريق التمييز بين معاني كلمات المجال الدلالي الواحد.

وتعميم الدلالة نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ.⁽³⁾ أي إسقاط بعض المكونات الدلالية للفظ، مثال ذلك كلمة (الورد) السابقة الذكر، فإنه بتطبيق نظرية التحليل التكويني، يجري إسقاط ملامح (طلب الماء)، واستبقاء الملامح الذي يدل على إتيان كل شيء، وهكذا توسعت دلالة الكلمة لتشمل المحموم، وغير ذلك كطلب الرعي (الكلاء)، وكطلب الذكر أو المديح..

وقد يلحظ ذلك فيما ورد من أمثلة التطور الدلالي. وفي الخطاطة الآتية فضل بيان لقبسة من أمثلة تعميم المعنى:

(1) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٥٨/٢.

(2) اللغة، ص ٣٣٣.

(3) انظر: عمر. أحمد مختار، علم الدلالة، ٢٤٥.

خطاظة تعميم الدلالة

البنية	المكونات الدلالية حسب الأصل	المكون الساقط	المكون المستجد	المكونات الدلالية جراء التعميم
الأرامل	المفارقات بموت أو حياة	المراة التي فارقتها زوجها	جميع من فارقه زوجته	جميع من فارقه زوجته ذكرا أو أنثى
الدوالي	نوع معين من الأعناب	النوع المحدد من الأعناب	الدوالي: جميع الأعناب	إطلاق الدوالي على جميع الأعناب
الرَّحْلُ	سرج البعير	كون الرحل سرج البعير	الرحل للأثاث وأدوات المنزل	الأثاث والآلات والمنزل
السرى	سير الليل	سير الليل خاصة	السير ليلا ونهارا	السير ومايتصل به من دلالات كالديبب والجريان
الغاب	الأنثى المسنة من الإبل	الأنثى المسنة من الإبل	جعل الغاب للذكر والأنثى من الإبل	الذكر والأنثى من الإبل مطلقا.
النوى	ترك المحبوب	ترك المحبوب	استخدام النوى لكل مفارق	مطلق الفراق
اليتيم	من البشر: من مات أبوه، ولم يبلغ، ومن البهائم من ماتت أمه	شرط البلوغ وموت الأب	اليتيم: جميع من مات أبوه أو أمه	اليتيم: جميع من مات أبوه أو أمه

ثانياً: التغير نحو التخصيص Narrowing.

يعرف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) التخصيص بأنه: " كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الأفراد" (١):

وهو ظاهرة تلحق الكلمة، فيضيق المعنى فيها ويقل اتساعه وعمومه، وهذه الظاهرة كثيرة الشبوع، وقد عبّر عنها السيوطي بقوله: " مامن عام إلا ويتخيل فيه التخصيص " (٢).

ومضى قول الدكتور إبراهيم أنيس: " إن الناس في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب" (٣).

فإذا قدر لمثل هذا الاستعمال في الدلالة أن يشيع وينيع بين جمهور الناس رأينا اللفظ تتطور دلالاته من العموم إلى الخصوص، ويضيق مجالها، وتقتصر على ناحية منها (٤) والتخصيص حيث كان يتحدد بإسقاط بعض الملامح التمييزية، ومن أمثلة ذلك في العربية كلمة (الحج)، تفيد الدلالة على قصدك الشيء وتجريدك له، ثم خص بقصد بيت الله الحرام (٥).

وباستعراض البحث لأمثلة ما يمكن أن تعد من (تخصيص الدلالة) اتضح أن الجانب الحسي نال منها النصيب الأكبر؛ حيث بلغت أمثله تسعة وعشرين مثالا، بينما كانت الأمثلة ذات الجانب المعنوي ثمانية أمثلة، وبدل ذلك على أن الناس في القرن السادس الهجري استطاعوا التصرف في دلالات الكلمات فهم وقتذاك " نقصور في الذهن حيناً، أو

- (1) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، مكتبة البيان، بيروت، ١٩٨٩، ص ٥١.
- (2) السيوطي جلال الدين، الاتقان في علوم القرآن، ١٦/٢.
- (3) دلالة الألفاظ، ص ١٥٥.
- (4) المصدر السابق، ١٥٤.
- (5) ياقوت، محمود، معجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (د.ط) ١٩٩٤، ص ٤٣١.

بسبب الكسل والتماس أيسر السبل حينما آخر يعمدون إلى بعض تلك الدلالات العامة ويستعملونها استعمالاً خاصاً".^(١)

وفي الخطاطة الآتية بيان لبعضها.

اللفظ	قبل التخصيص	بعد التخصيص
الإنسان	كل إنسان ذكراً أو أنثى	الإنسان الذكر خاصة
البحر	يطلق على كل ما كان ملحاً أو عذباً	البحر لما كان ملحاً
الحمّام	الفواخت واليمام والقمارى والقطا وغيرها	خصّ باليمام فقط، وقيل بالحمّام فقط.
الحمو	جميع أهل الزوج	والد الزوج دون غيره
الراحلة	الجمل والناقة	الناقة النجيبة
الظعينة	المرأة ظعينة دائماً	المرأة في الهودج
المأتم	اجتماع الناس (رجالاً ونساءً) في الفرح والحزن	الاجتماع في الأحزان حسب
اليقطين	كل شجر انبسط على وجه الأرض	القرع بخاصة

(1) أنيس إبراهيم، دلالة الألفاظ، ٩٤.

ثالثاً: تغيّر مجال الاستعمال.

يقصد بتغيّر مجال الاستعمال: الانتقال بالكلمة من معناها الأصلي إلى معنى آخر،

بينه وبين المعنى الأصلي علاقة تتمثل في نوعين :

الأول: علاقة مشابهة بين المدلولين، وهي الاستعارة Metaphor ومن ذلك قول ابن

دريد: (النُّجْمَةُ) أصلها طلب الغيث ثم كثر فصار كل طلب انتجاعاً^(١).

وفي الحديث عن عين الإبرة استعمال للفظ الدال على عين الإنسان استعمالاً مجازياً،

والمسوِّغ هو شدة التشابه بين هذا العضو والتقب الذي ينفذ الخيط من خلاله، وقد قوي

التشابه إلى درجة أن كل وجوه الخلاف بين الجانبين تسقط في الحسبان عند المقارنة،

ويصبح انتباهنا محصوراً في الخصائص المشتركة بينهما،^(٢)

الأخر: علاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهي المجاز المرسل Metonymy،

ومن أمثلتها ما أورده الدكتور رمضان عبدالنواب عن التأقلم من كلمة Bureau التي تعني:

(مكتب) إذ كانت تدل في الأصل على نوع من نسيج الصوف الغليظ. ثم أطلقت على قطعة

الأثاث التي يغطي بها هذا النسيج، ثم على قطعة الأثاث التي تستعمل للكتابة أي كانت، ثم

على الغرفة التي تحتوي على هذه القطعة من الأثاث، ثم على الأعمال التي تعمل في هذه

الغرفة، ثم على الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال، وأخيراً على أية مجموعة من

الأشخاص تقوم بإدارة إحدى الإدارات أو الجمعيات.^(٣)

وتأسيساً على ما سبق فإن اللفظ ينتقل من الدلالة الحسية، (الحقيقية) إلى الدلالة

المعنوية (المجازية) نتيجة كثرة الاستعمال، وتأثير مرور الزمن، فاستعماله بالمعنى الجديد

" يكون في بادئ الأمر عن طريق المجاز، ولكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس،

(1) جمهرة اللغة، ٤٣٢/٣.

(2) أولمان، استيفن، دور الكلمة في اللغة، ١٦٥.

(3) التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه، ص ١٩٢-١٩٣.

تذهب على هذه الصفة، وتصبح دلالة على مدلوله الجديد حقيقية لا مجازية^(١)،
والفرق بين انتقال المعنى بالتخصيص أو بالتعميم؛ وبين انتقاله بالاستعارة أو بالمجاز
" أن التوسيع والتضييق يتم بصورة غير شعورية، وأما انتقال المعنى فيتم بصورة قصدية،
أي: برده لمقصد أدبي في الأعم الأغلب.^(٢)
وتنحو بعض لغة العامة في القرن السادس إلى نقل المعنى عن طريق المشابهة أو
المجاز المرسل، وفي الخطاطين الآتيتين بيان ذلك.

(1) المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، ٢٢١.

(2) فندريس، جوزيف، اللغة، ٢٥٦.

خطاطة توضح اتجاه العامة في القرن السادس إلى نقل المعنى بطريق المشابهة

اللفظ	الدلالة الأصلية	الدلالة المتغيرة	العلاقة المسوغة
بنّة	البنّة: الرائحة؛ طيبة أو خبيثة	طيب المذاق	المشابهة بين الرائحة الطيبة، وطيب المذاق فاستعيرت الرائحة لطيب المذاق
تشحط	التضرج بالدم	بكاء الطفل وصياح المرأة	المشابهة بين صياح الطفل والمرأة، وبين صياح من تشحط في دمه
ضنّف	قلّة الطعام، وكثرة الأكلين	كثرة وجمع وحفدة والحشم الذين يسبّرون مع الأمير حيث سار	المشابهة؛ حيث شبّه كثرة الجمع حول الأمير بالجمع على الأكل القليل.
عرطز المهر	الابتعاد والتّحي	مرور المهر بخيلاء ومرح	المشابهة بين ابتعاد الرجل عن القوم، وحركة المهر الذي يمرّ مختالاً.
متفتّية	الفتاة المراهقة	المرأة الفاجرة	المشابهة بين طيش المراهقة، وتميّع الفاجرة

خطاظة توضح اتجاه العامة في القرن السادس إلى نقل المعنى بطريق المجاز

اللفظ	الدلالة الأصلية	الدلالة المتغيرة	العلاقة المسوغة
إشلاء الكلب	دعاؤه	إغراؤه بالصيد	علاقة السببية، الإغراء سبب في الصيد
تقريع العجين	تقطيع العجين ليسط	بسط العجين باليد	اعتبار ما سيكون، التقطيع يعقبه البسط
الظريف	الظرف: حسن المنطق والجسم	حسن اللباس	علاقة السببية، فحسن اللباس سبب للظرف وهو حسن المنطق والجسم
فرس ملواح	الفرس الشديد العطش	الفرس القليل اللحم المضطرب	علاقة السببية، سرعة العطش سبب الهزال
هاج الزرع	غلظ وخشن	يبس وجف	اعتبار ما سيكون
الملة	الرماد الحار (موضع الملة)	الخبزة	المجاورة المكانية

رابعاً: العلاقات الدلالية.

تتنوع العلاقات بتعدد المفردات أو تعدد معانيها، فمنها الأضداد، والمشتراك، والترادف، والمعول في هذه الظواهر اللغوية على نظرية العلاقات الدلالية، التي " تقوم على أساس أن معنى الكلمة هو محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في نفس المجال الدلالي، أو هو - كما يقول أولمان - مكانها في نظام من العلاقات التي تربطها بكلمات أخرى في المادة اللغوية" (١).

الأضداد.

قد تسمى العرب المتضادين باسم واحد، وهو ما يشير إليه واقع اللغة

- مفهوم الأضداد.

يعرف أبو الطيب اللغوي الأضداد فيقول: " الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما وافاه نحو: البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليساً ضدّين، وإنما ضدّ القوة الضعف، وضدّ الجهل العلم، فالاختلاف أعمّ من التضاد، إذا كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدّين " (٢)

- عوامل نشأة الأضداد.

قد يوضع اللفظ في بداية الأمر لمعنى واحد، ثم يتسع معناه، وبذلك تصبح له دلالتان متضادتان، ربما يكون ذلك نتيجة لاستعارة إحدى القبائل معنى لنفس اللفظة الموجودة عند قبيلة أخرى، ولكن بمعنى مختلف. يقول ابن الأنباري: " إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع " (٣).

ويرى دارسو اللغة المحدثون أن ظاهرة الأضداد نشأت بسبب عوامل منها: كون

(1) مذكور، عاطف، علم اللغة بين القديم والحديث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦،

٢١٧.

(2) أبو الطيب اللغوي، الأضداد في كلام العرب، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٣، ١/١.

(3) الأضداد في اللغة، ١-٢.

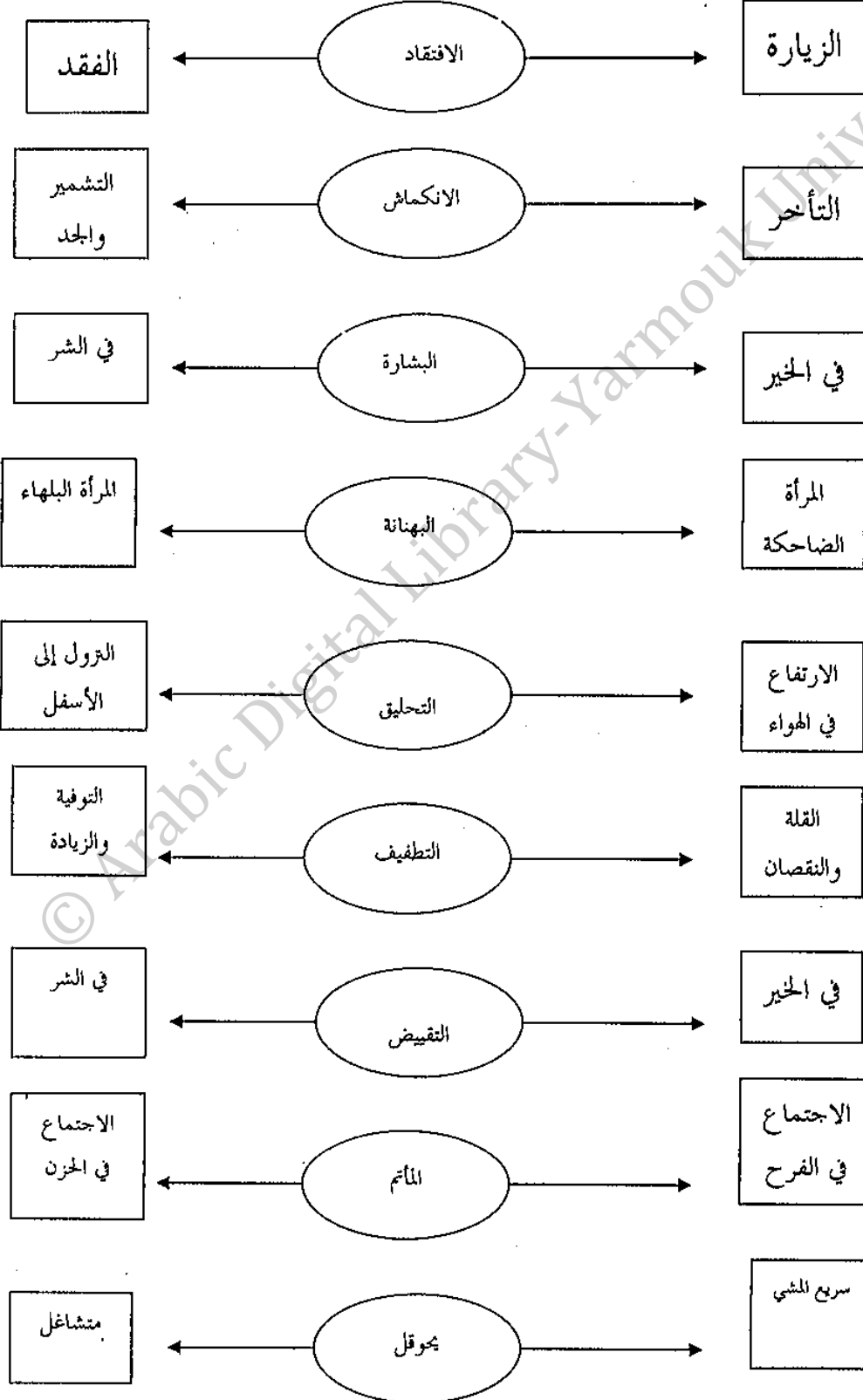
المعنى الأصلي للكلمة عاماً ثم يتخصص، والتقاؤل والتشاؤم، والتهكم، والخوف من الحسد، والتطور اللغوي، والمجاز والاستعارة، واحتمال الصيغة الصرفية للمعنيين. (1)

وفي لغة عامة القرن السادس بعض أمثلة مستخدمه بمعنى الضد، يمكن إرجاع نشوء معظمها إلى عامل التطور اللغوي، كالذي نجده في قول العامة: (التطفيف)، واستخدامهم لها بمعنى (الزيادة)، بينما دلالتها الأصلية هي: (النقص)، كما يمكن إرجاع قولهم: (بهانة) بمعنى (المرأة البلاء) بدل (الضاحكة المتهللة) إلى عامل (التهكم) لنفور المجتمع من التصرف الذي يصدر من أمثال تلك النسوة.

وفي المخطط الآتي بيان للتغير نحو الأضداد

(1) انظر تفصيل ذلك عند: رمضان عبدالنواب، فصول في فقه العربية، ٣٤٢-٣٥٧، وإبراهيم أنيس، في اللهجات العربية ٢٠٨-٢١٥، وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٢٠٤-٢١٤

مخطط يمثل أمثلة التضاد في لغة عامة القرن السادس الهجري



المشترك اللفظي :

للمشترك أثر واضح في اللغة، فهو يلبي الحاجة المتجددة للدلالة على معان تتوالد، وتتعرض لضروب شتى من التغير.

وأهل اللغة يميلون إلى التعبير عن المعاني المتعددة بكلمة واحدة اقتصادا فسي بذل الجهد.

مفهوم المشترك اللفظي:

يعرف السيوطي المشترك اللفظي بأنه: " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة " (١)

ويوضح ابن فارس (ت ٣٩٢هـ) طبيعة العلاقة الدلالية بين الكلمات بقوله: " وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: (عين الماء)، و(عين المال)، و(عين السحاب) " (٢)

ويعرفه أولمان بأنه اتفاق كلمتين أو أكثر في الصيغة بطريق الصدفة، وقد استدل على ذلك بكلمة Sound في الانجليزية قائلا: (Sound) بمعنى (Healthy) صحيح البدن، كلمة جرمانية قديمة، وهناك ما يقابلها بالفعل في تلك اللغة وهي الكلمة (Gesund) التي ما تزال تؤدّي هذا المعنى نفسه، أما Sound بمعنى صوت، فإنها ترجع إلى الكلمة الفرنسية Soder وربما تكون هناك علاقة تاريخية بين هذه الكلمة الفرنسية وبين الكلمة Sound التي تعني مضيق الماء. " (٣)

فالاشتراك اللفظي بين الكلمات ينشأ نتيجة لتطور الأصوات تطورا ممتدا في خطوط متقابلة بالتدرّج. " (٤)

(1) المزهري، ٣٦٩/١.

(2) الصاحبى، ١١٤.

(3) دور الكلمة في اللغة، ١٢٥.

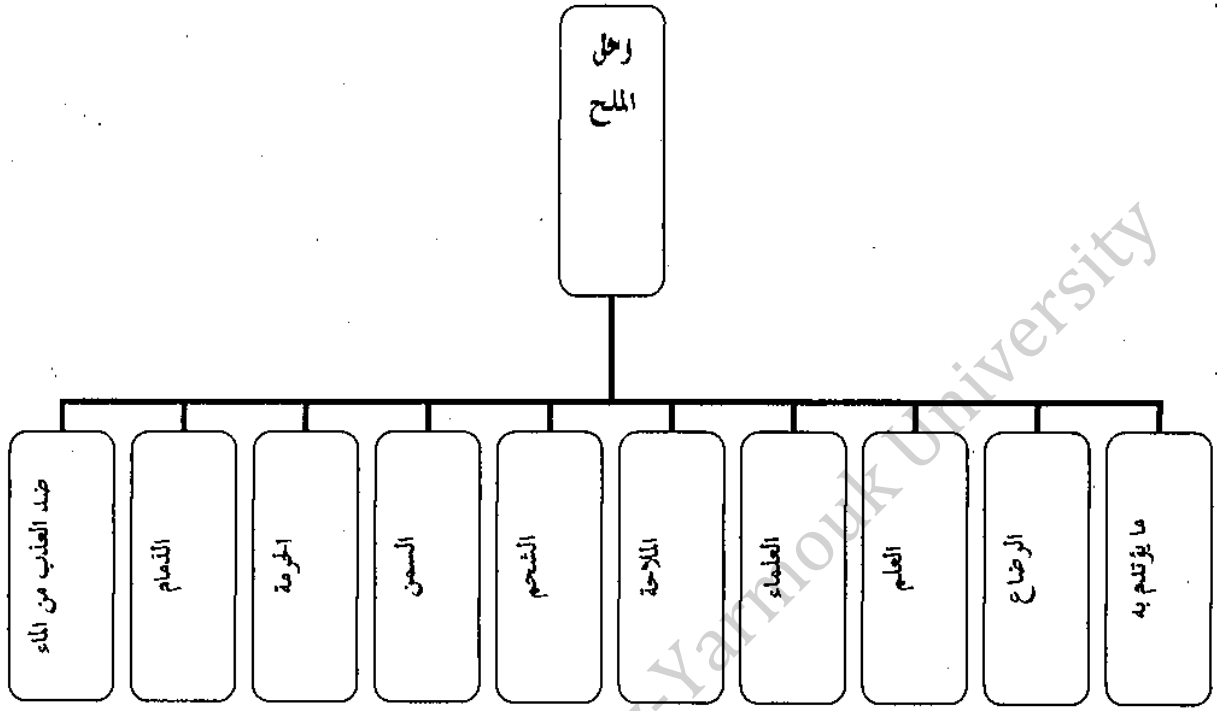
(4) المصدر السابق، و الصفحة نفسها

الموقف من المشترك اللفظي.

ثمة خلافٌ نشأ بين العلماء قداماء ومحدثين في هذه الظاهرة، إلا أن الحكم على هذه الظاهرة اختلف باختلاف النظرة والمنهج، فمن نظر إلى الألفاظ ومعانيها باعتبار ما كان، أو عالجها معالجة تاريخية Historical فقد أنكر وقوع المشترك اللفظي، ومن نظر إليها باعتبار ما هو كائن، أو اتبع المنهج الوصفي، Discriptive فهو يعد من المؤيدين لهذه الظاهرة؛ لأن تتبع الظاهرة من الوجهة التاريخية أمر صعب، غير مضمون النتائج، لانقطاع الشقة بيننا وبين الناطقين الأول باللغة، ومن ثمّ فليس أمام دارس اللغة إلا أن يعالج هذه الظاهرة باعتبار ما هو كائن، وهو الاعتراف بوجود هذه الظاهرة، وذلك لوجود أمثلة لها في الواقع اللغوي الآن.

ويتمثل المشترك اللفظي في علاقة اللفظ بغيره من الألفاظ داخل السياق، وهذه العلاقة تجعله صالحاً لأداء معنى معين، وإذا وجد نفس اللفظ في سياق آخر فتكون له علاقة بألفاظ أخرى تختلف عن الألفاظ الموجودة في السياق الأول، فيؤدي نفس اللفظ معنى آخر.

ولم يعثر الباحث - في حدود ما أمكنه - على ألفاظ يمكن عدّها من المشترك اللفظي سوى ما نقله الحريري عن خاصة عصره حين يقولون: (وحق الملح). وهذا مخطط يوضح ما تدل عليه كلمة (وحق الملح) من معانٍ .



© Arabic Digital Library - Yamouk University

المبحث السادس: دلالة الإبدالات بين الأبنية الصرفية.

١- فعل وأفعل.

يمثل الوزان (فعل وأفعل) باباً من أبواب الصرف، ولهما في التركيب دور فاعل، ويبرز هذا الدور من خلال صلتها بظاهرتي التعدي واللزوم، ويعدان كذلك مظهراً من مظاهر اللهجات، وقد كثر الاختلاف فيهما، وشاع خطأ الناس في استعمالهما. وقد وقف القدماء من هذه الظاهرة مواقف متباينة، فالأصمعي ينكر بيت لبيد: [من

الوافر]

سقى قومي بني مجد وأسقى نُميراً والقبائل من هلال
الذي جمع فيه بين سقى وأسقى، ويتهم قائله لأنه لو كان عربياً مطبوعاً لم يجمع بين لغتين لم يعتد إلا بإحدهما^(١).

وتناول ذلك ابن جني في أكثر من موضع في الخصائص فذكر في باب (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً)^(٢)، وفي (الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد)^(٣). وهذا يؤكد أن أكثر ما جاء من (فعل وأفعل) باتفاق المعنى عائد إلى لهجات العرب، ثم تداخل في كلامهم، فيما دعاه ابن جني بتركيب اللغات.^(٤) ومن ذلك: أجنبه جنوباً، وتميم تقول: أجنبته أجنبته إجنباً؛ أي: نحينه عن الشيء^(٥) وبنو تميم تقول: هديت العروس إلى زوجها وقيس تقول: أهديتها^(٦).

- (1) السجستاني، أبو حاتم، فعلت وأفعلت، تحقيق، خليل إبراهيم العطية دار صادر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٦ ص ٦٥.
- (2) انظر: الخصائص ٣٧٠/١.
- (3) نفسه، ٣١٤/٣.
- (4) نفسه، ٣٧٤/١.
- (5) ابن جني، المحتسب، ٣٦٥/١.
- (6) الفارسي، أبو علي: الحجة في علل القراءات السبع، ١٣٨/١.

وقد لاحظ الدكتور عبد العزيز مطر أن الخلط بين (فعل) و(أفعل) شاع منذ القرن الثالث الهجري.^(١) ويرى أحد الدارسين المعاصرين أن اللحن في هذين الوزنين من أسباب الخطأ الذي وقع بين الناس^(٢) ويبدو أن هذا اللحن قديم فقد ذكره الكسائي(١٨٩هـ) وذكر السيوطي ما فيه لغة واحدة إلا أن المولدين غيروا فصارت ألسنتهم بالخطأ جارية نحو قولهم: (أصرف الله عنك كذا)^(٣) ولذلك بدأت معالجته في مصنفات اللحن على نحو ما فعل ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) في إصلاح المنطق.^(٤) وابن قتيبة في أدب الكاتب^(٥) وثعلب في الفصيح^(٦) ومن الكتب الخاصة بـ(فعلت) و(أفعلت) ما كتبه الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٤٤هـ) وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) وقد وجد الدارس في مصنفات اللحن في القرن السادس أمثلة لهذين الوزنين، ومنها ما ذكره ابن مكي الصقلي مما غيرته العامة من الأفعال بالزيادة^(٧)، كقولهم: أنحسه الله، والصواب: نحسه الله بغير ألف وأخرى مما غيروه من الأفعال بالنقص^(٨)، كقولهم: عقت الدابة، والصواب أعقت. وأوزان أخرى غيرها، هدفها إبعاد الناس عن الوقوع في الخطأ.

وبصورة عامة فإن العربية تجوز مجموعة من الأبنية، ولكل بناء معنى أساسي ينظمه، من ذلك أن أبنية الفعل المجرد (فعل)، و(فعل)، و(فعل) للدلالة على الحدث بصورة مطلقة دونما زيادة دلالية. فأما أبنية الزيادة في الأفعال فثمة معان أساسية كليسة للبناء الواحد، وهي معان توقف عندها علماء السلف ومبثوثة في كتب التصريف.^(٩)

- (1) انظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ٢٣١
- (2) انظر: نصار، حسين، المعجم العربي، ١/١٠٠.
- (3) المزهر، ١/٢٦١.
- (4) انظر ابن السكيت: ٢٢٥-٢٨٠.
- (5) انظر: ٤٣٣-٤٥٩.
- (6) انظر: الفصيح مع التلويح، ٤-٢٥.
- (7) انظر: تنقيف اللسان، ١٥٢-١٥٤.
- (8) انظر: السابق: ١٥٥-١٥٦.
- (9) انظر على سبيل المثال: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/١٥٢، ٤١٥٧ ابن جني، المنصف من شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، هاشم طه شلاش، النجف، ص ٢٥.

وبالموجز فإن بناء (فعل) للتكثير، و(فاعل) للمشاركة و(أفعل) للسببية، و(انفعل) للمطاوعة، و(تفعل وتفاعل) للمطاوعة من بنائي (فعل وفاعل)، (افتعل واستفعل) للمطاوعة من المجرد (فعل)، وهذه هي الأبنية الأساسية المزيدة، ويلحق بها أبنية أقل دورانا منها بناء (افعل) للون أو العيوب، ومثله (افعال)، وهو للون أو العيوب أيضا، مع خاصية النبر التي اجتلبت من إطالة المقطع الأخير، وهناك بناء (افوعل).

أما فيما يتعلق بالممارسة العملية لهذه الأبنية، فقد كان يحدث من زمن مبكر إبدالات بين هذه الأبنية بعضها من بعضها الآخر.

ورصد ذلك علماء التصحيح اللغوي منذ ابن السكيت، وجعلوا ينصون على أن العامة تنطق ببناء من نمط (فعلت) والصواب (أفعلت)^(١).

ومعظم هذه الإبدالات ضمن حظيرة التقارب في معاني الأبنية إذ تسوي العامة^(٢) بين المجرد والمزيد.

ولما كانت الإبدالات بين (فعل وأفعل) نمطا شائعا مألوفا أكثر منها بين الأبنية الأخرى، فقد وجدت مصنفات لغوية كثيرة تحمل عنوان (فعل وأفعل)^(٣) وعليه فإن جري البحث سيخصّ في الصفحات الموالية (فعل وأفعل) بمبحث منفرد، وبقية الأبنية بمبحث منفرد بها كلاً مجتمعة.

(1) ابن السكيت، أبو يوسف. يعقوب بن اسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق، أحمد شاکر، وعبدالسلام

هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، ١٩٥٦، ص ٢٢٧-٢٨٠

(2) هم أنصاف المتقين عصرئذ، وليس العوام مقابل الأميين.

(3) من أشهر من أفرد لهذا الموضوع مؤلفات خاصة :

١- أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (٢٠٦هـ).

٢- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ).

٣- أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ).

٤- أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥هـ).

٥- أبو سعيد عبدالمالك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ).

٦- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ).

٧- أبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ).

- انظر: فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، مقدمة المحقق ص ٦٧.

التحليل	الدلالة في التصحيح اللغوي		الدلالة ضد العمارة	بنيتا فعل واقعات
	البنية الثانية	البنية الأولى		
<p>" كل منهما يستعمل بمعنى الآخر، وقال ابن بري في قوله تعالى: (فصبرت به عن جنب) (الفصحص: ١١١) بمعنى: أبصرت. وقال أبو عبيدة في كتاب المجاز: بصرت به وأبصرت بمعنى:.. وقال زهير - تيمر خليلي هل ترى من طمأنن؟ (الحنفاني، شرح درة الغواص، ٣٨٧)</p> <p>فعل المماجم: "أرب من الأضداد، أرب: استقني، وكثر ماله فصار كالتراب، وقيل أرب قلب ماله" و"رب فيها الفخر والعتى"</p> <p>لسان العرب، ٢٢٨/١</p> <p>القاموس المحيط، ٧٨</p> <p>معجم الأضداد، ٩٤</p>	<p>أبصرت بالعين</p>	<p>بصرت بالعمارة</p>	<p>بصرت وأبصرت (درة الغواص، ١١٧)</p>	
<p>للحنفاني: "يقال أربيت وجب لمن أصابته الجذابة، ولا معنى لحده من الأوهام إلا فضول الكلام. شرح درة الغواص، ٤٤٧"</p>	<p>أرب يدل على النسي</p>	<p>ترب يدل على الإفتال.</p>	<p>ترب وأرب (تقيف اللسان، ٣٤٠)</p>	
<p>حدثت المرأة ولدها وأحدثته بمعنى واحد، وذلك إذا ألقته وقد استبان خلقه، وعن الأصمعي: الخداج: اللقمان. لسان العرب، ٢٤٨/٢-٢٤٩</p>	<p>أحدثت لمن أصابته الجذابة</p>	<p>حدثت القاعة: ألفت ولدها قبل منته</p>	<p>حدثت وأحدث (تقيف اللسان / ٣٤٠)</p>	
<p>خطبت خطأ: أمت، والخطبات في غير، لأن الخطبة في العلم خير من أن تخطبه في الدين، وأبو عبيدة يقول: هما لغتان.</p> <p>شرح لب الكافي، ٣١٢</p>	<p>أخطأ لمن تعدد القول، ولمن اجتهد فلم يوفق الصواب.</p>	<p>خطبه لمن تعدد</p>	<p>خطبه وأخطأ (درة الغواص، ١٣٤)</p>	
<p>أخفرت الرجل: إذا نقصت عينه وضامه، والهزة فيه للإزالة، أي: أزلت خفايته، كاشكيتة: إذا أزلت شكوته.</p> <p>لسان العرب، ٢٥٣/٤-٢٥٤</p> <p>غفوه وبه وعليه: أجاره ومطمعه وأملته.. وغفر به: نقص عينه وغفوه وعن ابن دريد: كأغفوه بالغفوة، أي أن (أغل) و (أغل) فيه سواء كلاهما للنقص (القاموس المحيط ٤٩٤-٤٩٥)</p>	<p>أخفرت الرجل: نقصت عينه</p>	<p>خفرت الرجل: أفرته</p>	<p>خفرت وأخفرت (تقيف اللسان) ٣٤٤</p>	

حبيب السبيء: حذمه وصورته، وهو من 21 صفة، واحبيب السبيء: حذمه وصورته.	حبيب السبيء: حذمه	حذيت الشيء اظهره	العامه لا تفرق بين اللطين	حذيت و الحذيت (تخفيف) الاسمان (٢٤٤)
اسمان العرب، ٢٣٥/٤	حبيب السبيء: حذمه	حذيت الشيء اظهره	العامه لا تفرق بين اللطين	حذيت و الحذيت (تخفيف) الاسمان (٢٤٤)
في اسمان العرب: يجوز أن يقال فيها حذف وأذف. انظر: ٨٨/٩	من هلك له ما يتعوض عنه	من هلك له من لا يتعوض عنه	لا تفرق العامه بين اللطين	حذف وأذف تقوم اللسان، ١٠٣
ان هضم اللضي: ليس بخطأ، بل هي لغة صحيحة حتى إن سبحة وغيره أنه يقال: دابة لا ترفل، ولا ترفف، أي: لا تعقل رديفاً. (المعجم إلى تقويم الاسمان) ص ٤١ (مطر).	تؤدي المعنى نفسه	حمل الريف	العامه تقول لا ترفل	رفف وأرذف ورلف تقوم اللسان ١٠٤
في اسمان العرب: شط بعد، وجاز الحذ، وفي السوم والسامة: أهد، وفي الحكم جال، وشط فلاسا = ظلمه، أما شط: ففي المكان والسوم والسامة، كل ذلك: أهد وجرل وأمسن ولسم يقتصد. (الظنر = ٢٣٥-٢٣٢/٧)	وأشط يشط: جار	شط: بعد		شط وأمسن (تخفيف) الاسمان (٢١٩/)
الفتاحي: وكن اللطرد باليد أو ياله غير لازم لأنه يكون بالقول، كغم وأذهب شرح نورة القواص، ٢١٢	أطرد: أمر بطرده	طرده: أبعده ياله بيده	طرده الساطان بمعنى أطرده	طرده وأطرده

الإبواب التي اليبية الاخرى.

التحليل	الابنية اللغوي		الابنية عند العامة	البنية
	الابنية الأولية	الابنية الثانوية		
الخفاجي: اصر مضمور من اصرل يوقف سوي بينهما ابن عصفور. ويضده قول الجوهري: اصر الشيء واصرل بمعنى: (أشرح ذرة الفواص ١٥٠) يومان فله مطلق: هذه دعوى غير معروفة، وقد قال في القاماة العربية: اصررت وصرته، كما قال في موضع آخر: اسود العيش الأبيض. (المرئية/ ٢٢٩).	قال لما كان لونه غير ثابت	قال لما كان لونه ثابتا	لا تفرق العامة في استعمال اللغتين	اقل وأعمال اصفر واصفر (ذرة الفواص ٢٣)
استغنى استر وتولرى، وكذاك اختفى، وعن ابن بري أن الفراء حكى أنه جاء اختفيت بمعنى استخفت. فالاختفاء له معنيان: أحدهما خفي: استتر، والآخر بمعنى: الإظهار والاستخراج. لسان العرب، ٢٣٥/١٤	الاستغنى المستتر	استغنى الظاهر	الالطاف بمعنى واحد	اختفى واستغنى تحقيف اللسان، ٢٠٦
أعرس بأهلك، وكذا عرس بها، وأكره ابن الأثير، ونسبه الجوهري للعامة. أعرس القوم في السفر: تزوا في آخر الليل، كعرسوا، وهذا أكثر. لسان العرب، ١٣٥/١-١٣٦	أقام ليلا	دخل بزوجه	عرس: دخل بزوجه	أعرس وعرس تحقيف اللسان/ ١٩٥
أصل السهم، ونصته: جعل فيه نصلا، وأزاله عنه، كلاهما ضد. وأصله أفرجه. القاموس المحيط/ ١٣٧٣	نصت الريح: ركبت نصه	أصل الريح: نزعت نصه.	لا فرق في استخدام العامة للفظين	أصل ونصل تحقيف اللسان، ٢٧٨
عصب رأسه، وعصبه تصميما: شدته، وتعصب: شد الصبابة، وقال للرجل الجائع يشك عليه الجوع فوعصب بطنه بجر مصتب. القاموس المحيط، ١٤٨	عصب: ربط رأسه، وربط اللقاح على رأسه	ربط بطنه بصبابة	لا فرق في استخدام العامة للفظين	عصب وعصب تحقيف اللسان ٢٥٤
الخفاجي: اقل عام في الحب وغيره، واقتل إنما يذكر استعماله فيمن قتله الحب. شرح ذرة الفواص / ١٤١	اقتله يرى العريري أنها خاصة بالحب	اقل عام في الحب وغيره	لا فرق في استخدام العامة للفظين	اقل واقتل ذرة الفواص ٢٢١

ملاحظات في (فعل وأفعل).

لقد وَضَحَ من خلال ما ورد من أمثلة (فعل وأفعل) ودلالاتها، أن مصنفني كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس اعتمدوا على ماورد في كتب من كان قبلهم ممن صنّف في هذا المجال كابن السكيت، وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وابن فتيبة، وقد اعتمد هؤلاء وأولئك على السماع والنقل عن العرب الفصحاء، وجعلوه معيارا للحكم على صواب تلك اللفظة أو عدم صوابها.

وجل من تحدثوا في هذه الظاهرة هم ممن جعلوا التشدد منهجا، فلا يقفون إلا موقف الحزم من اللحن، وما يمكن أن يعد تطورا لغويا. والمرجّح عندي أن اللحن عندما يكون مستندا إلى لهجة متروكة، أو لغوية رديئة أو منكرة، لا يعدّ من الخطأ، لأن ما جاء عن العرب لا تلحن به العامة وإن كان قليلا أو شاذا.

ويمكن أن يُقبل ما كان خارجا عن السماع نصا؛ لأنه يجري على سنن العرب في كلامها من مجاز، ونقل، ومشابهة، ونحو ذلك.

وقد سيطر على العلماء الذين صنفوا في بيان لحن العامة في (فعل وأفعل) الميل إلى إبقاء ما عرفوه من معان صرفية، وفي المقابل كان سعي الشراح وأصحاب المعاجم إلى إيضاح ما في هذه الأبنية من فروق، ومما يلحظ من خلال التحليل أن معظم ما تحدثت به العامة، أو لوحظ في كلامها له سند من كلام العرب، وتشهد بذلك المعاجم اللغوية.

ومن الجدير بالذكر أن بعضا مما تحدثت به العامة ما يزال مستخدما في لغة الناس اليوم؛ فالعامة يقولون: رجل (خداج، وخذي)، بإبدال الجيم ياء، ويعنون به من هو ناقص العقل والتهذيب، ولا يحسن التصرف، ويقولون: جمل لا يردف أي لا يقبل الرديف، ويقولون: فلان (عرس): إذا دخل بزوجته، وعلم على الشيء جعل له علامة، وكثير مما هو مستعمل الآن وقف منه بعض علماء التصحيح اللغوي آنذاك موقفا الراض والمتمسدد في قبوله.

ملاحظات على الأبنية الأخرى.

١. أفعال وأفعال.

كلاهما وزن للون أو العيوب، لكن الثاني بسبب من النبر الطولي زادت كمية الصوت في المقطع الثاني منه، فمن صيغة (احمرّ) تولدت صيغة (احمارّ). والعامّة تميل على غير نظام الفصحى للنبر المقطعي، وما تزال آثاره في اللهجات نصف المتبدية؛ فالبدو على الاختصار (احمرّ) و(اصفرّ) مع تشديد الصامت الأخير، ونصف البدو على زيادة الكم المقطعي (احمارّ) و(اصفارّ).

٢. فعل وأفعال :

كلاهما وزنان للتعديّة، ونقل الفعل من اللزوم إلى التعدي على أن العامّة جعلت تخلي سابقة الهمزة من معنى التعديّة، وتوظف زائدة التضعيف الوسطية لمعنى التعديّة، وتطرّد في اللهجات المعاصرة فكرة التعديّة بالتضعيف، ولمعنى السببية أيضا. فيقولون: (جسّسه) و(فرّحه) بدلا من (أجلسه) و(أفرّحه).

٣. افتعل واستفعل.

يدل الوزن (افتعل) على (المطاوعة) نحو: اشتجر واختلف. و(الاجتهاد في طلب الفعل) نحو: اتقى، واصطلى، وارتقى. و(الحيونة) نحو: اغتدى، أي بكر. أما الوزن (استفعل) فيدل على الطلب والسؤال نحو: استغفر واستعان الصيرورة: نحو استحجر الطين؛ أي: صار حجرا.

الحمل على الشيء: نحو استطرب واستبكي، إذا حمله على الطرب والبكاء، وبمعنى (فعل) نحو: استطار واستعلى، و(التكلف والقوة) نحو استأثر واستبد.

وقد وجد في لغة العامّة تعاور الوزنين (استفعل وافتعل) الدالين على الطلب، وذلك

في مثل: (اختفى واستخفى).

الخاتمة:

درس هذا البحث لغة العامة في القرن السادس الذي يُعدّ قرناً متفرداً عما سبقه من حيث حجم ما ألف فيه من مصنفات تُعنى باللحن الذي غدا جانباً من جوانب الدرس اللغوي على امتداد العصور.

ولم تكن الأمثلة المستخلّة من مصنفات التصحيح اللغوي تنتمي إلى بيئة معينة، بالرغم من أن الدراسة شملت بيئات صقلية، والأندلس، والعراق .

فأمة الإسلام حينئذٍ واحدة، والعرب وإن كانوا خلقاً كثيراً متباعدين فهم غير متحاجزين، بل تربط بينهم عوامل كثيرة من الالتحام والتواصل الحضاري، وآية ذلك أن أصحاب اللحن نقلوا أمثلتها من بيئات مختلفة، فهذا ابن السيد البطليوسي، وهو أندلسي قد شرح كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة وهو عراقي، فليس من اللحن ما يخص بيئة بعينها إلا ما قل وندر.

وقد أقض مضجع علماء التصحيح اللغوي الأجلء ما رأوا وما سمعوا من خروج عن سنن العربية، فسلكوا من أعمارهم زمناً، وتوجهوا بكليتهم إلى ترسيخ مقام الفصحى .

ولقد وضّح بأنّ كلام العامة في مصنفات اللحن التي جرى تناوله بالدراسة غير منبث عن المستوى اللغوي، وآية ذلك ما ظهر من خلال ما أفادت به معجمات لسان العرب، وتاج العروس، والقاموس المحيط، من ارتباط هذه اللغة أو تلك بلغات العرب، وموافقة كثير منها لما سنّه علماء العربية للكرام ، وما ذاك إلا دليل على الحراك الدائم للغة .

وتعدّ سعة العربية المتمثلة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية والحديث الشريف عاملاً مهماً من عوامل الاختلاف في معيار التصحيح ، فمن العلماء من أجاز ومنهم من منع بناءً على وصل إليه من هذه اللغة ، ولا يمكن إغفال دور التطور اللغوي في تصحيح كثير مما عدّ لحناً، فاللحن الذي يفسّر صوتياً بالمماثلة والمخالفة،

وتسهيل الهمز والقلب المكاني يُعدُّ تطوراً لغوياً

وقد خُصِّت الدارسةُ إلى الآتي:

أولاً: يُعدُّ الخروج عن القواعد اللغوية أمراً طبيعياً في اللغات كافة، ولكن المطلوب دراسة هذا الخروج وتمييز ما يمكن أن يكون متساوفاً وسنن العربية، وأن يكون محروساً بالمعيارية المرنة، واستمرارية توجيه الناطقين.

ثانياً: انشعب منهج علماء التصحيح اللغوي إلى فريقين:

الأول: منهج من لا يرى الابتعاد قيد أملة عما سنه علماء العربية الأوائل والتقيد بالنص وعد ما خالفه خطأ شائن وعيب فاضح.

الثاني: منهج من يتوسّع ويقبل بما نطقت به العرب، وإن خالف القياس.

ثالثاً: لا يمكن أن يكون التشدد بالرأي منهجاً يسلكه من يصوب للخاصة والعامّة، فالتصحيح اللغوي يحتاج إلى دقة وسعة واضحة في لغة العرب، وبعد نظر في المسائل اللغوية، وقد عاب الشهاب الخفاجي على الحريري جعله اللغة في رتبة التشدد، ويلحظ ذلك في ردوده: "ما أنكره ورد به السماع" (1) و: "وهذا من تحجيز الواسع، فإن ما منعه قد صرح به أهل اللغة" (2) وغير ذلك كثير.

رابعاً: يُعزى اللحن إلى أسباب كثيرة من أهمها اختلاط العرب لغيرهم من الأجناس الأخرى، وتخلي الأمراء والحكام عن الاهتمام باللغة، وتحكم المحتل والمعتدي بتقافسات الشعوب وقيمتها، فالضعف السياسي يتبعه ضعف في القيم والتوجهات.

خامساً: الإبدال اللغوي ظاهرة ضاربة بجرانها في العربية وله في الإرث اللهجي العربي الأسبق نماذج حية متداولة قديماً، وله حضور عند الخاصة والعامّة في العصور السالفة وفي عصرنا الذي نحيا به.

وهذا الإبدال لا يحدث بين الصامتين إلا إذا كان بينهما قرب فسي المخرج و

(1) انظر: شرح درة الغواص، ٢٥٢.

(2) انظر: المصدر السابق، ص ٣٤٤.

اشترك في الصفات الصوتية.

سادساً: يعمل قانون المماثلة الصوتية فيؤدي إلى تطورات صوتية ملموسة في واقع الاستعمال بغية الانسجام والتوافق الصوتي، وهو الذي تسعى إليه الطبيعة البشرية بشكل واضح.

وقد يحدث هذا القانون بين الصوامت وبين الصوائت والصوائت.

فكلما يظهر نزوع الناطق إلى المماثلة بين صوتين مختلفين، يظهر أيضاً في المقابل نزوعه إلى المخالفة بين صوتين متماثلين، ولهذا يعمل قانون المخالفة الصوتية ضد قانون المماثلة للتخلص مما أطلق عليه توالي الأمثال؛ إذ تكره العربية توالي المتماثلات بسبب الجهد الكبير المبذول في نطق الصوت أكثر من مرة.

سابعاً: تكره العربية تتابع المقاطع الثنائية المفتوحة؛ لأنها تؤدي إلى صعوبة في النطق، فيتخلص العامة مما تكره العربية عن طريق إغلاق بعض هذه المقاطع، وذلك نحو:

(خرافة) يدل (خرافة) أو عن طريق إشباع الحركة نحو: (أوبان) بدل: (أبان)

ثامناً: يجري التخلص من المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ص) عن طريق:

أ. اختزال المشدد أو تخفيفه، نحو: املاس بدل املاس.

ب. فك التضعيف، نحو: قاصص، بدلاً من قاص.

تاسعاً: تصرف العامة في النظام المقطعي فقصروا حركة المقطع الطويل المفتوح، فأصبح بذلك مقطعاً ثنائياً قصيراً (ص ح)

وتخلصوا من الأوضاع الصوتية غير المحببة في العربية بسبب الجهد الذي

يتكلفه جهاز النطق جرأه النطق بها.

وهذا التخلص حدث بأشكال شتى من بينها الإمالة والتحول من الواو إلى الياء،

أو العكس وهو ما يطلق عليه الحركة المزدوجة الواوية واليائية.

عاشراً: يميل العامة بسبب صعوبة نطق الهمزة إلى صورة من التخفيف من بينها إبدالها

عنياً أو هاءً، وقد يتصرفون فيها بحذفها والتعويض عنها أو بدون تعويض.

حادي عشر: حفظت لنا لغة العامة في القرن السادس نماذج من ألفاظ فيها تسكين

المتحرك، وذلك ناتج من أن العربية تكره توالي الأمثال، ومع ذلك قد يحرك الساكن.

ثاني عشر: احتل القياس الخاطيء، مكاناً بارزاً في تحليل اللحن الذي وقع فيه العامة،

وبخاصة ما يتعلق منه بالبنية الصرفية، وقد فسرت كثير من هذه الأخطاء على أنها من

القياس الخاطيء، ومن ذلك (نبلة) يقوله العامة لواحد (الذبل) وهو قياس خاطيء على تمر

وتمرة.

ثالث عشر: شمل اللحن في البنية الصرفية مجموعة معينة من أبوابها كالمصادر واسم

الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة.

وأن اللحن في اسم الآلة نال المرتبة الأولى من حيث عدد أمثله وهذا يدل على

طبيعة حياة الناس المنقولة لغتهم إلينا وممارستهم لأشكال من الحرف والمهن وما

يفيضون فيه من حديث عن حياتهم اليومية، ومهنتهم، وما يأكلون وما يذخرون في بيوتهم .

رابع عشر: جاء اللحن في المشتقات ناتجاً عن الجهل بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم

ثلاثياً أو رباعياً، وكان للجهل بضبط، الأفعال والمشتقات حضور واضح.

خامس عشر: ظهر قلة التراكيب النحوية الملحونة التي افلتنا بها كتب لحن العامة، إلا

ما كان من الحريري الذي نقل عن خاصة أهل زمانه.

و يُعزى هذا القدر الضئيل إلى أن الذين نقلت عنهم الألفاظ ووجهت إلى غيرهم،

لم يكونوا ممن تلقوا قدرًا موجهًا من التعليم ، علاوة على أن الحياة التي يعيشها هؤلاء

لا تتطلب تعابير ذات جهد.

سادس عشر: أفرزت الدراسة في لحن العامة جمًا غفيراً من بقايا اللهجات العربية،

وهي مبنوثة في تضاعيف هذا البحث، مما تشكل حشدًا من المفردات يرفد المعجم

العربي في مجال الأصوات، والبنية الصرفية والتراكيب النحوية.

سابع عشر: يمكن الاعتماد على آراء الكوفيين في تصويب بعض ما عدنا لحنًا من أجل

التوسعة والتيسير وعدم الوقوف من وجه التطور اللغوي.

ثامن عشر: قبول ما يكون من الجانب الدلالي المنفقة ألفاظه والقواعد المعيارية للغة من الأصوات والصرف والنحو.

وهو قبول لا يمثل خطراً على العربية، ويدفع إلى اتصال القديم بالجديد، وهذا التطور ينبغي أن يكون وسطاً بين الجمود والتمسك بالقديم نصاً وفي كل جانب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الكتب :

١. ابن الأثير، *الكامل في التاريخ*، بيروت، دار صادر (د.ط)، (د.ت).
٢. ابن بري: أبو محمد عبد الله، *غلط الضعفاء من الفقهاء*، (ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي)، تحقيق: صالح محمد الضامن، بيروت، عالم الكتب (د.ط) (د.ت).
٣. الأزهرى: خالد بن عبد الله، *التصريح على التوضيح*، بيروت، دار الفكر، (د.ط) (د.ت).
٤. الأستراباذي: رضي الدين، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، ١٩٧٥م.
٥. استيئية: سمير، *الأصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية)*، عمان ورام الله دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٦. الإشبيلي، ابن عصفور، *المتع في التصريف*، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت دار المعرفة، (د.ت).
٧. الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة، (د.ت).
٨. الأفغاني: سعيد، *في أصول النحو*، بيروت، المكتب الإسلامي (د.ط) ١٩٨٧م.
١٠. أكرومي: ديفد، *مبادئ علم الأصوات العام*، ترجمة وتعليق: محمد فتيح، ١٩٨٨م.
١١. الأوسي: محمد شكري، *روح المعاني*، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).
١٢. أماري: ميخائيل، *المكتبة الصقلية*، بغداد، مطبعة المثني، ١٨٥٧م.

دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠.

_____ الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الكويت. (د.ط)، ١٩٨٦.

_____ المنكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، بيروت، لبنان، دار

الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦.

١٥. الأنصاري: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي

الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية.

١٦. الأنطاكي: محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بيروت دار

الشرق العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٧١م.

_____ الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، الطبعة الثالثة بيروت.

١٧. أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢.

_____ دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

_____ في اللهجات العربية، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

_____ من أسرار اللغة، القاهرة مكتبة الأنجلو، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.

_____ وآخرون، معجم الوسيط، تركيا، المكتبة الإسلامية، استانبول.

١٨. أولمان: استيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب،

مصر (د.ط)، (د.ت).

١٩. أيوب: عبد الرحمن، أصوات اللغة، القاهرة، مكتبة الشباب، (د.ت).

٢٠. باكزة: رفيق حلمي، صيغ الجموع في العربية مع بعض المقارنات السامية،

بغداد ١٩٧٢.

٢١. باي: ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، القاهرة

عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

٢٢. بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة

الرياض السعودية، ١٩٧٧م.

٢٣. بري: أبو محمد عبد الله، غلط الضعفاء من الفقهاء، (ضمن أربعة كتب في

التصحيح اللغوي)، تحقيق: صالح محمد الضامن، بيروت ، عالم الكتب (د.ط.)
(د.ت).

٢٤. البستاني: بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، ١٩٧٧م.

٢٥. بشر: كمال، دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع
(د.ط) ١٩٩٨م.

علم الأصوات، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، (د.ط)، ٢٠٠٠م

٢٦. البلوشي: سالم بن عبد الله، حروف الجر بين النحاة والمفسرين، رسالة
ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، ٢٠٠٣م.

٢٧. تمام: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصر، الهيئة المصرية العامة
للكتاب (د.ط)، ١٩٧٣م.

٢٨. الثعالبي: أبو منصور، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: مصطفى السقا
وآخرين، مصر، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٥٤م.

فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري،
وعبد الحفيظ شلبي، مصر ، البابي الحلبي، ١٩٧٤م.

٢٩. ثعلب: أحمد بن يحيى، الفصيح، تحقيق: بدر الدين النعساني، مصر، مطبعة
السعادة، ١٩٠٧م.

٣٠. الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام
هارون مصر، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة (د.ت).

٣١. الجرجاني: عبد القاهر، المقتصد من شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان
بغداد، ١٩٨٢م.

الجميل في النحو، تحقيق: بسرى عبد الغني عبد الله بيروت ، دار
الكتب العلمية، ط١، ، ١٩٩٠م.

٣٢. الجرجاني، على بن محمد بن علي، التعريفات، بيروت ، مكتبة البيان، ،
١٩٨٩م.

٣٣. الجزري: محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد سالم
محسن ، القاهرة، مكتبة القاهرة، (د.ط)، (د.ت) .

_____ النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، مصر
(د.ط)، (د.ت) .

٣٤. الجندي: أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، طرابلس، ليبيا، دار
العربية للكتاب، ١٩٨٣ م.

٣٥. ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة
الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.

_____ سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥ م.

_____ سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب
العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

_____ اللمع في العربية، تحقيق: فايز فارس، إريد، الأردن، دار الأمل،
الطبعة الأولى، ١٩٨٨ م.

_____ المحتسب في تبين وجوه شوائب القراءات والإيضاح عنها، تحقيق ودراسة:
محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

_____ المنصف من شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، و عبد
الله أمين، و هاشم طه، النجف.

٣٥. جواد: مصطفى، المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، الطبعة
الثانية، المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٥ م.

_____ ، قل ولا تقل ، بغداد ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٨ م

٣٦. الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد محمد بن الخضر، تكملة إصلاح ما
تغلط فيه العامة، تحقيق: عز الدين التتوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي،

دمشق ١٩٣٦ م.

_____ شرح أدب الكاتب، تحقيق ودراسة: طيبة حمد بودي مطبوعات جامعة
الكويت، ١٩٩٥ م.

_____ **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق** أحمد محمد شاكر،
القاهرة ، دار الكتب (الطبعة الثانية) ، ١٩٦٩.

٣٧. ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن، **تقويم اللسان**، تحقيق: عبد العزيز مطر
الطبعة الثانية، القاهرة ، دار المعارف ، (د.ت).

٣٨. جوزيف: فنديس، **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص
القاهرة، مكتبة الأنجلو، ١٩٥٠م.

٣٩. الجوهرى: إسماعيل بن حماد، **الصاحح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار
بيروت ، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٤٠. ابن الحاجب، **الكافية في النحو**،

٤١. الحديثي، خديجة، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، بيروت ، مكتبة لبنان، الطبعة
الأولى ، ٢٠٠٣م.

٤٢. الحريري: القاسم بن علي، **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفان
مطرجي، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.

_____ **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار
نهضة مصر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٤٣. حسن: عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).

٤٤. الحسون: خليل بنيان، **في التصحيح اللغوي والكلام المباح**، عمان، الأردن مكتبة
الرسالة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م.

٤٥. حمّادي: محمد ضاري، **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث**، منشورات
وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م.

٤٦. حماسة: محمد عبد اللطيف، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**
مصر الطبعة الأولى، ، ١٩٨٣م.

٤٧. الحمداني، خديجة، **المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب**، عمان، الأردن
دار أسامة ، الطبعة الأولى، ، ٢٠٠٨م.

٤٨. الجملوي، أحمد. **شذو العرف في فن الصرف** بيروت ، المكتبة العلمية ، (د.ط) (د.ت)

٤٩. الحموي: ياقوت، معجم الأديباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ط.)، (د.ت).
٥٠. أبو حيان: البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي معوض
بيروت، لبنان دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧ م.
٥١. ابن خالويه: الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة الهلال، ١٩٨٥.
- _____ إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له: عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٩٢.
- _____ ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩ م.
٥٢. الخفاجي: شهاب الدين: شرح نرة الغواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
٥٣. الخليل: عبد لقادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القديمة في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
٥٤. الخولي: محمد علي، الأصوات اللغوية، الرياض، مكتبة الخريجي، ١٩٨٧ م.
٥٥. ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ م.
- _____ جمهرة اللغة، الطبعة الأولى، دار صادر.
٥٦. الدمياطي: شهاب الدين أحمد بن محمد، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧ م.
٥٧. الدوري، تقي الدين عارف، صقلية علاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية من الفتح العربي حتى الغزو النورماندي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٨٠ م.

٥٨. ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٦٨
٥٩. رايبين: تشيم، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة، عبد الكريم مجاهد، ، عمان، الأردن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.
٦٠. الراجحي: عبده، التطبيق الصرفي، بيروت، لبنان ، دار النهضة العربية ، (د.ط) ١٩٨٤ م.
٦١. الرازي: محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق محمد خاطر بك، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨١ م.
٦٢. رضا. أحمد، قاموس رد العامي إلى الفصحى، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي بيروت، ١٩٨١ م.
٦٣. الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن، لحن العامة، تحقيق: رمضان عبد التواب، مصر الطبعة الأولى، ، ١٩٦٤ م.
- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت).
٦٤. الزبيدي: مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، ، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦ هـ.
٦٥. الزجاج: إبراهيم بن السري، معاني القرآن الكريم وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، القاهرة ، دار الحديث، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ م.
٦٦. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، (د.ط)، ١٩٨٤ م.
٦٧. الزمخشري: محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود

بيروت دار المعرفة، ، ١٩٨٢ م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت ،

دار الفكر، ، (د.ط) ، (د.ت) .

٦٨. الزبيدي: كاصد، فقه اللغة، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل

١٩٨٧ م.

٦٩. السامرائي: إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، بيروت ، دار الأندلس، ،

١٩٨١ م.

فقه اللغة المقارن، بيروت ، دار العلم للملايين، ، ١٩٧٨ م.

٧٠. السامرائي: فاضل، معاني الأبنية في العربية، الطبعة الأولى، جامعة الكويت

كلية الآداب.

٧١. السجستاني: أبو حاتم، فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، ، بيروت دار

صادر ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ م.

٧٢. السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ،

بيروت ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، ، ١٩٨٧ م.

٧٣. السمران: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، بيروت دار المعارف، ،

١٩٦٢ م.

٧٤. أبو السعود: عباس، أزهير الفصحى في دقائق اللغة، مصر، دار المعارف،

(د.ط) ، (د.ت).

الفصل في ألوان الجموع، مصر ، دار المعارف، (د.ط) ١٩٧١ م.

٧٥. ابن السكيت، أبو يوسف. يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق، أحمد

شاکر وعبد السلام هارون، ، مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية ، ١٩٥٦ م.

إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون،

القاهرة ، دار المعارف، ، ١٩٨٧ م.

_____ القلب والإبدال، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣.

٧٦. سليم: عبد الفتاح، *اللحن في اللغة... مظاهره ومقاييسه*، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ م.

٧٧. سيوييه: عمر بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل الطبعة الأولى (د.ت.)

٧٨. ابن السيد، أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي، *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب* تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م.

٧٩. ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل، *المخصص*، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨ م.

_____ *المخصص*، تحقيق: لجنة إحياء التراث، دار الأفاق الجديدة. بيروت

٨٠. السيوطي: جلال الدين، *الإتقان في علوم القرآن*، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.

_____ *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مصر، دار التراث، الطبعة الثالثة، (د.ت.).

_____ *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد السلام هارون و عبد العال سالم مكرم، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧ م.

٨١. الشافعي: محمد بن إدريس، *الرسالة*، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مصطفى مصر، البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٩٦٩ م.

٨٢. شاهين، عبد الرحمن. *في تصريف الأسماء*، القاهرة مكتبة الشباب، ١٩٧٧ م.

٨٣. شاهين، عبد الصبور، *المنهج الصوتي للبنية العربية*، بيروت، مؤسسة الرسالة، (د.ط.)، ١٩٨٠.

٨٤. الشايب: فوزي، أثر القوائين الصوتية في بناء الكلمة ، إربد، الأردن ، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.

٨٥. ابن الشجري: علي بن حمزة العلوي، الأمالي الشجرية، بيروت، (د.ط) (د.ت) .

٨٦. الشدياق: أحمد فارس، الجاسوس على القاموس، القسطنطينية، مكتبة الجوانب، (د.ط) ١٢٩٩هـ.

٨٧. شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعه : السكري ، مصر ، ١٩٦٥

٨٨. الشلقاني: عبد الحميد، رواية اللغة، القاهرة ، دار المعارف، (د.ط)، ١٩٧١ م.

٨٩. الصالح: صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة (١٦)

٩٠. الصبان: محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن

مالك ، مصر ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي (د. ط) (د. ت) .

٩١. ضيف: أحمد، بلاغة العرب في الأندلس، تونس، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٨٩ م.

٩٢. ضيف: شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، مصر ، دار المعارف ، الطبعة التاسعة (د. ت)

_____ المدارس النحوية، ، مصر ، دار المعارف، ، الطبعة الخامسة (د.ت)

٩٣. الطبري: محمد بن جعفر بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، بيروت ، دار الكتب العلمية، ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.

٩٤. أبو الطيب اللغوي: علي بن عبد الواحد، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي (د.ط)، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق ١٩٦٠.

_____ الأضداد في كلام العرب، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٣م.

_____ مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار نهضة

مصر، (د.ط)، (د.ت) .

٩٥. عبابنة: يحيى، دراسات في فقه اللغة والفلولوجيا العربية، عمان ، دار

الشرق، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م.

٩٦. عباس: إحسان، العرب في صقلية دراسة في التاريخ والأدب، مصر ، دار

المعارف، ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٩ م.

٩٧. عبد التواب: رمضان، التطور اللغوي... مظاهره وعمله وقوانينه، القاهرة

مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧ م.

_____ نحن العامة والتطور اللغوي، ، القاهرة ،دار المعارف، مكتبة زهراء

الشرق. الطبعة الثانية .

_____ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، ، القاهرة والرياض مكتبة الخانجي

ودار الرفاعي، ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م.

_____ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، ، القاهرة ، مطبعة الخانجي، ، الطبعة

الثانية ، ١٩٨٥ م.

٩٨. العدناني: محمد، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤ م.

١٠٠. العسكري: أبو هلال، الفروق في اللغة، بعناية: محمد باسل عيون السود ،

بيروت ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.

١٠١. العقاد: عباس محمود. أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، مصر ، دار

المعارف، ، الطبعة الخامسة (د.ت).

١٠٢. ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق:

محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت، دار الخير، (د. ط)، ١٩٩٠ م.

_____ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،

صيدا، لبنان، المكتبة العصرية (د. ط) ، ١٩٩٥ م.

١٠٣. عميرة: حنان إسماعيل، اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، عمان، الأردن، دار وائل، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م.
١٠٤. عمر: أحمد مختار أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩١.
- _____ دراسة الصوت اللغوي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦ م.
- _____ علم الدلالة، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨ م.
١٠٥. عون: حسن، اللغة والنحو، مصر، دار المعارف.
١٠٦. الغلاييني: مصطفى، جامع الدروس العربية، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ط (٣٣)، ١٩٩٧ م.
- _____ نظرات في اللغة و الأدب، بيروت، مطبعة طبارة، (د. ط) ١٩٢٧ م.
١٠٧. الغنيم: صالحه راشد، اللهجات في الكتاب لسبويه أصواتا وبنية، جدة، السعودية، دار المدني، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.
١٠٨. الفارابي، أبو نصر، الموسيقى الكبير، تحقيق وشرح: غطّاس عبد الملك خشبة مراجعة وتصدير: محمد أحمد الحنفي، القاهرة، دار الكتاب العربي، (د.ت).
١٠٩. ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصحاح في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد الشويمي، بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٩٦٣ م.
- _____ مقاييس اللغة، بيروت، الدار الإسلامية للطباعة والنشر. والتوزيع، ١٩٩٠ م.
١١٠. الفارسي: أبو علي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي، ناصف وآخرين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م.
١١١. الفراء: يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة

٣٦٦١ : كتاب في معرفة...

١٩٧٣ : كتاب في...

١٩٨٢ : كتاب في...

١٨٠ : كتاب في...

١٩٦١ : كتاب في...

(ب.د.) : (ب.د.)

١٩٦١ : كتاب في...

١٩٦١ : كتاب في...

٧١١ : كتاب في...

١٩٧٦ : كتاب في...

١١١ : كتاب في...

١٥٦٠ : كتاب في...

١١٦ : كتاب في...

١٩٧٣ : كتاب في...

١١٥ : كتاب في...

١٩٧٦ : كتاب في...

٣١١ : كتاب في...

١٩٧٠ : كتاب في...

١١١ : كتاب في...

١١١ : كتاب في...

١٩٧٠ : كتاب في...

١٩٧٦ : كتاب في...

١٢١. فُذور: أحمد محمد. *مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية*، ١٩٩٦ م.
١٢٢. القرالة: زيد خليل. *الحركات في اللغة العربية*، إربد ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م
١٢٣. القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، *صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*، مصر المطبعة الأميرية، (د.ط) ، (د.ت).
١٢٤. القيام: إسماعيل محمود منيزل، *أخطاء التراكيب النحوية مادة تحليلًا، دراسة من كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث*، الأردن ، جامعة اليرموك رسالة ماجستير (غير منشورة) ، ، ١٩٩٩ م.
١٢٥. القيسي: مكي بن أبي طالب، *الكشف عن وجوه القراءات*، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، لبنان ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ م.
١٢٦. كانتينو: جان، *دروس في علم أصوات العربية*، ترجمة: صالح القرمادي، تونس ١٩٩٦ م.
١٢٧. كمال: ربحي، *التضاد في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة*، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٢ م.
- _____ *دروس اللغة العبرية*، بيروت دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م.
١٢٨. لوبان: غوستاف، *حضارة العرب*، مصر ، عيسى البابي الحلبي ، ، ١٩٦٩ م.
١٢٩. مارينو: ماريو مورينو، *المسلمون في صقلية*، بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٦ م.
١٣٠. مالبرج: برنيل، *الصوتيات*، ترجمة: محمد حلمي هليل، الخرطوم، مطبعة التمتن المحدودة ، ١٩٨٥ م.
١٣١. المبارك: محمد، *فقه اللغة وخصائص العربية*، بيروت ، دار الفكر، الطبعة السابعة ، ١٩٨١ م.
١٣٢. المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد؛ *الكامل في اللغة والأدب*، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ١٩٨٥م.

_____ **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، عالم الكتب، (د. ط)

١٣٩٩ هـ.

١٣٣. المنتبى: أبو الطيب، أحمد بن الحسين الجعفي، **ديوان المنتبى**، شرح: عبد

الرحمن البرقوقي بيروت، لبنان، دار الأرقم، (د. ط) (د. ت).

١٣٤. ابن مجاهد: البغدادي، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، مصر دار

المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٣٥. مطر: عبد العزيز، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، القاهرة.

الطبعة الثانية دار المعارف،

١٣٦. المطرزي: أبو المكارم، **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق: محمود فاخوري

وعبد الحميد مختار، حلب، سوريا، مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩م.

١٣٧. المطلبي: غالب فاضل، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، بغداد دار

الحرية للطباعة، ١٩٨٧م.

١٣٨. المعاينة: ريم فرحان، **براجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة**، عمان،

الأردن دار اليازوري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

١٣٩. ابن مكي: أبو خفص عمر بن خلف، **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، تحقيق: عبد

العزیز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٤م.

١٤٠. ابن منظور: جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٤١. الموسى: نهاد، **اللغة العربية وأبنائها**، عمان، مكتبة وسام، الطبعة الثانية

١٩٩٠م.

١٤٢. ابن النديم: **الفهرست**، بيروت، دار المعرفة، (د. ط)، (د. ت).

١٤٣. نصار: حسين، **المعجم العربي**، القاهرة، مكتبة مصر، الطبعة الثانية

١٩٦٨م.

١٤٤. النعيمي: حسام سعيد، الدراسات اللفجية والصوتية عند ابن جنى، بغداد ، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠ م.
١٤٥. الهروي: علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ١٩٨٢ م.
- _____ التلويح في شرح الفصيح، تصحيح: بدر الدين النعساني، مصر مطبعة السعادة، ١٩٠٧ م.
١٤٦. هريدي: أحمد عبد المنعم، المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي القاهرة مكتبة الزهراء، (د.ط.)، (د.ت).
١٤٧. ابن هشام الأنصاري، مفني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية. (د. ت)
١٤٨. ابن هشام: محمد بن أحمد اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
١٤٩. وافي: علي عبد الواحد، علم اللغة، القاهرة، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة ١٩٧٢.
١٥٠. وهبة: مجدي، ومهندس كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٩ م.
١٥١. ياقوت، محمود، معجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (د.ط.)، ١٩٩٤ م.
١٥٢. يعقوب: إميل، معجم الخط والصواب في اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م.
١٥٣. ابن يعيش: موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.

ثانياً: البحوث:

١. استثنائية: سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، مجلة جامعة أم القرى، العدد (٩)، ١٩٩٤ م .
٢. الأقطش: عبد الحميد، الإشباع الصوتي في المقاطع العربية: أوضاعه وأهميته في التعبير اللغوي، مجلة علوم اللغة (المجلد السادس) ، العدد الثاني، ٢٠٠٣ م .
_____ التعريف في تعبيرات العدد العربية: دراسة تحليلية على ضوء اللغويات التاريخية المقارنة، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، المجلد (١٣)، العدد (١) ١٩٩٥ م .
- _____ القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (١٥)، العدد (٢)، ١٩٩٧ م .
- _____ اللحن في العربية على أسنة العجم القدامى، دراسة تحليلية في ضوء إشارات عن اختلاط السكان بالبصرة، أبحاث اليرموك، العدد (١٦) ، المجلد (١) ١٩٩٨ م .
٣. بحيري: عبد الفتاح، التضمين في القرآن الكريم، مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٩٧٣ م .
٤. حداد: حنا، بقايا من اللهجات العربية القديمة على أسنة العوام في شمال الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات. العدد (٨) .
- _____ أهل اللغة ولغة الأهل ، مجلة اللسان العربي (العدد ٥٢) .
٥. الحمد: منيرة، التضمين في النحو العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد (٥)، الرياض، ١٩٩٣ م .
٦. السامرائي: إبراهيم، نظرة مقارنة في التأنيث والتذكير، مجلة المجمع العلمي

العراقي، المجلد (١٦) ، ١٩٦٨ م .

٧. صفا: فيصل، الصفة المشبهة (قراءة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف

المشتقة) ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد (٥١) ١٩٩٦ م .

٨. القاسم : يحيى، شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى، مؤتة

للدراسات والبحوث، المجلد (٨) ، العدد (٦) ١٩٩٣ م .

٩. المزيني: حمزة، تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديماً أبحاث

اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد (١٣) ، العدد (٢).

Abstract

*Al Bluoshi, Salim Bin Abdullah Bin Ali . The Linguistic
Rectifying in the Sixth Hijri Century: (a Study in the Linguistic
Material and in Improvem t). Supervisor: Dr. Abdel Hameed Al
Aqtash*

The purpose of the current study is to investigate spoken language of public in the sixth Hijra century via the study of solecism writings in that period, represented by Cissaally, Andalusia and Iraq environments. The study was divided into three chapters, a preface and a conclusion. In the preface, the researcher drew a clear picture of solecism, its concepts and origins. The study focused here on study environments: political, social and intellectual. In this chapter, the study addressed the concept of public and elite, addressed rectifying and mistaking used by solstice writings in that century.

The first chapter was dedicated to rectifying in linguistic phoneme, public's use of linguistic replacements, assimilation, and dissimilation to reduce the burden on articulation system. The chapter studied the effects of phonemic syllabus on solstice speaking, problems of al Hamza' and how publics attempted to reduce it in their speaking. The first chapter concluded by talking about

articulation and non articulation of Hamza'.

The second chapter was dedicated to rectifying issues in morphological construct and grammatical structures. In the morphological construct, solecism included to articulate the verb either past or present and other word forms (e.g. divertive, replacements and infinitives. The chapter concluded with studying mistakes in grammatical structures. The study clarified mistakes and rectifies referring to some of the most important references in the field.

The third chapter was dedicated to talk about the semantic issues, tracking here what was spoken by publics related to social life, nature, daily life's behaviors. These words were addressed from public's attempts to expand them via homonymy, synonymy and metonymy between the different words, which is mainly metaphor, and the relationship between non similarity between words, which is metonymy

The study preferred to investigate the semantic development of derivatives by studying words used by public.

Key words: Linguistic Rectifying, Arabic, Phonemes, Dialects, Semantic, Grammar, Morphology.